المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية

تحليلات سياسية

دورية علمية محكمة

رقم التسجيل: VR.3373.6289.B

المركز الديمقراطي العربي

مجلة اتجاهات سياسية

Journal of Political trends

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arab Center

Strategic, Political & Economic Studies

مجلة

إتجاهات سياسية

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري ISSN (Online) 2569-7382

إتجاهات سياسية دورية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي "برلين - ألمانيا ".
وهي مجموعة من التقارير و التحليلات السياسية و القانونية و الإعلامية التي تعنى بكافة الشؤون الدولية و الإقليمية ذات الصلة بالواقع العربي بصفة خاصة و الدولي بصفة عامة.
تعتمد مجلة " **إتجاهات سياسية** " على تقصي الحقائق و تقديم التحليلات العلمية عن طريق مساهمة نخبة من الكوادر في المتابعة و الإشراف على ما يصل من تقارير وتحليلات حيث يترأس أقسامها أساتذة في العلوم السياسية و الإعلام و القانون ، من الجامعات العربية ذوي الخبر.

العدد الحادي عشر – المجلد الثالث ، يونيو - حزيران 2020

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arab Center

Strategic, Political & Economic Studies

Journal Of Political Trends

International Standard Serial Number

ISSN (Online) : 2569-7382

An Academic, periodic, and peer-reviewed Journal issued by The Democratic Arabic Center Germany-Berlin It is a collection of political, legal, and media reports. Its analysis deals with all international and regional affairs that are related to the Arab reality, in particular, and the international reality, in general.

The eleventh edition, June 2020

مدير المركز الديمقراطي العربي

أ.عمار شرعان

رئيس التحرير:
د .سامي الوافي

مساعد رئيس التحرير:
أ.بن عيسى صفاء

نواب رئيس التحرير:
د.مصطفى خواض
د.نبيلة بن يحي بن فرحات

رئيسة اللجنة العلمية:
د.أمحمدي بوزينة آمنة

جميع الحقوق محفوظة

Berlin 10315 Gensinger Str: 112
Tel: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098

اللجنة العلمية

رئيسة اللجنة العلمية : د/أمحمدي بوزينة آمنة

-أ.د .سليم كاطع علي ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد -العراق.

-أ.د.حسينة ، شرون، جامعة محمد خيضر ، بسكرة – الجزائر.

-د.غريبي عارف ،جامعة الجزائر2 ، الجزائر.

-د.إبراهيم الرفاعي، جامعة المنار ، تونس.

-د.رابح خرايفي ، جامعة جندوبة، تونس.

-د .معمر سلامة . جامعة الأمير محمد بن فهد، المملكة العربية السعودية.

-د.أمحمدي بوزينة آمنة، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف -الجزائر.

-د.بن يحي نبيلة .جامعة الجزائر 3. الجزائر.

-د.مصطفى خواص، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر.

-د.إيلاف راجح، باحث في الشؤون الدولية، العراق.

-د.عائشة عباش، جامعة الجزائر3 ، الجزائر.

-د.زينب عبد الله، جامعة المستنصرية ، العراق.

-د .قريمس عبد الحق، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل -الجزائر.

-د .عشي علاء الدين، جامعة تبسة ، الجزائر.

-د .تعويلت كريم، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية – الجزائر.

-د.أمهيدي المجبري، باحث في القانون العام ، ليبيا.

-د .علي حسن أبو بكر يونس ,جامعة بن غازي، ليبيا.

-د .فتحي بلعيد أبورزيزة، الجامعة الأسمرية، ليبيا.

-د. فتحي بلعيد أبورزيزة ،الجامعة الأسمرية، ليبيا.

-د.محمد سلمان محمود، جامعة ميسان -العراق.

-د.رضوان بلخيري، جامعة تبسة -الجزائر.

-د.كرار عباس متعب، جامعة كربلاء-العراق.

-د.إيمان قاسم هاني، الجامعة المستنصرية ، العراق.

-د.الحبيب استاتي زين الدين، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب.

قواعد النشر

- تنشر المجلة الدراسات والأوراق البحثية والتحليلات السياسية، التقدير الاستراتيجي، التقارير والمقالات الفكرية حول القضايا الراهنة ، و ذلك وفقا للمعايير العلمية المعمول بها في الدوريات الأكاديمية وهى الموضوعية والدقة والتوثيق على أن تكون المراجع بنظام ". Footnote"
- أن لا يزيد حجم التحليلات السياسية والتقدير الاستراتيجي والتقارير على 1700 كلمة ويتناول القضية موضوع التحليل بإيجاز،موضحا أبعاده وتداعياته الإقليمية أو الدولية مع رصد أهم المصادر المستخدمة.
- يرفق الكاتب مع المادة المرسلة سيرة ذاتية مختصرة تتضمن الخلفية التعليمية والخبرة السابقة وأبرز الأعمال المنشورة.
- المواد المقدمة يجب ألا يكون قد سبق نشرها، ويجب أن تكون قد أعدت للنشر في مجلة اتجاهات سياسية وفقا لتوجهات المجلة .
- جميع المواد المرسلة ترسل إلى التحكيم وتلتزم المجلة والكاتب بقبول قرار لجنة التحكيم وفي حال قبول المادة للنشر مع إدخال تعديلات يلتزم الكاتب بإجراء التعديلات المطلوبة خلال المدة المحددة من إخطاره بقرار اللجنة.
- حق تجري هيئة التحرير تعديلات تحريرية في النص حسب مقتضيات النشر بما لا يخل بأسلوب الكاتب أو الأفكار الأساسية في النص.
- حقوق النشر الخاصة بالمواد المنشورة محفوظة بما في ذلك إعادة نشرها في موقعها الالكتروني أو في الإصدارات ويسمح بالاقتباس منها مع مراعاة الأصول المتعارف عليها في الاقتباس وتوثيق المصادر.
- هيئة تحرير المجلة هى التى تحدد خطة العمل فى كل عدد خلال الأشهر الثلاثة السابقة لصدوره تبعا لتطورات الأحداث والقضايا مع الاعتماد على التكليفات المباشرة كما يسعدنا أن نتلقى أى مقترحات شفوية أو مكتوب لإعداد موضوعات فى المجلة على أن يتم إعداد الموضوعات بعد النقاش مع مسئولى الأقسام حول الشكل والمضمون المتعلق بها.
- المقالات الأكاديمية تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال، اسم الباحث ورتبته العلمية المؤسسة التابع لها(قسم، كلية وجامعة)الهاتف ، العنوان الالكتروني وملخصين للموضوع في حدود مأتي كلمة أو ثمانية سطور أحدهما بلغة المقال والثاني بإحدى اللغتين الأخريين على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.
- تكتب المادة العلمية العربية بخط من نوع Sakkal Majalla مقاسه 14 بمسافة 18 نقطة بين الأسطر، العنوان الرئيسيSakkal Majalla18 Gras ، العناوين الفرعيةSimplified Arabic 14Gras ، أما الفرنسية أوالانكليزية فتقدم بخط من نوع Times New Roman مقاسه 12.
- هوامش الصفحة تكون كما يلي: أعلى 02، أسفل 02، يمين 02، يسار 02، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 1.25.

- يرقم التهميش والإحالات بطريقة أكاديمية في آخر المقال بالترتيب التالي: المؤلف: عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، البلد، السنة، الطبعة والصفحة.

ملاحظة:

- إنه في الوقت الذي نلتزم فيه بمراجعة جميع المقالات التي نتلقاها بعناية فائقة، إلا أن إرسال مقال لا يضمن النشر دائما، ولا تؤثر اللغة التي يرسل بها المقال بأي شكل من الأشكال على تقيمنا له.
- يجب إرسال ملخص للسيرة الذاتية للباحث ترفق مع بعض أعماله المشورة مسبقا
- يجب أن تكون جميع المقالات التي ترسل خاصة في المجلة وليست قيد النظر للنشر في أي مكان آخر.
- ترسل المساهمات في اللغة العربية منسقه على شكل ملف ما يكروسفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

magazin@democraticac.de

الفهرس

الكلمة الافتتاحية	01
أثر التمييز العنصري على الاستقرار السياسي بالتطبيق على دول الثورات العربية (2010- 2020) د. شريفة فاضل محمد بلاط	02
الحراك الاجتماعي وتفعيل سلوك المواطنة، كآلية للتحولات السياسية في المجتمع الجزائري - دراسة نظرية سوسيو-سياسية د. حداد صونية	35
الممارسات الاحتجاجية غير التقليدية في زمن الإنترنت : المغرب أنموذجا د.رضوان قطبي	49
الدور الاستراتيجي الروسي تجاه الصراع الشرق الأوسطي مابعد 2011 د. على أحمد شنّيب	61
متغير الاستمرارية في السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي د.محمد السعيد حجازي	86
المحكمة الجنائية الدولية "آلية لمحاربة ظاهرة الافلات من العقاب" د. فؤاد شعنبي	114
دور البرلمان فى حوكمة الأنترنت أ. محمد فرحات	137
تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هالة محمود طه دودين	153
ريبورتاج العدد: ازمة فايروس كورونا ...قراءة في المستجدات د.سامي الوافي	170

الكلمة الإفتتاحيـــة

د.سامي الوافي
رئيس التحرير

يسعد فريق مجلة إتجاهات سياسية أن يضع بين ايادي قرائنا الأفاضل العدد الحادي عشر يونيو – حزيران 2020، تضمن العدد مجموعة مميزة من المقالات التي تم إنتقائها من ضمن العديد من المقالات الواردة للهيئة التحرير. تعتمد مجلة إتجاهات سياسية في إنتقائها على المعايير العلمية المتبعة و المستقر عليها بالدراسات الأكاديمية، من جانب أخر تسعى هيئة التحرير و السادة أعضاء اللجنة العلمية بشكل دائم على تشجيع الإبداع الفكري والدقة العلمية والجودة في التقديم، ملتمسة موقعا مميزا بين كبريات المجلات السياسية، إذ نحاول في كل عدد تقديم أفضل البحوث التي عالجت التطورات الراهنة التي يشهدها المجتمع الدولي.

وقد اشتمل هذا العدد على مجموعة من الدراسات والأبحاث المتنوعة على المستوى الداخلي الإقليمي والدولي ، فقد عالج العدد أثر التمييز العنصري على الاستقرار السياسي بالتطبيق على دول الثورات العربية، كما اشتمل كذلك على مقال حول الحراك الاجتماعي وتفعيل سلوك المواطنة، كآلية للتحولات السياسية في المجتمع ، و في ذات السياق و ضمن إختصاص المجلة انتقينا موضوعا حول الدور الاستاتيجي الروسي تجاه الصراع الشرق الأوسطي مابعد 2010؛ كذلك و في ذات الإطار يتضمن العدد موضوع متغير الاستمرارية في السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، حوى العدد ايضا ريبورتاج ذو أهمية حول فايروس كورونا و مستجدات الازمة، كما احتوى العدد على مواضيع اخرى تتأتى ضمن قضايا الساعة .

في الأخير نسعى كهيئة تحرير لمجلة إتجاهات سياسية إلى تحليل مجريات الاحداث الراهنة و طرح رؤية إستشرافية هذا تماشيا و توجهاته المركز ، إذ نتطلع إلى التميز و الإنفراد ونلتمس موقعا بين كبريات المجلات السياسية بإختيارنا بعناية فائقة المواضيع التي يتضمهها كل عدد و التي نعرضها وجوبا على الهيئة العلمية الإستشارية للمجلة والتي جمعت نخبة من الرتب العلمية و الصحفية و الديبلوماسية لتقدير المقالات و التقارير الواردة إلينا ، و هذا في مسعانا الدؤوب لتقديم عمل يرقى إلى مستوى قارئنا الكريم.

يسعدنا تلقي مقترحاتكم التي تسهم في تطوير المجلة

أثر التمييز العنصري على الاستقرار السياسي
بالتطبيق على دول الثورات العربية (2010- 2020)
The impact of racial discrimination on political stability
By applying to Arab countries

د. شريفة فاضل محمد بلاط
أستاذ العلوم السياسية المساعد
جامعة بور سعيد- مصر

الملخص:

يعتبر التمييز العنصري بما يشمله من خرق لحقوق بعض الأفراد أو الجماعات أحد أسباب عدم الاستقرار في النظم السياسية، وبخاصة في الدول التي تتعدد فيها العرقيات الإثنية أو الدينية.

وبالنسبة للوطن العربي فبالرغم من أن غالبية أبنائه يتحدثون اللغة العربية باعتبارها لغتهم الأولى، إلا أن هذا الوطن يضم ضمن أبنائه أيضاً عدة جماعات لا تتحدث العربية كلغة أصلية، مثل الأكراد والبربر والزنوج، وأيضاً بالنسبة للدين فبالرغم من كون معظم أبناء الوطن العربي مسلمين إلا أنه يوجد فيه جماعات من المسيحيين، واليهود، وغيرهم، وكذلك تتعدد المذاهب فبالرغم من أن غالبية أبناء الوطن العربي من السنة بمذاهبها الأربعة، إلا أنه إلى جانب تلك الغالبية السنية يتواجد أتباع المذهب الشيعي بتنوعاته المختلفة.

وعقب اندلاع الثورات العربية عام 2010 بدأت تتضح معالم التفرقة التي بدأت تظهر في ممارسات عديدة بالتفرقة بين المواطنين على حسب انتماءاتهم السياسية، كما ظهرت العنصرية ضد العمالة الوافدة في العديد من دول الخليج العربي، وانطوت الممارسات الفعلية للنظم السياسية العربية على العديد من التفرقة والتمييز العنصري، ويعتبر هذا التمييز العنصري سواء في داخل النظم السياسية العربية أو في علاقات الدول العربية مع بعضها البعض أحد أسباب عدم استقرار تلك النظم، وعدم استقرار العلاقات العربية العربية، وتهدف الدراسة إلى تحديد مواضع الخلل في تكوين الأمة العربية حتى يمكن معالجته، وتقديم مقترحات لعلاج حالات التمييز العرقي في الدول العربية لتحقيق الاستقرار السياسي.

الكلمات المفتاحية: العرب – العنصرية- التتمييز العرقي- الاستقرار السياسي- الثورات

Abstract:

Racial discrimination is one of the reasons for instability in political systems, especially in countries where there are multiple ethnic or religious groups, including the violation of the rights of some individuals or groups.

As for the Arab homeland, although most of its sons speak Arabic as their first language, it also includes several groups that do not speak Arabic as an indigenous language, such as the Kurds, Berbers, and Negroes, and also with regard to religion, despite the fact that they are Muslims, there are groups of Christians, Jews, and others, and after the Arab revolutions in 2010,

the features of discrimination that began to appear in many practices of discrimination among citizens according to their political affiliations appeared, and racism against expatriate labor appeared in many Gulf countries.

The actual practices of Arab political systems contained many discrimination and racial discrimination This racial discrimination, whether within the Arab political systems or in the relations of Arab countries with each other, is considered one of the reasons for the instability of these systems, and the instability of Arab-Arab relations, and the study aims to identify the defects in the composition of the Arab nation so that it can be addressed, and to provide proposals to remedy cases of discrimination Ethnicity in the Arab countries to achieve political stability.

Key words:
The Arabs - racism - ethnic discrimination - political stability – revolutions.

مقدمة الدراسة

أولاً: توطئة: يعد التمييز العنصري بما يشمله من خرق لحقوق بعض الأفراد أو الجماعات أحد أسباب عدم الاستقرار في النظم السياسية، وبخاصة في الدول التي تتعدد فيها العرقيات الإثنية أو الدينية.

والعرب أمة ذات تاريخ، ولغة، وعادات وتقاليد ودين مشترك، عمل على جمع العديد من الأعراق والإثنيات في الدول العربية تحت مظلة اللغة العربية، وأقر المساواة ما بين العربي والأعجمي، ووحد العرب جميعا، ولكن بالرغم من أن غالبية أبناء الوطن العربي يتحدثون اللغة العربية باعتبارها لغتهم الأولى، إلا أن هذا الوطن يضم بين أبنائه أيضاً عدة جماعات لا تتحدث اللغة العربية كلغة أصلية، مثل الأكراد والبربر والزنوج فضلاً عن النوبيون والآشوريون والآراميون والأرمن والتركمان والشركس، وكذلك بالنسبة للدين فبالرغم من أن معظم أبناء الوطن العربي يدينون بدين الإسلام إلا أنه يوجد جماعات من المسيحيين، واليهود، وكذلك بالنسبة للمذاهب فبالرغم من أن غالبية أبناء الوطن العربي من السنة بمذاهبها الأربعة، إلا أنه إلى جانب تلك الغالبية السنية يتواجد أتباع المذهب الشيعي بتنوعاته المختلفة من إثنى عشرية، وزيدية، وإسماعيلية، فضلاً عن الدروز، والعلويين، والأباضية، كذلك فإن المسيحيين العرب ينتمون إلى طوائف عدة فمنهم البروتستانت، والروم الأرثوذكس، وأتباع الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في مصر، والكنيسة اليعقوبية الأرثوذكسية السورية، والكنيسة الأرمينية، والكنيسة الكاثوليكية الغربية في روما، والكنيسة الكاثوليكية اليونانية، والكنيسة الكاثوليكية السورية، الكنيسة الكاثوليكية الأرمينية، والكنيسة الكاثوليكية القبطية، والكنيسة الكاثوليكية الكاليدانية، والكنيسة المارونية. كذلك فإن اليهود العرب منهم اليهود الربانيون الأرثوذكس، واليهود القراءون، واليهود السامرين. وهذه التعددية السكانية لا يهم معها نسبة أي منهم لأن ضآلة حجم جماعة معينة لا يعني إمكانية تجاهل وجودها أو تجاهل تأثيرها. (حفني، 2012)

وتنطوي الممارسات الفعلية للنظم السياسية العربية على العديد من التفرقة والتمييز العنصري، ويعتبر هذا التمييز العنصري سواء في داخل النظم السياسية العربية أو في علاقات الدول العربية مع بعضها البعض أحد أسباب عدم استقرار تلك النظم، وعدم استقرار العلاقات العربية العربية، وأحد أسباب قيام الثورات العربية بداية من الثورة التونسية عام 2010م، ومروراً بثورة مصر ثم ليبيا ثم اليمن وأخيراً الثورة السورية.

وظهرت عقب بعد بدء الثورات العربية العديد من المقولات العنصرية بشكل واضح وفج، والتي أصبحت تفرق بين أبناء الوطن الواحد، وأصبح هذا التمييز أحد أسباب رفض الآخر، وسعي كل طرف للسيطرة على السلطة مع إقصاء الآخر تماماً، مما كان سبباً في عدم الاستقرار السياسي في الدول العربية، وبخاصة الدول التي وقعت فيها تلك الثورات الربيع مثل تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا، واليمن.

ثانياً: أهمية الدراسة: تبرز أهمية تلك الدراسة من محاولتها إبراز العلاقة ما بين التمييز العنصري والعرقي وعدم الاستقرار السياسي، وبخاصة في الدول العربية؛ حيث تتناول أحد القضايا المسكوت عنها في الدول العربية، مما قد يسهم في إضافة للمكتبة العلمية.

ثالثاً: أهداف الدراسة: وتهدف الدراسة إلى:

1- تحديد علاقة التمييز العنصري بالاستقرار السياسي.

2- تحديد مواضع الخلل في تكوين الأمة العربية حتى يمكن معالجته، وتقديم مقترحات لعلاج حالات التمييز العرقي في الدول العربية لتحقيق الاستقرار السياسي، وبخاصة في الدول التي وقعت بها الثورات وهي تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا، واليمن.

رابعاً: فروض الدراسة: تختبر الدراسة الفرض التالي: أن العلاقة بين التمييز العنصري والاستقرار السياسي هي علاقة عكسية، وأنه كلما قل التمييز العنصري داخل النظم السياسية زاد الاستقرار السياسي.

وتسعى الدراسة لمحاولة التأكد من صحة هذه الفرضية من عدمه من خلال تحليل مفهوم العنصرية، والاستقرار السياسي ومؤشرات قياس الاستقرار السياسي، ثم التطبيق على حالة الاستقرار السياسي على الدول العربية، وبخاصة في الدول العربية التي اندلعت فيها الثورات، وتحديد أسباب عدم الاستقرار السياسي فيها، وذلك من خلال الإجابة على عدة تساؤلات فرعية منها: ما المقصود بالتمييز العرقي والعنصري؟ ما علاقة التمييز العرقي بالاستقرار السياسي في الدول العربية؟ هل يوجد تمييز عرقي بالدول العربية، خاصة الدول التي اندلعت فيها الثورات؟ هل التمييز العرقي أو العنصري له علاقة بأسباب اشتعال الثورات العربية؟ كيف نحقق الاستقرار السياسي للدول العربية؟

خامساً: منهج الدراسة: تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى منهجي دراسة الحالة، والمقارن.

سادساً: الإطار الموضوعي والزمني للدراسة: الإطار الموضوعي: العلاقة ما بين التمييز العرقي والاستقرار السياسي بالتطبيق على الدول العربية، وبخاصة في الدول التي قامت بها ثورات وهي: تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا، واليمن، أما الإطار الزمني فيشمل الفترة من 17ديسمبر 2010م، بداية الثورات العربية –الثورة التونسية- وحتى مارس 2020 تصريحات النائبة الكويتية صفاء الهاشمي ضد العمالة المصرية الوافدة بالكويت.

سابعاً: تقسيم الدراسة:

- **المبحث الأول: مفهوما التمييز العنصري والعرقي وعلاقتهما بالاستقرار السياسي.**
- **المبحث الثاني: واقع التمييز العنصري والعرقي في دول الثورات العربية.**
- **المبحث الثالث: نموذج مقترح لاستقرار الدول العربية.**

المبحث الأول: مفهوما التمييز العنصري والعرقي وعلاقتهما بالاستقرار السياسي.

المطلب الأول: مفهوما التمييز العنصري والعرقي:

التمييز العنصري كما عرفه (عيسي، 2014) قد يعني معاملة الناس بشكل غير متساو، أو متكافئ بناءً على إنتمائهم إلى مجموعة عرقية، أو قومية معينة، ويعني وضع الإنسان في مرتبة مختلفة، ومميزة بالمقارنة مع غيره، تأسيساً على ديانته أو لونه أو جنسيته، بالإضافة إلى المعاملة غير المتساوية أو غيرالمتكافئة، مما يعني خلق جو تهديدي، أوعدائي، أو مهين، أو مذلّ.

كما قد يعني التمييز العرقي الاعتقاد بأن جميع أعضاء كل عرق يمتلكون خصائص، أو قدرات، أو صفات محددة لهذا العرق، خاصة بهم لتمييزهم على أنهم أعلى من جنس، أو عرق آخر.(Dictionary, 2018)

إذن العنصرية قد تكون شعوراً يبديه الشخص تجاه شخص، أو فئة معينة من الناس على أساس انتمائهم العرقي، أو الديني، أو الإثني، وغالباً ما يكون هذا الشعور مصحوبا بكره، أو عداء، ويمكن أن يمتد ذلك الشعور إلى أبعد من ذلك فيتحول إلى سلوك، أو تصرفات عنصرية، كاستعمال العنف، أو الإكراه، أو المنع من حق معين. (معرفة، 2007)

ومن ثم فإن العنصرية تعني كل معايير ،وأشكال، وممارسات التمييز بين المواطنين على أساس الانتماء الديني، أوالمذهبي، أوالعرقي، أوالقومي، أو على أساس النوع الاجتماعي، أو الجنسي-ذكر أو أنثى- أو السياسي، سواء أكان ذلك سلباً بمعنى حرمان الفرد لأي من الأسباب السابقة، أو التفضيل لمواطن على آخر، ومنحه تفضيلات أو مزايا على أساس معيار من معايير التمييز السابقة.(عبد الفتاح، 2000)

وبالرغم من أن تعدد الأجناس، والأديان، وسبل العيش هي من ثوابت هذا العالم،كما يقول (شكري، 2015) أنه ليس من دماء نقية في هذا العالم، وأن الأنثربولوجيا قد أثبتت منذ أزمنة بعيدة أن الأصالة العرقية وهم عنصري.

إلا أننا نلاحظ وجود العنصرية منذ خلق آدم عليه السلام، حين رفض إبليس السجود لآدم بحجة أنه أفضل منه فقال تعالى مبيناً ذلك في سورة الأعراف الآية الثانية عشر: " قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ"، وهكذا كان التمييز على أساس العرق، ثم كان الشعور بالكره بين ولدى آدم عليه السلام حينما قدما قرباناً فتقبل من أحدهما، ولم يتقبل من الآخر، فشعر الآخر بالكره والحقد على أخية فقال تعالي في سورة المائدة الآية السابعة والعشرون: **"وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ ۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ".**

وهكذا يثبت لنا القرآن الكريم أن العنصرية وجدت ملازمة لخلق الإنسان، وهي موجودة في كل الشعوب والمجتمعات وفي جميع الأزمان. (Hochschild, 1998)

لذلك نزلت جميع الأديان تحس البشر على نبذ تلك العنصرية؛ فقد ورد في سفر " التثنية " أن:" هذه الوصايا – الوصايا العشر التي كلم الله تعالي بها سيدنا موسي عليه السلام –، وكتبها علي لوحي الجبل، وسلمها إلي" . وقد تضمنت هذه الوصايا إشارات صريحة إلي بعض حقوق الإنسان؛ كحقه مثلاً في الحياة بالنهي عن القتل، وكالحق في الملكية بالتشديد علي عدم المساس بها من خلال النهي عن السرقة، وقد ورد في سفر التثنية ما يشير إلي هذين الحقين: " لا تشته بيت أحد، ولا حقله، ولا عبده، ولا أمته، ولا ثوره، ولا حماره، ولا شيئاً مما لسواك".

ولكن تلك التعاليم الدينية قد تم تحريفها إلي الحد الذي أفرغت فيه بعض الحقوق من مضامينها الأصلية، وحولتها إلى دعوات للعنصرية ومن ذلك مثلاً ما يشار في التلمود – أحد الكتب المقدسة لدي اليهود- من أن الحق في الحياة لا يتمتع به سوي اليهود، الذين لا يُقتَلون مقابل غيرهم.

أما المسيحية فقد كانت دعوة دينية خالصة لم تهتم بنظام الحكم الذي تفضله إذ اكتفت بإعلان حرية العقيدة، والدعوة إلى التسامح، والمساواة، ومحبة الإنسان لأخيه الإنسان، ومحاربة التعصب الديني، فقد جاء في إنجيل متي(21/5) من قول السيد المسيح عليه السلام: "لقد سمعتم من قبل أنه قيل للأولين لا تقتل، فإن كل من قتل يستوجب الدينونة. أما أنا فأقول لكم إن كل من غضب علي أخيه، وإن لم يقتل استحق الدينونة". (الرشيدي، 2005)

وكذلك فكرة عدم التمييز تعد أساسا متينا في جوهر الدين الإسلامي، فالبشر المنتشرون في العالم أجمع منبثقون من أصل واحد، لا اختلاف بينهم في أساس الخلقة وابتداء الحياة، وهذا ما أكده رسول الله صلي الله عليه وسلم في خطبة الوداع بقوله (أيها الناس، إن ربكم واحد، وان أباكم واحد، كلكم لآدم وآدم من تراب، أن أكرمكم عند الله اتقاكم، ليس لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أبيض ولا لأبيض على أحمر فضل إلا بالتقوى، ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد).

وفي العصر الحديث وضعت المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تناهض ظاهرة التمييز العنصري، ومنها إعلان الأمم المتحدة،الذي أكد أنه لا فرق بين التمييز العنصري والتمييز الإثني أو العرقي، ويعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948 المرجع الرئيس لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري؛ فهذا الإعلان يضع المبادئ الرئيسة للحقوق المهنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحريات الفردية، وإن تلته مواثيق دولية أخرى (عهود) تتعلق بالحقوق السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية للشعوب، وينصُّ الإعلان

على أن كل الناس يولدون أحراراً متساويين في الكرامة والحقوق، كما أعلنت اليونسكو يوم الحادي والعشرين من شهر مارس من كل عام يوماً عالمياً للقضاء على التمييز العنصري.

ووضعت الأمم المتحدة الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري عام 1965، وأكدت في ديباجة الاتفاقية أن التمييز بين البشر بسبب العرق أو اللون أو الأصل الإثني يشكل عقبة تعترض العلاقات الودية والسلمية بين الأمم، وواقعا من شأنه تعكير السلم والأمن بين الشعوب، والإخلال بالسلام بين أشخاص يعيشون جنبا إلي جنب حتى في داخل الدولة الواحدة. (General Assembly, 1965)

كما قدمت في الدورة الحادية والستون للجنة القضاء على التمييز العنصري عام 2002م التوصية العامة التاسعة والعشرون بشأن الفقرة (1) من المادة الأولى من الاتفاقية وهي تتعلق بتأكيدها لمكافحة جميع أشكال التمييز على أساس النسب، وإذ تدين بشدة التمييز على أساس النسب، كالتمييز على أساس نظام الطبقية الطائفية وما شابهه من نظم الأوضاع الموروثة، بوصفها انتهاكاً للاتفاقية. (الأمم المتحدة، 2002)

هذا وتتعدد أشكال التمييز العنصري كالعزل أو نشر الخطب التي تحرِّض على الكراهية، أو باستخدام وسائل الإعلام والانترنت، وعدم تكافؤ الفرص أمام جميع أفراد المجتمع.

ثانياً: علاقة التمييز العنصري بالاستقرار السياسي:

الاستقرار السياسى هو مفهوم نسبى، يشمل قدرة النظام السياسى على التعامل بنجاح مع الأزمات التى تواجهه، وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع، بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها فى دائرة تمكنه من القيام بما يلزم من تغييرات؛ للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين، وعلى ذلك يمكن تعريفه على أنه: " مدى قدرة النظام السياسى على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات التى تبرز داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه ". (بلاط، 2014)

كما يمكن تعريف الظاهرة بعكسها أي أنه يعني: "عدم مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في داخل المجتمع، بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه". فالعنف حسب هذا التعريف إحدى ظواهر عدم الاستقرار السياسي مهما كانت مظاهرة. (ناجي، 2008)

وقد يعني الاستقرار السياسي أيضاً وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الدولة وشعبها، ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها فيقع بينها العداء والنزاع. (دقاشي، 2016)

ويرى إستون أن المجتمع يمكن أن يظل فى حالة استقرار كامل فى حالتين :

الأولى: إذا لم تتغير البيئة نفسها؛ أى إذا لم تنتج توترات أو اضطرابات، وهذا ممكن فى المدى القصير، ولكنه غير ممكن فى المدى الطويل.

الثانية: إذا كان المجتمع قادر على حماية نفسه من الاضطرابات الموجودة فى البيئة، والاضطرابات المتولدة داخلها. (غانم، بلا تاريخ)

وتعتبر العنصرية أهم عوامل عدم الاستقرار السياسي حيث أن عدم الاندماج القومي، والانهيار المؤسسي؛ بما يشمله من عدم وجود مؤسسات، أو وجود مؤسسات شكلية، وأزمات اقتصادية، وحرمان نسبي، وانعدام العدالة الاجتماعية التي تؤدي الي تركيز مصادر القوة في يد أقلية تلجأ إلى بسط هيمنتها علي النظام السياسي بما يؤدي إلى تضييق نطاق المشاركة السياسية، وقصرها علي الطبقة العليا في المجتمع، كل هذه العوامل تخلق جواً من الإحباط الاجتماعي، والتوتر، ومزيد من عدم الاستقرار.

وقد أكدت الدراسات التي أجريت لتفسير ميل المواطنين نحو التمرد، واستخدام العنف ضد النظم الحاكمة أن السبب الرئيسي يعود إلى الحرمان الاقتصادي النسبي، والذي يعني الإحساس القوي لدي المواطنين بأنهم لا يحصلون علي نصيبهم العادل من الثروة الوطنية، كما أنهم لا يحصلون على مقابل مناسب نظير عملهم وجهدهم، بينما هناك آخرون لا يعملون مثلهم، ويحصلون علي نصيب أوفر من ثروة الدولة، وهذا الإحساس بالحرمان النسبي يؤدي إلى الإحباط، والتشاؤم، والذي يؤدي بدوره إلي الاستعداد للتمرد، والعنف الكامن، وهو ما يقود إذا ما تزامن مع التهميش السياسي إلي العنف الظاهر. (حنفي، 2014)

وقد يخلق التهميش ما يسمى بالنرجسية الجماعية، وهي تعني: إظهار المرء إيماناً مبالغاً فيه بتفوق المجموعة التي ينتمي إليها، سواء أكانت عصبة أم جماعة تعتنق دينا واحداً، أم تنتمي إلى وطن واحد، ولكن هذا الإيمان المُبالغ فيه يقترن بشكوك يُكِنها المرء في قرارة نفسه بشأن مكانة هذه الجماعة، ولذا يتوق لنيل الاعتراف بتلك المكانة من جانب الآخرين، و"النرجسية الجماعية" قد تشعل نيران العداء، والكراهية بين الدول، نظرا لأن من يتصفون بهذه السمة يكونون أكثر ميلاً إلى إقرار أمور مثل الانتقام والأخذ بالثأر، عندما يشعرون بأن الجماعة التي ينتمون إليها تعرضت للإهانة. (Jarrett, 2017)

هذا وتتعدد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، والتي ترتبط بوجود نوع من العنصرية أو التمييز العرقي وهي:

1-غياب الديمقراطية أو المشاركة السياسية: (سليمان، 2009) وتعتبر المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي، من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، وهي الحالة التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية، واختيار النواب، والممثلين في المجالس النيابية والمحلية، بذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي، وتدعيم شرعية السلطة السياسية.

2-وجود العنف، والحروب الأهلية، والحركات الانفصالية: إن العنف السياسي هو التعبير الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي، أما اختفاء العنف السياسي فهو من المؤشرات الهامة والدالة على ظاهرة الاستقرار السياسي، ويعرف العنف السياسي بأنه "الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر، والأذى بالآخرين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية لها دلالات سياسية".

والعنف قد يكون رسمي أو غير رسمي ، أما الرسمي فهو الموجة من النظام ضد المواطنين، أو ضد جماعات، أو تنظيمات، أو عناصر معينة، أما غير الرسمي فهو الموجة من المواطنين أو الجماعات ضد النظام وبعض رموزه.

أما الدعوة للحركات الانفصالية ، والتمرد ، والحروب الأهلية فهى تمثل أعلى صور عدم الاستقرار السياسي، وذلك لتضمنها اللجوء إلى العنف على نطاق واسع.

3-تفتت الوحدة الوطنية وظهور الولاءات التحتية: إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي، أو الديني، أو اللغوي، أو الطائفي غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية. والمشكلة ليست في التعددية الاجتماعية، وإنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية، وهنا نميز بين نوعين مختلفين: أحدهما يتعامل مع الأقلية من منطق الاستيعاب بالقوة، والثاني يتعامل مع الأقلية من منطق المساواة في الحقوق والواجبات. إن النموذج الأول غالباً ما ينتج عنه بروز الولاءات غير الوطنية أو ما يسمى بالولاءات التحتية، وبالتالي تظهر المطالبات بالاستقلال أو الحكم ذاتي، كما حدث في العراق والسودان، إما النموذج الثاني فيؤدي إلى تقوية الوحدة الوطنية وإعلاء الهوية الوطنية على الهويات دون الوطنية.

إن زيادة مؤشر العنف السياسي من أهم المؤشرات الدالة علي عدم الاستقرار السياسي، وعندما تزداد هذه المؤشرات بشكل كبير فان الدولة تسير نحو عدم الاستقرار السياسي. ومن صور عدم الاستقرار السياسي قيام الانتفاضات والثورات.

المبحث الثاني: واقع التمييز العنصري والعرقي في دول الثورات العربية.

المطلب الأول: تاريخ التمييز العنصري في الدول العربية:

رغم أن غالبية أبناء الوطن العربي يتحدثون اللغة العربية باعتبارها لغتهم الأولى، ولكن هذا الوطن يضم ضمن أبنائه أيضاً عدة جماعات لا تتحدث العربية كلغة أصلية، وإن كانت الغالبية العظمى من أفراد تلك الجماعات يعرفون العربية كلغة ثانية مثل الأكراد، والبربر، والزنوج فضلاً عن النوبيون، والآشوريون، والآراميون، والأرمن، والتركمان، والشركس.

وأيضاً بالنسبة للدين فبالرغم من كون معظم أبناء الوطن العربي مسلمين إلا أنه يوجد فيه جماعات من المسيحيين، واليهود، الصابئة، واليهائية، فضلاً عن ديانات وثنية، وكذلك بالنسبة للمذاهب فبالرغم من أن غالبية أبناء الوطن العربي من السنة بمذاهبها الأربعة، إلا أنه إلى جانب تلك الغالبية السنية يتواجد أتباع المذهب الشيعي بتنوعاته المختلفة من إثنى عشرية، وزيدية، وإسماعيلية، فضلاً عن الدروز، والعلويين، والأباضية، كذلك فإن المسيحيين العرب ينتمون إلى طوائف عدة فمنهم البروتستانت، والروم الأرثوذكس، وأتباع الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في مصر، والكنيسة اليعقوبية الأرثوذكسية السورية، والكنيسة الأرمينية، والكنيسة الكاثوليكية الغربية في روما، والكنيسة الكاثوليكية اليونانية، والكنيسة الكاثوليكية السورية، الكنيسة الكاثوليكية الأرمينية، والكنيسة الكاثوليكية القبطية، والكنيسة الكاثوليكية الكاليدانية، والكنيسة المارونية. كذلك فإن اليهود العرب منهم اليهود الربانيون الأرثوذكس،

واليهود القراءون، واليهود السامرين. وهذه التعددية السكانية لا يهم معها نسبة أي منهم لأن ضآلة حجم جماعة معينة لا يعني إمكانية تجاهل وجودها أو تجاهل تأثيرها. (حفني، 2012)

وبمراجعة أصل العنصرية عند العرب فنجد أن العنصرية القبلية موجودة بين العرب منذ القدم وظهرت على صورة حروب وصراعات قبلية، كما كان هناك عنصرية تجاه غير العرب كالسود وقد تم استعباد الكثير من الزنوج حيث كانوا يستخدمونهم كعبيد، وقد كان العرب يتبارون في قصائد الهجاء.

إلا أنه عندما جاء الإسلام حاول أن يزيل تلك العنصرية، وأن يساوي بين الناس جميعاً من خلال الآيات القرآنية التي ساوت بين الناس جميعاً، والأحاديث النبوية التي حثت على المساواة، والسلوك الفعلي للرسول ﷺ حينما حاول أن يؤاخي بين المهاجرين والأنصار لتأسيس دولة المسلمين بالمدينة.

قال رسول الله ﷺ "كلكم بنو آدم وآدم من تراب"، كما قال ﷺ: "الناس سواسية كأسنان المشط"، وقال تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" الحجرات (13)

وإذا كان وجود الرسول الكريم ﷺ وسط المسلمين أخفى الأحقاد والعنصرية لدى العرب، إلا أننا نجدها ظهرت بوضوح بعد وفاته، حيث بدأوا باجتماع السقيفة للتشاور، وللإسراع في البيعة للخلافة، لتسهيل شؤون المسلمين، فاجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة، ثمّ لحقهم المهاجرون، ودارت بينهما نقاشات لمعرفة من له الحقّ في تولّي الخلافة، فكان رأي الأنصار بأنّ لهم سابقة في الجهاد، وفي الدفاع عن النبي، ورفع شأن الدين، بينما كان رأي المهاجرين بأنّهم عجزوا عن حمايته، وقصّروا في نصرته، إلا أنّ أبا بكر دافع عنهم، فقال بأنّهم أول من صدّق النبي ﷺ، ثمّ قال عمر بأنه لا ينبغي تولّي الأمر من غير المهاجرين، فلما رأى أبو بكر اشتداد المناقشات، وظهور الخلافات، طلب من المسلمين الاختيار بين عمر بن الخطاب، وأبي عبيدة بن الجراح، إلا أنّ عمر وأبا عبيدة طالبا بمبايعة أبي بكر للخلافة لأنّه أفضل المهاجرين، وثاني اثنين في الغار. (عبيات، 2017)

وظهرت العنصرية خلال عصور الخلافة الإسلامية المختلفة سواء في العصر الأموي أو العصر العباسي. (الحوالي، بلا تاريخ) فقد كانت الدولة الأموية عربية خالصة إلى حد بعيد، فقد كان ساسة الدولة ورجال الإدارة وقادة الجيوش، بل أكثر أفراد الجيوش كانوا من العرب، وهذا أمر طبيعي أن تستند الدولة في بدايتها إلى العرب أولاً، وهم مادة الإسلام وطليعة شعوبه. لكن يبدو من التاريخ أن الأمويين بالغوا في هذه السياسة العربية، وهذا الإحساس بالغبن دفع بكثير من غير العرب إلى التمرد على الحكم العربي الأموي، فانضم بعضهم إلى كثير من ثورات ذلك العهد. (بلكا، 2010)

وفي دراسة عن العنصرية في الأندلس خلال فترة الفتح العربي وحتى نهاية الخلافة الأموية أكد المؤرخ ابن الخطيب على الخصائص الاجتماعية والنفسية لدى كل من العرب والبربر ودورها في إيجاد الفرقة، والتعصب للعرق، فهو يذكر أن من أسباب كثرة الثورات بالأندلس هو علو الهمم، وشُموخ الأنوف، وقلة الاحتمال لثقل الطاعة، إذ كان

من بالأندلس من العرب والبربر أشراف يأنف بعضهم من الإذعان لبعض، لذلك أرسل موسى جيشاً من البربر بقيادة طارق البربري، ولم يضع عليه رجلا عربياً، ولم يكن التعصب فقط بين عنصرين مختلفين من عناصر المجتمع الأندلسي، بل نجد أ ن هذا التعصب تعداه إلى أفراد العنصر الواحد. (أبو عمر، 2017)

وفي العصر الحديث نجد العديد من الخلافات، والانقسامات، والمذاهب، والفرق، والتي تدعي كل منها أنها صاحبة الفهم الصحيح، وأن هذا الحال الانقسامي يتزايد ويتوحش فيه فكر الانقسام والطائفية على مستوى الفرق الدينية، والجماعات الشعبوية، والأحزاب السياسية. (الجندي، 2017)

كما نلاحظ أن الدول العربية لديها تمييز عنصري ضد بعضها البعض فأصبح يتم تقسيم الدول العربية إلى دول غنية ودول فقيرة، والدول الغنية تخشى من أطماع الدول الفقيرة، لذا نجد في الدول العربية الغنية –الدول النفطية- أشخاص عنصريون تجاه كل عامل أجنبي عربيًا كان أو غير عربي، فتكثر في تلك الدول مظاهر إساءة التعامل مع العمالة الوافدة، ولا تقف العنصرية هنا عند الإيذاء النفسي بل تتعداها إلى الإيذاء الجسدي والحرمان من أقل الحقوق. والعنصرية هنا لا تقتصر على ذلك وحسب بل تصل إلى فرص التوظيف ورواتب الموظفين، فنجد شركات معينة تشترط أثناء التوظيف جنسيات بعينها بدلًا من خبرات معينة، كما تختلف رواتب العاملين تبعًا لاختلاف جنسياتهم لا كفاءتهم، فنجد راتب المواطن الذي يحمل جنسية الدولة عدة أضعاف من راتب الأجنبي على الرغم من اجتهاد الأجنبي وإتقانه لعمله وأدائه لكل ما يُطلب، وكذلك تفضيل جنسيات دول أجنبية على الجنسيات العربية. (حمزة، 2016)

كما تتمثل أهم أشكال التمييز العنصري داخل المجتمع العربي في افتقار العمال المهاجرين في بلدان الخليج العربي إلى الحماية القانونية الكاملة؛ فالعمالة المهاجرة في بلدان الخليج ما زالت تعاني من نظام الكفيل، الأمر الذي يحرمهم من حقوقهم الأساسية. (عيسي، 2014)

كما اتجهت العديد من دول الخليج العربي كالمملكة العربية السعودية إلى التخلص من العمالة الوافدة، وكذلك في الدولة الكويتية، وظهرت العنصرية مع الدعوات للتخلص من العمالة الوافدة كدعوات النائبة في البرلمان الكويتي صفاء الهاشم، وكذلك دعوة الممثلة حياة الفهد، وغيرهم بضرورة ترحيل العمالة الوافدة، وخاصة مع انتشار جائحة كوورنا فقد طالبوا بترحيل المصابين، ورميهم في الصحراء.

والتمييز العنصري على مستوى النظم السياسية كان أحد أهم أسباب قيام الثورات العربية، واستمرار عدم الاستقرار السياسي حتى وقتنا الراهن. فالواقع السياسي في العالم العربي يتحدد في وقتنا الحاضر -حسب رؤية د. رونالد ميناردوس- من خلال نظم حكم استبدادية في الأغلب والتي تميل إلى القمعية بعض الشئ، كما يتسم هذا الواقع بالافتقار إلى الانتخابات الحرة النزيهة، علاوة على الافتقار إلى سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. (ميناردوس و ناجي ، 2010)

ونتفق معه في ذلك إذ أن النظم السياسية العربية تتسم بعدة سمات مشتركة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. تركيز السلطة ومركزيتها فى شخص رئيس الدولة أو فئة محدودة تحيط برئيس الدولة؛ فمعظم الدول العربية يحكمها شخص أو فئة قليلة تحتكر السلطة، تلك الفئة ترى في نفسها أنها الأقدر والأحق بقيادة النظام بينما باقي الشعب مهمش لأنه غير قادر على ممارسة الديمقراطية.
2. اختفاء فكرة دوران السلطة بين النخب والأحزاب المتنافسة، وينحصر انتقال السلطة فى حالات الوفاة أو الاغتيال أو القيام بانقلاب أو ثورة ضده.
3. عدم الاستقرار السياسى، وإن وجد فهو استقرار ظاهرى وهش، ويسهل كشفه بالانقلابات المتكررة أو محاولات الاغتيال لرئيس الدولة أو النخبة المحيطة به .
4. حداثة التقاليد الديمقراطية، وعدم تبلور تقاليد واضحة للصراع السياسى والممارسة السياسية فى الواقع العملى.
5. عدم وجود نظام مؤسسى، وعدم وجود أنظمة مستقرة لصنع القرار.
6. عدم وجود شبكات اتصالية راسخة يمكن التعرف عليها لتحليل القرارات، بالإضافة لنقص المعلومات، وعبارة السرية فى كل معلومة، ونقص الوثائق أو ضعفها.
7. مركزية القرار، وانفراد رئيس الدولة بصناعة القرار، وليس مجرد اتخاذه أو إعلانه، فى نفس الوقت تقليصه لدور الأجهزة الاستشارية إن وجدت، حيث أنها أجهزة ينقصها الحقائق المؤدية إلى القرار.

المطلب الثاني: التمييز العنصري في دول الثورات العربية:

الفرع الأول: النظام السياسي المصري:

تميز النظام السياسي المصري عقب ثورة 1952م بعدة خصائص منها:

أ- مركزية السلطة، وتمثلت السلطة في يد النخبة العسكرية فقط، وفيما بعد اشتركت التكنوقراطية المدنية التي حظيت باهتمام النظام السياسي نسبياً وخاصة بعد 1956م، كما سيطرت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، ويؤكد ذلك أن مصر شهدت في الفترة من 1952- 1971م سبعة من الدساتير، والبيانات في ظل رئيسين للجمهورية فقط.

ب- القيادة الكاريزمية للرئيس جمال عبد الناصر.

ت- قصور التنظيمات السياسية.

ث- وصاية الدولة، ابتداءً من 1952م بدأ التخطيط للشباب والعمل الشبابي يأخذ شكل الوصاية وأحياناً تمتد لتشمل الشعب المصري بأكمله، وفي بيئة كتلك رفضت المشاركة كفكرة أساسية. (أديب، 2009)

واستمرت تلك السمات خلال فترة الرئيس حسني مبارك، بل تشير الدراسات إلى أن السمة العامة للحوار السياسي في فترة ما قبل 25 يناير 2011م تتسم بشيوع الألفاظ والأساليب العدائية والتهكمية والتخوينية، فالنخب السياسية

والثقافية سواء الرسمية منها أو المعارضة كانوا غير قادرين على تقبل بعضهم البعض، ولا تقبل الاختلافات في الرأي فيما بينهما، كما أن الانقسامات والصراعات الداخلية بينهم لا تقل حجما وعمقا عن صراعاتهم مع بعضهم البعض، حيث يتبادلون في الغالب حوارات المبارايات الصفرية، والتي بمقتضاها يؤمنون بأن إدارة الصراع الاجتماعي والسياسي لا تحتمل الحلول الوسط، "إما قاتلا أو مقتولاً"، كما يميلون إلى تصنيف الآخر تصنيفاً مطلقاً جامداً، فهذا يميني، وهذا إسلامي، وهذا يساري، ... وهكذا، كما تمتلئ الحوارات بالإحساس بتضخيم الذات والانفعال والنبرة الصاخبة، والاستخفاف بالآخر وإقصائه، والميل نحو استحضار فكر المؤامرة والتخوين، وفقدان القدرة على ترتيب أولويات الحوار، ترجع الدراسة أسباب ذلك إلى حداثة ثقافة الديمقراطية التي ألقت بمزيد من الصعوبات على لغة الحوار والتفاوض، كما أن المجتمع المصري يعاني من غياب بيئة مجتمعية تحترم ثقافة التعدد والحرية الفردية، وتحديداً في المجالين الديني والاجتماعي، وأي آراء تصطدم مع هذه الثوابت غالباً ما ترفض بشدة، كما أن الطقس العام للثقافة الشعبية في مصر لا يجيد التقدير والاحترام للرأي الآخر، ويفتقر لثقافة الحوار وقواعد الاختلاف الفكري. (عبدالله، 2012)

وفي دراسة للخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية أكدت الدراسة على أن الخطاب السلطوي أعطى أهمية أكبر للهجوم على المعارضة السياسية له أكثر من معالجة القضايا الأساسية التي تهم الطبقة الوسطى والمجتمع المصري على السواء. (أحمد، 2014)

وفي عام 2005م أعلن الرئيس محمد حسنى مبارك عن إجراء تعديلات دستورية، وخاصة للمادة 76 من الدستور، وذلك تمهيدا لإحداث تعديلات في طريقة انتخاب رئيس الجمهورية، مما يسهل عملية توريث الحكم لابنه جمال مبارك، وتضمن التعديل أن ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السرى العام المباشر. ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشيح مائتان وخمسون عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسى الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات، على ألا يقل عدد المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشورى، وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبي محلى للمحافظة من أربع عشرة محافظة على الأقل. ويزداد عدد المؤيدين للترشيح من أعضاء كل من مجلسى الشعب والشورى ومن أعضاء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات بما يعادل نسبة ما يطرأ من زيادة على عدد أعضاء أي من هذه المجالس. وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح، وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله. وللأحزاب السياسية التي مضى على تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في أخر انتخابات على نسبة 5% على الأقل من مقاعد المنتخبين في كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى، أن ترشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئتها العليا وفقا لنظامها الأساسي متى مضى على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل. واستثناء من حكم الفقرة السابقة، يجوز لكل حزب سياسى أن يرشح في أول

انتخابات رئاسية تجرى بعد العمل بأحكام هذه المادة أحد أعضاء هيئته العليا المشكلة قبل العاشر من مايو سنة 2005، وفقا لنظامه الأساسي.

وتعتبر الشروط التي جاءت في تلك المادة لانتخاب رئيس الجمهورية شروطا تعجيزية يصعب معها تنافس أي شخص مع الرئيس مبارك، لذلك بدأت تنشط حركات وقوى معارضة مثل حركة كفاية، وزادت الإضرابات العمالية وصولاً إلى إضراب 6 أبريل عام 2008 وتكوّن حركة 6 أبريل، ثم وصول الفساد لقمته مع انتخابات مجلس الشعب المصرى فى نوفمبر 2010، وفوز الحزب الوطنى الحاكم بجميع مقاعد مجلس الشعب، وبذلك تكون مجلس جميع أعضاؤه من رجال الأعمال، وبلا معارضة نهائياً، وتم التزوير للانتخابات وعلى شاشات التليفزيون بدون أي اعتبار للرأي العام، واستهزأ الرئيس محمد حسني مبارك بقوى المعارضة، وفي الجلسة الافتتاحية للبرلمان عندما ذُكِرَ له أن هناك برلمان موازي من المعارضة سينعقد فرد باستهزاء وقال" "خليهم يتسلوا".

وتعتبر عملية الإقصاء التي قام بها النظام السياسي في مصر في تلك الفترة أحد الأسباب المباشرة لقيام ثورة 25يناير 2011، ولكن بعد إعلان الرئيس مبارك تخليه عن الحكم، حدث تنافس حاد بين القوى والأحزاب في مصر بحيث كانت تهدف تلك القوى والأحزاب إلى الحصول على مسارات سياسية تضمن مصالحها بعد صياغة دستور جديد. كان من ضمن متطلبات المشهد وضع تعديلات دستورية والاستفتاء عليها، وعليه طُلِبَ من المجلس العسكري أن يدير المؤسسة التنفيذية والتشريعية في البلاد لحين وضع دستور وانتخاب رئيس مدني يمثل السلطة التنفيذية، وبرلمان يمثل السلطة التشريعية يشرف على تشكيل لجنة صياغة الدستور المصري الجديد. ويُعَد "المجلس العسكري" أحد اللاعبين في المجال السياسي المصري، وكان يطمح أن يكون له دوراً مناسباً بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، لذا بذل جهداً لوضع مواد في الدستور الجديد تضمن له استقلالاً في أموره الإدارية والمالية، ولكي تحدث تلك المواد وغيرها إرباكاً بين صفوف الثوار وتزعزع وحدتهم؛ فكانت بعض قوى التيار الليبرالي في مصر بعد الثورة منقسمة على نفسها، إن بعض هذه القوى دخلت في تحالف مع جماعة الإخوان أطلق عليه "التحالف الديمقراطي". وبعضها الآخر كان أكثر تعصباً في موقفها من بقايا النظام السابق. كما إن البعض الآخر من القوى الليبرالية كان على علاقة جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وترتبط معها بصلات فكرية ومادية، وكان يتم هذا الترابط من خلال مؤسسات وجمعيات ومنابر إعلامية وهكذا انقسم التيار العلماني من حيث المواقف والأفكار والأيديولوجيا. وكان لهذا الانقسام نتائج وانعكاسات سلبية.

فرغم تعدد تلك الأحزاب إلا أنها لم تستطع الحصول على نسبة متواضعة من مقاعد البرلمان المصري لذلك انتهجت طريق الشغب السياسي، بحيث كانت دوماً تسهم في تقديم طعون ضد شرعية اللجان التأسيسية ومجلس الشعب والشورى المنتخبين، ولم تستطع أن تؤسس لنفسها تحالف معارض واضح وقوي ينافس "التيار الإسلامي" في البرلمان. وبعد فوز الإخوان في انتخابات الرئاسة فإن الأحزاب السياسية التي تدعو إلى إقامة دولة مدنية أصبحت ترى أن تيار الإسلامي السياسي يسهم في انجراف الدولة المصرية إلى تأصيل فكرة الدولة الدينية. وأن الأخوان المسلمين بدأوا يتوغلون في كل مؤسسات الدولة بما يطلق عليه "أخونة الدولة"، مما تبعه رفض لتلك السياسات.

وكان هناك أيضاً تياراً آخر، وبعض رجال هذا التيار كانت على صلة بالنظام السابق وأخرى على صلة بالمجلس العسكري وتوجه لهذا التيار مجموعة من الاتهامات، على رأسها الادعاء أن هذا التيار على علاقة وطيدة مع بعض وسائل الإعلام ورجال المال التي تهدف لتحقيق أجندات خاصة بقوى المال والنفوذ التي كانت تتحكم في مصر في عهد الرئيس محمد حسني مبارك.

كذلك تبلغ نسبة الأقباط في مصر 6%، وهي تشكل قوة انتخابية موحدة ولها وزنها، كانت المشاركة الكثيفة للأقباط نتاج تخوفات عدة تتمحور حول طبيعة هوية الدولة المقبلة، وان أهم تلك التخوفات ناجمة من تأثير وسائل الإعلام والشائعات التي لعب على أوتارها النظام المصري السابق، بحيث تخوف الأقباط من تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية على غير المسلمين في مجال القضايا الاجتماعية والحريات الشخصية. (بري، 2016)

وبعد ثورة يناير لازال التضاغط السياسي والصراع بين القوى الإسلامية والأحزاب السياسية الليبرالية والقومية وبعض اليسارية وبقايا رموز النظام السابق. (عبد الفتاح، 2000)

الفرع الثاني: النظام السياسي الليبي:

بعد بدء الثورة وصف العقيد معمر القذافي في خطابه الثوار الليبيين بالمتمردين، وقال إنهم يتنقلون بين المدن الليبية ويدعون السيطرة عليها، و"هم يفرون من مدن الجبل الغربي مثل الجرذان."

ولقد أكدت لجنة القضاء على التمييز العنصري، المتصرفة وفقا لولايتها وفي إطار إجراء الإنذار المبكر والتحرك العاجل، جزعها بسبب المواجهات العنيفة التي تجري في ليبيا، ولا سيما ما لهذه المواجهات من أثر على حالة غير المواطنين والسكان المهاجرين والعمال المهاجرين واللاجئين والأشخاص المنتمين إلى الأقليات الأخرى، وإذ يساورها بالغ القلق إ زاء المعلومات التي تتحدث عن استعمال القوة المفرطة ضد السكان المدنيين، وإزاء الادعاءات بوجود هجرة مكثفة للسكان من ليبيا، وكذلك إزاء أعمال العنف المرتكبة ضد الأشخاص القادمين من بلدان أخرى، لا سيما من بلدان جنوب الصحراء الكبرى. (الأمم المتحدة، 2011)

شهدت ليبيا فوضى اجتماعية، وانعدام للأمن الأساسي بعد الثورة، كما شكلت عناصر متطرفة، ومتشددة تهديداً فعلياً على الاستقرار والأمن فيها. كما أثارت الصراعات القبلية، والخلافات بين الفصائل نزاعاً جديداً وزادت من حدة الاضطرابات الاجتماعية، لذلك، واجه المجلس الانتقالي الوطني أخطر التحديات في كيفية استعادة الأمن الداخلي، وكيفية ممارسة الحكم في أقرب وقت ممكن، حيث افتقد المجلس إلى "إجماع" الليبيين عليه ونقصته الخبرة في الحكم. (شين، 2011)

وبعد انتصار قوات التحالف ومقتل العقيد القذافي انتشرت النعرات الجهوية في ليبيا، وفي دراسة للأقليات والجماعات المتميزة الليبية نجد أنه تم تقسيم هذه الجماعات إلي نوعين: (الجهاني، 2011)

النوع الأول الجماعات متميزة والنوع الثاني هي الأقليات. وتم تقسيم الجماعات المتميزة في ليبيا إلي نوعين من الجماعات المتميزة: الأولي جماعة متميزة طائعة، والأخرى جماعة متميزة غير طائعة، وهذا التقسيم على أساس مدى

توافق وخضوعها هذه الجماعات لسياسات الأمن القومي في الدولة الأم و نسبة احتمالية تغير موقفها مع أو ضد سياسات الأمن القومي للدولة، التي قد تسبب خطر علي الأمن القومي من عدمه، أما الأقليات فهم التبو، والطوارق.

وقد شهدت ليبيا انقساما سياسيا تحول إلى صراع عسكري على السلطة التي أصبحت موزعة بين حكومتين تبحث كلا منهما عن الشرعية وتدعيها، هي حكومة الوفاق الوطني التي تحظى بدعم دولي، وحكومة الإنقاذ وفي تقرير لمنظمة Human Rights Watch أنهكت الاشتباكات بين الميليشيات والقوات الموالية لهاتين الحكومتين الاقتصاد، الخدمات العامة، قطاع الصحة العمومية، إنفاذ القانون، والقضاء، وتسببت في نزوح داخلي لأكثر من 200 ألف شخص. كما قامت الجماعات المسلحة في جميع أنحاء البلاد، بعضها ينتمي إلى إحدى الحكومتين المتنافستين، بإعدام أشخاص خارج القانون، الهجوم على المدنيين والممتلكات المدنية، اختطاف وإخفاء أشخاص، وفرض حصار على المدنيين في مدينتي درنة، وبنغازي الشرقيتين. وانهار نظام العدالة الجنائية تقريبا منذ عام 2014. ظلت أغلب المحاكم المدنية والعسكرية في الشرق والجنوب مغلقة، فيما ظلت تشتغل في مناطق أخرى بقدرة منخفضة.

واصلت سلطات السجون، في كثير من الأحيان شكليا تحت سلطة وزارات الداخلية والدفاع والعدل في الحكومتين المتنافستين، احتجاز آلاف المعتقلين رهن الاحتجاز التعسفي المطول دون تهم. وتحتجز أيضا الميليشيات، التي تُدير مراكز اعتقال غير رسمية وغالبا سرية تابعة لها، معتقلين في ظروف مماثلة. (التقرير العالمي 2018، 2018)

وبعد انعقاد مؤتمر باليرمو الذي عقد بإيطاليا يومي 12- 13 نوفمبر 2018 لازال هناك شكوكاً حول إمكانية توقيع اتفاق وإجراء انتخابات في ربيع 2019م كما نص الاتفاق لأن البعض يرى أن التعنت الصريح والواضح لقائد عملية الكرامة خليفة حفتر الذي جاء إلى باليرمو على مضض، وإصراره صراحة على عدم الاعتراف بأي سلطة مدنية وبقائه كسلطةً موازيةً إلى حين إجراء انتخابات، وهذا الأمر نفسه يهدد العملية الانتخابية. (أبو زيد، 2018)

الفرع الثالث: النظام السياسي التونسي:

اندلعت الثورة التونسية في السابع عشر من ديسمبر 2010م تضامنًا مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في نفسه تعبيرًا عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها، وأدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم 18ديسمبر2010م، وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم. ولقد انطلقت الثورة من المناطق الداخلية عامة والوسط الغربي أساسا وهي المنطقة التي تحتل المراتب الأولى في والفقر والبطالة. ومنذ ثورة كانون الثاني (يناير) 2011، صادقت تونس على العديد من التشريعات الضامنة الحقوق والحريات واستقلالية الانتخابات والقضاء، لكن مسار تركيز المحكمة الدستورية (أعلى هيئة دستورية وقضائية في البلاد) تأخر كثيراً، برغم فشل الكتل النيابية في التوصل إلى اتفاق على الأعضاء الأربعة الذين يختارهم البرلمان، بسبب الخلافات بين الكتل النيابية الرئيسة. وفي الحادي عشر من أكتوبر 2018م فشل البرلمان التونسي في التوصل الى اتفاق في خصوص انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية بسبب خلاف بين الكتل النيابية حول المرشحين، وذلك بعد يوم من التصديق على أول قانون للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري في تونس، البلد العربي والإسلامي الوحيد الذي يصادق على قانون لمناهضة العنصرية.

الفرع الرابع: النظام السياسي في سوريا:

تركيبة السكان في سوريا:76.1% مسلمون سنة و 11.5 %علويون، و 3 %دروز، و 1 %إسماعيليون، و 4.5 % مسيحيون، و 0.4 %شيعة اثنى عشرية، ويرى بعض الباحثين أن نسبة المسلمين السنة في سوريا لا تقل عن 80 %، ويرى البعض أن السنة مع الأكراد يمثلون نسبة 85% إلى جانب 9% من العلويين و 5% من المسيحيين (بعد أن هاجر كثير منهم).

ومن أسباب الثورة السورية:

1- تجميع السلطات كلها في يد واحدة متمثلة في رأس السلطة.

2 – كبت الحريات وحرمان المواطن من حرية التعبير عن رأيه، وشعوره بالخوف الدائم .

3-هيمنة الطائفيين وعملائهم من الفاسدين على مفاصل الدولة العسكرية، والأمنية، والاقتصادية، والسياسية، وشعور غالبية الشعب السوري بالإقصاء والاضطهاد.

4- شعور السوريين بأن كل من ينتمي إلى طائفة الرئيس هو مواطن درجة أولى، وأن الآخرين من الدرجة الثانية.

5-استمرار فرض حالة الطوارئ، وانتهاك حقوق المواطن وخصوصياته.

6-تسلط الكثير من البعثيين الفاسدين على الناس بدعوى عنصرية مفادها أن الحزب هو قائد الدولة والمجتمع.

7-انتشار الفقر في المجتمع السوري؛ بسبب احتكار ثروة البلاد بأيدي قلة من أهل السلطة والمال، وانعدام العدالة الاجتماعية.

لذا عبرت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن بالغ جزعها لأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان المنتشرة على نطاق واسع في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك أثر هذه الأعمال على حالة المجموعات العرقية والدينية وغير المواطنين والسكان المهاجرين واللاجئين، إذ تشعر بقلق بالغ إزاء المعلومات الواردة في تقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن الجمهورية العربية السورية الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لاسيما تلك المتعلقة بالقتل الجماعي والاستعمال غير المشروع والجامح للقوة ضد السكان المدنيين على أيدي قوات الأمن والقوات المسلحة، الأمر الذي يدفع حاليًا بأعداد متزايدة من السكان إلى النزوح إلى البلدان المجاورة هربا من العنف. (الأمم المتحدة، 2011) وما زال السوريون يتعرضون للجوع، والهجوم الكيميائي، والاغتصاب، والسجن، والنزوح للبلدان المجاورة، فاستقبلت لبنان، فقط، أكثر من 1.5 مليون سوري، ولأن العديد من اللاجئين هم من المسلمين السنة، فإن التدفق قد أزعج توازن لبنان الديني الدقيق، مما أدى إلى رد فعل عنيف ضد اللاجئين. (Giovanni, 2018)

الفرع الخامس: النظام السياسي في اليمن:

يُعتبر العرب بمثابة الجماعة العرقية التي تنتشر في البلاد، كما يتواجد مجموعة من العرب الأفارقة، وبعض السكان من جنوب آسيا، وأوروبا .تُمثل اللغة العربية اللغة الرسمية والمتحدث فيها باليمن، كما تُستخدم اللغة السقطرية على نطاق واسع في جزيرة سقطرى وأرخبيلها، أمّا في شرق اليمن يتحدث السكان باللغة المهرية .

يمثل المسلمون باليمن حوالي 99.1% من مجموع سكان البلاد، بينما توجد أقليات أخرى، ونسبتها 0.9% وتشمل اليهود، والبهائيون، والهندوس، والمسيحيون، وأكثرهم من اللاجئين أو الأجانب المقيمين بشكل مؤقت. (عدنان، 2018)

وتمثلت أسباب الثورة اليمنية في الاحتجاجات بصفة أساسية ضد:

-سوء الأوضاع السياسية: والمطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري وتحقيق الديمقراطية.

-سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية: كانتشار الفساد والبطالة والفقر خاصة بعد جهود قمع التمرد في الجنوب. حيث تبلغ نسبة البطالة 35% على الأقل وعدد السكان نحو 23 مليون نسمة آنذاك يعيش نحو 40% منهم تحت خط الفقر.

-تشبث الحزب الحاكم في السلطة: فالرئيس علي عبد الله صالح يحكم البلاد منذ عام 1978م، كما ظهرت مخاوف من توريث الحكم من بعده لابنه.

-المطالب الشعبية بتنحية جميع أقارب الرئيس علي عبد الله صالح من المناصب القيادية بالمؤسسة العسكرية، والأمنية، والحكومية.

وتأخذ أحزاب المعارضة على الرئيس تعيين اثنين وعشرون شخصاً من أقاربه، ومن سكان قريته سنحان في قيادة المعسكرات، والمناصب الإدارية بينهم إبنه الأكبر أحمد في قيادة الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، وأبناء إخوته في مناصب أركان حرب الأمن المركزي، وقيادة الحرس الخاص ووكالة جهاز الأمن القومي، إضافة إلى ابن أخيه في منصب مدير شركة التبغ والكبريت الوطنية. (معرفة، 2011)

فبدأت سلسلة من الاحتجاجات الشعبية اندلعت في اليمن في 27 يناير2011، منادية بإسقاط منظومة حكم الرئيس علي عبد الله صالح في 11 فبراير، بدأت الاحتجاجات من جامعة صنعاء بمظاهرات طلابية وأخرى لنشطاء حقوقيين نادت برحيل الرئيس على صالح.

في 15 أبريل 2011 ألقى الرئيس على عبدالله صالح كلمة في ساحة السبعين إلى حشد من أنصاره، وصف فيها أحزاب اللقاء المشترك بقاطعي الطرق، داعيا إياهم إلى تحكيم ضمائرهم والدخول في حوار والتوصل إلى اتفاق من أجل أمن واستقرار البلاد. وطلب صالح في كلمته المقتضبة بعدم الاستماع إلى ما تبثه الفضائيات "من كذب ودجل." ومن جهة أخرى، هاجم رجال قبائل محطة رئيسية للطاقة مما نتج عنه تأثر إمدادات الكهرباء في مدن صنعاء وتعز والحديدة وإب واتهم مسؤول يمني المعارضة اليمنية، قائلا إن رجال القبائل يعملون لصالحها. وذكر المسؤول أن رجال القبائل يقطعون الطريق الرابط بين صنعاء ومأرب حيث توجد المحطة التي تعرضت للهجوم مما حال دون وصول المهندسين لإصلاح العطل.

في 29أبريل رفض الرئيس علي عبد الله صالح التوقيع على اتفاق التنحي بعد قبوله المبادرة الخليجية، حيث قبل التوقيع بصفته رئيس للحزب الحاكم وليس رئيسا لليمن، وأناب عنه مستشاره عبد الكريم الإرياني في الوقت الذي قررت المعارضة عدم التوقيع وهددت بالتصعيد لحمله على التنحي.

ويلاحظ أنه نظم عدد من أبناء الطائفة اليهودية المقيمين في المدينة السياحية بصنعاء تظاهرة مؤيدة للرئيس صالح ورددوا شعارات تؤيد الشرعية الدستورية. وانطلقت التظاهرة التي قدرت ببضع عشرات من المدينة السياحية التي تقع على بعد أمتار من السفارة الأمريكية إلى مبنى سفارة الولايات المتحدة. وتوقفت المسيرة أمام السفارة الأمريكية في صنعاء حيث قاموا بتسليم رسالة تؤيد بقاء صالح حتى انتهاء مدة ولايته العام 2013 م.

ومازال الوضع السياسي متأزم بعد دخول قوات التحالف العربي بقيادة السعودية، وعدم القدرة للتوصل إلى حل سياسي يرضي جميع الأطراف، واستمرار حالات الانتهاك اليومية للحريات، ولأمن المواطن اليمني.

مقارنة بين دول الربيع العربي لتوضيح العلاقة ما بين التميز العنصري والاستقرار السياسي:

الدولة	التكوين العرقي	أسباب الثورة	ما بعد الثورة
تونس	63 % من الشعب التونسي أمازيغ، العنصر العربي والذي يبلغ 14 %، العنصر الأوروبي في الجينات التونسية بنسبة 7.4 %، العنصر التركي تبلغ نسبته 8.2 %، العنصر الزنجي والذي يبلغ 6.5 %، 0،1% من التونسيين يرجع أصولهم إلي شرق آسيا. (تونيزيا، 2016) تعتبر تونس من أكثر الدول العربية والمتوسطية تجانسا إذ يمثل المسلمون السنة 98%، مع وجود أقليات مسيحية ويهودية صغيرة.	-استمر الرئيس زين العابدين بن علي في الحكم 23 سنة، منذ7 نوفمبر1987 إلى 14يناير 2011. انطلقت الثورة تضامنًا مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في نفسه تعبيرًا عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها، وأدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم 18ديسمبر2010م، وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم.	-انطلقت الثورة من المناطق الداخلية عامة والوسط الغربي أساسا وهي المنطقة التي تحتل المراتب الأولى في والفقر والبطالة. - ومنذ ثورة كانون الثاني (يناير) 2011، صادقت تونس على العديد من التشريعات الضامنة الحقوق والحريات واستقلالية الانتخابات والقضاء، لكن مسار تركيز المحكمة الدستورية (أعلى هيئة دستورية وقضائية في البلاد) تأخر كثيراً، برغم فشل الكتل النيابية في التوصل إلى اتفاق على الأعضاء الأربعة الذين يختارهم البرلمان، بسبب الخلافات بين الكتل النيابية الرئيسة. - في الحادي عشر من أكتوبر

			2018م فشل البرلمان التونسي في التوصل الى اتفاق في خصوص انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية بسبب خلاف بين الكتل النيابية حول المرشحين، وذلك بعد يوم من التصديق على أول قانون للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري في تونس، البلد العربي والإسلامي الوحيد الذي يصادق على قانون لمناهضة العنصرية.
مصر	غالبيتهم من المسلمين مع وجود أقلية مسيحية. ولغة مصر الرسمية هي اللغة العربية بنسبة (97%) بينما تمثل باقي اللغات مالا يتجاوز 3 % حيث توجد لغات أخرى محكية هي: النوبية، والامازيغية، كما يتحدث الغجر لغتهم دوماري، كما لا تزال القبطية تستعمل في الطقوس الكنسية ومكون رئيسي للغة العامية المصرية وإن لم تعد لغة أم للمصريين و(الإنجليزية، الفرنسية تنتشر بين الأوساط المثقفة). وهناك أيضًا ما يقارب 24000 متحدث للغة اليونانية في الإسكندرية، ورقم مشابه من	-تولي الرئيس محمد حسني مبارك الحكم لمدة ثلاثون عاماً. -رغبة الرئيس في توريت إبنه جمال للحكم. -عملية الإقصاء التي قام بها النظام السياسي في مصر انتخابات البرلمان عام 2010.	-تبلغ نسبة الأقباط في مصر 6%، وهي تشكل قوة انتخابية موحدة ولها وزنها، كانت المشاركة الكثيفة للأقباط نتاج تخوفات عدة تتمحور حول طبيعة هوية الدولة المقبلة، وان أهم تلك التخوفات ناجمة من تأثير وسائل الإعلام والشائعات التي لعب على أوتارها النظام المصري السابق، بحيث تخوف الأقباط من تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية على غير المسلمين في مجال القضايا الاجتماعية والحريات الشخصية. - وبعد ثورة يناير لازال التضاغط السياسي والصراع بين القوى الإسلامية والأحزاب السياسية الليبرالية والقومية وبعض اليسارية وبقايا رموز النظام السابق. -انقسم المجتمع بعد إزاحة حكم

	متحدثي الأرمنية، معظمهم في القاهرة.		الإخوان إلى إما إخواني أو غير إخواني ولا طريق ثالث بينهما. -زادت نسبة الفقر والتهميش في المجتمع المصري، واختفت الطبقة الوسطى وأصبح المجتمع ما بين طبقة عليا تحكم وتملك وطبقة تعاني كبد الحياة اليومية وليس لها أي حقوق. (حسن أ.، 2017)
ليبيا	-العرب وهم ينقسمون إلى اربع فروع وهم (قبائل المرابطة)، (قبائل بنو هلال)، (قبائل بنو سليم). -البربر، وهم و ينقسمون إلى فرعين (قبائل مداغيس)، والفرع الثاني (قبائل البرنس) -التبو، وهم سكان سكان واحات الجنوب الليبي في مناطق القطرون وتجرهي ومرزق أم الأرانب والكفرة. الكراغلة وهم ينقسمون إلى أربعة اقسام وهم (تركمان، اكراد، شركس، البان). الأوروبيون وهم أقلية معظمهم من الإيطاليين.	-تولي الرئيس العقيد معمر القذافي الحكم لمدة 42 سنة. عمليات كبت الحريات، والإقصاء السياسي، وعدم وجود حرية في الرأي أو أحزاب سياسية، ورئيس يحكم لمدة 42 سنة. - لذا اندلعت الثورة وتحولت إلى نزاع مسلح إثر احتجاجات شعبية بداية في بعض المدن الليبية ضد نظام العقيد معمر القذافي، حيث انطلقت في يوم 15 فبراير اثر اعتقال محامي ضحايا سجن بوسليم فتحي تربل في مدينة بنغازي فخرج أهالي الضحايا ومناصريهم لتخليصه وذلك لعدم وجود سبب لاعتقاله، وارتفعت الأصوات مطالبة بإسقاط النظام وإسقاط العقيد القذافي شخصيا مما دعا الشرطة إلى استخدام العنف ضد المتظاهرين.	شهدت ليبيا فوضى اجتماعية وانعدام الأمن الأساسي بعد الثورة، كما شكلت عناصر متطرفة ومتشددة تهديداً فعلياً على الاستقرار والأمن في البلاد. كما أثارت الصراعات القبلية والخلافات بين الفصائل نزاعا جديدا وزادت من حدة الاضطرابات الاجتماعية. لذلك، واجه المجلس الانتقالي الوطني أخطر التحديات في كيفية استعادة الأمن الداخلي، وكيفية ممارسة الحكم في أقرب وقت ممكن. حيث افتقد المجلس إلى "إجماع" الليبيين عليه ونقصته الخبرة في الحكم. - وقد شهدت ليبيا انقساما سياسيا تحول إلى صراع عسكري على السلطة التي أصبحت موزعة بين حكومتين تبحث كلا منهما عن الشرعية وتدعيها.

سوريا	تركيبة السكان في سوريا:76.1% مسلمون سنة و 11.5 %علويون، و 3 % دروز، و 1 %إسماعيليون، و 4.5 %مسيحيون، و 0.4 % شيعة اثنى عشرية، ويرى بعض الباحثين أن نسبة المسلمين السنة في سوريا لا تقل عن 80 %، ويرى البعض أن السنة مع الأكراد يمثلون نسبة 85% إلى جانب 9% من العلويين و 5% من المسيحيين (بعد أن هاجر كثير منهم).	-تولى الرئيس بشار الأسد الحكم عام 2000 بعد وفاة أبيه عقب تعديل استثنائي لدستور الجمهورية العربية السورية متعلق بعمر رئيس البلاد واستفتاء صوري عام. 1- تجميع السلطات كلها في يد واحدة متمثلة في رأس السلطة. 2 – كبت الحريات وحرمان المواطن من حرية التعبير عن رأيه، وشعوره بالخوف الدائم . 3-هيمنة الطائفيين وعملائهم من الفاسدين على مفاصل الدولة العسكرية، والأمنية، والاقتصادية، والسياسية، وشعور غالبية الشعب السوري بالإقصاء والاضطهاد. 4- شعور السوريين بأن كل من ينتمي إلى طائفة الرئيس هو مواطن درجة أولى، وأن الآخرين من الدرجة الثانية. 5-استمرار فرض حالة الطوارئ، وانتهاك حقوق المواطن وخصوصياته. 6-تسلط الكثير من البعثيين الفاسدين على الناس بدعوى عنصرية مفادها أن الحزب هو قائد الدولة والمجتمع. 7-انتشار الفقر في المجتمع	وما زال السوريون يتعرضون للجوع، والهجوم الكيميائي، والاغتصاب، والسجن، والنزوح للبلدان المجاورة، لقد استقبل لبنان، وهو واحد فقط من العديد من البلدان المجاورة المتأثرة بالحرب في سوريا، أكثر من 1.5 مليون سوري، ولأن العديد من اللاجئين هم من المسلمين السنة، فإن التدفق قد أزعج توازن لبنان الديني الدقيق، مما أدى إلى رد فعل عنيف ضد اللاجئين.

		السوري؛ بسبب احتكار ثروة البلاد بأيدي قلة من أهل السلطة والمال، وانعدام العدالة الاجتماعية.	
اليمن	يُعتبر العرب بمثابة الجماعة العرقية التي تنتشر في البلاد، كما يتواجد مجموعة من العرب الأفارقة، وبعض السكان من جنوب آسيا، وأوروبا .تُمثل اللغة العربية اللغة الرسمية والمتحدث فيها باليمن، كما تُستخدم اللغة السقطرية على نطاق واسع في جزيرة سقطرى وأرخبيلها، أمّا في شرق اليمن يتحدث السكان باللغة المهرية . يمثل المسلمون باليمن حوالي 99.1% من مجموع سكان البلاد، بينما توجد أقليات أخرى، ونسبتها 0.9% وتشمل اليهود، والبهائيون، والهندوس، والمسيحيون، وأكثرهم من اللاجئين أو الأجانب المقيمين بشكل مؤقت	-تولى الرئيس على عبدالله صالح الحكم لمدة 32 عاماً. -سوء الأوضاع السياسية: والمطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري وتحقيق الديمقراطية. -سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية: كانتشار الفساد والبطالة والفقر خاصة بعد جهود قمع التمرد في الجنوب. حيث تبلغ نسبة البطالة 35% على الأقل وعدد السكان نحو 23 مليون نسمة آنذاك يعيش نحو 40% منهم تحت خط الفقر. -تشبث الحزب الحاكم في السلطة: فالرئيس علي عبد الله صالح يحكم البلاد منذ عام 1978م، كما ظهرت مخاوف من توريث الحكم من بعده لابنه. -المطالب الشعبية بتنحية جميع أقارب الرئيس علي عبد الله صالح من المناصب القيادية بالمؤسسة العسكرية، والأمنية، والحكومية.	بدأت سلسلة من الاحتجاجات الشعبية اندلعت في اليمن في 27 يناير 2011، منادية بإسقاط منظومة حكم الرئيس علي عبد الله صالح في 11 فبراير، بدأت الاحتجاجات من جامعة صنعاء بمظاهرات طلابية وأخرى لنشطاء حقوقيين نادت برحيل الرئيس على صالح. ومازال الوضع السياسي متأزم بعد دخول قوات التحالف العربي بقيادة السعودية، وعدم القدرة للتوصل إلى حل سياسي يرضي جميع الأطراف، واستمرار حالات الانتهاك اليومية للحريات، ولأمن المواطن اليمني.

المبحث الثالث: نموذج مقترح لاستقرار الدول العربية.

الاستقرار السياسي في الوطن العربي تحكمه القبلية والطائفية بالدرجة الأولى، وينزع العالم العربي إلى الولاء العصبوي؛ حيث أن الحياة الاجتماعية فى الدول العربية تتميز بالترابط الأسرى الشديد، وكذلك سيطرة العصبية والقبلية، وهى مجتمعات ذكورية تقوم على أساس سلطة الرجل وقوته. كما خلق تعدد القوى الاستعمارية المهيمنة على المنطقة العربية أساساً لاختلاف الدول العربية فيما بينها، بدءاً من التوجهات الفكرية والثقافية، وانتهاءً بشكل النظم السياسية. (مسعد، 2000)

تعد العنصرية والتمييز العرقي في الدول أهم أسباب عدم الاستقرار، وقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة العربية بذور التفتت من الداخل، فبعد احتلال وتدمير العراق قوضت سبل النهوض به حيث قسمته إلى طوائف ومذاهب وأحزاب تتناحر، وأثارت حساسيات السودانيين على بعضهم البعض باسم حق تقرير المصير، وشجعت وعملت على انفصال الجنوب، والمصريين ضد المصريين تحت مسوغة "اضطهاد المسلمين الأقباط"، كما استنفرت العصبيات العرقية في أغلب البلاد العربية، وفتحت المجال شاسعاً للمنظمات المعارضة تمويلاً وتأييداً بغرض زعزعة تلك البلاد. (الهيتي، 2016)

كما ظهرت في دول أخرى مثل العراق وسوريا واليمن ما يسمى بالطائفية السياسية، والتي تعني نمط من التحيزات السياسية البحتة، بغطاء مذهبي أو ديني، يلجأ إليها بعض الزعماء السياسيين اللذين تغلب عليهم الانتهازية السياسية في اللعب على إثارة مشاعر الناس الطائفية من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية.

وللطائفية السياسية صور وأشكال شتى يتخفى خلفها البعض لتحقيق أجندته الخاصة، ويلجأ لها الكثير باستدعاء عصبية الطائفة أو القبيلة أو المذهب، لمواجهة أي مساءلة قانونية أو منافسة سياسية مع خصومهم.

ويعرف معجم أكسفورد الشخص الطائفي بـ"أنه الشخص الذي يتبع بشكل مُتعنّت طائفة معينة"، ولا يُسمى طائفيا من يعمل لمصلحة طائفته شريطة أن لا يكون ذلك على حساب مصالح الطوائف الأخرى.

لقد أدى تعدد الهويات العربية والإسلامية والقطرية ودون القطرية إلى تنازع الولاءات في الدول العربية وفي انتماءاتها. ويشكل العرب أغلب السكان في المنطقة العربية وتبلغ نسبتهم 88% من مجموع السكان، أما البقية فإنهم من غير العرب، على الرغم من كونهم قد يتحدثون العربية مثل البربر ونسبتهم حوالي 5.5% من مجمل السكان في المنطقة العربية، وقبائل جنوب السودان الزنجية ونسبتها 2.4%، والأكراد ونسبتهم 2%. أما بالنسبة للدين فيبلغ نسبة المسلمين 91% منهم 84% سنة، أما نسبة المسيحيين فتبلغ 5% من إجمالي سكان الوطن العربي. (الهيتي، 2016)

ففي دراسة عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أكدت الدراسة أن اللاجئون الفلسطينيون شهدوا أوقاتاً عصيبة ميزها عدم الاستقرار السياسي وشح الفرص الاجتماعية الاقتصادية وتدهور الظروف البيئية في المخيمات،

فالبنان لم ترغب في إقامة مؤسسات خاصة باللاجئين أو في التكفل بإدماجهم في المجتمع اللبناني، ويرتبط هذا بالسياسات اللبنانية الداخلية الناتجة عن الطائفية، حيث أن لبنان ذات ديمقراطية طائفية توافقية تتوزع فيها السلطة السياسية على المذاهب الدينية بحصص تناسب كل منها من السكان حسب صيغة محددة قانوناً، ولأن أغلب الفلسطينيين من المسلمين السنة فإن توطينهم قد يؤدي إلى تحول ديمغرافي على حساب المسيحيين، بالإضافة إلى شعور عدائي متنامي تجاه الفلسطينيين بسبب التصورات الماثلة عن الدور الذي اضطلعوا به في الحرب الأهلية اللبنانية. وهذا دفع السلطات اللبنانية إلى اتخاذ موقف تميزي ضد اللاجئين الفلسطينيين. (شعيب، 2014)

لذا يرى البعض أننا يجب أن نعترف بحقيقة بالغة الخطورة في منطقتنا العربية وهي أن درجة تسامحنا قد أخذت في التقلص والضمور خلال العقود الأخيرة بشكل مذهل؛ فالمناخ الثقافي الذي كان مشحوناً بعدد من القيم الإنسانية المستقرة في الوجدان مثل قيمة أن الاختلاف سنة من سنن الحياة، ومعلم من معالم التواجد الإنساني على الأرض قد أخذت في التقلص والضمور، وظهر تقسيم للناس إلى "نحن"، و"هم"، وفي نفس الوقت تجعل "نحن" في جانب الصواب، أما "هم" ففي الجانب الخطأ، وهي صيغة تتسم بالسمات التالية: (حجي، 2011)

1-أنها صيغة غير إنسانية وعدوانية وتشكل حالة تضاد فكري وثقافي كاملة.

2-أنها صيغة غير سليمة بمعنى أن مسايرتها حياتياً أمر لا يؤدي لاشتراكنا في حياة سليمة على الأرض مع الآخرين، إذ أنها صيغة تقود إلى المواجهة والتضاد والصدام مع الآخرين.

3-أنها صيغة تخالف روح السلام والإنسانية العميقة الواردة في أصولنا الحضارية الدينية الإسلامية والمسيحية على السواء.

<u>وسائل مكافحة العنصرية، وتحقيق الاستقرار السياسي:</u>

1-الاهتمام بمؤسسات التنشئة السياسية، حيث تمارس تلك المؤسسات تأثيرات مختلفة حسب المرحلة العمرية للإنسان، مثل الأسرة، والمؤسسات التعليمية، جماعات الرفاق، والأحزاب، ووسائل الإعلام، ففي السنوات المبكرة من العمر تلعب الأسرة دوراً أساسياً لحماية الطفل من أمراض مثل النرجسية؛ فحسب رأي العلماء أن جذور النّرجسية تنمو عندما يتراوح سن الأطفال من ثمانية عشر شهراً حتى ثلاثة أعوام، إذ أنه إذالم يُسمَح للطفل في هذه الفترة العمرية أن ينمي هويته الشخصية، وفي حال يتم الاعتداء عليه لفظيًا وانتقاده من والديه فسيشعر بأن هناك خطأ ما، وعليه سينمي بعض نماذج نرجسية للسلوك كالتّكبر، وإحساس مختال بالتّفوق لحماية نفسه من مشاعر القصور. (حسن م.، بلا تاريخ)

والأسرة أيضاً تعتبر بمثابة مفتاح القوى الذي تنتقل من خلاله الثقافة السياسية من جيل إلى آخر، ولها دور عظيم في تشكيل السلوك السياسي، واكتساب الفرد للاتجاهات والقيم والواجبات، فالأسرة هي أول نمط من أنماط السلطة التي يعايشها الفرد ويمثل الأب على سبيل المثال مصدر السلطة في الأسرة، وإذا كان الأب يتميز بالديمقراطية

تسود قيم الحرية والجماعية، وهكذا فإن الأسرة لها تأثيرها القوي على تكوين الولاء السياسي، والارتباط بالنظام السياسي. (أديب، 2009)

2- سن قوانين وتشريعات: يجب أن تتخذ الدولة كافة الإجراءات الإصلاحية والتشريعية والأمنية للحد من هذه الظاهرة والتصدي لكل من يشجعها.

3-الاهتمام بدور المؤسسات التعليمية: للمؤسسات التعليمية دورا مهما في تعليم الأبناء معنى الاصطفاف الوطني واحترام الآخر والالتزام بفضيلة الحوار من خلال مناهج دراسية تنمي الوعي والإدراك، وتغرس قيم التسامح والتعايش والمواطنة وأهمية تأدية الحقوق قبل المطالبة بالواجبات؛ فالتعليم لا تقتصر غايته على مجرد تلقين المعلومات والمفاهيم النظرية بل ينبغي أن يقدم للفرد نموذجاً للحياة، ويتأثر التعليم بالفلسفة الاجتماعية السائدة في المجتمع وغالباً ما يعمل على تدعيمها؛ فالتعليم في يد الدولة الديكتاتورية أداة لتكوين مواطن يتفق في صفاته مع نظمها وأهدافها. (أديب، 2009)

4-نشر ثقافة التسامح والتعددية، وبناء وتنمية التفكير النقدي؛ فالتربية النقدية تهتم بمقاومة الظلم الاجتماعي واللامساواة الاقتصادية والقهر السياسي، وإعادة الأمل في إمكانية إحداث التغيير انطلاقاً من الإيمان بالفعل الإنساني، وبقدرة الإنسان على صنع التاريخ.

فالشخص الذي تحقق لديه الوعي النقدي، وطبقاً للتربية النقدية، هو ذلك الشخص الذي لا يدرك فقط صور اللامساواة والقهر في مجتمعه، بل يسعى عملياً لتغييرها وإقامة العدالة والحرية. (عمرو، 2007)

5-تغيير دور الإعلام: على الإعلام أن يكف عن استضافة الشخصيات التي تذكي روح التمييز السياسي وتوخي الحذر في استخدام المصطلحات وتداول المعلومات ومراعاة ما تتطلبه الدواعي الأمنية من أعمال للحفاظ على تماسك الدولة. (الدسوقي، 2014)

6-تحقيق الشرعية في نظام الحكم، وشرعية النظام السياسي تقاس من خلال عدة مظاهر أهمها رضا فئة المحكومين، والمشاركة السياسية التي تضفي الشرعية، فتسعى الأنظمة السياسية إلى كسب الشرعية التي تتعدد مظاهرها وصورها بوجود حكومات منتخبة مصدرها الشعب معتمدة على الانتخاب كأداة ديمقراطية في تولي السلطة، فهي بمثابة المرآة العاكسة لوجود تداول فعلي للسلطة تعكسه أحزاب سياسية تتناوب على السلطة بالطرق السلمية الديمقراطية وبحدود زمنية مقننة، ومتى كان اعتلاء السلطة شرعيا مرجعه في ذلك الدستور والإرادة الجماعية استطاع أن يحافظ على التوازن والاستقرار. (دقاشي، 2016)

إنّ أزمة الشرعية للنظام السياسي تظهر في ظلّ التعددية المذهبية والطائفية، عندما يتخلى النظام السياسي عن الصيغة التوافقية، فتغلب عليه إيديولوجيا واحدة على حساب باقي الإيديولوجيات المذهبية، إمّا بسبب الكثرة العددية أو القوة العسكرية الرادعة أو نحو ذلك . وهذا السلوك يعبّر ضرورة عن المكانة الكبيرة للانتماء والولاء للطائفة أكثر من الولاء للوطن.

ويتحقق الاستقرار السياسي بوجود التعددية السياسية التي تعكسها تباين التيارات السياسية ولا يستثنى من ذلك الأنظمة التي تقوم على سياسة الحزب الواحد فالتوازن فيها يكون داخل الحزب نفسه. حتى نكون أمام أنظمة شرعية ديمقراطية لا ينبغي أن تتفرد النخبة الحاكمة بالسلطة لمدة طويلة من الزمن فمن الأجدر أن تعرف الأنظمة السياسية تغيير للنخبة الحاكمة على مستوى الجهاز الرئاسي وفقا لفترات زمنية يحددها الدستور فمن جهة يسمح هذا الأمر بأخذ باقي القوى السياسية الأخرى نصيبها من الحياة السياسية عندما يكون الحكم بصفة دورية ومن جهة ثانية قد يستجيب ذلك مع رغبات المنتخبين فيما يتعلق باختيار من يمثلهم ويكون رئيسا لهم. وتلعب الأحزاب التنافسية دوراً مهماً في الحياة السياسية، فهي تتنافس من أجل السيطرة على السلطة التنفيذية والتشريعية وأهم ما يميز هذا النوع من الأحزاب هو أنها وبمجرد حصلها على مراكز في الحكومة لا تحاول منع الأحزاب الأخرى من ممارسة نشاطها السياسي، وبمجرد هزيمة الأحزاب الموجودة في الحكومة فإنها تترك السلطة وبصورة سلمية لباقي الأحزاب لتشكيل الحكومة. (دقاشي، 2016)

وكما يرى البعض بأنه يجب السماح للمجتمعات المتنوعة عرقياً وثقافياً ودينياً التي تشكل دول الشرق الأوسط بالتفاوض من أسفل إلى أعلى وصياغة عقد اجتماعي جديد بدلاً من فرض الحكومات للعقود من الأعلى إلى الأسفل، وهذا يتطلب وجود قادة ذوي رؤية لديهم الإرادة للوقوف مع نخبة بلدهم، وأن يدركوا أن طريقة الاحتفاظ بالسلطة هي المشاركة فيها. (Muasher, 2018)

7- إن تفعيل مبدأ المواطنة، بعناصره القانونية والسياسية، والمتمثلة في المساواة القانونية، وكذلك بالسماح بالمشاركة السياسية، بكافة صورها، وأدواتها يعد ضمانة قوية لمكافحة التمييز، وتحقيق الاستقرار السياسي، حيث سيضمن تمتع جميع الأفراد بالحقوق، والالتزام بالواجبات على أساس المواطنة، وليس على أساس العرق، أو الدين، أو اللغة، أو الجنس.

الخاتمة:

تنطلق الدراسة من فرضية أن العلاقة بين التمييز العنصري والاستقرار السياسي هي علاقة عكسية، وأنه كلما قل التمييز العنصري داخل النظم السياسية زاد الاستقرار السياسي،

وسعت الدراسة للتحقق من تلك الفرضية، فتناولت إطاراً نظرياً، شمل أهم تعريفات التمييز العنصري، وأهم صوره، وكذلك مفهوم الاستقرار السياسي، وأهم مؤشراته، ثم تاريخ التمييز العنصري عند العرب بصفة عامة، ثم تطرقت إلى دراسة الحالة لدول الثورات العربية، وهي: تونس، ومصر، ليبيا، وسوريا، واليمن.

وتركزت متغيرات الدراسة في متغيرين؛ أحدهما مستقل وهو التمييز العنصري، والآخر تابع وهو الاستقرار السياسي، وحاولت الدراسة إيجاد العلاقة ما بين المتغيرين من خلال دراسة الحالة لخمس دول عربية وقعت بهم ثورات خلال الفترة من 2010 وحتى 2018م.

وبتطبيق المنهج المقارن ما بين دول الدراسة، والتي تم دراسة التنوع العرقي في داخل كل دولة، ثم أسباب قيام الثورات فيها، وجد أن كل تلك الدول تعاني من التعدد العرقي، والتعدد العرقي في حد ذاته ليس عيباً إذ قد يعكس

التنوع، إلا أنه يصبح مشكلة إذا ارتبط بالتهميش السياسي، وانتهاك للحريات، وبخاصة حرية التعبير والرأي، كما اتضح من أسباب كل تلك الثورات العربية.كما كانت كل تلك الدول تعاني من احتكار السلطة الحاكمة لنظام الحكم لمدد زمنية طويلة.

وبالنظر إلى الأوضاع السياسية قبل نشوب الثورات نجد أن كل تلك الدول العربية عانت من عدم الاستقرار السياسي، الذي أدى إلى نشوب الثورات.

وبعد وقوع الثورات نلاحظ أن كل تلك الدول ما زالت تعاني من عدم الاستقرار السياسي بسبب التقسيمات العنصرية والطائفية، ونجد أن أقل الدول معاناة لذلك هي الدولة التونسية والتي تتمتع بسبة أكبر من الوحدة الدينية حيث يصل نسبة المسلمين بها إلى 98%، ولديها تمييز عرقي ضئيل، ولذلك نجدها أقرت قانوناً في التاسع من تشرين الأول (أكتوبر) 2018 على قانون يجّرم العنصرية، لتصبح بذلك تونس الدولة الأولى في العالم العربي التي تسُنّ قانوناً مماثلاً البرلمان التونسي.

ومما سبق نجد أنه تبرز علاقة عكسية تربط التمييز العنصري بالاستقرار السياسي، فكلما اختفى التمييز العنصري كلما برز الاستقرار السياسي، وبالعكس، ومن ثم تتأكد فرضية الدراسة.

توصيات الدراسة:

أكدت الدراسة إلى ضرورة إجراء عدة خطوات تسمح بالقضاء على التمييز العنصري، وتحقيق الاستقرار السياسي، أهمها: ضرورة تغيير نظم التربية، والتعليم، وتغيير الثقافة السلبية، وزرع ثقافة التسامح، وضرورة ارتكاز الإعلام على المصداقية والحيادية، وعدم التضليل أو بث الفرقة، يجب أن تؤمن القيادة الحاكمة أن استمراريتها تكون بالسماح بالمشاركة وليس بالاحتكار لنظم الحكم، وأخيراً ضرورة ضمان تفعيل مبدأ المواطنة في التعامل مع الأفراد، بشقيها القانوني والسياسي.

قائمة المراجع:

أولاً-المراجع العربية:

1-الكتب:

-أحمد، محمد سيد. (2014). *الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية*. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

-أديب، نشأت إدوار. (2009). الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع المصري: دراسة للروافد الرئيسية لتشكيل الثقافة السياسية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

-الجندي، محمد الشحات. (2017). *الأمة بين آفة التطرف وتحديات الواقع*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

-الرشيدي، د. أحمد. (2005). *حقوق الإنسان: دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق*. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

-الهيتي، د. صبري فارس. (2016). *الفوضى الخلاقة والحرب الاستباقية والنظريات الجيوبولتيكية*. الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع.

-حجي، طارق. (2011). *سجون العقل العربي*. القاهرة: دار ومكتبة الحرية.

-حسن، أحمد حسين. (2017). *الطبقة الوسطى والتغيير الاجتماعي في مصر: تحليل سوسيوتاريخي*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

-حفني، قدري. (2012). *العنف بين سلطة الدولة والمجتمع* . القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

-شكري، غالي. (2015). *ثقافة النظام العشوائي (تكفير العقل وعقل التكفير)*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

-عبد الفتاح، نبيل. (2000). *النخبة والثورة: الدولة والإسلام السياسي والقومية والليبرالية*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

-عبدالله، إيمان محمد حسني. (2012). *الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

-عمرو، سعيد إسماعيل. (2007). *آفاق تربوية جديدة في التربية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للتربية النقدية عند "هنري جيرو"* . القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

-غانم، السيد عبد المطلب. (بلا تاريخ). *" النظرية العامة للنظم : دراسة انتقادية للتنظير السياسى*. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

-مسعد، نيفين. (2000). *النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-ميناردوس، رونالد ، و ناجي، أحمد. (2010). *الليبرالية في العالم العربي: رؤى وتصورات لسياسيين عرب*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

2-الدوريات والبحوث:

- بلاط، شريفة فاضل. (يوليو, 2014). تأثير قيم الولاء والمواطنة على الاستقرار السياسي والتنمية في النظم السياسية: بالتطبيق على النظام السياسي المصري خلال الفترة (2005 – 2012). *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 51*(الثاني)، الصفحات 27-62.

- شعيب، مهي. (فبراير, 2014). فن الإقصاء الإدماجي: تعليم الطلاب الفلسطينيين اللاجئين في لبنان. *مجلة المستقبل العربي*، الصفحات 53- 70.

3-التقارير:

-الأمم المتحدة. (2011). *تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري، الدورة الثامنة والسبعون(١٤ شباط/فبراير - ١١ آذار/مارس ٢٠١١)، الدورة التاسعة والسبعون (٨ آب/أغسطس - ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)*. نيويورك: لجنة القضاء على التمييز العنصري.

- التقرير العالمي 2018. (2018). *ليبيا*. منظمة هيومن رايتس واتش. تم الاسترداد من https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-gl=eg&ct=clnk&hl=ar&cd=1&+chapters/313420

4-الرسائل العلمية:

- دقاشي، حميدة. (2016). *دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي: (دارسة حالة بلجيكا)*، *رسالة ماجستير*. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

5-مواقع إلكترونية:

-أبو زيد، علي. (15 نوفمبر, 2018). *ماذا بعد مؤتمر باليرمو*. تم الاسترداد من http://www.libyaalkhabar.com/opinion/38732/%d9%85%d8%a7-%d8%a8%d8%b9%d8%af-%d9%85%d8%a4%d8%aa%d9%85%d8%b1-./%d8%a8%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%b1%d9%85%d9%88

-أبو عمر، إسراء محمد نجيب. (2017). *"العنصرية في الأندلس من الفتح إلى نهاية عصر الخلافة الأموية (92هـ- 422هـ) – (710م- 1031م)"* ، *رسالة ماجستير*. فلسطين: جامعة الخليل. تم الاسترداد من https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book-17888.pdf

الأمم المتحدة .(2002) .*الدورة الحادية والستون للجنة القضاء على التمييز العنصري* Retrieved from .جامعة مينسوتا http://hrlibrary.umn.edu/arabic/29dis.html :

-الجهاني، صلاح صادق. (21 ديسمبر, 2011). *الجماعات المتميزة والأقليات في ليبيا (من منظور الأمن القومي)*. تم الاسترداد من الحوار المتمدن: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=288321

-الحوالي، د. سفر. (بلا تاريخ). *نشأة العنصرية في التاريخ الإسلامي*. تم الاسترداد من
. exp&type=3&http://www.alhawali.com/popups/print_window.aspx?article_no=6022

-الدسوقي، أوعاد. (8 نوفمبر, 2014). *العنصرية السياسية*. تم الاسترداد من https://www.vetogate.com/1315912.

تونيزيا ,م ,2016) .أبريل .(17*الأصول الجينية للشعب التونسي* Retrieved from .
. http://www.amazighworld.org/arabic/history/index_show.php?id=5333

-بري، ممدوح غالب أحمد. (31 ديسمبر, 2016). الأزمة الدستورية في مصر بعد ثورة 25 يناير: دراسة بحثية في تاريخ مصر السياسي المعاصر. *المركز الديمقراطي العربي*. تم الاسترداد من https://democraticac.de/?p=41868

-بلكا، الياس. (14 أكتوبر, 2010). *موالي الفرس في العصر الأموي*. تم الاسترداد من
. https://www.maghress.com/almassae/117655

حسن، مرسلينا شعبان. (بلا تاريخ). *الأنا القاتلة واستثماراتها*. تم الاسترداد من شبكة العلوم النفسية العربية:
http://arabpsynet.com/Documents/DocMarcelinaMurderEgo.pdf

-حمزة، محمد. (25 أغسطس, 2016). *عنصرية العرب... السرطان الذي يسوق الجسد العربي إلى الهلاك، تقرير*. تم الاسترداد من https://www.arageek.com/2016/08/25/arab-racism.html.

-حنفي، د. عبد العظيم محمود. (25 سبتمبر, 2014). *ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها*، 8551. (الأهرام المسائي، المنتج) تم الاسترداد من http://massai.ahram.org.eg/Archive/Inner.aspx?ContentID=104474.

-سليمان، رائد نايف حاج. (21 مارس, 2009). *الاستقرار السياسي ومؤشراته*. (الحوار المتمدن، المنتج) تم الاسترداد من http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391.

-شين، جلال. (2011). *مقتل القذافي وتأثيره على الأوضاع المستقبلية في ليبيا*. تم الاسترداد من
. http://arabic.people.com.cn/31662/7622833.html

-عبيات، علا. (4 يوليو, 2017). *متى بدأت خلافة أبي بكر الصديق؟*، *موقع موضوع*. تم الاسترداد من
https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%AA%D9%89_%D8%A8%D8%AF%D8%A3%D8%AA_%
D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A9_%D8%A3%D8%A8%D9%8A_%D8%A8%D9%8
.3%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D9%82

-عدنان، أمل. (8 نوفمبر , 2018). *كم يبلغ عدد سكان اليمن*. تم الاسترداد من موقع موضوع:
https://mawdoo3.com/%D9%83%D9%85_%D9%8A%D8%A8%D9%84%D8%BA_%D8%B9%

8%D8%AF%D8%AF_%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9
A%D9%85%D9%86

-عيسي، حنا. (29 أكتوبر, 2014). *التمييز العنصري وأسبابه*. تم الاسترداد من دنيا الوطن:
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/346211.html

معرفة. (2 ديسمبر, 2007). *العنصرية*. تم الاسترداد من
.https://www.marefa.org/%D8%B9%D9%86%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9

معرفة. (15 مارس, 2011). *احتجاجات اليمن 2011*. تم الاسترداد من موقع معرفة:
https://www.marefa.org/%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%
D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86_2011

-ناجي، عزو محمد عبد القادر. (14 فبراير, 2008). *مفهوم عدم الاستقرار السياسي*، 2191. (الحوار المتمدن) تم الاسترداد
من http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124621.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

-Dictionary, B. (2018, september 2). *Definition of racialism*. Retrieved from
http://www.businessdictionary.com/definition/racism.html.

-General Assembly. (1965, December 21). *International day for the elimination of racial discrimination*.
Retrieved from http://www.un.org/en/events/racialdiscriminationday/background.shtml.

-Giovanni, J. (2018, November 14). *There's a Right Way to End Syria's War*. Retrieved from Foreign
Affairs: https://www.foreignaffairs.com/articles/syria/2018-11-14/theres-right-way-end-syrias-
war?cid=int-flb&pgtype=hpg

-Hochschild, J. (1998, March 1). *American Racial and Ethnic Politics in the 21st Century: A cautious look
ahead*. Retrieved from https://www.brookings.edu/articles/american-racial-and-ethnic-politics-
in-the-21st-century-a-cautious-look-ahead/.

-Jarrett, C. (2017, March 3). *How 'collective narcissism' is directing world politics*. (B. Future, Producer)
Retrieved from http://www.bbc.com/future/story/20170303-how-collective-narcissism-is-
directing-world-politics.

-Muasher, M. (2018, November/December). *The Next Arab Uprising: The Collapse of Authoritarianism in the Middle East*. Retrieved from Foreign Affairs: https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2018-10-15/next-arab-uprising?cid=int-nib&pgtype=hpg

الحراك الاجتماعي وتفعيل سلوك المواطنة، كآلية للتحولات السياسية في المجتمع الجزائري
دراسة نظرية سوسيو-سياسية

د. حداد صونية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الحاج لخضر باتنة 1- الجزائر

ملخص:

لقد تكرر مشهد الحراك الاجتماعي في المجتمعات العربية، وأصبح واحدا من أهم الأحداث العالمية التي لم يسبق وأن شهدتها دول أخرى، حيث شكلت التحولات السياسية الغاية الأولى والأساسية لهذه الحراكات، بناء على أن التغيرات على باقي الأصعدة ليست سوى نتيجة حتمية للتغير على الصعيد السياسي، وكان ذلك من خلال خروج الجماهير في حركات احتجاجية ومظاهرات شعبية حاملة لشعارات التغيير.

لكن ما يغلب على معظم الحراكات الاجتماعية، هو ممارسة أساليب التهديد والعنف، مما يجعلها تصطدم بالنظام والتشابك معه لتصل في حالات كثيرة إلى الاعتداءات والقتل والاعتقال، غير أن الوضع في المجتمع الجزائري كان مختلف تماما، حيث استطاعت الحشود الشعبية التي تخرج أسبوعيا إلى الشوارع، أن ترسم لوحة فنية لمظاهر سلوكات المواطنة، بدءا بممارسة كل السلوكات المعبرة عن السلمية إلى غاية المبادرات الفردية لبعض المشاركين من كل شرائح المجتمع، وفي المقابل لم تتأخر صفوف الجيش عن معاملتها بالمثل.

الكلمات المفتاحية: الحراك الاجتماعي، التحولات السياسية، سلوك المواطنة، الحركات الاحتجاجية، السلمية.

Abstract:

The social movement scene has been repeated in Arab societies and has become one of the most important international events that have not been witnessed in other countries, where political changes have been the primary and main purpose of these movements, since changes on the rest of the levels are only the inevitable result of change on the political level. This was through the mass movement in protest movements and popular demonstrations carrying slogans of change.

But most social mob is the practice of threatening and violent methods, which makes them clash with the regime and become entangled in many cases, leading to attacks, killings and detentions, but the situation in Algerian society was quite different, as the popular crowds that go out weekly to the streets managed to get out. The design of a painting of the manifestations of citizenship behavior, from the practice of all peaceful behavior to individual initiatives of some participants from all segments of society, and in return the army did not delay its treatment.

Key words: Social mobility, political transitions, citizenship behavior, protest movements, peaceful.

مقدمة:

لقد شكل المشهد المتكرر للحراك الاجتماعي قاسما مشتركا بين الدول العربية، والأنظمة السياسية لها، في إطار ما سمي بالربيع العربي ، سعيا لتحقيق تحولات سياسية من خلال إحداث تغيرات جذرية في السلطة، وبلوغ حياة ديمقراطية تقوم على أسس العدالة الاجتماعية، حيث اتسمت معظم هذه الحراكات الاجتماعية باستعمال أساليب العنف والقوة، في حين لم تخرج بعضها عن دائرة ممارسة سلوكات المواطنة وما تنطوي عليه من أساليب متحضرة، الهدف منها دفع عجلة الرقي والتطور من خلال إحداث التغيير على جميع الأصعدة بدءا بالمجال السياسي، والارتقاء بها نحو الأفضل.

ومن أبرز الحراكات الاجتماعية المتسمة بممارسات سلوكات المواطنة، حراك المجتمع الجزائري الذي رسم لوحة حضارية متميزة، خلال جميع الحركات الاحتجاجية التي قام بها في سنة 2019 و 2020، والتي بلغت فيها سلوكات المواطنة أوجها لم يسبق للعالم أن شهدها، خدمة للصالح العام قبل الخاص، وذلك رغم الأوضاع المتأزمة التي يمر بها المجتمع الجزائري لاسيما في جانب النظام السياسي الذي انعكس على النظام الاقتصادي ومنه باقي الأنظمة الأخرى كتحصيل حاصل لهذه الأوضاع المزرية، كالنظام الثقافي، القيمي، التعليمي،... وغيرها، فما أن كان له سوى اللجوء للحراك الاجتماعي للانتقال بالمجتمع من الوضع المتأزم إلى وضع أفضل، وذلك من خلال إقامة مسيرات شعبية حاشدة وسلمية، كحل وحيد، مناسب وفعال لمثل هذه الأزمات.

-الإطار المنهجي للدراسة:

1. -الإشكالية:

مما لا شك فيه أن كل دول العالم تسعى لتحقيق التنمية الشاملة، إذ تتنافس الدول القوية على احتلال الصدارة على السلم الحضاري، بينما تتنافس الدول النامية للالتحاق بالركب الحضاري، وهنا تطفو قضية النظام السياسي وتأثيره على تطور المجتمعات، إذ تدرك الدول الغربية المتقدمة أهمية هذا المجال وما ينطوي عليه من ضرورة إشراك جماهيره في الاختيار الذي تراه يلاءم ظروفها، لذا فهي تسعى جاهدة لإكساب الشرعية لقادتها من خلال إجراء انتخابات نزيهة، وتجديد عهدة الحكام بواسطة منح شعبها حرية الرأي، وذلك حفاظا على أمن واستقرار البلاد.

في حين لا تزال الدول النامية رغم تبنيها للنظام الديمقراطي، تمارس أساليب ديكتاتورية بعيدا عن أي مشاركة فعلية لجماهيرها، وتحت ستار الديمقراطية تقوم بتجديد عهدة قادتها، متجاهلة في ذلك استقرار البلاد، لتدرك بمرور الوقت مدى خطورة الوضع الذي آلت إليه دولهم، حيث سئمت الشعوب العربية الأوضاع المزرية التي تعيشها بلادهم جراء عدم شرعية أنظمتهم والتي استغلت ثرواتها دون تحقيق أي مكاسب، حيث قررت أن تخرج في موجات احتجاجية محاكية في ذلك تجربة المجتمع التونسي، مطالبة بالتغيير ، مما جعل هذه استقرار هذه البلدان مهدد ا، هذا إلى جانب الأيادي الأجنبية التي حاولت إثارة الفتنة في هذه الدول خلال فترة الاحتجاجات ليسهل عليها التغلغل إليها واستغلال ثرواتها.

غير أن الوضع في الجزائر مختلف، وإن شكلت أهداف الحراك الاجتماعي فيه قاسما مشتركا مع باقي الحراكات في الدول العربية، إلا أنه اختلف في انتقائه وممارسته لأساليب مواطنة حضارية، تفاديا لزعزعة استقرار البلاد واجتنابا لمظاهر العنف، مستفيدين في ذلك من تجارب الدول التي سبقتهم لتلك الحراكات الاجتماعية، إلى جانب استفادتهم من العشرية السوداء التي عاشها المجتمع الجزائري في التسعينيات، وهنا يتمخض لدينا **تساؤلا رئيسا** في ورقتنا البحثية هذه مفاده:

- كيف كان تفعيل المجتمع الجزائري لسلوكات المواطنة، التي جسدها أثناء الحراك الاجتماعي له كآلية للتحولات السياسية؟

حيث نجمت عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من **التساؤلات الفرعية**، والمتمثلة فيما يلي:

2. - تساؤلات الدراسة:

في محاولة لتوضيح وتفكيك شفرات موضوع التحولات السياسية وما انجر عنها من حراك اجتماعي داخل المجتمع الجزائري، ومحاولة فهم الأساليب التي لجأ إليها للتصدي للنظام الحاكم في بلاده، أدرجنا جملة من التساؤلات الفرعية التي تندرج تحت التساؤل الرئيسي، فكانت كما يلي:

1- ماهي ميكانيزمات الحراك الاجتماعي التي ساهمت في نشوئه في الجزائر؟
2- كيف شكلت التحولات السياسية عاملا بارزا في الحراك الاجتماعي في المجتمع الجزائري خلال سنة 2019؟
3- ماهي أهم سلوكات المواطنة التي تم تفعيلها من قبل الحركات الاحتجاجية الجزائرية، خلال سنة 2019؟
4- ماهي المكاسب التي حققها الحراك الاجتماعي في الجزائر؟

3. -أهداف الدراسة:

إن الهدف العام لورقتنا البحثية هاته، هو محاولة فهم الأسباب البارزة للحراك الاجتماعي في الجزائر والتي تتصدرها التحولات في النظام السياسي، والكشف عن سلوكات المواطنة التي صبغت موجات الاحتجاجات فيه، وكيف أن طبيعة هذه الاحتجاجات مكنته من تحقيق العديد من مكاسبه دون تعرضه للتعنيف.

4. -أهمية الدراسة:

تشكل هذه الدراسة إسهاما في طرح أبعاد قضية الحراك الاجتماعي وما تنطوي عليه من تغييرات سياسية هامة، وإلقاء الضوء على الفارق الذي رسمته الاحتجاجات الشعبية على لوحات مسيراتها الشعبية، والتي لم يسبق أن اتسمت بها أي من الاحتجاجات في الدول العربية الأخرى.

5. -منهج الدراسة:

مراعاة لمزايا وخصائص البحوث الاجتماعية، ارتأينا في دراستنا النظرية هاته للاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك بمحاولة رصد البحوث العربية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع، ومحاولة توظيفها بإيجاد الصلة بينها وبين محتوى دراستنا، وذلك بهدف التحليل والتفسير والاستنتاج.

أولا-مفهوم الحراك الاجتماعي:

يقصد بالحراك الاجتماعي، الانتقال من طبقة اجتماعية إلى طبقة اجتماعية أخرى، داخل السلم الاجتماعي سواء على المستوى الثقافي أو الاقتصادي أو التعليمي، وقد عرفه الباحث **علي الشخيبي** مؤلف كتاب (**علم اجتماع التربية المعاصرة**)، بأنه: "انتقال الفرد أو الجماعة من مستوى معين أو طبقة اجتماعية معينة، إلى مستوى أو طبقة اجتماعية أخرى في التسلسل الهرمي للبناء الاجتماعي أو داخل المستوى أو الطبقة الاجتماعية الواحدة، وهو حركة الفرد أو الجماعة من طبقة أو مستوى اجتماعي إلى طبقة أو مستوى اجتماعي آخر، وقد تكون هذه الحركة إلى أعلى أو إلى أدنى التدرج الطبقي"[1].

ولقد قام العلماء بتصنيف الحراك الاجتماعي إلى عدة أصناف، حيث تندرج كل هذه الأصناف ضمن نوعين أساسين، وهما الحراك الاجتماعي بين الأجيال، والحراك الاجتماعي داخل الأجيال، وأما الحراك الاجتماعي بين الأجيال فهو حراك جماعي ويكون بالانتقال من فئة اجتماعية إلى فئة اجتماعية أخرى بالمقارنة بالفئة التي كان ينتمي إليها الآباء، بينما يقصد بالحراك الاجتماعي داخل الأجيال، انتقال الأفراد من فئة إلى أخرى خلال حياتهم المهنية، وفي الشأن يركز **سوروكين** على الحراك الاجتماعي بين الأجيال وذلك من خلال مفهومه له حيث يقول: "إن كل مجتمع يفرز آليات مؤسساتية يقاد الأفراد بواسطتها من الموقع الاجتماعي الأصلي إلى الموقع الاجتماعي المتحقق، فيكون تحديد الحراك نتيجة معقدة لتصفية الأفراد من خلال هيئات توجيه"[2]، وقد يكون هذا الحراك قصير المدى أو طويل المدى.

ثانيا-أنماط الحراك الاجتماعي:

ومن أبرز أنماط الحراك الاجتماعي:

1. -حراك اجتماعي جغرافي: (داخلي وخارجي)

وينجم الحراك الجغرافي عن الهجرة التي يسعى إليها الأفراد لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يكون هذا النمط من الحراك بتغيير الفرد لسكنه وغالبا ما يرافقه حراكا مهنيا، ويكون هذا التنقل في حدود مكان وزمان معين، وهناك حراك جغرافي داخلي وحراك جغرافي خارجي:

أ-الحراك الجغرافي الداخلي: ويكون بالنزوح من الريف إلى المدينة، حيث يعتبر استقطاب اليد العاملة، المحرك الأساسي الذي تمارسه المدينة لجذب سكان الأرياف والقرى، الأمر الذي غير الأسر من شكلها الممتد إلى الشكل النووي، كما تحولت من النموذج الاستهلاكي، تلعب فيه القرابة دورا كبيرا في ربط العلاقات، إذ يعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني، إلى نموذج اجتماعي فردي يرتكز على الاقتصاد الصناعي والتجاري.

كذلك يسمح النزوح الريفي للفرد بالتحرك على السلم الاقتصادي والاجتماعي، في ظل فرص العمل المتاحة في المدينة، في حين يجعله الريف مرتبطا بقطعة الأرض وبفئة اجتماعية ثابتة.

ب-الحراك الجغرافي الخارجي: ويرتكز هذا النمط على عامل الهجرة خاصة إلى الدول الصناعية المتقدمة، وما ينجم عنها من تغيير للمؤهلات بواسطة تغيير العمل، وغالبا ما يحدث عندما يكون الفارق في الأجر كبيرا.

وفي هذا الصدد يساوي **والراس walras** بين "حراك اليد العاملة –حركية العمل- ويعني به انتقال الأفراد من فضاء إلى فضاء أو من وسط إلى وسط والهدف من التنقل عرض قوة العمل للبيع، ولا يكون التنقل إلا إذا كان الفارق في الأجر كبير، سواء تم التنقل داخل الفضاء الواحد وهو ما يساوي الهجرة الداخلية للعمل أو خارج الحدود أي الهجرة الخارجية"[3].

2. -الحراك الاجتماعي النازل والحراك الاجتماعي الصاعد:

عادة ما يرتبط الحراك الاجتماعي بتوزيع الفئات المهنية الناجمة عن إعادة الهيكلة العضوية في أماكن الشغل، وقد يصاحب ذلك تسريح أو إدماج أو دوران في العمل، حيث يعد تسريح الأفراد من مناصب الشغل شكل من أشكال الحراك النازل لهم، بينما يشكل الإدماج والترقية شكل من أشكال الحراك الصاعد لديهم.

ويكون دوران العمل بالتنقل من وضعية لأخرى أو من مركز لآخر أو من مستوى لآخر داخل نظام العمل السائد، الأمر الذي قد يبرز حراكا اجتماعيا صاعدا أو نازلا، وقد يكون في حالات أخرى ثابتا عندما يتم في وضعيات مهنية متشابهة – دوران العمل-.

3. -الحراك الاجتماعي الإرادي والحراك الاجتماعي اللاإرادي:

ويحدث هذا الصنف من الحراك الاجتماعي بمغادرة الأفراد للمكان الاجتماعي الأصلي لهم، بغرض التحسين لمستواهم الاجتماعي والاقتصادي، وبذلك تحسين وضعيتهم، ويكون بشكل إرادي، أما إذا كان تحرك الفرد عن إكراه خارجي فقد لا يصاحب ذلك إرادة الحراك لديه.

ثالثا -ميكانيزمات الحراك الاجتماعي:

إلى جانب أنماط الحراك التي ذكرناها سابقا، هناك أنماطا أخرى تم تصنيفه إليها وذلك بناء على الأصعدة التي يتم فيها، فقد يمس الحراك الاجتماعي الجانب القيمي للفرد والأفكار المستحدثة ودرجة ارتباطه بها، حيث تلعب وسائل الإعلام والاتصال والاختراعات في هذا المجال دورا كبيرا في زيادة فرص الحراك الفكري لديه، وقد يمس الجانب المهني وهو ما يسمى بالحراك الاقتصادي، والذي يحدث جراء التغيير في الملكيات الفردية والمراكز الاقتصادية لهم، بالإضافة إلى الحراك السياسي إذ يحدث غالبا على مستوى الجموع ويكون سببه الرئيسي الفساد وغياب العدالة الاجتماعية، إذ ينجم من جراء الاحتجاجات والمظاهرات التي تسلكها المجتمعات لتغير النظام السياسي السائد.

ويشير في هذا الصدد **أحمد زايد** مؤلف كتاب (**التعليم والحراك الاجتماعي في مصر**) إلى أن "الحراك الاجتماعي ليس مجرد حركة الفرد، ولكنه يشير أيضا إلى الفرص المفتوحة أمام الفرد للدخول في الحركة، فالحراك الاجتماعي هو حركة الأفراد للطبقات المختلفة والجماعات المهنية المختلفة وفرص العمل المتاحة أمامهم للدخول في هذه الحركة"[4].

ومن خلال ماسبق، يمكننا استخلاص جملة من الميكانيزمات التي هي بمثابة المحرك الأساسي لعجلة الحراك الاجتماعي، وتتمثل أبرزها في: المدرسة والتعليم، التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام والاتصال وكذلك التحولات السياسية:

1. -المؤسسة التربوية والتعليم:

إذ تعد المؤسسات التربوية وما تلقنه من تعليم للأفراد عاملا رئيسيا لحدوث الحراك الاجتماعي في المجتمعات الحديثة، فهي من شأنها جعل الأفراد أكثر استعدادا بل وأكثر سعيا للتغيير من أجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية وخاصة الاقتصادية منها، ذلك لأن المؤسسات التربوية هي التي أوكل إليها المجتمع وظيفة إعداد الأفراد وتهيئتهم للحياة الاجتماعية، وذلك من خلال تعزيزها للتواصل القومي، وتحقيق الوحدة الثقافية والقيمية لدى أفراد المجتمع الواحد.

وفي هذا الصدد يذهب الباحث **سعيد اسماعيل** إلى تلخيص أهم الوظائف التي تؤديها المدرسة والتي من شأنها التأثير على مسار الحراك الاجتماعي بشكل كبير، في المهام التالية:[5]

أ- النقل الثقافي: حيث تقوم المدرسة بنقل التراث الثقافي من الأجيال السابقة إلى الأجيال اللاحقة بأساليب ووسائل جديدة تقتضيها طبيعة العصر، مع مراعاة أن عملية النقل هذه تستلزم تطهيره وتنقيحه من الشوائب والخرافات، بالإضافة إلى محاولة تبسيطه ليتلقاه المتعلم بشكل ميسر.

ب- التكامل الاجتماعي: ويكون بين الجماعات التي تنتسب للمجتمع، إذ ينتسب للمجتمع جماعات متعددة حيث يكون للمدرسة دور كبير في القضاء على التناقضات التي قد تنشأ بين هذه الجماعات وتحقيق التكامل فيما بينها، وبذلك يتحرر المتعلم من الانعزال، محصورا بين جماعته.

ج- النمو الشخصي للتلميذ: سواء كان داخل المدرسة، أو داخل بيئة المجتمع الكبير.

د- تنمية أنماط اجتماعية جديدة: فالتربية وسيلة تكوين أنواع السلوك وتغييرها وتنميتها على أساس من العلم والمعرفة، لذا كان لزاما على المدرسة أن تقوم بواجبها في تنمية أنماط اجتماعية جديدة نتيجة التطورات الجديدة الحاصلة في المجال العلمي كله لتجعل منهم مواطنين أكفاء، قادرين على التكيف مع جماعاتهم التي يعيشون فيها.

هـ- تنمية القدرات الإبداعية: المؤسسات التي تستند إلى المعرفة العلمية بحاجة إلى أفكار إبداعية، والمدرسة في سعيها إلى تنمية الإبداع لابد أن تنمي لدى الطالب الفضول العلمي واستكشاف المجهول.

و- توفير مناخ يشجع على ممارسة القيم الديمقراطية والعلاقات الإنسانية.

فالمدرسة بهذا المفهوم تطبع الأفراد تطبيعا اجتماعيا، وترسم خططهم من خلال التعليم الذي يتلقونه منها وتكسبهم الخبرات اللازمة لمواجهة الحياة الاجتماعية، ولذلك يعد التعليم من العوامل الحاسمة المؤدية للحراك الاجتماعي، لما يتيح للمجتمع من أفكار تسمح له بفرص التقدم والتطور العلمي والتكنولوجي، وتحسين أوضاعه الفكرية والاقتصادية.

وقد اعتمد نموذج **بودون** على تحليل نمط سلوك الفاعلين، بأن الأفراد يسجلون معدل نجاح مدرسي جيد نسبيا وفق أصلهم الاجتماعي، كما أن دوافعهم وتحفيزاتهم تتأثر بالأصل الاجتماعي، وتتوافق هذه المقاربة للحراك الاجتماعي، مع الدراسات التي أجراها **جنكز** في الولايات الأمريكية المتحدة، **وجيرو** في سويسرا وغيرهم، ودلت هذه الدراسات على أنه إذا كان الأصل الاجتماعي يؤثر على المستوى التعليمي بشكل حاسم، فإن المستوى التعليمي يؤثر على الموقع الاجتماعي تأثيرا اعتداليا بطريقة معتدلة دائما[6].

وبذلك تعد المدرسة وما تلقنه من تعليم لأفراد المجتمع من أهم الوسائل التي تدفع بعجلة الحراك الاجتماعي في اتجاه معين، وعلى مختلف الأصعدة، حيث يمكن ربط وظائف المدرسة والتعليم بالحراك الاجتماعي من خلال:

1- يعمل التعليم قيمة، بصرف النظر عن النجاح فهو وسيلة لا غنى عنها للأفراد الذين يسعون للصعود.
2- التعليم المتميز يفتح للمتعلم فرصا أكبر للحراك والصعود في السلم الطبقي.
3- تعتبر المهنة وسيطا مهما بين التعليم والحراك الاجتماعي، فهي في الغالب تعكس توجهاته وقيمه وتطلعاته، وهي التي تمنح للفرد امتيازاته في المجتمع.

2. -وسائل الإعلام والاتصال:

أفرز التطور التكنولوجي المستمر لوسائل الإعلام والاتصال خاصة في نظام العولمة السائد في العصر الحالي، قدرة كبيرة على كشف ما يجري في كل مجتمعات العالم، من تغيرات ومستجدات، وبذلك ازدادت القدرة على المقارنة بين المجتمعات، وكذا القدرة على التواصل فيما بينهم.

لقد باتت معطيات الثورة الرقمية بكل أشكالها لا غنى عنها في فهم الواقع، وقوة محركة لتغييره وإعادة تركيب بنائه، ومن أهم سمات الجيل الذي أنشأته هذه الثورة الرقمية مايلي:[7]

*تنشئة سياسية شبكية لا هرمية، إذ خرج ذلك الجيل من رحم تنشئة شبكية لم تدركها الأبنية السياسية السلطوية ، فاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ليست مجرد أداة تواصل فحسب كما يراها البعض، بل هي تحمل قيما ورسائل تسللت لتلك الشريحة الجيلية، وتجعل من الممارسات في هذا العالم الشبكي تكسر السلطة.

*تمازج المحلي والعالمي وهو ملمح مهم في فهم الجيل الجديد، فهذا الجيل تحظى مرحلة الأدلجة إلى الانخراط والتطلع لبناء عالم جديد يوائم بين عالميته ومحليته.

لقد استطاعت الثورة الرقمية تحطيم الحواجز التقليدية، من خلال كشف الواقع وتبادل المعلومات ونشرها بشكل سريع يفوق تصورات النخبة السياسية، وتفقدهم السيطرة عليها، ولذلك فهي وسيلة للشباب خاصة في صراعه ضد الأنظمة السياسية البائدة، ودعامتها في دعم الحراك الاجتماعي.

لقد ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي، مثل الفايسبوك والتويتر والواتساب....وغيرها، في إدارة الوعي السياسي للمجتمعات بناء على كونها:[8]

أ- تجمع بين العالمية والكثافة: بلغ عدد مستخدمي الفايسبوك بالعالم العربي مطلع 2010 حوالي 26 مليون مستخدم، هذا العدد ارتفع مع اندلاع الثورات إلى 36 مليون مستخدم، وهو ما يوضح أهمية ودور هذا الوسيط التواصلي الذي تحول إلى تقنية ثورية بامتياز، وله مميزات عديدة جعلته الوسيط الأفضل بالنسبة إلى الحراك العربي والمساعد الأساسي للشعوب في التحرك، حيث يجعل من كل مشترك متلقيا للخبر وصانعا له في نفس الوقت.

ب- سريعة وديناميكية: توفر مواقع التواصل الاجتماعي نقل الخبر بسرعة فائقة وآنية، مع إمكانية التفاعل معه والتعليق عليه، بالإضافة إلى تبادل الرسائل والأفكار والآراء، ومن ثم نقل النقاش الافتراضي، إلى نقاش واقعي، بعد تحديد الزمان والمكان، كما ألغت الحواجز الزمنية والمكانية والجغرافية، وجعلت الفضاء الالكتروني إلى فضاء مشتركا للحوار رغم اختلاف الأمكنة والأزمنة.

لقد لعبت وسائل الإعلام والاتصال، ومواقع التواصل فيها، دورا فاعلا في تشكيل الوعي السياسي وتوجيهه نحو تحقيق المطالب في إطار الحراك الاجتماعي، وبذلك فقد شكلت هذه الوسائل محفزا رئيسيا للحركات الاجتماعية، وبضرورة انتقال المجتمع من الواقع الافتراضي إلى الشارع.

3. - التحولات السياسية:

تعد الثورات الشعبية والحركات الاحتجاجية...، الحل الذي تلجأ إليه المجتمعات لطلب التغيير في أنظمتها السياسية، فالتحولات السياسية إنما تشكل عاملا حاسما لنشوء الحراك الاجتماعي الذي يعتبره الجماهير الحل الأنسب لإحداث التغيير على الصعيد السياسي وعلى كل الأصعدة الأخرى.

وهذا ما يذهب إليه علماء الاجتماع من خلال نتائج أبحاثهم، والتي يوضحون من خلالها أن التحول السياسي يرتبط بفترات الاضطراب الاجتماعي، مثل الحرب والثورة والإصلاح السياسي والاجتماعي، ففي فترات الحرب يحدث حراك اجتماعي صاعد أو هابط لبعض الأفراد، وخير مثال على ذلك ما نتج عن التحولات السياسية الناتجة عن الثورات العربية وما خلفته من حراك اجتماعي نازل وصاعد[9].

وحسب التجارب التاريخية، أن الحراك السياسي تعود أسبابه إلى عاملين أساسيين:[10]

- عامل موضوعي: يتمثل في وصول الاجتماع السياسي إلى حدود الأزمة، وانقطاع عملية التواصل بين النظام السياسي والجماهير.
- عامل ذاتي: يتمثل في مدى إدراك الجماهير الحقيقية كمؤثرين في استقرار النظام أو تغييره.

في حين تشكل التحولات السياسية الناجمة عن الحراك الاجتماعي في الكثير من المجتمعات، تحصيل حاصل لمجموعة من المحركات والميكانيزمات الفرعية، التي تساندت لعقود من الزمن لتأتي بنتائجها، نذكر منها:[11]

أ- الطفرة الشبابية: حيث تعاني هذه الفئة في معظم المجتمعات النامية، من مظاهر الإقصاء والتهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وعلى رأسها البطالة، مما جعلها مصدرا للحركات الاحتجاجية مطالبة بالتغيير ومحركة له.

ب- **التهميش الاقتصادي والاجتماعي**: يعد إخفاق المجتمعات النامية في تحقيق التنمية المستدامة بالرغم من الثروات الطبيعية التي تزخر بها أراضيهم، وفشلها في رفع الأمية والبطالة عن أفرادها وتدني مستوى دخلهم، عاملا حاسما في تشجيع التحولات السياسية، خاصة مع تفشي ظاهرة الفساد في أوساط المنظومة السلطوية.

ج- **غياب الحريات السياسية:** ومن مظاهره غياب حرية تشكيل الأحزاب من أجل إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية، وضمان نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة والإعلام، مما ينتج عنه فاعلين سياسيين في مواجهة النظام السياسي السائد.

رابعا . - مفهوم سلوك المواطنة:

يمكن تعريف سلوك المواطنة بأنه:" عمل أو نشاط يمارسه المواطن من تلقاء نفسه، ورغبة منه واردة، ولا يبغي منه أي مردود مادي عبر الالتزام ليس بالدور، إنما هو التزام أدبي، حيث يقوم على اعتبارات أخلاقية أو اجتماعية أو إنسانية أو دينية، كما يستلزم توافر صفات أساسية في المواطن كاستشعار المسؤولية وتحمل الأمانة والإخلاص، وتجنب المشاحنات والالتزام بالمبادئ والقيم وبالنظام الموافق عليه في الوطن، أي القيام بكل ما يتطلبه الصالح العام، من أجل تحقيق الأهداف العامة وضمان نجاحها ودعم الترابط الاجتماعي بين أعضائها".[12]

خامسا - عوامل الحراك الاجتماعي في المجتمع الجزائري:

لقد شكل تدهور الأوضاع في المجتمع الجزائري على جميع الأصعدة، دافعا وعاملا حاسما ليقضة ووعي الأفراد نحو ضرورة تغيير الأوضاع السائدة، من مختلف شرائح المجتمع، حيث ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في نشر فكرة الاحتجاج من خلال الحراك الاجتماعي المتجسد في المسيرات الشعبية، مؤكدة في ذلك على ضرورة دعم هذه المسيرات بجملة من سلوكات المواطنة كحل فعال وإن طالت نتائجها، حفاظا على استقرار الوطن وسلامته وحمايته من التدخلات الأجنبية والأيادي الخارجية.

وبذلك استطاع المجتمع الجزائري التعبير عن رفضه الكلي للأوضاع المزرية للبلاد من خلال رفضه للنظام السياسي، فكان له أن ضرب موعدا لكل فئاته للخروج في مسيرات سلمية تحمل شعارات تحث على ضرورة التغيير في النظام السياسي بدءا برفض العهدة الخامسة لرئيس الدولة عبد العزيز بوتفليقة.

وسنحاول من خلال بحثنا هذا، إبراز أهم العوامل والأسباب التي قادت المجتمع الجزائري إلى اللجوء إلى الحراك الاجتماعي طوال سنة 2019 والذي استمر مع الأشهر الأولى لسنة 2020 وبعدها اضطر للتوقف بسبب تفشي الوباء العالمي المعدي المسمى ب(فيروس كورونا) COVID-19، وهي كالتالي:

1- عامل التحول السياسي:

سعى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الترشح للعهدة الخامسة، رغم وضعه الصحي المتدهور الذي لا يسمح له حتى بالاعتناء بحياته الخاصة، حيث اتسعت قاعدة النظام أثناءها لتشمل رجال الأعمال بشكل لم يسبق للمجتمع الجزائري أن شهده في تاريخه السياسي، بالإضافة إلى أقارب الرئيس، الذين استولوا على نسبة ضخمة من مداخيل النفط لحساباتهم الخاصة بهم وبأصدقائهم، وبعد اكتشاف الجماهير لحجم الفساد المالي، وعن مدى انتشار الفساد بين

النخب والمسئولين الكبار في الدولة، بالإضافة إلى عدم إشراك الشعب في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصيرهم خاصة في اختيارهم للرئيس المناسب الذي كان يتم عن طريق تزوير الانتخابات، هذا إلى جانب من قضايا الفساد التي كشفت للجماهير حقيقة النظام الذي اتخذ من رئيس الجمهورية ستارا لكواليس مسرحيتهم خلال أربع عهدات على التوالي.

2. - العوامل الاقتصادية:

ومن أهم الأسباب الاقتصادية لنشوء الحراك الاجتماعي في المجتمع الجزائري مايلي:

أ- تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري:

تصنف الجزائر حسب المؤشرات الدولية المعمول بها، من بين أكثر الدول فسادا، فحسب مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لسنة 2018 احتلت الجزائر الرتبة 105 من بين 180 دولة، كما يؤكد ذلك تقرير التنافسية العالمي لنفس السنة الصادر عن منتدى الاقتصادي العالمي، حيث احتلت الجزائر المركز 92 عالميا من أصل 140 دولة، ويعود سبب تدني رتبة الجزائر ضمن هذا المؤشر إلى انخفاض ترتيبها في أغلب المحاور الرئيسية: المتطلبات الأساسية، محفزات الكفاءة وعوامل تطور الإبداع والابتكار.[13]

إن هذا المؤشر من شأنه الكشف عن حجم الفساد المتفشي في النظام السياسي، وما يخفيه من اختلاسات ضخمة، أدت إلى تدهور النظام الاقتصادي والذي يتجلى في عدة ظواهر أبرزها انتشار البطالة وانخفاض القدرة الشرائية لفئات كثيرة في المجتمع الجزائري، بسبب الارتفاع الفاحش للأسعار والذي مس حتى ضروريات الحياة، وكان أن انقسم المجتمع إلى طبقات، طبقة تتمتع بالغنى الفاحش من خلال كسبها للأموال الطائلة، وطبقة تعاني من الفقر المدقع والتي تفتقد إلى أدنى شروط الحياة الكريمة.

ب- سياسة التمويل غير التقليدي:

إن الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ سنة 2014 أثر سلبا على المالية العامة للدولة، وأدى هذا الوضع المالي إلى تآكل سريع من المخزون في الميزانية المتراكمة منذ سنوات، مما أدى إلى تعليق أشغال العديد من المشاريع، وهذا ما جعل الدولة أمام خيارين، إما الاستدانة الخارجية أو سياسة التمويل غير التقليدي، فاختارت الخيار الثاني وهو السماح للبنك المركزي بطباعة كتل نقدية واقراضها للخزينة العمومية على أن لا يتجاوز سقف الاقتراض 11 مليار دولار سنويا لمدة 5 سنوات، إلا أنه بلغ التوزيع السنوي لطباعة النقود 20 مليار دولار في 2017، وكانت لهذه السياسة انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، حيث ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار، وانخفاض قيمة الدينار، حيث فقد منذ 2014، 48% من قيمته مقارنة مع الدولار ، وهو ما يهدد بتعجيل انهيار القدرة الشرائية أكثر في السنوات القادمة.[14]

3. - العوامل الاجتماعية:

تفاقمت المشاكل الاجتماعية التي اجتاحت المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، وانتشرت إلى أن مست شريحة واسعة منه، حيث انتشرت البطالة لاسيما في أوساط المتخرجين حاملي الشهادات الجامعية، الأمر الذي أدى إلى الحاجة

لأدنى متطلبات الحياة، ومما زاد من حدة المشكلة، هو عملية اقتناء السكنات بالتقسيط بصيغة التساهمي أو بإحدى الصيغ المشابهة لها، ليجد المواطن نفسه أمام ديون متراكمة، بالإضافة إلى الزيادة في أسعار السلع بشكل متتال خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبح راتب الموظفين لا يكفي لضمان العيش بكرامة.

سادسا -الحراك الاجتماعي وتفعيل سلوك المواطنة لدى أفراد المجتمع الجزائري:

لجأ المجتمع الجزائري إلى الحراك الاجتماعي سعيا منه لتحول النظام السياسي القائم وتغيره، على أمل أن يتبع هذا التغير، تغيرات في باقي الأنظمة وعلى كل المستويات، لاسيما في كل المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنشطتها، وكان ذلك من خلال إقامة مسيرات شعبية سلمية، وهي ما أسمتها ب(الحراك الشعبي)، وكان ذلك ابتداء من 22 فيفري 2019، والتي لا تزال متواصلة إلى غاية يومنا هذا (مارس 2020) غير أنها مؤخرا أصبحت مقتصرة على بعض المدن الكبرى، وتكاد تتوقف مؤقتا لتفادي عدوى فيروس كورونا القاتل الذي اجتاح معظم دول العالم، إذ يشكل خطورة كبيرة على التجمعات البشرية.

ولقد عكس الحراك الاجتماعي في المجتمع الجزائري جملة من سلوكات المواطنة، وهي سلوكات حضارية راقية اتسم بها جمهور الحراك أثناء مسيراته كل يوم جمعة، حيث عكست هذه السلوكات مدى استيعابه لتفاصيل الأزمة السياسة التي مست البلاد، كما أبرزت مدى تلقيه للعبرة التي أخذها من سنوات العشرية السوداء والتي طغى عليها العنف حيث نجمت عنه خسائر بشرية جمة، بالإضافة إلى أحداث أكتوبر 1988 والتي شكلت انفجار اجتماعي عنيف، وكذلك الربيع العربي الذي شهده الوطن العربي بأكمله، حيث قامت الأجيال التي عايشت هاته الأحداث بالتأكيد على ضرورة التحلي بالسلمية وبكل ما يتطلبه الوضع الراهن من ضرورة التحلي بسلوكات مواطنة ، فكان شعارها الرئيسي: (سلمية، سلمية)، وأيضا، (لا للعنف لا للتخريب)، إلى جانب الأخذ الحيطة والحذر من تدخل الأيادي الأجنبية أو أي تدخل للتيارات المختلفة الأخرى كالتيارات الدينية والتقسيمات الجهوية.

ويمكن تلخيص أهم سلوكات المواطنة التي شهدها الحراك الاجتماعي في الجزائر فيما يلي:

1. - سلمية المسيرات الشعبية:

اتسمت المسيرات الشعبية التي قام بها الشعب الجزائري بالسلمية، بعيدة عن كل أشكال العنف، حيث قام بعض المتظاهرين بإحضار أطفال معهم كرمز لمدى سلمية المظاهرات، في حين يقوم البعض بتوزيع الطعام أو قارورات المياه عليهم، بينما تعمد البعض تقديم الورد لرجال الشرطة كرمز للتآخي وضرورة التعاون بينهم باعتبارهم أبناء لهذا الوطن أيضا.

ولا يمكن تجاهل تنوع الشعارات المحمولة من عبارات تحمل في طياتها بضرورة تغيير النظام، ولكن بعيدا عن أي شكل من أشكال العنف، مع التحذير من التيارات الأجنبية التي تستغل هذه الفرصة لتشتيت شملهم، ونشوب صراعات بينهم لا تنتهي.

2. - حسن استغلال مواقع التواصل الاجتماعي:

حرص المواطنين الجزائرين على تنظيم مسيراتهم الشعبية، من خلال تحديد موقع ووقت إنطلاقها والشروط التي لابد من التقيد بها، وذلك بالاستعانة بمواقع التواصل الاجتماعي وأبرزها الفايسبوك والتويتر والماسنجر ، كما تم استغلالها للتحذير من السلوكات المنحرفة وسلوكات الشغب وكل السلوكات والشعارات التي تخرج عن الإطار العام الذي يحدد الأهداف الحقيقية لتلك المسيرات الشعبية.

3. -مشاركة مختلف شرائح المجتمع:

تضمنت المسيرات الشعبية مختلف شرائح المجتمع، من شيوخ وأطفال ونساء ورجال وشباب وعمال وبطالين ومعاقين، هذا إلى جانب ميزة أبهرت العالم، تميز بها الحراك الاجتماعي الجزائري وهو توحيد صفوف الجيش مع صفوف الشعب، حيث ظهر الجيش بلباسه الرسمي، وهو يساند المدنيين في ضرورة رحيل الحكومة وحلول الديمقراطية والشفافية، وكان شعارهم في ذلك (جيش شعب خاوة خاوة)، كما لعب قائد الأركان للجيش الشعبي الوطني أحمد قايد صالح دورا فعالا في المحافظة على أمن البلاد من خلال تصريحه بدعمه للحراك الاجتماعي، وكذا سعى لتفادي أي القطيعة بين الجيش والشعب والتي كان لأيدي خارجية محاولات عدة لإحداثها.

استنتاجات عامة:

يمكن أن نلخص أهم النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة فيما يلي:

1- تتشابه الأسباب والميكانيزمات التي تقف وراء نشوء الحراك الاجتماعي في كل الدول العربية التي عرفت احتجاجات، لكن دورها متفاوت من حيث الأهمية في زيادة وتيرة الحراك الاجتماعي، فوسائل الإعلام في الجزائر شكلت الوسيلة المناسبة لبلورة العديد من الممارسات، بالإضافة إلى رصد مستجدات الحراك الاجتماعي أسبوعيا وكشف كل خباياه، وبذلك تمكين الجماهير من أخذ التدابير اللازمة بالسرعة الكافية التي توفرها لهم مواقع التواصل الاجتماعي.

2- لم تتحسن الأوضاع الاقتصادية ولا الاجتماعية في المجتمع الجزائري لحوالي عشرين سنة خلت، وبالضبط منذ تولي الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة كرسي الرئاسة، حيث أخفق في رفع سقف الاقتصاد الوطني بسبب الاختلاسات والفساد المالي الضخم الذي أحاط به، لذلك كان لنشر الوعي في أوساط الشباب خاصة، دورا كبيرا في نشر التحدي بضرورة المطالبة بالتحولات السياسية.

3-لم يقع المجتمع الجزائري في الفخ الذي وقعت فيه كل دول الربيع العربي، بل أدرك تماما أن أي ممارسة لأي شكل من أشكال العنف لن يجدي نفعا في تحقيق مطالبهم، ولن تتغير أوضاعهم للأحسن، بل ستزيد الأمور تأزما، لذلك فقد صبغت الحشود مسيراتها بصبغة السلمية، تجنبا لأي اصطدام مع الجيش وإراقة الدماء.

4-لم يتمكن الحراك الاجتماعي في الجزائر من تحقيق كل مطالبه، لكنه تمكن إلى حد بعيد من تحقيق بعض المكاسب الهامة، حيث تمكن من الإطاحة بجزء كبير من النظام السياسي السائد –العصابة- رغم طابعه الاستبدادي، وذلك باعتماده على ممارسة سلوكات المواطنة في كل خطواته، والتي هي في الحقيقة بمثابة درع له من كل أشكال العنف، إلا أنه يجدر الإشارة هنا إلى أن اعتماد النظام السياسي إجراءات الإصلاح السياسي، لم يحمل في طياته الكثير من التغيير

الجوهري، لذا يمكن القول أن الحراك الاجتماعي الجزائري رغم أنه لم يحقق كل أهدافه إلا أنه استطاع أن يمهد لتغير ديمقراطي حقيقي.

خاتمة:

رغم اختلاف مفهوم الحراك الاجتماعي من المفهوم البسيط الذي يتم على المستوى الفردي إلى المفهوم الواسع الذي يتم على المستوى الجماعي والمجتمعي، إلا أنه وفي في كل حالاته يتأثر بجملة الميكانيزمات التي تشكل المحكات الأساسية لظهوره وتطوره، إذ ينجم عنه تغييرات مجتمعية تحصل على مستوى النظام السياسي بالدرجة الأولى، لتنعكس بعدها على باقي الأصعدة الأخرى.

وتعد التحولات السياسية العامل الرئيس الذي يزعزع استقرار البلاد، ويدفع بحشود من الحركات الاحتجاجية للخروج إلى الشوارع والمطالبة بالتغيير القائم على خطط ديموقراطية شفافة، ومن هذا المنطلق استطاع المجتمع الجزائري تغيير الأوضاع المتأزمة في بلاده بدرجة كبيرة من خلال الحراك الاجتماعي الذي أقامه أسبوعيا سعى من خلاله إلى إحداث تحولات سياسية، دون أن ينساق وراء أهداف المطامع الخارجية ولا وراء مختلف التيارات التي حاولت مرارا وتكرارا زعزعة أمن البلاد باستغلالها لهذه الظروف، بل وضرب للعالم مثلا ودرسا في ممارسة سلوكات مواطنة لم يشهدها مجتمع في العالم بأكمله من قبل، والتي من أبرزها سلمية المظاهرات في كل مراحلها رغم تمسك النظام بالسلطة وإصراره على مواصلة الحكم.

---

[1]- أحمد زايد، **التعليم والحراك الاجتماعي في مصر**، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، القاهرة، 2008، ص15.

[2]- روبرت بودون وبوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص ص، 152-154.

[3]- روبرت بودون وآخر، **مرجع سابق**، ص157.

[4]- محمد فاوبار، **المدرسة والمجتمع وإشكالية لاتكافؤ الحظوظ**، تقديم: عبد الكريم غريب، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2011، ص37.

[5]- الشخيبي علي، **علم اجتماع التربية المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، ص 189.

[6]- أحمد زايد، **مرجع سابق**، ص 21.

[7]- عبد القادر دندن، **الحراك السياسي ومسار التكامل المغاربي، عامل دفع أم كبح؟**، مجلة دفاتر المتوسط، جامعة عنابة، المجلد 1، العدد 2، 2014، ص ص 63-64.

[8]- ابتسام بدري، **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي وإحداث التغيير في دول الحراك العربي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 47، جوان 2017، ص 40.

[9]- حنان مالكي، **المدرسة والحراك الاجتماعي**، مجلة دفاتر المغرب، جامعة بسكرة، المجلد 11، العدد 2، 2016، ص 258.

[10]- عبد القادر دندن، **مرجع سابق**، ص 63.

[11]- عبد القادر دندن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 63-64، بتصرف.

[12]- أحمد اليوسفي عبد المحسن نعساني وأولغاشربتجي، **العوامل المؤثرة في ممارسة العاملين لسلوكيات المواطنة التنظيمية بالتطبيق مع المشافي الجامعية في سوريا**، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد 44، سوريا، 2006، ص 5، **بتصرف**.

[13] - سايح فطيمة، **دور الفساد المالي والإداري في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر**، دراسة عينة من المشاركين في الحراك الشعبي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 03، جامعة الجزائر، سبتمبر 2019، ص ص، 37 -38.

[14] - سايح فطيمة، **مرجع سابق**، ص 38.

الممارسات الاحتجاجية غير التقليدية في زمن الإنترنت : المغرب أنموذجا

Unconventional protest practices in Internet time : Morocco as a model

د.رضوان قطبي
كلية الحقوق السويسي،جامعة محمد الخامس
الرباط-المغرب

ملخص:

هدفت الورقة البحثية إلى التعرف على دور شبكات التواصل الاجتماعي في الدينامية الاحتجاجية الجديدة التي يعرفها المغرب، وذلك من خلال حملة المقاطعة الاقتصادية لثلاث شركات تنشط على التوالي في قطاع المحروقات، والمياه المعدنية بالإضافة إلى الحليب ومشتقاته. ثم أغاني وشعارات روابط الألتراس الرياضي. وخلصت الورقة إلى الإقرار بتراجع مؤسسات الوساطة التقليدية المتمثلة في الأحزاب السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني عن القيام بأدوارها التأطيرية والتفاوضية، وبروز وسائل التواصل الاجتماعي كوسيط رقمي افتراضي بين الدولة والمجتمع، قادر على تأطير وحشد وتعبئة المواطنين، وكذا إبداع أشكال جديدة من النضال والاحتجاج السلمي.

الكلمات المفتاحية : شبكات التواصل الاجتماعي- حركة المقاطعة- روابط الألتراس- مؤسسات الوساطة.

abstract

The research paper aimed to identify the role of social networks in the new protest dynamic that Morocco knows, through the economic boycott campaign of three companies operating in the fuel sector, mineral water in addition to milk and its derivatives. In addition to the songs and logos of the Ultras Sports Links. The paper concluded that the traditional mediation institutions represented in political parties, unions and civil society institutions have retreated from their framing and negotiating roles, and the emergence of social media as a virtual digital medium between the state and society, capable of framing, mobilizing and mobilizing citizens, as well as creating new forms of struggle and peaceful protest.
Key words : social networks - boycott movement - ultras links - mediation institutions.

مقدمة :

تقوم الحياة الديمقراطية على آليات عمل ومؤسسات تلعب فيها الأحزاب السياسية، والإطارات النقابية، ومنظمات المجتمع المدني، أو ما يسمى في أدبيات الفكر السياسي بالوسائط التقليدية دورا أساسيا ومحوريا[1]. وأمام عجز الكثير من الوسائط السياسية التقليدية عن أداء أدوارها في المجتمع، وتحولها إلى مؤسسات هشة في معظمها، أو تحركها داخل هوامش ضيقة لا تعبر عن تطلعات المواطنين ولا تساهم في حل المشاكل المطروحة على الساحة، برزت على السطح شبكات التواصل الاجتماعي، التي أضحت في كثير من الأحيان تمارس أدوار التأطير والتعبئة وتحفيز النقاش داخل الفضاء العام. كما ساهمت البيئة الاتصالية الجديدة، التي أوجدتها شبكة الإنترنت، في تمكين الأصوات المهمشة في المجتمع من التعبير عن نفسها وإيصال صوتها للجميع، وكسر كل الطابوهات التي تحيط بالنظام القائم، لاسيما السياسية منها.

وبناء على ذلك ، تتحدد إشكالية هذه الورقة البحثية في التعرف على دور شبكات التواصل الاجتماعي في إبداع أشكال احتجاجية جديدة بإمكانها التأثير على المشهد السياسي بالمغرب. الأمر الذي يجعلنا نطرح التساؤلين التاليين :

- ما مدى مساهمة شبكات التواصل الاجتماعي في تعبئة وحشد الجماهير للانخراط في ديناميكية حركة المقاطعة الاقتصادية التي عرفها المغرب سنة2018 ؟
- وكيف استفادت روابط الألتراس الرياضي من هذه الوسائط التواصلية في إيصال صوتها للمسؤولين ومواقفها لعموم المواطنين؟

لمعالجة الإشكالية المطروحة، تنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن شبكات التواصل الاجتماعي بالمغرب لعبت دورا مهما في تعبئة المواطنين لاسيما الشباب منهم، للانخراط في حركة المقاطعة الاقتصادية، وكذلك في نشر وتثمين الخطاب الاحتجاجي لروابط الألتراس الرياضي.

وتنبع أهمية موضوع البحث من كون مواقع التواصل الاجتماعي بالمغرب، أصبحت تنافس بقوة الوسائط الإعلامية التقليدية من قنوات عمومية وجرائد ورقية وحتى مواقع إلكترونية، فهي انتشرت كقوة ضاغطة في توجيه الرأي العام وصناعته أحيانا والتأثير على عدد من القرارات الذي قد تصدر من السلطة[2] ، وأنه لولا المعارك التي يخوضها عدد من النشطاء في العالم الأزرق، لما أنصف عدد من الناس، ولما فتحت العديد من الملفات التي ظلت مكتومة لسنوات تحت شعارسري للغاية أو خط أحمر[3]، خاصة في ظل ارتفاع قاعدة مستخدمي شبكة الإنترنت بالمغرب، حيث أن حظيرة مشتركي الإنترنت نهاية 2017 تجاوزت عتبة 22.56 مليون مشترك[4]، وبلغت نسبة مشتركي الفيسبوك في يناير 2017

حوالي 12 مليون مستخدم[5]. إلا أنه في أواخر دجنبر 2018 بلغ عدد مشتركي الشبكة العنكبوتية حوالي 23.840.000 منخرط، وقفز عدد مشتركي شبكة الفيسبوك إلى 15 مليون مشترك[6].

دون أن ننسى معدل الثقة الذي تتمتع به هذه الوسائل في صفوف المواطنين، "حيث كشف البارومتر العربي، الذي درس عينة قدرها 19375 من مستخدمي الإنترنت،أن وسائل التواصل الاجتماعي بالمغرب تمثل المصدر الثاني من المصادر الرئيسية للمعلومات، حيث وصلت هذه النسبة 37 في المئة في المجموع، بينما ترتفع هذه النسبة إلى 67 في المئة في صفوف المستجوبين ذوي التعليم العالي، ونفس النسبة في صفوف الفئة العمرية (18- 30)[7]. 43 في المئة من المستجوبين بالمغرب يثقون في وسائل الإعلام الاجتماعي، وترتفع هذه النسبة إلى 73 في المئة في صفوف ذوي التعليم العالي، وإلى 72 في المئة في صفوف الفئة العمرية (18-30)[8]. وتعتمد هذه الورقة البحثية على منهجية تحليلية لمجموعة من المعطيات ذات الصلة بموضوع البحث من قبيل : بعض الصفحات على موقع الفيسبوك، و عدد من القنوات على موقع اليوتيوب، بالإضافة إلى مجموعة من الإحصاءات الموثقة.

المحور الأول : المقاطعة الاقتصادية وأهمية النضال الإلكتروني

أفرزت الحركات الاجتماعية الجديدة ديناميات غير مألوفة للتعبئة والضغط من أجل تحقيق المطالب، فهي بعيدة عن كل الخطاطات المعهودة في الحركات الاجتماعية التقليدية، سواء على المستوى التنظيمي أو الحضور في الشارع والفضاء العام المادي والرقمي. وكانت التلقائية والعفوية الغالبة عليها. حيث توارت التنظيمات المهيكلة والهرمية والطلائعية، وبرزت فضاءات جديدة للاحتجاج تتميز بالتعددية والانفتاح والإبداع بعيدا عن أي تنظيم مؤسسي أو أية تعبئة إيديولوجية أو نزوع للزعامة[9]. فقد تبين أيضا أن شبكات التواصل الاجتماعي تُمثل آلية قوية للتعبئة المواطنة والنضال السياسي. وهو ما كشفته الأحداث المرتبطة بثورات سنتي 2011 – 2010 التي سميت بالربيع العربي، كما أبرزته العديد من الحركات الاحتجاجية التي شهدها العالم خلال العقد الأخير، من قبيل حركة «الغاضبين» في إسبانيا في ماي سنة2011 وحركة «احتلوا وول ستريت» بالولايات المتحدة الأمريكية في شتنبر، 2011، ومؤخرا حركة «السترات الصفراء» بفرنسا[10].

وفي 20 أبريل سنة 2018، دعا عدد من النشطاء الإلكترونيون بالمغرب، إلى مقاطعة منتوجات ثلاث شركات كبرى تستحوذ على حصة الأسد من المبيعات، بغرض الضغط على الجهات المعنية سواء الشركات أو الحكومة قصد مراجعة أسعار المواد الاستهلاكية، ولفت الانتباه إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطنين. بدأت دعوات المقاطعة تنتشر على صفحات الفيسبوك بعد حملتين مماثلتين في تونس والجزائر. حيث استهدفت الحملة في تونس "سمك السردين" بسبب أسعاره المرتفعة تحت وسم "خليه يتعفن"، وفي الجزائر توجهت المقاطعة إلى قطاع السيارات بسبب أسعارها المفرطة تحت وسم " خليها تتصدى".

والواقع أن المنصات الرقمية تتيح إمكانية تبادل وتوفير كمية كبيرة من المعلومات حول الشركات الثلاث، التي بإمكانها التأثير على رواد الشبكة العنكبوتية. فشبكات التواصل الاجتماعي تعمل طيلة الوقت على نقل رسائل عاطفية وعقلانية لدعم حركة المقاطعة وإثبات مشروعيتها والتأكيد على ضروة الاستمرار فيها. "ويرى المقاطعون أن أصل المشكل يكمن في الخلط بين السلطة والثروة، عبر استغلال نخب الحظوة لقربها من مصادر القرار السياسي في البلاد للاستفادة الشخصية، وتنمية ثرواتهم من دون الأخذ بعين الاعتبار المسؤولية الاجتماعية لنشاطهم التجاري، ولا مصلحة الوطن ولا المواطنين"[11].

والجديد في هذا الشكل النضالي هو قدرته على تعبئة وإقناع المواطنين بالإحجام عن استهلاك منتوجات الشركات المعنية دون الدخول في تصادم مباشر مع القوات العمومية وما ينتجه ذلك من مضاعفات أمنية وملاحقات قضائية. وما هي إلا أيام، حتى غزت وسومات المقاطعة بمختلف شعاراتها شبكات التواصل الاجتماعي خاصة فايسبوك وواتساب وقناة يوتوب، وذلك في مسعى للحشد والتعبئة ضد المنتوجات المستهدفة، بل تطور الأمر بانخراط عدد من الأكاديميين والسياسيين والفنانين في حملة المقاطعة، إما بالتأييد المباشر أو على الأقل بالتفهم ودعوة الحكومة للتفاعل الإيجابي مع مطالبها. فعلى سبيل المثال : اعتبر نزار بركة الأمين العام لحزب "الاستقلال" أن مقاطعة ثلاث منتجات تعبير مجتمعي عن غلاء المعيشة. وأضاف أمين عام حزب "الميزان"، أثناء حلوله في برنامج "نقطة إلى السطر" الذي تبثه الإذاعة الوطنية، أن الحكومة كان عليها أن تنصت لنبض المجتمع، مشيرا إلى أنه استغرب من جواب الناطق الرسمي باسم الحكومة، الذي أكد أن اجتماع مجلس الحكومة لم يتطرق لموضوع المقاطعة الشعبية للمنتجات الثلاث [12] .

والملاحظ أن ارتفاع صوت المقاطعة ساهم في انتقال تعبير بعض الفنانين المغاربة من دعم حملة المقاطعة، إلى تقديم أعمال فنية تشرح فيها أسباب المقاطعة، وانخرط فيها مجموعة من نجوم الأغنية الشعبية (الستاتي)، والراب (ميك طاليب) ، ولم يغب فن الكاريكاتير عن المشهد فالرسام العوني الشعوبي، نشر على حسابه الرسمي على موقع فيسبوك، رسما يظهر فيه مواطنا فقيرا يرفع سلاح المقاطعة في وجه رجل أعمال، متسلحا بـ"فيسبوك". كما برزت عدد من المواهب الجديدة التي صنعت "أغاني" و"سكيتشات" وألفت قصائد شعرية تعالج موضوع المقاطعة.

والتأمل في نوعية المنتجات الثلاثة التي استهدفتها الحملة، ومكانة أصحابها في الساحة السياسية بالمغرب يقدم أكثر من دلالة. فشركة المحروقات مملوكة لوزير لم يغادر الحكومة منذ 2007، وزعيم حزب سياسي يمثل النخبة الاقتصادية، وشركة المياه المعدنية تملكها رئيسة الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب، وشركة الحليب ترمز إلى الاستعمار الفرنسي. تلتقي هذه الشركات الثلاث التي شملتها حملة المقاطعة في قربها من دوائر القرار السياسي من ناحية، وممارستها بصيغة من الصيغ للاحتكار في مجال اشتغالها بالسوق المغربية[13]. خاصة أمام تراجع دور مؤسسات الوساطة في التعبير عن هموم المواطنين وترجمة آمالهم وانتظاراتهم رغم وجود حياة حزبية ونقابية وجمعوية مضمونة بنص

الدستور ومقتضيات القانون. وإذا كان حراك 20 فبراير قد لجأ إلى الشارع للتعبير عن ذاته ، حيث تم التحصن بالفضاء العام، من خلال مسيرات سلمية شعبية شاركت فيها مختلف الشرائح الاجتماعية، وكان حضور النساء فيها لافتاً. وهو النفس الذي تبناه الحراك الجهوي لاسيما في الريف وجرادة، فإن المقاطعة فخاصيتها المميزة أنها تركت وساطة الشارع وعبرت عن ذاتها من خلال صفحات التواصل الاجتماعي في الواقع الافتراضي[14]. يظهر أن الإنترنت ساهم بفعالية في تعميق النقاش حول قضية المقاطعة، "حيث أن الإنترنت يوفر مدى عريضا من المعلومات، والرؤى، ووجهات النظر الصادرة عن العديد من المصادر ذات التوجهات المختلفة. كما يعتبر الإنترنت الطريق الأسرع للحصول على المعلومات مقارنة بالوسائل المعلوماتية الأخرى[15].

وكشفت حملة المقاطعة، التي تدحرجت مثل كرة الثلج، عن قدرة وسائل التواصل الاجتماعي على الحشد والتعبئة قصد بلورة شكل جديد من النضال والاحتجاج، حيث عرفت منصات التواصل الاجتماعي خاصة شبكة فيسبوك، ديناميكية تواصلية وتعبوية قوية لنشطاء الإنترنت دعما لحركة المقاطعة، حيث سجل حضور مئات الصفحات المتبنية لقضية المقاطعة والداعية إليها، ويقدم الجدول التالي أبرز هذه الصفحات :

الجدول رقم (1) : صفحات الفيسبوك الداعمة للمقاطعة[16]

اسم الصفحة	عنوانها
المقاطعة ثقافة شعب	www.facebook.com/Boycottsmaroc/
رصد المغربية	www.facebook.com/RassdMarocco/
أجي تنشط معانا ™ مقاطعون®	www.facebook.com/groups/anwar.bounasser/
مقاطعون ثقافة شعب مقهور	/www.facebook.com/groups/moqatti3oun/about/
كلنا مقاطعون	www.facebook.com/groups/350297865489421/about
مقاطعون مقاطعون	www.facebook.com/groups/1612697862301289/
مقاطعون	www.facebook.com/groups/botica.ma/about/

روجت هذه الصفحات لحملة المقاطعة بنشر هاشتاغات تعبوية مختلفة مثل : مقاطعون، خليه_يريب (دعه يفسد الحليب)، المازوط_حرقوا (البنزين إحرقوه)، الماء_ديال_الله (الماء ماء الله). كما تنشر صورا وتغريدات و فيديوهات تخدم الحملة، فضلاً عن كونها تترك لروادها حرية التعليق ومناقشة القضية من أبعادها المختلفة. "ويبدو أن القائمين على الحملة لم يعودوا في حاجة لوسائل الإعلام الكلاسيكية، علما أنها غير متاحة الولوج للجميع. فهم لم يعودوا مجبرين على البحث عن ناشر أو صاحب مطبعة، ولا على توزيع المطويات أو التواصل المباشر مع الناس من أجل تعبئتهم حول قضية ما وفضلا عن ذلك لم يعد المرء مضطرا للخروج إلى الشارع من أجل الاحتجاج"[17]. وللإشارة فقد تدفع العواطف القوية التفاعلية حتى المواطنين الذين ليس لهم عاطفة سابقة إلى المشاركة في المقاطعة. فمواقع التواصل الاجتماعي سهلت تشكيل هوية جماعية وطنية داعمة لإجراءات المقاطعة وتجاوزت الفوارق الجغرافية والاجتماعية عن طريق توفير عنصر مشترك من التعبئة والتظلم العاطفي[18].

والواقع أن حملة المقاطعة أثرت بشكل سلبي على الأداء التجاري للشركات المستهدفة، والتي عرفت تراجعا ملحوظا في رقم معاملاتها بالإضافة إلى انخفاض أسهمها بالبورصة بما يقارب 06 في المئة، الواقع الذي دفع شركة سنترال لفتح نقاش موسع مع المواطنين في عدد من المدن وعبر شبكات التواصل الاجتماعي، وعلى إثره قررت الشركة الاستجابة لمطالب المواطنين عبر إجراءين أساسيين هما :

- مراجعة سعر الحليب عبر خفض قيمة علبة نصف لتر بثلاثين سنتيما.
- وتسويق منتوج آخر للحليب في أكياس بلاستيكية بتكلفة درهمين ونصف لكل نصف لتر.

كما أن هذه الحملة الإلكترونية، ذات الآثار الحقيقية والملموسة، والتي أضحت نموذجا في مجال التعبئة، لا تخلو من ارتباطات مباشرة مع الحركات الاحتجاجية ذات الأشكال غير المسبوقة التي باتت تتطور عبر العالم فهي حركات احتجاج اجتماعي واقتصادي وسياسي، أصبحت ممكنة بفضل تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال وانتشار استعمالها على نطاق واسع جدا[19].

المحور الثاني : الألتراس الرياضي واستثمار منصات التواصل الاجتماعي

شهد المغرب في السنوات الأخيرة أشكالا جديدة من الاحتجاجات في الملاعب الرياضية، عبر ظاهرة "التيفو" أو الأناشيد والأغاني التي يصدح بها المشجعون، وخصوصا الألتراس، على مدرجات ملاعب كرة القدم. وتميزت تلك الأناشيد والتيفويات المرفوعة بخطاب احتجاجي ذو حمولة سياسية واجتماعية واضحة. وتناسلت الظاهرة مع معظم الفرق الرياضية، حتى أصبحت خاصية مميزة للأنشطة الجماهير الكروية داخل الميدان.

والجدير بالذكر أن روابط الألتراس تعبر عن مجموعة من المشجعين الرياضيين تتميز بوفائها وانتمائها اللامشروط لفرقها، ومساندتها بالشعارات والأناشيد واللوحات الفنية داخل الميدان وخارجه. وفي هذا السياق فإن الساحة الرياضية بالمغرب تموج بالعديد من روابط الألتراس والتي لا تذخر جهدا في تشجيع فرقها. ويبين الجدول أسفله أسماء روابط الألتراس لبعض فرق كرة القدم المغربية.

الجدول رقم (2) ألتراس النوادي الرياضية[20]

الألتراس	النادي الرياضي
غرين بويز	الرجاء الرياضي
وينرز	الوداد الرياضي
ألتراس عسكري	الجيش الملكي
حلالة بويز	النادي القنيطري
فطال تايغرز	المغرب الفاسي
لوس ماطادوريس	المغرب التطواني
كرايزي بويز	الكوكب المراكشي
غرين كوست	أولمبيك خريبكة
ألتراس إيمازيغن	حسنية أكادير
لوس ريفينوس	شباب الريف الحسيمي
ريد مين	النادي المكناسي
ألتراس هيركوليس	اتحاد طنجة

شكلت روابط مشجعي الأندية الرياضية، الكرضوية منها خاصة، تحديا دائما للسلطات الأمنية، غير أن هذا التحد كان يرتبط بتدبير تحرك آلاف من اليافعين والمراهقين، وإمكانية حدوث الفوضى والتخريب[21]، والشغب والعنف. أما اليوم فقد أصبحت مدرجات ملاعب كرة القدم المغربية ، مصدراً للاحتجاج " باعتباره وسيلة غير مؤسساتية لمحاولة التأثير على السلطة"[22]. ذلك أن دينامية الألتراس بالمغرب عرفت تحولا بارزا بعد سنة 2016، وهو تاريخ صدور قانون المنع، حيث بعد عودتهم إلى الملاعب صار خطاب الألتراس خطابا احتجاجيا؛ فانتقلت معه حلبات الرياضة إلى مواقع لتمرين سياسي للشباب، وعنوانا لانخراطهم في الصيرورة الاجتماعية والسياسية الوطنية والإقليمية[23]، من خلال توظيف عدد من الأغنيات والشعارات الحماسية، المحملة بالنقد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، التي تؤديها مجموعات الألتراس أي تجمعات الشباب المتعلقين بفرقهم الكروية، والمعروفين بانتمائهم وولائهم الشديد لها، هدفهم التشجيع والمؤازرة المتواصلة. " تم هذا التحول من خلال وعاء الفضاء الرقمي بالنظر إلى خصائص جيل الألتراس الذي يتميز بكونه جيلا متصلا يتعايش ويتفاعل أساسا عبر بوابة الافتراضي، لتعميق مرتكزات مواطنته التي أضحت مواطنة رقمية عمادها الرقابة والفضح والكشف [24] ".

والمثير في الأمر أن هذا السلوك الاحتجاجي، تجاوز الهموم الرياضية لينتقل إلى خطاب احتجاجي بحمولة اجتماعية وسياسية، يتهم المسؤولين والسياسيين بالتقاعس عن حل مشاكل الشباب والانخراط بالمقابل في مسلسل الفساد والإثراء غير المشروع. والحال أن "أغنية في بلادي ظلموني" التي أبدعها ألتراس جمهور الرجاء الرياضي البيضاوي، بعد أن أعيد تلحينها ورفعها في المدرجات أواخر2018، تحولت إلى أيقونة للاحتجاج الاجتماعي والسياسي تعدى صداها حدود المغرب ليعم المنطقة العربية برمتها، من خلال منصات التواصل الاجتماعي، "حيث ترافق دخول الألتراس إلى عهد الاحتجاج والنشاط السياسي الرقمي، مع بزوغ مجتمع سياسي من الشباب المتصلين والناشطين شبكيا/رقميا[25].
ويظهر الجدول أسفله عينة من بعض قنوات اليوتيوب التي بثت هذه الأغنية.

الجدول رقم (3) أغنية في بلادي ظلموني على قنوات اليوتيوب[26]

القناة	الرابط على اليوتيوب	عـــــــدد المشـــاهدات بالمليون
Le 7TV	/www.youtube.com/watch?v=2Auxpy-0wHE&t=121s	**10.9**
alkhabarpress.ma -الخبر بريس	www.youtube.com/watch?v=LY9RKaW4iqE&t=29s	**9.7**
ALMER -	www.youtube.com/watch?v=iPftce-Rwtc	**8.3**
Dz Sport tv	www.youtube.com/watch?v=9Nqq4sSLDFE	**8.95**
Curva Magana Sud	www.youtube.com/watch?v=JvnCRaEzOFQ&t=86s	**3.66**
MOHCINE INSTRU	https://www.youtube.com/watch?v=al564cycPcM	**1.2**

قامت مجموعة غنائية تونسية بإعادة تأدية الأغنية على إثر حادث وفاة الأطفال الرضع سنة 2019 ، بعنوان "في بلادي قتلوني ... حسيبكم ربي العالي ... وفي كرذونة رماووني" وحققت الأغنية ملايين المشاهدات[27]. كما أعاد عدد من نجوم فن الراي بالوطن العربي تأديتها كالشاب بلال تامر[28]، والشاب هندي[29]. وتعدت شهرة "في بلادي ظلموني"، بسبب حمولتها الاحتجاجية التي تنقل معاناة شرائح واسعة من الشباب المغربي، حدود منصات التواصل الاجتماعي ومواقع بث الفيديو لتصير حديث كبريات الفضائيات العربية كقناة الجزيرة وقناة العربي[30] والفضائيات الدولية الناطقة بالعربية من قبيل "بي بي سي"[31] وفرانس24[32]، بل حتى الفضائيات غير الناطقة بالعربية[33]، وانتشرت فيديوهات الأغنية حتى صار الجميع يتغنى بها ويمتدح معانيها وكلماتها، ونسجت على ألحانها الكثير من الأغاني الثورية بالجزائر وتونس وفلسطين ولبنان.

ومما يدفع مقولة العرضية عن الألتراس، تناسل شعارات ألتراسات مشجعي عدد من باقي الفرق : ألتراس فريق الوداد البيضاوي الذي أبدع قلب حزين، وألتراس النادي القنيطري الذي أبدع شعار "رهانات سياسية"، وألتراس الرجاء البيضاوي نفسه الذي أعقب شعار "في بلادي ظلموني" بأغنية أخرى مبدعة عن فلسطين، تحت عنوان "رجاوي فلسطيني"[34]. فهذه المجموعات تتميز بمستوى عال من التماسك والتفكير الجمعي، من جهة يرسخه حب الفريق، ودوام النشاط الرياضي الأسبوعي، وما يعقبه من تنسيق وترتيب يخص التشجيع واللقاء والسفر والحضور في مدرجات الملاعب، ومن جهة ثانية فهي غير مرتهنة للحسابات العاقلة[35].

والملاحظ أن الديناميكية الاحتجاجية للألتراس والتي تمثل "في بلادي ظلموني" أحد أهم تجلياتها آخذة في التعاظم والانتشار، في ظل تراجع الوساطة المؤسساتية والسياسية والمدنية، وتموقع المعارضة الفعلية داخل الشارع وفي مواقع الفضاء الرقمي، أي خارج المؤسسات والبنيات المنظمة، انتقلت المعارضة الواقعية إلى معارضة افتراضية تجاوزت مفعول وتأثير المعارضة السياسية الكلاسيكية[36]، حيث ظهرت أغنية بعنوان "هادي بلاد الحكرة"[37] أداها جمهور فريق اتحاد طنجة المغربي لكرة القدم خلال إحدى مبارياته، والتي لاقت رواجا واسعا على منصات التواصل الاجتماعي بالمغرب. وتنتقد الأغنية الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يعاني تحت وطأتها الشباب، والتي أرغمت العديد منهم إلى السعي وراء الهجرة ومغادرة المغرب كحل وحيد لتحقيق مستقبل أفضل.

الخاتمة :

تكشف الدينامية الاحتجاجية الجديدة والمتمثلة أساسا في حركة المقاطعة الاقتصادية (2018)، أو أهازيج وشعارات الألتراس، عن بروز فاعل سياسي جديد أو ما يسمى بالفاعل الرقمي، قادر على إرباك المشهد السياسي من حين لآخر. وبرزت الثقافة الاحتجاجية الإلكترونية بفعل تكاثف جهود الناشطين الإلكترونيين المغاربة على شبكات التواصل الاجتماعي لاسيما الفيسبوك، و نشر تدوينات ومقاطع فيديو ونكت ساخرة، ونصوص مقتضبة، وإنتاج سكيتشات هزلية ناقدة للوضع القائم، أو إبداع رسومات وكاريكاتورات تعبر كلها عن رفض الواقع الاجتماعي والاقتصادي، والاحتجاج على الطبقة السياسية وجحافل المنتخبين والمسؤولين عن تدبير الشأن العام. كما توارت الوساطات التقليدية إلى الخلف مقابل بروز الوسيط الرقمي الذي يتميز بسرعة الاتصال والتواصل، وبالقدرة على الحشد والتعبئة بأقل تكلفة وأكبر مردودية ، ذلك أن الاحتجاجات الجارية لا ترتهن إلى النقابات والأحزاب والتنظيمات المدنية المفترض فيها لعب دور الوساطة بين مؤسسات الدولة والمجتمع.

وبناء على ذلك، فإن الأحزاب السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، مدعوة أمام هذه التحولات الجديدة التي يعرفها الإعلام الرقمي، إلى إعادة النظر في مضمون خطابها، وكذا في طرق عملها وهياكلها التنظيمية، وتركيبة أعضائها ووسائل وكيفيات تواصلها. كما أن إدماج التكنولوجيات التواصلية الجديدة في عمل مختلف هذه التنظيمات، أصبح ضرورة ملحة تساهم في التفاعل مع انتظارات المواطنين لاسيما الشباب منهم.

الهوامش

[1]حسن عالي وزرقة دليلة، الحراك الاجتماعي العربي –قراءة في الأدوار والمضامين-،مجلة الرصد العلمي، المجلد 6، العدد 1، جامعة وهران 01، يناير 2019، ص ص : 196-197.

[2]وفاء صندي، الإعلام الرقمي الجديد في المغرب إصلاح الإعلام في المنطقة العربية: المهنية والمأسسة ، (أعمال مؤتمر: إصلاح الإعلام: المهنية والمأسسة 24 و25 سبتمبر ،2017 بيروت) الناشران: منتدى البدائل العربي للدراسات، والمعهد السويدي بالإسكندرية، ط 1، 2018، ص : 101.

[3] نفسه، ص : 102.

[4] الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، نشرة إخبارية، العدد 16، فبراير2018، ص: 1.

www.anrt.ma/sites/default/files/rapportannuel/newsletter_anrt_ndeg16_va_2018.pdf

[5]Fadi Salem ,Arab-Social-Media-Report-2017, Mohammed Bin Rashid School of Government, 2017, p:35.

[6] https://www.internetworldstats.com/stats1.htm/ *(Africa Internet Usage, 2019 Population Stats and Facebook Subscribers)-(20/11/2019).*

[7] Jason Wee and Sophie Li Princeton University, Politics and Social Media in the Middle East and North Africa : Trends and Trust in Online Information, October 2019, p p :10-11.

https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/AB_Media_Report_Final_Public-Opinion-2019-5.pdf

[8] Jason Wee and Sophie Li , op.cit, p :12.

[9] محمد سعدي، جريدة المساء، العدد 3629، السبت-الأحد 30-2018/07/01، ص:15.

[10] التقرير السنوي ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المملكة المغربية، 2018، ص :127.

[11] https/arabi21.com/Stories/Search?keyword (2020/01/12) ما وراء حملة المقاطعة بالمغرب- ميلاد وعي شعبي جديد

12www.nadorcity.com (2020/01/12) نزار بركة يتضامن مع المقاطعين ويعلنها جهرا المقاطعة تعبير شعبي على غلاء الأسعا

[13] ما وراء حملة المقاطعة بالمغرب - ميلاد وعي شعبي جديد، مرجع سابق.

[14] خالد العسري، جريدة المساء، العدد 3629، السبت-الأحد 30-2018/07/01، ص:13.

[15] خالد صلاح الدين حسن علي، دور الإعلام التقليدي والجديد في تشكيل معارف الرأي العام واتجاهاته نحو قضايا الديمقراطية وتحدياتها في مصر، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الخامس عشر لكلية الإعلام، بعنوان: الإعلام وقضايا الإصلاح في المجتمعات العربية: الواقع والتحديات،7-9 يوليوز2009،ص:3.

[16] الجدول من تركيب الباحث

[17] التقرير السنوي ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المملكة المغربية، 2018، ص:123.

[18] عثمان الزياني، جريدة المساء، العدد 3629، السبت-الأحد 30-2018/07/01، ص:14.

[19] التقرير السنوي ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص:123..

[20]سعيد بنيس، تمثلات الخطاب الاحتجاجي للألتراس في المغرب وتأثيراته السياسية، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، العدد 2، مركز الجزيرة للدراسات، مايو 2019، ص : 148.

[21]عبد الرحمان خيزران، تحولات الحراك الاجتماعي في المغرب : بحث في المعنى السياسي المضمر، في" تقرير المغرب في سنة 2018، مغرب الاحتجاجات : فشل النموذج التنموي، المركز المغربي للأبحاث ودراسة السياسات، إفريقيا الشرق، ط 1، 2019، ص:16.

[22]عبد الواحد أوامن، تاريخ الحركات الاحتجاجية بين المفهوم والنظريات، مؤلف جماعي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي : دراسة في متغيرات الاستقرار واللاستقرار للأنظمة السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط 1، 2019،ص : 25.

[23]سعيد بنيس، مرجع سابق، ص:167.

[24] نفسه.

[25] سعيد بنيس، مرجع سابق، ص:155.

[26] جمعت المعطيات بتاريخ : 2020/01/02.

[27]https://www.youtube.com/watch?v=xuKECm57_do(شوهد بتاريخ : 2020/01/04)

[28] https://www.youtube.com/watch?v=YhcDI2OZy3k (شوهد بتاريخ : 2020/01/04)

[29] https://www.youtube.com/watch?v=rtz17dUM95Y (شوهد بتاريخ : 2020/01/04)

[30] https://www.youtube.com/watch?v=nRvtEP5WOVo&t=29s (شوهد بتاريخ : 2020/01/04)

[31] https://www.youtube.com/watch?v=3mXGs3OtH3Y (شوهد بتاريخ : 2020/01/04)

[32] https://www.youtube.com/watch?v=5aaMjtqgHAw (شوهد بتاريخ : 2020/01/04)

[33] https://www.youtube.com/watch?v=uM-laZFm_gQ (شوهد بتاريخ : 2020/01/04)

[34] عبد الرحمان خيزران، مرجع سابق، ص :17.

[35] نفسه، ص :18.

[36] سعيد بنيس، مرجع سابق، ص:162.

[37] https://www.youtube.com/watch?v=py-fA4YDp88&t=29s (شوهد بتاريخ : 2020/01/04)

الدور الاستراتيجي الروسي تجاه الصراع الشرق الأوسطي مابعد 2011
The Russian strategic role towards the Middle East conflict after 2011

د. على أحمد شنّيب
الجامعة الأسمرية الإسلامية
ليبيا

ملخص:

ناقش البحث دراسة الدور الاستراتيجي الروسي وصعوده في منطقة الشرق الأوسط , وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دراسة الاستراتيجية ومفهومها , وأيضا الوسائل الاستراتيجية الروسيه في المنطقة , وتحليل معرفة التحديات والمكاسب المتوقعة للصعود الروسي في منطقة الشرق الأوسط , واعتمد الباحث على فرضية مفادها هناك علاقة ارتباطية وثيقة بين الأهمية الجيو-استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وعدم الاستقرار نتيجة مصالح الدول الكبرى, يعني ذلك أنّ كلما زادت الفرص المتاحة لروسيا في الشرق الأوسط، كلما زاد قدرتها على إسترجاع مكانتها الدولية.

وخلص البحث إلى نتائج أهمها بأن الدّور الروسي الحالي يتمثل في تحوّل الإستراتيجية الروسية من إستراتيجية كونية إلى إستراتيجية إقليمية كبرى بديلاً من إستراتيجية الدولة العظمى بغض النظر عن النوايا أو الطموحات في روسيا, وقد مثّلت عودة روسيا للتواجد في الشرق الأوسط، فرصة لدول المنطقة من أجل تنويع علاقاتها، خصوصًا بالنسبة لإيران التي ساءت علاقتها بالولايات المتحدة.

الكلمات الافتتاحية : الدور , الاستراتيجية , الصراع , الشرق الأ وسط

ABSTRACT

The research discussed the study of the Russian strategic role strategy and its rise in the Middle East ". The study aimed to identify the study of the strategy and its concept, as well as the Russian strategic means in the region, and to analyze the knowledge of challenges and expected gains for the Russian rise in the Middle East region, and the researcher relied on the hypothesis The effect of this is that there is a close correlation between the geo-strategic importance of the Middle East region and instability as a result of the interests of the major countries. This means that the more opportunities available to Russia in the Middle East, the greater its ability to regain its international position.

The research concluded the most important results that the current Russian role is to shift the Russian strategy from a global strategy to a major regional strategy as an alternative to the strategy of the great state regardless of intentions or aspirations in Russia, and Russia's return to presence in the Middle East represented an opportunity for the countries of the region to diversify Its relations, especially for Iran, whose relationship with the United States has worsened.

Keys words :Role, strategy, conflict, Middle East.

مقدمة :

لقد جمعت السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، خلال السنوات الأخيرة، بين السياسة التقليدية للإتحاد السوفييتي التي رأت في المنطقة ساحة مواجهة مع الكتلة الغربية، وبين السياسة المُعاكسة لها التي اتبعها الرئيس الروسي الراحل (بوريس يلتسن) ، والتي وضعت العلاقات الاقتصادية في المقام الأول قبل حسابات الجغرافيا السياسية, وقد سمح هذا المزج للرئيس الحالي (فلاديمير بوتين) أن يتبنى سياسة برجماتية في التعامل مع دول المنطقة.

وعلى هذا الأساس فإن تصاعد الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، خلال السنوات الخمس الأخيرة لدرجة أن بعض الأدبيات اعتبرت بدء تدشين "الحقبة البوتينية" في المنطقة حيث ترتكز رؤية موسكو على إبداء أهمية استراتيجية للشرق الأوسط، التي تمثل منصة ارتكاز لأى دور محتمل لقوى دولية, وثمة مجموعة من العوامل تفسر تزايد الدور الروسي منها ما يتعلق بأوضاع المنطقة العربية حيث هشاشة الدولة الوطنية العربية، وصعود التيارات الدينية العنيفة إلى السلطة السياسية، وكذلك هناك عوامل تخص المصالح الروسية مثل تكثيف شبكة العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع دول المنطقة، وإقامة القواعد العسكرية ذات الأهمية الاستراتيجية، ومواجهة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، بخلاف اعتبارات لها ارتباط بعلاقات روسيا الدولية مثل الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط واستعادة موسكو دورها كفاعل في الأزمات الإقليمية، والدولية.

ولذلك فأن دور روسيا في منطقة الشرق الأوسط قد تزايد مع بدء «الثورات العربية»، الذي فتحت آفاقًا جديدةلتعزيز, وتنمية نفوذها، وقد ارتبطت بعض دول المنطقة بعلاقات استراتيجية مع السوفييت، وهي الآن في طور تعميق هذه العلاقات مع وريثتها الروسية، من خلال متابعة المواثيق والمعاهدات المبرمة الاتحاد السوفييتي، مع الأخذ بعين الاعتبار اختفاء الطابع الأيديولوجي الذي كان ينطلق منه النظام السوفييتي السابق. وهذه العلاقات الروسية مع دول المنطقة لا تزال تحتفظ بمبرراتها، وأسبابها، خاصّة أن روسيا ما زالت تمسك بأكثر من ورقة من أوراق اللعبة السياسية، من خلال علاقاتها المتميزة والتاريخية مع الجزائر, وسورية، ومصر, وإيران، ولبنان، وفلسطين.

1- اشكالية البحث

إن روسيا لها دور إستراتيجي, و أساسي في الكثير من القضايا العالمية، بما فيها دورها المتزايد في منطقة الشرق الأوسط، ورغبتها المعلنة في المشاركة في تحقيق الأمن, والاستقرار, والتأثير على مجريات الأحداث في المنطقة حسب تصورها، وعلي رأسها الأزمة السورية التي دخلت بقوة تجاهها, ولعل من المهم هنا التعمق في دراسة هذه الإستراتيجية وكيفية منظورها, وعليه فقد تم طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تفسير الدور الاستراتيجي الروسي في منطقة الشرق الأوسط ,وماهي المصالح التي ترغب روسيا بتحقيقها في منطقة الشرق الأوسط ؟

2- فرضيات البحث

في محاولتنا للإجابة علي هذه التساؤلات نضع الفرضيات التالية:

- ان أهمية الموقع الجيوبوليتيكي الذي تتمتع به روسيا تدفع إلى إبراز, و إمتلاك قدراً من القوة، وهامش كبير للتحرك علي المستوي الخارجي , وإلى اتخاد مجموعة من الاجراءات، أو السلوكيات التي تهدف إلى الحفاظ علي نفوذها ومصالحها وإستمرار فعاليتها في المنطقة.
- هناك علاقة ارتباطية وثيقة بين الأهمية الجيو-استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وعدم الاستقرار نتيجة مصالح الدول الكبرى.

- كلما زادت الفرص المتاحة لروسيا في الشرق الأوسط، كلما زاد قدرتها على إسترجاع مكانتها الدولية.
- كلما زاد التدخل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، والمنطقة العربية أدىّ الي استنفار ظهور النهج التنافسي الروسي الأمريكي في المنطقة ككل.

3- أهمية الدراسة

تنبع أهمية البحث من تركيزها علي متغيرات، ودوافع العلاقات الروسية الشرق أوسطية، وخاصة المقومات الجغرافية، والأمنية، والسياسية والاقتصادية، وهذا ما يساعدنا في فهم دورها في منطقة الشرق الأوسط ، وتكمن أهمية البحث في محورين أساسيين وهما:

- **الأهمية العلمية:**

تحاول الدراسة وضع تحليلات تتكيف، وطبيعة التحولات والتغيرات القائمة في الشرق الأوسط, والوقوف عند أهم المتغيرات التي تلعب دوراً في التأثير في السلوك الخارجي الروسي في المنطقة واستراتيجيته، ومنها دوافع هذا السلوك، وتتجلي أهمية الدراسة كذلك من خلال الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وبالأخص مابعد الربيع العربي ، والتي لطالما كانت محل لإهتمام الدارسين، والمحللين، والمنظرين منذ عقود، أما اليوم فقد زاد الاهتمام بهذه المنطقة أكاديميًا نظراً لما تشهده من تفاعلات متسارعة باعتبارها مرمي لتنافس الدول الكبرى.

- **الأهمية العملية:** ترجع أهمية البحث العملية إلى أهمية دور روسيا كقوة ثابتة في الساحة الدولية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية، والتحولات، والتطورات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وأحداث 2011 (الثورات العربية), أدت الي ظهور مفاهيم وظواهر جديدة أثرت علي مسار العلاقات الدولية, بعدما أدت الي تغيير علي مستوي بني وهياكل النظام الدولي, وكذلك إعادة توزيع وترتيب القوى بداخله, وهو ما أثر على السلوكيات الخارجية للدول التي أحدثت تغييرات علي سياساتها الخارجية لمواجهة التحولات, والتكيف مع ما يحصل في البيئة الدولية، ولعل روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفييتي لم تكن بمنأى عن الأحداث حيث مرت سياستها الخارجية بالعديد من التغيرات خلال مراحل الفوضى التي عاشتها إثر الكتلة الاشتراكية, وهو ما استدعي العديد من المحللين والأكاديميين إلى رصد هذه التحولات, ودراستها ومعرفة الاستراتيجية الروسية وصعودها في منطقة الشرق الأوسط مابعد الربيع العربي والتي تُعتبر من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم .

4- الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدور الروسي تجاه أزمات الشرق الأوسط ، وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، ومن هذه الدراسات :

أ- دراسة **Brett A. Schneider (2012) بعنوان [1]: السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط : الأولويات والفعالية**

تهدف الدراسة في تحليل السياسة الخارجية الروسية المعاصرة تجاه الشرق الأوسط وقد حددت الدراسة خمسة عوامل على أنها الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة الخارجية الروسية في المنطقة منها الارهاب الاسلامي , ونقل الأسلحة , والموارد الطبيعية , والتأثير على الأماكن السوفييتية السابقة , والتجارة العامة

وقد نظرت الدراسة أيضاً في فعالية روسيا في تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط , وأيضاً تبحث ما إذا كانت السياسة الخارجية الروسية ستظل أم لا متّسقة عبر" الربيع العربي"

وقد خلصت الدراسة إلى أن روسيا غير قادرة حالياً على أن تكون متسقة "بالربيع العربي" وأيضا إستنتجت الدراسة إلى أن روسيا ليست تهديداً لتقويض الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة .

ب- **دراسة راشد (2015) بعنوان[2]: وصايا دولية: الشرق الأوسط بعد التدخل الروسي في سوريا.**

وتهدف هذه الدراسة حول دوافع وأهداف موسكو من خلال التدخل العسكري في سوريا حول ما إذا كان مؤشرا الي تحول الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، أم أنه مجرد عملية تكتيكية مرحلية هدفها النهائي هو تأمين بقاء نظام بشار الأسد وما يرتبط به من مصالح لموسكو لدي دمشق، وتناولت أيضا كيف أن أثر اقليم الشرق الأوسط بعد تدخل موسكو بعد تغير معادلة الصراع السوري.

وقد خلصت الدراسة بأن الشرق الأوسط التابع دائما تحت رعاية قوة كبري، ليس مرشحًا للتحرر والخروج من الدورات في فلك القوي العظمي وانما فقط انتقال العهدة من الولايات المتحدة الي روسيا وايضا من بين أسبا التدخل العسكري الروسي في سوريا مواجهة التيارات الاسلامية، سواء داعش أو غيرها.

ت- **دراسة Borshchevskaya Anna (2016) بعنوان[3]: روسيا في الشرق الأوسط: الدوافع وآفاق النتائج.**

تعالج هذه الدراسة العلاقات الروسية مع دول الشرق الأوسط، وفي ما يتعلق بسوريا تركز الدراسة على طبيعة العلاقات التاريخية التي ربطتها بالاتحاد السوفييتي، والموقف الروسي المساند للنظام السوري سياسياً وعسكرياً، وتخلص الدراسة إلى أن الأهداف الروسية من التدخل في سوريا تتعلق بالرغبة الروسية في استعادة دورها على الصعيد العالمي كقوة عظمى، وزيادة قدرتها على التأثير بالأحداث في منطقة الشرق الأوسط، وخوفها من حراك الثورات التي أضافت فضاء ما بعد الاتحاد السوفييتي

ث- **دراسة Alexander Shumilin (2016) بعنوان[4]: الدبلوماسية الروسية: في الشرق الأوسط العودة إلى الجغرافيا السياسية.**

تهدف الدراسة لمحاولة تتبع تطور السياسة الروسية في الشرق الأوسط والحكم على الآثار تؤثر في سياستها على الأزمة السورية المركز التي تحتله في المنطقة، وأيضا تتناول الدراسة في خصوصيات نهج موسكو للمسألة السورية التي تمارس الآن تأثيراً أكبر من أي شيء آخر، وتهدف الدراسة أيضا للعمل على تشكيل سياسة روسية شرق أوسطية، والمبادرات التي سلكتها موسكو تجاه سوريا (العسكرية والسياسية).

وقد خلصت الدراسة على أن موسكو استفادت من تعثر واشنطن وفشلها في المنطقة بعد أحداث ما يسمي "بالربيع العربي" وأيضًا موقفها البرغماتي من الصراع السوري والعمل العسكري عليها بدافع حماية أمنها القومي (مكافحة الارهاب) ومصالحها الخارجية.

ج- **دراسةNicolay kozhanov (2018) بعنوان[5]: السياسة الروسية عبر الشرق الأوسط: الدوافع والأساليب**

تناولت الدراسة على الوجود التاريخي لروسيا في الشرق الأوسط قبل انهيار الاتحاد السوفييتي، وأيضًا وهدفت في البحث على المصالح الاقتصادية، والسياسية، والأمنية الروسية في الشرق الأوسط، وأيضاً تناولت حدود النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط.

وقد خلصت الدراسة على أن التوترات مع الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي كان لها آثار غير متوقعة على سياسة روسيا في الشرق الأوسط، اذ أن قبل عام 2012 يمكن وصف دبلوماسيتها في المنطقة بأنها غير متسقة، وانتهازية، وأيضا كانت للعلاقات الجيدة، والمستدامة مع القوى الشرق أوسطية سمحت لموسكو تجنيب العزلة الدولية الكاملة، وأيضاً خلصت الدراسة بأن المنطقة تحتل دوراً خاصاً في استراتيجية روسيا لتعزيز وجود منتجها في أسواق النفط والغاز العالمية.

5- محاور البحث

تم تقسيم الدراسة الى المقدمة وومحاور والخاتمة وقد تمثلت المحاور على أربعة محاور رئيسية وهي المحور الأول والذي يتعلق بمفهوم الدور والاستراتيجية في تحليل السياسة الخارجية والمحور الثاني يتعلق بالرؤية الاستراتيجية الجديدة في المنطقة أما المحور الثالث يتعلق بالوسائل والأهداف الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط .أما المحور الرابع فهو التحديات والمكاسب لصعود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط مابعد أحداث الربيع العربي .

المحور الأول: مفهوم الدور والإستراتيجية في تحليل السياسة الخارجية

أولا :مفهوم الدور

وفق نظريّة الدور يُعَدّ مفهوم الدور من المفاهيم المركزيّة التي وظّفتها أدبيّات السياسة الخارجيّة التي تنطلق من افتراض أنّ لكل وحدة دوليّة دورًا أو مجموعة من الأدوار التي تضطلع بها في النظامَين الإقليميّ والدوليّ، بدافع إما أيديولوجيّ وإما براغماتيّ... إلخ، وأنّ هذه الأدوار تحدّدها الوحدة الدوليّة بناءً على فهم صانعي السياسة الخارجيّة لمقدّرات دولهم، ولشكل النظامَين الإقليميّ والعالميّ، والفرص المتاحة فيهما، وهل يسمحان بهذا الدور سواء السلبيّ [التوسعيّ، الداعم للإرهاب والتطرّف، الحاضّ على التثوير ضد الأنظمة القائمة... إلخ]، أو الإيجابيّ (التنمويّ، التكامليّ، الداعم لحفظ الأمن والاستقرار.... إلخ)

وقد شهد مفهوم الدور عدة تعريفات اختلفت من تخصص إلى آخر، وسنركز في المطلب على مفهومه السياسي، والذى عرف بدوره عدة تباينات من مفكر لآخر.

1- **يعرف الدور لغوياً** بأنه "الحركة في محيط أو كنية معينة" وهو ذو أصل عمرى، كما يعرفه قاموس (ويبستر) الجزء الذى يؤديه الشخص في موقف محدد" وهو مفهوم مستعار من المسرح.

حيث أن أفراد المسرح يتقمص كل منهم شخصية معينة وفقاً للنص المسرحي ويقوم بدورها في الأداء المسرحي، حيث يقترب منها في الشكل، والخصائص بصورة تقريبية تمثيلية، بما يتماشى مع حبكة القصة المسرحية، ويسعى أفراد المسرحية لعكس القصة إلى الواقع حتى تقترب إلى إدراك الجمهور[6].

2- **مفهوم الدور في علم الاجتماع**: لا يمكن تعريف الدور في مفهوم السياسي قبل الرجوع إلى أصله في علم الاجتماع، إذ يقصد به "مجموعة السلوكيات المتوقعة اجتماعياً والمرتبطة بوظيفة معينة" [7].

إذ الدور من منطلقه الأصيل يعني السلوك المجتمعي لطرف معين سواء كان فرداً أو هيئة أو دولة ويرتبط بالوظيفة التي يحددها هذا الطرف لنفسه ضمن المجتمع المحيط به، سواء كان هذا المجتمع محلياً، أو دولياً.

لهذا فانّ تعريف علم الاجتماع للدور بأنه سلوك يعود إلى تركيز هذا العلم على الفروض في المجتمع، بحيث أن أيّ مجموعة سواء كانت جماعة أو منظمات أو دول، فإنها ترتكز على الفرد باعتباره المسير لها، وبالتالي فإن سلوكها يكون إنعكاس لسلوكيات الأفراد المكونين لها والمسؤولين عن قراراتها.

أما "بارسونز" Parsons: "فقد عرّف الدّور بأنه يحتل قطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو عدة أدوار تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة" [8].

أشار "بارسونز" إلى تفاعل الأدوار وارتباطها بالقيم والمعايير التي تميز الأفراد والمجتمعات، وهذا الارتباط يميز بين الأدوار.

3- المفهوم السياسي للدور:

أما المفهوم السياسي للدور فيعرف بأنه "وظيفة الدولة كنموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة دول، وكل منها يعبر عن نمط سياسي خارجي يختلف في تكوينه وإمكانياته المادية والمجتمعية تبعاً للظروف المحيطة والمؤثرة بكل دولة"[9].

هذا التعريف يركز على سلوك الدولة كطرف في المجتمع الدولي، باعتبارها شخصية قانونية وفاعلا رئيسي في العلاقات الدولية، وتمثل نموذجاً سياسياً محضاً، ومنوط بوظائف سياسية ضمن المجتمع الدولي.

وبالتالي أخذ مفهوم الدور صبغة وظيفة الدولة السياسية المنوط بها ضمن مجموعة من الدول سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي وبما يتلائم مع إمكانياتها المادية والمعنوية ووفقاً لأهدافها الاستراتيجية والظروف المحيطة بها.

وهذا التعريف المركز على سلوك الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية ذو منظور واقعي حيث أهمل تفاعلات المجتمع الدولي الآخر والتي تؤثر بشكل أساسي إلى جانب الدول في النظام الدولي [10].

لكن؛ لا يمكن حصر مفهوم الدور في سلوك الدول فقط، حيث يمكن أن يكون لباقي الفاعلين في النظام أدواراً على المستوى الإقليمي أو الدولي، كالأحزاب، والمنظمات الدولية، كمنظمة العفو الدولية وكذلك الشركات المتعددة الجنسية.

عرّف "روبرت كيوهان" مفهوم الدور بأنه "مجموعة قواعد السلوك التي تعبر عن السياسة الخارجية المتوقعة وتوجه عملها، كما يمكن اعتباره "خارطة طريق" يعتمدها صانعي السياسة الخارجية لتبسيط وتسهيل فهم واقع سياسي معقد".

أما الدكتورة "ودودة بدران" عرفت الدور بأنه "التطلعات التي تتبناها الحكومات في محاولتها التأثير في البيئة الخارجية".

وهنا ربط كل من "كيوهان" و"بدران" مفهوم الدور بأهداف وتطلعات الدول لتحقيق حجياتها المتواجدة في بيئتها الخارجية.

ومن هنا وفي هذا السياق فقد برزت أهمية دراسة "عامل الشخصيّة" في إدارات الدول وأثرها في النظام الدولي، بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك بعد أن ظهرت مجموعة من القيادات والزعامات (نابليون، بسمارك، لينين، هتلر، موسوليني، ستالين، ايزنهاور، شارل ويغول، ويلسون، تيتو، نهرو وغيرهم) التي أدت قراراتها إلى إحداث تغييرات كبيرة على الساحة الدولية وعلى العلاقات بين الدول، سواء كان ذلك سلباً أم إيجاباً [11].

ومن هنا برزت إثراءات نظرية الدور في مجال دراسة الشخصية وعلم النفس الاجتماعي، وعلم النفسي السياسي. وعليه فإن مجالات استخدام نظرية الدور في علم السياسة المعاصر تتضح من خلال مستويين من التحليل؛ **أولهما** يبحث الأدوار السياسية في إطار الأنساق الإنسانية في داخل الوحدة السياسية (الدولة) وذلك عبر محور تحليل أدوار صانع القرار السياسي وعلاقته وتفاعلاته مع أبنية النسق، ومحور دراسة علاقات الأدوات وتوزيعاتها وتفاعلاتها بين أبنية هذا النسق، ومحور دراسة أثر التركيب الاجتماعي وانعكاساته على أداء الأدوار السياسية[12].

أما المستوى **الثاني** فيبحث في الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي. وقد بدأ التنظير لهذين المستويين في حقبة الستينيات من القرن العشرين عبر علم النفس السياسي واهتماماته الرئيسية بنظرية الدور. في حين جاء مجال نظرية الدور والسياسة العالمية متأخراً وبصورة بطيئة في حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، حيث ركز (الموندوباول) اهتماماته على دراسة علاقات الأدوار وتوزيعها وتفاعلاتها في العملية السياسية، ودراسة أثر التركيب الاجتماعي على حركة العملية السياسية، في حين ركز (آلان اسحق) على أثر شخصية صانع القرار في أدائه لأدواره داخل النسق السياسي. بعد ذلك بدأ التنظير نحو بناء نظرية للدور السياسي, أما (جيمس روزناد) فقد تناول في دراسته سيناريوهات

الدور في السياسة الخارجيّة، وركز في تحليلاته، متفقاً مع (جورج ميد) على أن دور الفرد أو الدولة لا يوجد من دون وجود الأدوار الأخرى.

وهكذا فإن نظرية الدور تقوم في الأساس على وجود تفاعلات وتوجهات ونشاطات ورغبات وعلاقات تقوم الدولة بالالتزام بها في إطارها الإقليمي أو الدولي.

ويمكن اعتبار مفهوم الدور من منظور صانعي السياسات بالأطر العامة للقرارات التي تلائم دولهم. أما مفهوم الأدوار الوطنية فيرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوجهات والقواعد الأساسية، ويعكس شكل الميل نحو العالم الخارجي[13].

4- أدوار السياسة الخارجية:

اقتضى التطبيق العلمي لاقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية طرح مجموعة من الأدوار التي تلعبها الدولة على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي سواء كانت الأدوار التي تفرضها الظروف أو الامكانيات أو المكانة أي الأدوار التي ينبغي على الدولة أن تؤديها، أو الأدوار التي تطمح الدول لتأديتها ويمكن حصر مجمل هذه الأدوار في[14]:

1- الأدوار ذات العلاقة بالشؤون الداخلية للدولة

تبرز في دور المستقل النشيط صانع التنمية الداخلية ودور حامي السيادة.

أ- المستقل النشيط Active Independent: يدور حول مفهوم الاستقلال الوطني من خلال تطبيق سياسة خارجية فعالة قائمة على خدمة المصالح الوطنية عن طريق اتباع برنامج نشيط لتكثيف وتنويع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع كافة الوحدات الدولية دون استثناء.

ب- صانع التنمية المحلية: يتبادر إلى ذهن صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة أو وظيفته الأساسية هي التنمية الداخلية وإلا تنغمس في الشؤون السياسية الدولية إلا وفق ما تقتضيه حاجتها التنموية[15].

ج- حامي السيادة: يعتقد صانع السياسة الخارجية وظيفته تنحصر في حماية دولته وضمان سلامة ترابها الوطن من أي عدوان خارجي ويرتبط عادة هذا الدور بالدول التي تعيش حاليًا الأستقرار وفقدان الإحساس بالأمن[16].

2- الأدوار المرتبطة بدولة المبادئ والسلام:

تتبنى الدولة في سياستها الخارجية مجموعة من الأدوار المتعلقة بتحقيق مبادئ سامية مكرسة للسلام العالمي ولخدمة الإنسانية ونجد منها:

أ- **المعادي للإستعمار والمؤيد لحركات التحرر Liberation Supporter:**

تشعر الدول التي عانت من تجربة استعمارية قاسية أو خاضت حرباً من أجل التحرر تشعر عادة بمسؤولية تجاهل شعوب المستعمرة، فتقوم بتقديم مساعدات ذات طبيعة غير محددة لحركات التحرر وتأييدها معنوياً دون التزامٍ رسميّ واضح.

ب- **الوسيط Mediator:**

إن وزن ومصداقية بعض الدول على المستوى الإقليمي والدولي يؤهلها للقيام بدور الوساطة والتوفيق بين الوحدات الدولية المتنازعة.

ج- **صانع السلام Peace Maker:**

تشعر الدولة بأنه يقع على عاتقها مسؤولية مثالية اتجاه العالم الخارجي تتمثل في دعم وإرساء السلام.[17]

د- **المساعد على التنمية Developer:**

فصانع السياسة الخارجية يتصور وجود مسؤولية تقع على عاتق الدولة تتمثل في مساعدة الدول المتخلفة على تحقيق التنمية.

هـ- الموازن الدولي Balancer Internatinal:

يتصور صانع السياسة الخارجية أن الدولة مسؤولية في حفظ القائم على مستوى الإقليمي أو الدولي وهذا الدور لا يترتب عليه مسؤولية إلا عندما يتهدد التوازن.

3- الأدوار الإقليمية:

ترتبط بمجموع الأدوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الإقليمي سواء في تعاملها مع النظام الإقليمي ككل أو في تعاملها الثنائي مع دول الإقليمية كل على حِدَى:

أ- الحليف المخلص Faith Fullally: يلتزم صانع السياسة الخارجية بتأييد مطلق لسياسات دولة أخرى داخل الإقليم الذى تنتمى إليه الدولة سواء السياسات الداخلية أو الخارجية ومن هنا يصبح حليفاً مخلصاً.

ب- الزعيم أو القائد الإقليمي Regional Leader: بحكم القوة المادية أو ثقل ومصداقية الدولة على المستوى الخارجي مقارنة مع بقية الدولة الأخرى التي تنتمى إلى المنطقة نفسها تحاول بعض الدول قيادة الإقليم الذى تنتمى إليه سواء عن طريق التأثير المباشر أو غير المباشر في الأنظمة السياسية للدول المجاورة [18].

ج- المدافع الإقليمي Regional Protector: يشعر صانع السياسة الخارجية بمسؤولية دولته في حماية المنطقة التي توجد فيها دولته من أي عدوان خارجي يمكن أن تتعرض له.

د- قائد التكامل الإقليمي: يتصور صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة عن توحيد مجموعة الدول التابعة للإقليم الذى تتواجد فيه الدولة في دولة واحدة.

هـ- نموذج المهيمن الإقليمي Regional Hegemony: ينسب هذا النموذج إلى "ديفيد مايرز" الذى يتناول مفهوم الهيمنة الإقليمية ويحدد فيه خمس أدوار تصيب حوله وهي:

- **المهيمن الإقليمي:** تمتلك هنا الدولة قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي بحيث يصبح تابعاً لها توجهه كما تشاء.
- **المتطلع إلى الهيمنة:** في هذه الحالة نجد أن الدولة تسعى إلى امتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي.
- **المهيمن المحتمل:** وهو الوحدة التي لها القدرة على السيطرة على الإقليم الذى تتواجد فيه مستقبلاً وذلك بالتغلب على جيرانه من القوى الإقليمية الكبرى مع ضرورة توافر إدراك قوى بنفسها كقوةٍ إقليميةٍ كما يفترض (هولستي)
- **المساوم:** وهو الفاعل الثاني في النظام الإقليمي المعرض للهيمنة وهي دولة تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدولة المهيمنة أو الطامحة للهيمنة، وفي حال تعدد المساومين فإن الأمر سيكون بشكل ترتيبي مساومْ أولْ، ومساوم ثاني.
- **الموازن:** يتمثل دور الدولة أو عدد ن الدول هنا في احتلالها منطقة وسط من دائرة الهيمنة أي بن الدول المهيمنة أو الطامحة للهيمنة والدول المساومة فهى قوة فاعلة لكن محايدة وهي عرضة للإغراء المستمد من الطرفين للاحتواء أو التحالف [19].

بالإضافة إلى ما سبق يقوم الدور الخارجي للدولة إلى عدة أبعاد أهمها:

1- يتصور صانع السياسة الخارجية أن لدولته مركزاً متميزاً في السياسة الدولية نتيجة الوظيفة التي تقوم بها تبعاً لدرجة نفوذها.

2- يستند صانع السياسة الخارجية في ضبط حركة دولته في حجم نشاطها على الساحة الدولية والذى يخضع لطبيعة الدوافع الأساسية سواء أكانت تعاونية أو تصارعيه.

3- نتيجة لممارسة الدور يمكن لصانع السياسة الخارجية توقع حجم التغير المحتمل في السياسة الدولية.

ثانياً: مفهوم الاستراتيجية

يُعدّ مصطلح الاستراتيجية من المصطلحات الحديثة نسبيًا, ولكن جذوره التاريخية تعود إلى حقبة زمنية بعيدة، اذ يعود استخدامه إلى الاغريق الذين أعطوا لهذا المصطلح المضمون العسكري[20].

فمصطلح الاستراتيجية (strategy) مصطلحًا عسكريًا يُقصد به: فنّ استخدام الامكانيات والموارد بطريقة مثلى، وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة، وقد استعملت كلمة (استراتيجية) قديما في الاستعداد والتهيؤ للحرب بتحديد خطة حركات الجيش بشكل عام لتحقيق هدف معين، وعرفها مركز الدراسات الاستراتيجية في جنيف بأنها: توظيفا لعناصر القوة لعمل وتصميم وبناء حاضر يتيح انجاز أهداف المستقبل، وهي أيضا "مجموعة الأفكار، والمبادئ التي تتناول ميدانا من ميادين النشاط الانساني بصورة شاملة متكاملة, وتكون ذات دلالة علي وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساراته بقصد احداث تغييرات فيه وصولا الي أهداف محددة، فيما عرفها (ليدل هارت) بأنها: "فن توزيع واستخدام الوسائط، والقدرات المتاحة، وفي اطار عملية متكاملة يتم اعدادها والتخطيط لها بهدف خلق هامش من حرية العمل تعين صانع القرار على تحقيق أهداف سياساتهم العليا في أوقات السلم والحرب"[21].

وقد تناول موضوع الاستراتيجية منظرون استراتيجيون عدة، ومنهم (كلاوز فيتز), (فون مولتكة) ، (وريمون آرون), (وبرادي تاير)، (واندريه بوفر)، (وتوماس شلينغ)، وآخرون، ويري الدكتور (أحمد النعيمي) استاذ العلوم السياسية في كتابَه: (السياسة الخارجية): بأن الاستراتيجية في معناها المعاصر بدأت تحتوي علي جوانب سياسية، واقتصادية، ودعائية، وغيرها، وبهذا المعني أصبحت الاستراتيجية المعاصرة تدخل في التخطيط الاقتصادي لتكون الاستراتيجية السياسية، ويمكننا القول "بأنها مجموعة السياسات، والأساليب، والخطط، والمناهج المتبعة من أجل تحقيق الأهداف التي تحددها السياسة، وعادة تتبع سياسة أي بلد من الفلسفة السائدة فيه، كما يمكن القول بأنها: وسيلة لتحقيق غاية محدودة، أو رسالة الدولة في المجتمع الدولي[22].

مما سبق القول أن الاستراتيجية وفق التصور الشامل لها، والذي يمكن اعتباره **تعريفا** اجرائيًا: بأنها تعتبر علم، وفن استخدام الوسائل, والقدرات المتاحة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، وغيرها في اطار التخطيط، والرؤية المستقبلية للأهداف التي تخدم التوجهات السياسية المعتمدة، وهي تتضمن بالضرورة ترجيح تصور بديل آخر، تحقيقا لأهداف السياسية العليا في أوقات السلم، والحرب، وذلك لخلق التأثيرات المرغوب فيها حماية المصالح القومية، وتعزيز للمكانة الدولية لدولة ما علي بقية الوحدات السياسية المشكلة للنام الدولي.

1: خصائص الاستراتيجية

إن وظيفة الدولة وفق التصورات الجيوسياسية تعني الدور الحقيقي الذي تقوم به الدولة والذي يعكس مكانتها، ووزنها السياسي، بما يتناسب مع حجمها وامكانياتها ما يقتضي وضع استراتيجية فعالة يركز فيها عادة علي وضع مجموعة من الأهداف وفق الفرص المتاحة لتحقيق تلك الأهداف.

لذلك فان وضع استراتيجية للتحرك يُعَدّ أمراً حيويًا لتحقيق الأهداف، ما يستوجب توفر العديد من الشروط عند رسم هذه الأخيرة، وفيها نذكر:

أ- **وضع استراتيجية واضحة**: متكيفة مع الطبيعة الاحتمالية، وغير اليقينية للمستقبل، الأمر الذي يتطلب الحذر لأن المخاطر قد تكون مكلفة، كون القرارات المتخذة لمواجهة المستقبل تبني أساسا علي معلومات غير كاملة عن البيئة وتفاعلاتها، ما يستوجب القيام بجهود كبيرة من البحث, والدراسة، والتقييم، وكذلك التدقيق في تلك المعلومات الخاصة بقوة الخصم أو الخصوم على مستوي المسرح الدولي، وامتلاك ما يسمي بفن التصرف أثناء وضع وتنفيذ الاستراتيجية التي تكون انعكاسا لفلسفة النام السياسي الحاكم ورؤيته المستقبلية للتطور.

ب- **وضوح الأهداف واقعيتها وتكاملها**: لما كانت الاستراتيجية هي عملية اختيار أفضل الوسائل لتحقيق الأهداف الوطنية، فان هذه الأخيرة يفترض أن تكون واضحة، وسليمة، كما يجب أن تتسم بالاتساق، وعدم التناقض في اطار الاستراتيجية الواحدة، أو بين الاستراتيجية الشاملة والاستراتيجيات المتفرعة فيها، والمتعلقة أساسا بقطاعات الدولة المختلفة، كما يجب أن تكون الأهداف واقعية أي حقيقية ومتكافئة مع القدرات، والموارد، والامكانات الوطنية المادية، والمعنوية.

ج- **العقلانية والتخصص**: أي تلك الدراسة العملية للواقع وللبدائل المختلفة والاختيار العلمي بين هذه البدائل، وتتضمن هذه العملية معرفة الأهداف ودراسة الأساليب البديلة لإنجازها، وتحديد الكلفة النسبية لكل من هذه الأساليب المثلى للوصول إلى الأهداف المرسومة.

د- **الاستمرارية**: الاستراتيجية تتّصف بخاصية أخرى تتمثل في الدوام والاستمرار، فطالما أن الأهداف التي تسعي اليها الدولة لانهاية لها فهي مستمرة باستمرار وجودها, وعليه فان التخطيط الاستراتيجي تتصف هي الأخرى بالاستمرارية .

هـ- **المرونة**: بمعنى تتضمن الاستراتيجية درجة من المرونة تسمح لها بمواجهة المواقف غير المحتملة أو غير المتوقعة، أي عدم تحول الاستراتيجية إلى قوالب جاهزة تكبح، وتحد من قابلية الحركة, والمرونة، ودرجة المناورة العالمية التي يجب أن تتوفر لديها, وتتمتع بها الدولة الحديثة.

2: أنواع الاستراتيجية

يمكننا إرجاع الفكر الإستراتيجي إلى إستراتيجيتين أساسيتين هما، الإستراتيجية المباشرة و الإستراتيجية غير المباشرة

أ- **الإستراتيجية المباشرة**: أثبتت الإستراتيجية المباشرة أنه لا يمكن الوصول إلى النتيجة الحاسمة الاّ اذا كانت الامكانيات العسكرية تسمح بتحقيق نصر عسكري كامل، وسريع, ولا يمكن تحقيق هذا الشرط، إلّا في لحظات تطوير, وإستمرار التكتيك، والعمليات, أمّا في الفترات الفاصلة بين هذه اللحظات الملائمة فإن هذه الإستراتيجية تضع بين المهاجم خصومًا يستعيدون توازنهم بعد الضربة الأولى, ويقفون أمامه.[23]

ب- **الإستراتيجية غير المباشرة**: وهي تبحث في تحقيق الأهداف بوسائل غير عسكرية بالدرجة الأولى وبالإنهاك العسكري بالدرجة الثانية اذا اقتضت الضرورة أي بمعنى أنها تبحث عن الحسم طريق استخدام الوسائل النفسية, كالدعاية، والاشاعة، وتسميم السياسة، والاقتصاد والضغط الدولي, والتفتيت الداخلي، وغيرها، وتخضع لثلاث مراحل[24]:

- الحفاظ على الأمل وخلق الثقة بالنصر مهما طال الصراع
- ردع العدو ومنعه من استخدام الوسائل العسكرية المتفوقة.
- تثبيط همم العدو حتى يتحقق الحسم النفسي.

ويمكن تحقيقها بأحد الصور التالية:

- استخدام الأساليب السياسية، أو الدبلوماسية، أو الاقتصادية لتحقيق الأهداف، وقد طبقها (هتلر) عند احتلاله النمسا وجيكوسلوفاكيا .
- اللجوء إلى أسلوب حرب العصابات طويلة الأمد، كما حدث في الجزائر, وفيتنام.
- فتح جبهات ثانوية في أرض العدو، أو في أقاليم الدول التابعة، أو المؤيدة له بعداً عن جبهة القتال الرئيسية.
- اثارة الفتنة داخل دولة العدو بحيث يؤدي إلى اقتتال مواطنيه, واضعافه من الداخل وهذا ما طبقته اسرائيل في لبنان لغرض ضرب الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية آنذاك

المحور الثاني: الرؤية الإستراتيجية الجديدة لروسيا في المنطقة

أولا: الأهمية الاستراتيجية لمنطقةالشرق الأوسط

تعد منطقة الشرق الأوسط من الأهمية بمكان، فقد أصبحت منذ نهاية الحرب العالمية الأولي المنطقة الأولي في اهتمامات وصراعات الدول الكبرى، مما يترتب علي ذلك أزمات متعددة وانقسامات عميقة أصابت المنطقة بحيث يصعب معرفة زمن انتهائها[25].

وعلى هذا الأساس توجد في منطقة الشرق الأوسط عدة مراكز لها أهميتها الاستراتيجية، جعلت الدول الاستعمارية السابقة، والحديثة (الحالية) تتسابق إليها وتتصارع عليها في ما بينها أو يتعاون بعضها مع بعض من أجل السيطرة عليها، وهذا الصراع قد يسمح لدول الشرق الأوسط بأن تستغله لمصلحتها, إذا كان تنافسياً بين الدول الكبرى لتحقيق تأمين مصالحها في هذه المنطقة المضطربة من العالم، وهذه المراكز الاستراتيجية التي تتسابق بعض الدول الكبرى إلى السيطرة عليها.

ولذلك تعتبر أهمية الشرق الأوسط من الموضوعات الكبيرة في السياسة الدولية وتطرح في هذا الصدد عدة تساؤلات منها لماذا كل هذه التوترات في منطقة الشرق الأوسط؟ وما هي؟ في الحقيقة، أهمية هذه المنطقة؟

ففي العام 2005 م، قام مركز الولايات المتحدة الأمريكية, وأوروبا في معهد بروكينز، وأربح مؤسسات أوروبية رائدة (معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية، وكلية كينغز في لندن، ومؤسسة العلوم في برلين، ومؤسسة الدراسات الاستراتيجية في باريس) بتوحيد الجهود في مسعى لتطوير تحاليل مشتركة، واستراتيجية للأزمات الممتدة في الشرق الأوسط وشكل المركز، غي بادئ الأمر، لجاناً من الخبراء رفيعي المستوى في الشأن الأطلسي للبحث عن الطرق الكفيلة بردم بعض الهوات الأساسية في منطقة الشرق الأوسط، وإيجاد الحلول لاحتواء هذه المنطقة[26].

ولذلك , ولو أمعنا النظر في خارطة العالم , والنظر في كتب التاريخ المعاصر للحروب لوجدنا أن كل حروب العالم قد حدثت، خلال المئة سنة الماضية، في هذه المنطقة، سواء أكانت حروباً بشكل مباشر بين القوى الدولية الكبرى , أم حروباً بالوكالة (بالنيابة عن القوى الكبرى) والسبب يعود إلى أن هذه المنطقة تنطوي على العديد من المقومات التي تجعل "القوى العالمية تخشي من الاستقرار فيها، وذلك للعديد من الأسباب التي تجعل لهذه المنطقة أهمية من عدة جوانب منها:

1- **الجانب الديني:** فهذه المنطقة هى مهد الديانات السماوية الثلاث الكبرى في العالم (اليهودية، المسيحية، والإسلامية) وإلى ديارها تتجه كل أفئدة وأنظار شعوب العالم.

2- **الجانب الاقتصادي:** فالأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط تعود إلى عدة مميزات، نستعرض أهمها:

أ- وجود النفط فيها، ويقدر احتياط النفط في الشرق الأوسط بـ 66% من احتياط النفط العالمي، وفي نهاية القرن العشرين أنتج الشرق الأوسط حوالى ثلث الإنتاج العالمي للنفط وتعتبر هذه المنطقة الخزان الرئيسي للنفط في العالم المتطور، وخاصة لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا واليابان، وقد منح النفط بعض الدول في الشرق الأوسط قوة اقتصادية أثرت كثيراً في شعوب المنطقة، والنفط الشرق أوسطي موجود بكثرة في منطقة الخليج العربي، ولهذا تتنافس الدول الكبرى في السيطرة على المنطقة والمسيطر الأكبر على المنطقة اليوم هو الولايات المتحدة الأمريكية، ويتميز نفط الشرق الأوسط بأنه غير مكلف، فمن كل بئر نفط تستخرج كميات كبيرة تغني عن حفر آبار كثيرة وعميقة.[27]

ب- وجود موارد اقتصادية لا حصر لها، ومعادن ثمينة في المنطقة، مثل اليورانيوم، والزئبق والفوسفات.

ج- كون الشرق الأوسط من أكبر الأسواق المستهلكة للسلاح، فقد صرفت دولٌ الكثيرَ مِن الأموال من أجل الحروب وشراء الأسلحة التي كلفت مليارات الدولارات وكان بإمكان هذه الأموال الطائلة أن تحول الشرق الأوسط إلى جنة، وتنقل شعوبه إلى مصافٍ الشعوب المتطورة.

3- **الجانب الأيديولوجي:** فمنطقة الشرق الأوسط تختلف اختلافاً كبيراً عن جميع مناطق العالم، وغالبية شعوبها كانت صاحبة مضادات قديمة ومتنوعة قادت النظام العالمي لسنين طويلة، وهي تطمح دائماً لإعادة أمجاد هذه الحضارات، وبالتالي فهي تشكل خطراً على قادة النظام العالمي الراهن.

4- **الجانب الاستراتيجي:** إن لهذه المنطقة أهمية كبيرة نظراً للعديد من النظريات التي تثبت ذلك، ولأن الذى يسيطر عليها يسيطر على العالم، وتختلف أهمية الشرق الأوسط اختلافاً كبيراً تبعاً للعواصم الكبرى، والصغرى، فما تراه موسكو في الشرق الأوسط مختلف جداً عما تراه واشنطن لموسكو رغبات هامة في الشرق الأوسط، وأحلام قديمة في السيطرة عليه، ولواشنطن مصالح حيوية أكبر في المنطقة، وهما الهيمنة بشكل كامل على كل المنطقة.

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية الشرق الأوسط من موقعه الجيوسياسي الذى يربط القارات الثلاث، أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، وظلت هذه المنطقة على مر التاريخ ممراً حيوياً للمواصلات العالمية، واعتاد كثيرون على تسميتها بمنطقة البحار الستة، والمحيطان، ويقصد بالبحار الستة: البحر الأحمر، والبحر الأبيض المتوسط، والبحر العربي، وبحر إيجة، والبحر الأسود، وبحر قزوين، أما المحيطان فهما المحيط الأطلسي، والمحيط الهندي[28].

ثانياً: الرؤية الإستراتيجية الروسية في الشّرق الأوسط

تعتمد الرؤية الإستراتيجية الروسية في الشّرق الأوسط على خيارات مركزية , وخيارات ثانوية ومن الأهداف الروسية المعلنة التأكيد بالرجوع إلى زمن التعددية القطبية "multilateralism" والتوازن بين القوي الدولية، لتعويض صيغة نظام الأحادية القطبية التي كانت واشنطن تستأثر فيه السيادة علي العالم، حيث تعمل موسكو على نزع المصداقية من الدور الإقليمي للولايات المتحدة وتخويف دور المنطقة من تنامي عدم اليقين والاستقرار في المنطقة [29].

ولهذا فإنّ من أهم ثوابت الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، الحرص علي التواجد في المنطقة بشكل دائم، وبالأخص سوريا، بداية من ميناء طرطوس لمراقبة الواجهة المتوسطية في المنطقة العلوية في سوريا وكذلك المشاركة بقوة وشجاعة في ترتيبات مرحلة ما بعد نهاية الحرب السورية من خلال الاشراف المباشر على المفاوضات ومسلسل السلام، والعمل علي التحكم في مجريات المحادثات حول سوريا، وتوجيه شراع الأحداث في الاتجاه الذي يخدم سفينة

المصالح الروسية في المنطقة، والذي كاد أن ينهار بعد التراجع الأمريكي عن التدخل المباشر في الشرق الأوسط، ويعتقد أن إعادة إحياء النفوذ الروسي يرجع إلى التصور الروسي التاريخي بكون روسيا أمة عريقة وضاربة في القدم، وتواجدها مبرراً على أساس كونها تمثل ثقافة مختلفة وتاريخ عريق يمجد الحضارة السلافية الروسية ويجعلها في مقابل الحضارة الأوروبية الغربية، رغم كل الشواهد التاريخية تثبت أن روسيا لم تتمكن من كسب كل الحروب التي خاضتها في منطقة الشرق الأوسط من حرب القرم سنة 1853, والحرب الروسية اليابانية في سنة 1905م, وانتهائها بالحرب الباردة، وقد عبرت "نيناخربتشيفا" عن الفكرة بعبارة أن "روسيا مرتهنة ثقافيا بفكرة الأمجاد يتحكم فيها حكام مستبدون عبر التاريخ ما يجعلنا نعيش في الوهم وليس الحقيقة" ما يعني أن طموح روسيا للتحول إلى قوة كبري في المنطقة أمر صعب المنال.

وعلى هذا الأساس, فمنذ الحملة العسكرية الروسية في سورية، بدأت ملامح هذا الدور في الشرق الأوسط، وايران، وتركيا اضافة الي جهود روسيا الرامية للتأثير في جعل روسيا على صراعات المنطقة بهذا الزخم سيعمل على مفاقمة، وتعقيد هذه النزاعات, وجعلها مستعصية علي الحل[30].

وعلى هذا الأساس فروسيا تقدم نفسها علي أساس الشريك الجديّ الموثوق فيه لكل حلفائها محاولة الارتباط بعلاقات نفعية علي كل الدول بما فيها تركيا، وإيران، وأيضا مصر، وكما أن التدخل العسكري الروسي حيال سوريا، كما صرحت موسكو أن هذا كان بهدف حماية حدودها, والخوف من المقاتلين الشيشان الذين التحقوا بمعسكرات "داعش"، ومنعهم من العودة مجدداً إلى حدود روسيا وكذلك محاربة تنظيم جبهة (النصرة) و(جبهة فتح الشام) حاليا فصيل القاعدة في سوريا الذي يطالب أيضا بتوقيع عمليات انتقامية ضد روسيا[31]، فتدخلها كان مشفوعا بمبررات استغلال الفراغ الجيو سياسي، وأيضاً بعوامل داخلية تحاول الاستراتيجية الروسية البديلة شرعنة وجودها في المنطقة من خلال تأكيد فشل الادارة الأمريكية في عهد (أوباما) علي حل الخلافات العسكرية التي أغرقت المنطقة في حالة الفوضى الطائفية, وتميزت المواقف الروسية بعدم دعمها وتحفظها على مخرجات الحراك السياسي والاجتماعي الذي عرفته دول "الربيع العربي"، وفشل معظم الأنظمة في تحقيق الاستقرار والأمن[32].

ووفقاً لذلك وجدت روسيا الفرصة المواتية للتدخل في المنطقة من خلال دعم نظام بشار الأسد, ومنع سقوط سوريا ضمن دائرة الدول الفاشلة علي خلاف الدور الأمريكي السلبي الذي حول ليبيا إلى منطقة صراع بين الميليشيات العسكرية من جميع أطيافها العلمانية , والاسلامية[33].

ومن خلال ذلك حرصت روسيا علي تجدد علاقاتها بدول المنطقة من خلال مدخل التعاون العسكري, والاقتصادي , وخاصة بعد التدخل في سوريا، وهي تستهدف اللعب مع كل المحاور رغم الخلافات الموجودة بينها، واختلاف تصوراتها , وسياساتها كالتعاون مع مصر, والتنسيق مع المملكة العربية السعودية في مجال السياسة النفطية, والحفاظ علي علاقات ايجابية مع إيران، وتمتين العلاقات أيضاً مع اسرائيل التي تعتبر أكبر مستفيد من التناقض الجيوسياسي الموجود، ومن انهيار الأنظمة العربية المحورية كالعراق ومصر وسوريا[34].

وفيما يتعلق بالدور الروسي في الانقسامات الكبيرة في المنطقة استطاعت الدبلوماسية الروسية أيضاً التفاوض على عدد من الانقسامات التي بدت أنه لا يمكن حلها في الشرق الأوسط, فقد استطاعت روسيا أن تبقي على علاقات تعاونية جيدة مع «الإسرائيليين» والفلسطينيين؛ «إسرائيل» وإيران؛ إيران والمملكة العربية السعودية (حتى إنها قامت بمناقشة مسائل خفض إنتاج النفط بين الدولتين)؛ تركيا والكرد، وبذات الطريقة الحكومات المتخاصمة في طرابلس وطبرق في ليبيا، الانقسامات الطائفية-السياسية في لبنان. ليس هناك من لاعب رئيسي في الشرق الأوسط - ضمناً حزب الله وحماس - ليس لموسكو خط مفتوح وحوار حي معه[35].

ومن هذا المنطلق فإن الإستراتيجية الروسية في المنطقة تضم عدة عناصر تتمثل في التالي:

أولا: تُستخدم روسيا في تأسيسها للبراغماتية في المنطقة ومفتوحة حول نيتها للتحدث مع كل قوة شرعية في المنطقة، بالنظر إلى تعقد حقائق الشرق الأوسط، فإن هذه الاستراتيجية هي التوازن بين الجميع كان من المتوقع في البداية عدم فعالية اللاعبين الرئيسيين, ومع ذلك، فقد تحدّى هذا التوقع, ونجحت روسيا في إقناع شركائها السياسيين بالتركيز على مناقشات تلك المناطق حيث تستطيع روسيا ودول الشرق الأوسط التعاون بدلاً من محاولة جر روسيا في الخلافات الإقليمية, وخيبة أمل المنطقة بشكل عام مع الغرب تُجبر الشرق أيضًا تقبّل الدول الشرقية روسيا كما هي، لكي يكون للمنطقة بديل عن التعامل مع الغرب فقدرة روسيا على التعامل مع جميع اللاعبين الرئيسيين هي أيضا جذابة, وهناك القليل من الدول التي يمكنها في الوقت نفسه الحفاظ على علاقات إيجابية مع إيران وتركيا, وسوريا، والمملكة العربية السعودية، مصر, وإسرائيل، التي تجعل من روسيا مرشحا مثاليا ليكون وسيطا في المنطقة.

ثانياً: على الرغم من مرونة روسيا في حوارها مع المنطقة، إلا أنها ثابتة في الدفاع عن ماهية ذلك وترى بأنها خطوط الحمراء، ومن هنا فهي ضد أي تدخل عسكري لم يوافق عليه أمن الأمم المتحدة المجلس (حيث يمكن استخدام حق النقض) أو التي لا تتماشى رسميًا مع لوائح الأمم المتحدة (مثل حالة سوريا، فإنها تصر روسيا على أنها نشرت قواتها العسكرية هناك بدعوة من "حكومة شرعية" بشار الأسد، كما تطالب به مبادئ الأمم المتحدة)، ومن هنا فانّ روسيا تشعر بالقلق أيضا عن أيّ تغيير على الحدود في الشرق الأوسط، وتعارض بشدة أيّ حوار مع الراديكاليين الإسلاميين[36].

ثالثًا: تحاول روسيا إستعصاء دور الحرب الباردة كقوة موازية للولايات المتحدة في الولايات المتحدة في منطقة. فمن وجهة النظر هذه، فإن الذاكرة القوية للوجود السوفياتي لا تزال موجودة بين صانعي السياسة والسكان في الشرق الأوسط، فروسيا تلعب هذه اللعبة بعناية.

بالمقابل فان الاتحاد السوفييتي سابقا وروسيا الاتحادية الحالية تفهم بأنها لا يمكنها التنافس مع الولايات المتحدة اقتصاديًا أو سياسيًا، لأنها لها عدة تداعيات, فروسيا لا تُعارض مباشرة الولايات المتحدة، بل تستغل خيبة المنطقة الموجودة من قبل، ومع هذه الخطوة، ومن خلال خطوات عملية تتناقض مع الولايات المتحدة، وأوروبا من هذا السلوك، وبعبارة أخرى أيضا تستغل روسيا أوجه القصور في السياسات الغربية في الشرق الأوسط, وبالتالي، فإن تردد الولايات المتحدة في حماية (مبارك) مقارنة بدعم موسكو المقدمة إلى الأسد تشجع القوى الإقليمية على اعتبار روسيا شريكًا أكثر ثقة لهذه الدول من غيرها[37]. ومن هذه المعطيات فقد تم إرسال الأسلحة إلى السلطات العراقية في عام 2014م عندما كانوا بحاجة ماسة إلى معدات جديدة لمحاربة ارتفاع (تنظيم الدولة ISIS)، وفي حين أن الدول الغربية التي تقودها الولايات المتحدة كانت تفكر فقط حول ما إذا كانت وكيف يجب أن يساعد الجيش العراقي، وقد كان قرار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للحد من صادرات الأسلحة إلى مصر في عام 2013م, وكان أحد الأسباب وراء ارتفاع مبيعات الأسلحة الروسية في المنطقة، حتى دول مجلس التعاون الخليجي أبدت اهتماما في الاقتراب من روسيا في هذه المسألة، ولا أحد يريد أن يعتمد على جانب واحد فقط لإمدادات الأسلحة.

رابعًا: ان روسيا تتجنب في الحقيقة استخدام الخطاب الأيديولوجي في حوارها الرسمي مع بلدان الشرق الأوسط على عكس ما حدث في الفضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، وتحاول موسكو أيضا تجنب فرض وجهات نظرها بالقوة أو عن طريق الإكراه الاقتصادي في الحوار مع الدول والتجمعات السياسية في المنطقة فروسيا تحاول التركيز على القواسم المشتركة بدلاً من الاختلافات والتناقضات في معظم الحالات، فروسيا تعتبر واقعية للغاية، ان روسيا لا تثير مسألة

الحريات السياسية في إيران كما يفعل الغرب، ولا تحاول أن تنتقد سياسات إسرائيل في فلسطين, وغزة على الرغم من دعمها لها حل الدولتين[38].

ومن هذا المنطلق تحاول روسيا تشجيع الحوار مع جميع دول المنطقة في دعم واضح لأي دولة أو ائتلاف معين حتى الآن، وكانت ناجحة على سبيل المثال، بحلول بداية عام 2018 م تمكنت روسيا من الحفاظ على علاقات جيدة مع إيران و إسرائيل وقطر والمملكة العربية السعودية, علاوة على ذلك، فإن علاقاتها مع كل من هذه البلدان آخذة في الارتفاع، مع تجنب مناقشة القضايا الأيديولوجية على المستوى الرسمي، ومن هنا فان روسيا تنشر وجهات نظرها بشكل غير مباشر من خلال وسائل الإعلام وقنوات أخرى للقوة الناعمة, ففي وقت مبكر من عام 2007م، أطلقت القناة التليفزيونية الحكومية روسيا اليوم (الآن RT) خدمتها العربية، التي لا تغطي فقط الشرق الأوسط ولكن أيضا أوروبا. منذ نشأتها، Rusiya آل - Yaum لديها جذب الكثير من الاهتمام في المجتمعات العربية, وكانت جهود روسيا اليوم مدعومة من قبل وكالة الفدرالية الروسية "Rossotrudnichestvo "، التي تهدف رسميا إلى تطوير الثقافة في روسيا، والوجود الإنساني في الخارج. وبحلول عام 2014 م أنشأت شبكة من البعثات في عواصم سوريا، إسرائيل، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس ومصر.

وعلى تلك المؤشرات , ووفقًا لما ذكرناه آنفا فقد تميزت سنة 2017م بتثبيت عنصر جديد في استراتيجية روسيا تجاه منطقة الشرق الأوسط , وهو إنشاء قواعد عسكرية – وهي ظاهرة غير معتادة في السياسة الخارجية الروسية. لم يكن لدى موسكو قواعد عسكرية نهائياً في الخارج عدا منطقة رابطة الدول المستقلة (قواعد الاتحاد السوفياتي في فيتنام وكوبا كانت قد أغلقت), أما الآن فإن موسكو لم تقم فقط ببناء قاعدتين في سوريا ومستمرة في تطويرهما، بل وبدأت في نوفمبر (تشرين الثاني) من هذا العام تحضر لاتفاق مع السودان بشأن إنشاء قاعدة عسكرية روسية في هذا البلد, وجرى ذلك خلال لقاء الرئيس (عمر البشير) مع الرئيس (فلاديمير بوتين), ووزير الدفاع (سيرغي شويغو) في 25 نوفمبر من هذه السنة في سوتشي, نائب رئيس لجنة الدفاع والأمن في مجلس الاتحاد (مجلس الشيوخ) السناتور (فرانتس كلينتسيفيتش) كان قد صرح أنه في حال إنشاء قاعدة روسية في السودان، بإمكان هذه الدولة أن تصبح الوسيط الرئيسي في التواصل بين روسيا, والعالم الإسلامي، ولكن السناتور لم يوضح ما الذي يقصده في قوله هذا[39].

ووفقا لذلك, فان روسيا تركز في جهودها الاقتصادية على المجالات التي تتمتع فيها بمزايا السوق: الطاقة النووية، والنفط, والغاز, والبتروكيماويات, والفضاء، والأسلحة, والحبوب، وفي نفس الوقت فان الروس يستندون على العمل في الشرق الأوسط إلى القول المأثور "بالسعر الصيني للجودة الأوروبية". فانخفاض الأسعار والموثوقية هي الأسباب الرئيسية للاهتمام من دول الشرق الأوسط بالتقنيات الروسية النووية، ففي مارس 2015م، وقعت روسيا والأردن اتفاقية بقيمة 10 مليارات دولار تسمح شركة روساتوم الروسية ببناء وتشغيل مفاعلين نوويين بطاقة إجمالية تبلغ 2000 ميجاوات. وخلال زيارة بوتين في فبراير 2015م إلى مصر وقعت "روساتوم" عقدًا لبناء أول محطة للطاقة النووية في مصر.

ومن هنا فإنّ الحديث عن الإستراتيجية الجديدة لروسيا التي إتبعتها في الشّرق الأوسط في الوقت الحالي يُلاحظ:

- أنّها وضعت حدًّا نهائيًا لِمرحلة حروب أمريكا بالوكالة
- بأنها جعلت واشنطن تقبل بالوضع الجديد الناشئ في الشرق الأوسط , وتعترف بموسكو كلاعب رئيسي في حل نزاعات المنطقة والعالم أجمع.

المحور الثالث : الوسائل والأهداف الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط

أولاً: الوسائل الاستراتيجية الروسية تجاه المنطقة

يمكن تحديد وسائل الاستراتيجية الروسية في ثلاثة وسائل وهي كالآتي:

أ-الوسائل الدبلوماسية:

تعتبر الدبلوماسية واحدة من الأدوات المستعملة من طرف الدولة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، حيث تلعب هذه الأداة دورا بارزا في تخفيف حدة الصراعات المسلحة، والانهاء، أو حل بعض منها[40].

وقد وظفت روسيا الوسيلة الدبلوماسية في ادارة علاقاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط، وذلك في ظل الأحداث المتلاحقة التي تشهدها المنطقة، حيث توالت الزيارات سواء من الجانب الروسي, أو من جانب أحد مسؤولي دول المنطقة إلى موسكو، ويرجع ذلك من أجل ازدياد الثقة لدي شعوب المنطقة بالدبلوماسية الروسية المتمسكة بقواعد القانون الدولي، ونشطت الدبلوماسية الروسية في العديد من قضايا المنطقة، فعلي مستوي الملف النووي الايراني نجد الدبلوماسية الروسية قد تعاملت مع الأزمة ووضعت حدود لها[41]:

أولها: عدم تأييد التعامل العسكري مع الأزمة بأي شكل من الأشكال.

ثانيها: عدم تأييد فرض عقوبات اقتصادية شاملة ضد ايران حيث أنها قد تؤثر على المصالح الاقتصادية الروسية معها، وكذلك عدم فرض حظر شامل علي البرنامج النووي الإيراني، وقد استخدمت الفيتو داخل مجلس الأمن أربع مرات للحيلولة دون ذلك.

ب-الوسائل الاقتصادية:

تَعد الوسائل الاقتصادية من أبرز تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وتراجع أهمية هذه الوسائل نتيجة العولمة، وقد وظفت روسيا هذه الوسيلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية, ومنها تحقيق مصالح اقتصادية كضمان لموارد استراتيجية، وزيادة الاستثمارات، والحصول علي أسواق جديدة، وبما أن منطقة الشرق الأوسط تمثل سوقا هاما ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية، ولذلك اهتمت روسيا بتطوير علاقاتها الاقتصادية، والتجارية مع مختلف دول المنطقة.

ج- الوسائل العسكرية:

تعتبر الوسائل العسكرية هي الخيار الاخير الذي يمكن أن تلجأ اليه الدولة لتحقيق اهداف السياسة الخارجية، والتي يستحيل تحقيقها بأي وسيلة من الوسائل السابقة سواء الوسائل الاقتصادية، والدبلوماسية فتستخدم الوسيلة العسكرية عندما يتعلق الامر بمواقف دولية ذات صلة بمتطلبات الامن القومي، فاستخدام هذه الوسيلة يكون في حدود ضيقة نظراً للعواقب الوخيمة التي تنتج عنها خاصة في ظل انتشار اسلحة الدمار الشامل، ويتم توظيفها في اطار مجموعة من الصيغ منها تقديم المساعدات العسكرية، مبيعات الأسلحة، وغيرها من المساعدات.

وبالتطبيق علي الجانب الروسي نجد أن روسيا استخدمت مبيعات السلاح كأحد الأدوات التي تعتمد عليها لتنشيط علاقتها مع دول المنطقة باعتبارها سوقا مهما للسلاح الروسي، ومن أمثلة ذلك الصفقة التي تم عقدها لإمداد سوريا ب 36 وحدة من نظام "بانتسير- س1" بالإضافة إلى توقيع اتفاقية بين روسيا والمملكة العربية السعودية عام 2008 للتعاون في المجالين العسكري والتقني.

وما يثير القلق أيضًا وجود نوع من الارتباط الديني, والعرقي، والثقافي بين الشعوب القوقازية, وشعوب اسيا الوسطي, وبين هاتين الدولتين (تركيا, وايران)، ولكن يجب ان نأخذ في الاعتبار اتجاه روسيا لتوثيق الصلة بينها, وبين

ايران باعتبارها ورقة ضغط علي الولايات المتحدة الامريكية وليس هدا فحسب, بل ان تقارب روسيا تجاه ايران يرجع الي رغبة روسيا للعمل على تحجيم طهران في استخدامها للورقة الاسلامية بين مسلمي روسيا والذي يقدر عددهم بحوالي 2 مليون مسلم[42].

وبالتالي حينما يتعلق الأمر بأحداث دولية ذات صلة بمتطلبات الأمن القومي، هنا يمكن استخدام الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، ولكن لا يمكن استخدامها في المطلق، وانما في حدود ضيقة حينما تعجز الوسائل الأخرى عن تحقيق الأهداف, ويتم استخدامها في حدود ضيقة لما لها من عواقب وخيمة تفوق المكاسب التي يمكن تحقيقها، وخاصة في ظل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وإنما يتم استخدامها في صورة تقديم مساعدات عسكرية، ومبيعات الأسلحة، وغيرها حيث يمكن من خلال ذلك تحقيق استراتيجية سياسية واقتصادية.

ومن هنا لا يمكن التوقع باستمرار الدور الروسي الأحادي الجانب في الشرق الأوسط في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة مع (دونالد ترامب) التي أعربت عن عدم رضاها عن قرارات (أوباما) الرئيس الأمريكي الأسبق حول الأزمة السورية، غير أنها لم تنفي التنسيق الروسي الأمريكي في سوريا, كما لوح ترامب بإمكانية تعليق العقوبات علي روسيا من جراء ضمها لجزيرة القرم, كما اعتبر تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي غير مطلق وليس مرحبا به دائماً، ما يعني أن تقارب أمريكي – روسي محتمل قد تلوح بوادره في الأفق لتجاوز حالة التنافر التي شهدتها العلاقات في الفترة الأخيرة، والتي تخللها تبادل الاتهامات حول الملف السوري.

وفي هذا الاطار نستخلص من هذا المبحث, أو الدراسة بوجود ثلاثة احتمالات بشأن وجود استراتيجية لروسيا في الشرق الأوسط[43]:

أولها: أن هناك استراتيجية روسية ناجحة في الشرق الأوسط

ثانيهما: أن هناك استراتيجية اقليمية لروسيا في الشرق الأوسط ولكنها لا تسير كما خططت لها موسكو

وثالثها: وهي ليس هناك استراتيجية روسية في الشرق الأوسط وهذا ما يعتقده شركاء روسيا

يذكر (اندرو موناغان) الخبير في الشؤون الروسية أن استراتيجية روسيا ماهي إلا حوار تعقده مع مستقبل سوريا القادم، لكن اتخاذ الدور العادي لم يعد يرض غرور روسيا التي تريد أن تفرض نفسها ونفوذها على المنطقة.

كما أن روسيا تدرك أن طاقة الغرب قد استنزفت في حرب العراق, وأفغانستان، وأن الدول الغربية لا ترغب في التدخل العسكري في سوريا مما يتيح المجال لروسيا لتفرض سيطرتها على المنطقة، على سبيل المثال صفقات البيع الروسية لأنظمة أسلحة الدفاع الجوي المتطورة إلى إيران، وسوريا التي تؤثر على خيارات السياسة الغربية وتزيد من تعقيدها.

كما أظهر تحليل مؤسسة (راند)[*] لمآزق السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط لعام 1968 الوعي السوفييتي للتناقضات والتعقيدات في المنطقة وذكر أن الاتحاد السوفييتي سيواصل اتباع استراتيجية "الحد الأدنى" ساعياً إلى تعظيم فرص نفوذه ما لم تفرض الأحداث خياراً سياسياً جذرياً.

كما أن روسيا تفتقر إلى القوة الناعمة في المنطقة مقارنة مع الغرب, وفي حين أن روسيا قد أنشأت محطة إخبارية عربية "آر تي"، فإنه من غير الواضح ما إذا كانت جهود القوة الناعمة في روسيا سوف تتجلى في الشرق الأوسط بنفس الطريقة التي تبذل بها جذور مماثلة في أجزاء من أوروبا والولايات المتحدة.

ووفقاً لذلك فإنّ كل هذه القيود تجعل استراتيجية روسيا قصيرة المدى علاوة على أن دول الشّرق الأوسط تمتلك أعظم قوة في تحديد جدوى أي استراتيجية تتخذها روسيا، كما أنها قادرة على تحديد عمق علاقتها مع روسيا عن طريق استغلال العلاقات التجارية بينها، وبين روسيا[44].

ثانياً: الأهداف الروسية الشرق أوسطية

لاشك أن الهدف الرئيسي للاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط يَكْمن في دعم الدول الصديقة وبناء تحالفات جيوسياسية قادرة، ودائمة، لكن رغم جدية وعقلانية هذه الاستراتيجية تظل معيبة وتواجه العديد من المخاطر والصعوبات لعدم قدرة روسيا من الناحية الجيوسياسية على تأمين كل الأدوار العسكرية, والسياسية، لحماية حلفائها على اعتبار عدم توفرها علي كل امكانيات القوة الكبرى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ورغم رغبة (بوتين) الاحياء النزعة السلافية والتركيز علي المكون القومي للعودة مجددا إلى الساحة الدولية وحيث تعاني روسيا منذ فترة من انكماش اقتصادي حاد ومن أزمات اقتصادية يرجع إلى انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، كما تعرف علاقاتها مع دول المنطقة إلى انعدام جسور الثقة والتواصل الدائم, حيث أن التنسيق مع إيران في الملف السوري, والعراقي واطلاق يد الميليشيات الشيعية في المنطقة يساهم في ارتفاع منسوب عدم الثقة بين الدول العربية السنية، وخاصة دول الخليج العربية مع الشريك الروسي، هذا التقارب الروسي الايراني يجعل دول الخليج العربية تنظر بعين الشك للدور الاستراتيجي الروسي في المنطقة وتشكك في قدرة روسيا على تعويض الراعي الأمريكي[45].

وعلى هذا الأساس فإن هدف الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط علي المدي المتوسط والبعيد، تعد بمثابة رد فعل أو توجيه لِموازين القوى في المنطقة من جديد, أو ما يمكن تسميته بالأدوار الوظيفية التي تحول دون توحش, واستئثار أطراف اقليمية بالهيمنة على المنطقة[46], كما أنها تعويض لفراغ جيوسياسي أمريكي بعد اهتمام الادارة الأمريكية السابقة بمصالحها السياسية والاقتصادية في جنوب شرق آسيا، وبعد تغيير واشنطن لسياسة التدخل المباشر في العراق وأفغانستان، وقد وجهت العديد من الانتقادات (لأوباما) لعدم دعمه الكافي لجماعات المعارضة المعتدلة السورية بدعوى التوجس الأمريكي من أن تقع الأسلحة بيد الجماعات المتطرفة كجبهة فتح الشام وداعش، كما أن المعارضة المعتدلة بدورها مشتتة ومنقسمة علي نفسها مما يجعل الرهان عليها أمراً غير مضمون، في حين لم تقدم واشنطن أية مقاربة بديلة في سوريا، وظلت تماطل وتأجل مسألة الحسم العسكري لصالح المعارضة بعدما خَسر نظام (الأسد) ثلث الأراضي السورية, وليشكل التدخل العسكري المباشر طوق النجاة للنظام السوري ومطية لإعادة التوازن لصالح النظام واستمرار الصراع العسكري في سوريا[47].

ووفقا لذلك فان هدف استراتيجية روسيا في الشرق الأوسط هو بقاء جميع اللاعبين الآخرين في المنطقة مع بعضهم البعض، بيد أن روسيا تتبع هذه الاستراتيجية لا لأنها تريد أن تكون قائدا رئيسيا في الشرق الأوسط، وانما لأنها تريد أن تتراكم أكبر قدر ممكن من التأثير، وهذا من شأنه أن يسمح لها بالتعاون مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مقابل تنازلات في أماكن أخري.

ومن هذا المنطلق بالنسبة لسياسة التحالفات الروسية في المنطقة وخاصة التحالف الثلاثي التركي والروسي و الايراني يمكن اعتباره تحالف أملته المصالح الاستراتيجية لروسيا، ومنذ نهاية عام 2016 م، كان هدف روسيا بوضوح هو استخدام موقعها في سوريا لبناء صيغة ثلاثية مع القوي الاقليمية، وهما تركيا، وايران، والتي يمكن أن توفر آلية رسمية من خلالها، ويمكن لروسيا أن تمارس تأثيرا حاسما علي النزاع في سوريا، ويبدو أن روسيا تعتبر مثل هذه الآلية هي خطوة أولي لإنشاء نظام اقليمي جديد في الشرق الأوسط، والذي من شأنها بأن تعمل بدون الولايات المتحدة وهدفها

هو استثمار كل العلاقات مع دول الشرق الأوسط وتوظيفها لخدمة أجندتها السياسية، والأمنية والاقتصادية, لكن لا يتصور تعميق العلاقات مع ايران إلى أبعد من موضوع الأزمة السورية، وبعض التنسيق علي الصعيد الاقتصادي، فموسكو تظل متوجسة من بواعث ونوايا ايران التوسعية في المنطقة[48].

وبالتالي قد تلعب دوراً محورياً للتوازن في منطقة الشرق الأوسط, وخاصة أن ايران لا يتوقع تخليها عن نزعتها في نشر الاسلام الشيعي في المنطقة، وعن طموحاتها العسكرية في كل من العراق، وسوريا، ولبنان, واليمن، والحقيقة أن هذا التحالف الظرفي حتمته السياسة الأمريكية التي تخلت عن تركيا، وتدعم حزب القوات الديمقراطي الكردي في شمال سوريا واعتباره ممثلاً شرعياً للأكراد، وهذا ما ترفضه أنقره، وتعتبره انحيازا أمريكيا لفائدة فكرة إنشاء كيان للأكراد في المنطقة، واستعمال الأكراد لمحاربة داعش ليست إلا ذريعة تستخدمها واشنطن لتثبيت الوجود الكردي في العراق وسوريا، كما يندرج هذا التحالف المرحلي في سياق تشكيل نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط من خلال تجسير الهوة في الملف السوري، لكن الأمر يبدو صعباً في ظل إصرار الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على لعب دور محوري في المنطقة[49].

ويتلخص هدف (بوتين) العام في الشرق الأوسط في ترسيخ مكانة روسيا ودورها كقوة خارجية كبري في واحدة من أكثر مناطق العالم تقلبا وتتمثل باختصارها في الآتي[50]:

- احتواء وتقليص التطرف الاسلامي، والتطرف الذي قد يتسع ربما في ذلك الي روسيا.
- دعم الأنظمة والقوى الصديقة في المنطقة، وبناء تحالفات جيوسياسية دائمة معها.
- انشاء قدر من الوجود العسكري الروسي في المنطقة.
- توسيع الوجود الروسي في مجال الأسلحة النووية، والنفط، والغاز، والأغدية، والأسواق الأخرى في المنطقة.
- جذب الاستثمارات الي روسيا، خاصة من الدول الغنية في الخليج العربي.

دعم أسعار الطاقة عن طريق تنسيق السياسات مع منتجي النفط، والغاز الرئيسية في الخليج.

المحور الرابع: التحديات والمكاسب المتوقعة لصعود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط

أولاً: التحديات التي تواجه روسيا في المنطقة

تُبرز تحديات عدّة للدّور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، بعضها ينبع من رؤية روسيا لدورها دوليا وحدود المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومقاومة بعض القوى الدولية, والإقليمية للدور الروسي باعتباره مهدد لسياستها ومعرقل لمصالحها. لذا، يفرض انخراط روسيا تجاه المنطقة وخاصة بؤر النزاعات العربية المسلحة لا تبدو سهلة بالنسبة لها، سواءً كان أمنيا أو حتى سياسيًا أو اقتصاديًا، على نحو ما توضحه النقاط التالية:

1- **التحديات الداخلية:** تُواجه روسيا حزمة من التحديات على المستوى المحلي في سبيل تمدد دورها على الصعيد الخارجي، وعلى نحو ما توضحه النقاط التالية:[51]

أ- **تزايد الأعباء المالية من التمددات الخارجية:** إذ أن تعزيز النفوذ الروسي في الشرق الأوسط، وبصفة مركزية في بؤر الصراعات المسلحة العربية، يحتاج إلى مخصصات مالية متزايدة، فيما يعرف بالأثر العكسي للدور (Cost of role)، لاسيما في ضوء استمرار الأزمات التي يمر بها الاقتصاد الروسي، وهو ما يفرض أوضاع ضاغطة على الداخل الروسي

لاسيما في أعقاب العقوبات الغربية بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، إذ تشير أحد التقديرات إلى أن تكاليف التدخل الروسي في سوريا تناهز ثلاثة ملايين دولار يوميا.

ب- **الاستهداف المتعمد من التنظيمات الإرهابية**: أصبحت موسكو هدفًا للإرهاب العابر للحدود، خلال السنوات الست الماضية، مع الأخذ في الاعتبار تعرضها لضربات من الجماعات الانفصالية في شمال القوقاز كالتي شهدتها في 24 يناير 2011، واستهدف مطار دوموديدفو في موسكو، مما أسفر عن سقوط 35 قتيلا, وثمانين جريحًا وفي 28 ديسمبر 2013، تعرضت مدينة فولجوجراد في جنوب روسيا تفجيرا انتحاريا في مدخل محطة قطارات أسفر عن مقتل 15 شخصا، وإصابة 40 آخرين، ثم أعقبه في اليوم التالي هجوما على محطة للنقل العام أسفر عن مقتل عدد من الأشخاص.

ووفقا لذلك تعرضت روسيا لعمليات إرهابية متصاعدة، وهو ما بدا جليًا في اغتيال السفير الروسي أندريه كارلوف، في 19 ديسمبر 2016، الذي حدث بعد انتهاء معركة حلب وقبل يوم من انعقاد اجتماع رئاسي حول الأزمة السورية في موسكو بين روسيا, وإيران, وتركيا، وهو ما يشير إلى استهداف المصالح الروسية في الخارج كلما لاحت الفرصة للتنظيمات الإرهابية للقيام بذلك.

وفي مطلع مارس 2017 م أعلنت اللجنة القومية الروسية لمكافحة الإرهاب عن إلقاء القبض على خلية إرهابية تابعة لتنظيم داعش في جمهورية داغستان الروسية، وفي 24 مارس 2017 تبنى تنظيم داعش الهجوم على قاعدة عسكرية للحرس الوطني الروسي في الشيشان، والذي خلف ستة قتلى في صفوف قوات الأمن الروسية، بالإضافة لمقتل المهاجمين.

كما تعرضت روسيا لعملية إرهابية باستهداف مترو الأنفاق بمدينة (سان بطرسبرج) في 3 إبريل 2017، وأسفر عن مقتل 14 فرداً وإصابة العشرات، والذي قام به تنظيم داعش لاسيما أنه اتبع نفس تكتيكاته في الدول الغربية ويأتي هذا الهجوم عقب مرحلة ممتدة من تهديدات التنظيمات الإرهابية في سوريا، والعراق, والقوقاز باستهداف المدن الروسية، ردًّا على التدخل العسكري الروسي في سوريا، والتحالف الروسي مع إيران وحزب الله ونظام الأسد، بالإضافة إلى تداعيات تغير خريطة نشاط التنظيمات الإرهابية واتجاهها للتمدد في مناطق تمركز الجاليات الإسلامية في آسيا الوسطى وروسيا والصين.

2- **التحديات الاقليمية:** تواجه موسكو تحديات من داخل الإقليم في الشرق الأوسط لزيادة دورها في بؤر الصراعات، أو النزاعات التي تشهدها بعض الدول، ودفع ثمن التقارب مع بعض القوى الإقليمية، و تعزيز التواجد الروسي في منطقة الشرق الأوسط لا يتطلب تكلفة مادية وبشرية فحسب، بل تبرز تكلفة سياسية نظرا لتبلور ما يمكن تسميته المصالح الناقصة، حيث يؤدي تكثيف التقارب مع قوى إقليمية بعينها للحصول على دعمها بشأن أحد ملفات الإقليم للانتقاص من الحضور الروسي في ملفات أخرى على نحو ما هو قائم بالنسبة لتمسك موسكو بالأسد قد يخسرها بعض دول الخليج، وتحديدا السعودية التي ترى أنه لا مستقبل للأسد خلال المرحلة الانتقالية في سوريا.

إنّ تناقض الصّفقات التكتيكية للسّياسة الروسية، تعمل علي المقاربة التي تعتمدها موسكو في علاقاتها مع دول أخرى ذات مصالح تتماشى مع التطورات في نزاعات الدول العربية (ثورات الربيع العربي) والقائمة على الصفقات الآنية، تحد من قدرتها على إقامة شراكات دائمة وممارسة نفوذ مستمر, ولهذا يفسر إنفتاح (بوتين) على الدخول في علاقات تكتيكية محدودة مع مجموعة واسعة من الشركاء المتناقضين ظاهريًا, وينطبق ذلك على إختلاف المشروعين الإيراني , والتركي في سوريا.

من هنا, وعلى هذا الأساس فإنّ روسيا قادرة على التشاور مع إسرائيل بشأن عملياتها في سوريا فيما تنسق في الوقت ذاته مع إيران، وحزب الله ، وكيف تتمكن موسكو من رسم خطوط, وحدود بين الجيوش, والميلشيات المتصارعة على رقع صغيرة من الأرض، دون هيمنة من طرف على أخر. كذلك تفتقر روسيا إلى القدرة على الوصول لحلفاء، والتمتع بالنفوذ الكفيل بانتزاع موقع قوي لها في العراق, وتنافسها إيطاليا في القيام بأدوار صاعدة فيما يخص الأزمة الليبية في الوقت الراهن.

3- **التحديات الدولية:** يعترض السلوك الروسي في التدخل في منطقة الشرق الأوسط وبالأخص بؤر النزاعات العربية في مقاومة واشنطن لأدوار روسيا الإقليمية, مع تولي الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) الحكم في بداية عام 2017، أثير التساؤل حول طبيعة علاقتها بموسكو، ورؤيتها للدور الروسي في المنطقة وخاصة تدخلاتها في بؤر النزاعات العربية بعد ثورات "الربيع العربي" مع الأخذ في الاعتبار إعلان (ترامب) خلال حملته الانتخابية عن رغبته في إنهاء سنوات القطيعة في العلاقات الأمريكية الروسية، والتعاون بين البلدين في العديد من الصراعات العربية, والحد من التهديدات الإقليمية مثل الإرهاب.

ولهذا فقد وصف الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين "استراتيجية الأمن القومي الإمريكية لسنة 2017 م في ظل ادارة الرئيس الإمريكي" دونالد ترامب "، بأنها"عدائية" , وقال بوتين، في كلمة له خلال اجتماع بوزارة الدفاع الروسية في العاصمة موسكو، إنّ الإستراتيجية الإمريكية" ذات طابع هجومي إذا أردنا الحديث بلهجة دبلوماسية، أما باللغة العسكرية فلديها طابع عدائي، وسنضعها بعين الإعتبار"[52] ، حيث جاء في نص وثيقة الإستراتيجية الأمريكية "نحن أمام أهم ثلاثة مخاطر —جهود الصين وروسيا، والدول المارقة — إيران وكوريا الشمالية، والتنظيمات الإرهابية الدولية، الساعية للقيام بأعمال قتالية نشطة ضد الولايات المتحدة"[53] ، وبالتالي طموحات روسيا، وبصيغة أخرى سعيها للتقدم والمنافسة في الساحة الدولية لإسترجاع مكانتها كقوة كبرى، يعتبر من بين ثلاثة أهم مخاطر تواجه الأمن القومي الإمريكي .

غير أن هناك مخاوف من قيام الولايات المتحدة بصياغة خطة محكمة جديدة خلال إدارة (ترامب) تتمثل أهدافها في مواجهة النفوذ الروسي في سوريا، لاسيما في ظل دفاع موسكو عن بقاء نظام الأسد خلال ترتيبات المرحلة الانتقالية حيث تخشى روسيا مخاطر الفوضى في المرحلة التي تلي انهيار أو تفكك نظام الأسد، ومن ثم تؤثر على مصالحها الإستراتيجية الهامة مع أهم حليف استراتيجي لها في المنطقة

وما يعزز هذه الرؤية مقاومة أركان الدولة العميقة خلال الإدارة الأمريكية الحالية لتوثيق العلاقات مع موسكو حيث أجبر (مايكل فلين) المستشار السابق للأمن القومي بأنه التقى السفير الروسي مرتين إبان الحملة الانتخابية، تناول في أحدهما احتمالات رفع العقوبات الأمريكية على روسيا بعد تولي (ترامب) مهام منصبه رسميا [54].

فضلاً عن ذلك برزت اتهامات لوزير العدل (جيف سيشنز) بالكذب تحت القسم لأنه لم يذكر لقائين له مع السفير الروسي أمام لجنة الكونجرس الخاصة بتمرير ترشيحات إدارة (ترامب), وهناك لجنة شكلها الكونجرس من أعضاء الحزبين الجمهوري, والديمقراطي، من أجل التحقق من مزاعم التدخل الروسي إلكترونيًا في الانتخابات الرئاسية أثرت على فرص المرشحة الديمقراطية (هيلاري كلينتون).

وتُشكّل هذه الضغوط الداخلية الأمريكية إعلاميًا, واستخباراتيا تحديا (لترامب) بما يحول دون اتخاذ أي خطوة ذات طابع إيجابي تجاه روسيا، بما قد يبدد الآمال الروسية بأن يكون عهد الرئيس (ترامب) مختلفًا عن عهد سابقه أوباما، وهو ما ينسحب تدريجيا على الفجوات في مواجهة بؤر الصراعات العربية.

ووفقًا لذلك فإنّ الإعتراض الأوروبي على الدّور الروسي في إقليم الشّرق الأوسط في دفاع موسكو بمفردها عن دعم نظام الأسد في حال استمرار الضغوط عليها من الولايات المتحدة والدول الأوروبية , وخاصة الرئيسية منها مثل ألمانيا،

وفرنسا، وبريطانيا، وهو ما يأتي ردًّا على الردع الاستراتيجي الذي طبقته موسكو في أزمة أوكرانيا حيث عمدت موسكو إلى حشد جميع أدواتها بما فيها التدخل العسكري لمنع وقوع أوكرانيا في فلك الناتو , والذي فشل في ردع موسكو عن ضم شبه جزيرة القرم. .

ثانيًا : المكاسب والفرص لصعود الدور الروسي في لمنطقة

تتمثل المكاسب الروسية في الأهداف التي تسعى روسيا لتحقيقها في الشرق الأوسط، ولو على المدى البعيد، حيث ستتمكن من خلالها من التواجد الدائم في الشرق الأوسط من أجل رعاية مصالحها الحيوية, وإبراز دورها في الساحة الدولية وهي كالتالي [55] :

أ. السّيطرة والتحكم على طرق نقل الغاز والنفط من الشرق الأوسط إلى أوروبا.

ب. إستقرار في جوارها القريب : وهذا هدف يتعلق بقدرة روسيا, وشركائها على مواجهة التنظيمات الإرهابية في الشرق الأوسط .

ج. التعاون مع الولايات المتحدة كلاعب دولي في المنطقة: وهذا ما بدأ فعلاً في سوريا حيث بدأت معالم التعاون بين البلدين بالرغم من بعض التناقضات فيما بينهم , إضافة إلى تقوية موقفها فيما يخص الأزمة الأوكرانية.

د. توسيع التواجد العسكري في المنطقة : وهذا عبر بناء قواعد عسكرية جديدة فبعد بناء وتطوير قاعدتين عسكريتين في سوريا بطرطوس, وحميميم، بدأت في التحضر لإتفاق مع السودان بشأن إنشاء قاعدة عسكرية روسية في هذا البلد، وقد جرى ذلك خلال لقاء الرئيس السوداني "عمر البشير" مع الرئيس "فلاديمير بوتين " , ووزير الدفاع "سيرغي شويغو" في 25 نوفمبر 2017 م ، حيث طالب الرئيس السوداني روسيا ببناء قاعدة عسكرية في بلاده[56].

تتميز السياسة الخارجية الروسية بالمرونة، والديناميكية والإيجابية في التعامل مع كل دول الشرق الأوسط، وهذا ما يجعل نفوذ روسيا في تنامي مستمر بالمنطقة، ما سمح لها, بتعظيم مكاسبها، والحصول على الكثير منالفرص التي مكنتها من ضمان مصالحها الحيوية فيها، ولكن بالمقابل، تفرض المنطقة الكثير من التحديات على روسيا.

وخلاصة القول هنا ، ومن رؤية الباحث فمن المرجح بأن النفوذ الروسي سوف يتصاعد في أزمات الشرق الأوسط، بما يعزز صورة روسيا كدولة عظمي، والعودة إلى المنطقة استنادًا لمؤشرات محددة ودوافع حاكمة، وذلك عن طريق الأسلحة أولاً، ثم التجارة، والطاقة في المرتبة الثانية، اذ أنّ موسكو باتت ترى اقليم الشرق الأوسط مسرحًا واسعًا لمواجهة النفوذ الأمريكي وتأكيد مكانتها كقوة عالمية وشرق أوسطية في آن واحد.

الخلاصة

لا يستطيع أحد أن يَغفل الدّور الروسي في منطقة الشرق الأوسط عامة , وخاصة في الفترة من1945-1990، ودورها الذي يكاد يكون ضعيفا في الفترة من 1990-2001، ودورها الذي رجع بقوة بعد2001 وحتى 2018، اذ أن الحضور الروسي كان قويًا، وفاعلاً على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية الأمنية الاستراتيجية، اذ أن دورها كان دورا رئيسيا في مفاصل "الأزمة السورية" من الحرب إلى السياسة والدبلوماسية سواء على المستوى الداخلي (المحلي) أو الخارجي.

ومن هنا فقد ظهر جلياً أن روسيا، ومنذ وجود بوتن, وطليعته على رأس السلطة في روسيا، ومحاولته تقديم روسيا بشكل جديد، تختلف تماماً عن روسيا المترهلة, والمأزومة التي كانت في عهد (يلتسن)، قوة تحاول أن تزيح معادلة العالم ذي القطب الواحد التي ترسخت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، محاولة أن تظهر بشكل أكبر قوة مستعيدة(جزءاً) من

نفوذها القديم الذي غاب بغياب الإمبراطورية الحمراء، وتحاول روسيا التمدد في ظل انتكاسة كبيرة "للربيع العربي"، وتحولات جذرية كان أهمها صعود اليمين العنصري في جزء كبير جداً من دول العالم، وفي ظل انسحاب أمريكي من منطقة الشرق الأوسط زادت بالتبعية فرص الصعود, وإعادة تموضع روسي جديد بمنطقة الشرق الأوسط، ومناطق ميراثها الإمبراطوري السوفييتي القديم, ولذلك تتوفر لروسيا القدرة على النهوض مرة أخرى بحجم الموارد المتوافرة لها، سواء بصفتها من الدول الأكبر مساحة في العالم، وامتلاكها لموارد عديدة(مصادر طاقة متجددة وغير متجددة)، وترسانة من الأسلحة النووية، وصناعة ضخمة للأسلحة التقليدية، وخط حدودي موازٍ لعدد كبير من الدول الاستراتيجية في أوروبا وآسيا، وبالتأكيد ميراث تاريخي وثقافي كبير، وهو ما يؤهلها، حال توافرت الظروف، للعودة مرة أخرى لممارسة دور أكبر مما كان عليه وضعها. فالاستراتيجية الروسية بما تملكه من وسائل تحاول توظيفها لصالح مصالحها الخاصة، هي ما تميز روسيا الاتحادية عن الاتحاد السوفييتي الذي كان يوظف أدواته لصالح أيدولوجيته التي كان يتبناها في مجابهة الغرب.

الهوامش

(1) Beett A. Schneider , **Russian foreign policy the middle East : priorities and Effectiveness**, the faculty of josef Korbel school of international studie ,UNIvrsity of Denver,June2012

(2) سامح راشد، "وصايا دولية: الشرق الأوسط بعد التدخل الروسي في سوريا"، **مجلة شؤون عربية**، القاهرة، العدد 164, 2015.

(3) Borshchevs, Aya Anna, "Russia in the middle East: motives", consequences prospects, The Washington Institute for Near East Policy, **Washington**, 2016.

(4) Alexander Shumilin, "Russia's Diplmacy: in the middle East Bac, to Geopolitics", **The institute francais desralations internationals (IFri)**, No93, may 2016

(5) The middle East motivation's and Niolay, Ozhanov, "**Russian Policy Across motivation's**", Robert Bosch fellowship, February 2018.

(6) Cameron G. Thies, "**Role theory and foreign policy for the coming**" (2009), international studies association compendium project foreign policy section:
http://www.isanet.org/compendium-sections/ 2007/ 06/foregin-policy-html.

(7) منصور حسين العتيبي، "السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي"، دبي، **مركز الخليج للأبحاث**، 2008، ص31.

(8) لبنى خميس مهدي، "الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل الدور الإقليمي لمصرفي منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 10، 2011، ص150.

(9) خضير إبراهيم، "العراق ودول الجوار، دور العراق تعامل توازن"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد7، 2007، ص161.

(10) محمد عربي لادمى، **"التنافس التركي – الايراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير (بسكرة)، كلية الحقوق، العلوم السياسية، ص21.

(11) عمر الحضرمي، "الدولة الصغيرة: القدرة والدور مقاربة نظرية"، **مجلة المنارة**، جامعة آل البيت، الأردن، المجلد 19، العدد 4, 2013, ص58.

(12) **المرجع نفسه**، ص59.

(13) عزمي الحضرمي، **مرجع سبق ذكره**، ص59.

(14) محمد سليم، "تحليل السياسة الخارجية"، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 50 – 53.

(15) **المرجع نفسه**، ص53.

(16) Utrichkrotz, "**National Role conceptions and foreign policies: France and Germany compared**", (Harvard University: Mind de gunzbwry center for European studies, 2000), p. 5 – 6.

(17) محمد السيد سليم، "ثورة يوليو والدور الخارجي المصري **' مجلة السياسة الدولية"**، عدد 164، يوليو 2002، ص 15 – 31.

(18) محمد السيد سليم، **المرجع نفسه**، ص31.

(19) محمد السعيد إدريس، **"تحليل النظم الإقليمي"**،القاهرة، مركز الدراسات السياسية، 2002، ص51.

(20) سعد شاكر شبلي، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

(21) عبد القادر فهمي، **"المدخل في دراسة الاستراتيجية"**، دار الرقيم للنشر والتوزيع، بغداد، 2004, ص23.

(22) أحمد نوري النعيمي، **مرجع سبق ذكره** ، ص37.

(23) مليكة ملوكة، **"الاستراتيجية الروسية اتجاه أزمات الشرق الأوسط الأزمة السورية نموذجا"**, رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة زيان عاشور– الجلفة، الجزائر،2017, ص13.

(24) المرجع نفسه، ص 14.

(25) علاء عبد الحفيظ محمد، "التنافس الروسي - الأمريكي في الشرق الأوسط (العراق – ايران – سوريا (نموذجا)"**, المجلة العلمية**، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد الثامن والخمسون، يونيو 2015, ص218

(26) أيفو دالد وآخرون، **"هلال الأزمات (الإستراتيجية الأمريكية – الأوروبية – حيال الشرق الأوسط الكبير)"**، ترجمة: حسان البستاني، الدار العربية للعلوم/ ناشرون، بيروت، 2006، ص9.

(27)**المرجع نفسه**، ص226.

(28) طايل يوسف عبدالله العدوان، **"الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، عمان، 2013، ص92.

(29) محمد عصام لعروسي، "الاستراتيجية العسكرية الروسية ازاء الشرق الأوسط في ظل الأزمة السورية"، المركز الديمقراطي العربي، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد الثاني،11 مارس 2017 متاح علي الرابط التالي:

https://democraticac.de/?p=44416

(30) ندوة بعنوان **"السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط: صناعة سلام أم مفاقمة نزاعات؟"**، ندوة برنامج ماجستير ادارة النزاع والعمل الانساني بالتعاون مع المدرسة العليا للاقتصاد في موسكو المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،4-5 مارس 2018.

(31) Marm Susli, "**Why Russia is Serious about Fighting Terrorism the US Isn't America protects ALQaeda and ISIS**", February 21, 2016 retrieved from. https://www.mondialisation.ca/why-russia-is-serious-about-fighting-terrorism-and-the-us-isnt-america-protects-al-qaeda-and-isis/5483347 .

(32) Ibid.

(33) William R. Polk, "**Understanding Syria: from Percival war to post – Assad**", Dec 10,2013, https://www.theatlantic.com/international/archive/2013/12/understanding-syria-from-pre-civil-war-to-post-assad/281989/

(34) Ekaterina Stepanova, "**Russia in the middle east back to a "Grand Strategy" or enforcing Multateralism?**", Summer 2016, Retrieved from: http://www.cairn-int.info/rticle- E-PE-162-0023- Russia-in the –middle-east.htm

(2) ديمتري ترينين , ترجمة نضال إبراهيم , ماذا تفعل روسيا في الشرق الأوسط؟ **,مركز الخليج للدراسات**, 9 نوفمبر2018 متاح على الراط التالي:

http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/e50d425b-2e91-4a8e-a875-97c269a62fcd

(36) Nikolay Kzhanov, "**Russian policy A cross the middle east: motivations and methods, Russia and Eurasia programmer"**, February 2018.

https://www.chathamhouse.org/publication/russian-policy-across-middle-east-motivations-and-methods .

(37) Ibid.

(38) Jon B. Alterman, "**Middle East notes and comment: Russia**", the united states and the middle East June 2017. Available on the following link:

https://www.csis.org/analysis/middle-east-notes-and-comment-russia-united-states-and-middle-east .

(39) فيتالي نعومكين، **مرجع سبق ذكره**.

(40) طارق عثمان, **"دور روسيا والثورة السورية: محددات الموقف"**، مركز تأصيل للدراسات والبحوث، 2017/4/20

http://www.taseel.com/articcles/1189

(41) مايسة محمد مدني، "التدخل الروسي في الأزمة السورية", **مجلة كلية الاقتصاد العلمية**، جامعة النيلين، العدد 4, 2014, ص213.

(42) **بسنت السيد محمود السمان, "أثر العلاقات الامريكية – الروسية علي السياسة الخارجية الروسية تجاه الازمة السورية 2009-2016"**, المركز الديمقراطي العربي، 2016/07/31. أنظر الرابط التالي: http://democraticac.de/?p=34887

(43) جيمس سلاجن وآخرون، **"الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط"**، مركز السياسات العامة في الشرق الأوسط التابع لمؤسسة راند الأمريكية، 2017/8/21 متاح علي الرابط التالي:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/.../RAND_PE236z1.arabic.pd

(*) **مؤسسة راند** هي منظمة بحثية "اشتق اسمها من اختصار كلمتي "الأبحاث والتطوير"؛ أي (Research and Development) التي يقع مقرها الرئيسي في ولاية كاليفورنيا الأميركية" و" تعود نشأتها إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتحديدا عام 1946، حيث تأسست بإشراف سلاح الجو الأمريكي تحت اسم معهد راند " RAND Institute"، وظل سلاح الجو الأمريكي يرعى المعهد الذي ساهم في حل كثير من المشكلات التي تعترض صناع القرار في القوات الجوية، وبعد النجاح الذي أدى به المعهد دوره في خدمة صناع القرار في سلاح الجو الأمريكي ارتأت الإدارة الأمريكية توسيع نشاطه ليشمل فروع القوات المسلحة كافة ومن ثم أجهزة الدولة كلها فتحول ليحمل اسم مؤسسة راند "RAND Corporation"، ويعود اهتمام راند بالإسلام وما أسمته بالخطر الإسلامي إلى عام 1999م أي قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر بنحو عامين، حين أصدرت كتابا بعنوان "مواجهة الإرهاب الجديد" وقد أعدته مجموعة من الخبراء الأمريكيين" و تبلغ ميزانيتها السنوية قرابة 150 مليون دولار، (ويعمل في المؤسسة ما يقارب 1600 باحث وموظف يحمل غالبهم شهادات أكاديمية عالية)، وتعتبر "مؤسسة راند أحد أهم المؤسسات الفكرية المؤثرة على صناعة القرار في الإدارة الأميركية الحالية، خاصة فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، ولذلك تميل الإدارة الأمريكية الحالية إلى تبنّي مقترحات مؤسسة (راند)، وهو ما يجعل لإصداراتها أهمية خاصة في هذه المرحلة"

(44) جيمس سلاجن وآخرون، **المرجع السابق**.

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/.../RAND_PE236z1.arabic.pdf

(45) John Hannah, "**Russia's Middle East Offensive**", September 13, 2016. http://foreignpolicy.com/2016/09/13/russias-middle-east-offensive/

(46) نروين حسن الميمي، **"الاستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية: الثوابت والمتغيرات"**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2011، ص165.

(47) Xander Snyderk, "**What Russia 's middle East strategy is really about**", Oct 16, 2017. https://www.businessinsider.com/russia-middle-east-strategy-explained-2017-10

(48)Witold Rodiciewicz, "Russia's Middle Eastern policy regional ambitions, global objectives", **Centre for Eastern Studies**, Warsaw, Poland, No. 19, December 2017.

(49) نروين الميمي، **المرجع السابق**، ص166.

(50)Dmitri Trenin, "**Russia in the middle east: Moscow's objectives, priorities and policy drivers**", Carnegie Moscow center, April 05, 2016. http://carnegie.ru/2016/04/05/russia-in-middle-east-moscow-s-objectives-priorities-and-policy-drivers-pub-63244

(51) **نيبال جميل،** "الدور الروسي في الصراعات الداخلية العربية المسلحة: المؤشرات- الأسباب- التأثيرات"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد الثالث، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، يونيو 2017 متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=46852

(52) **بوتين يصف استراتيجية الأمن القومي الامريكي ب"العدائية والهجومية** ,2018/6/28 متاح على الموقع التالي : http://alnoornews.net/archives/151098

(53) **روسيا تدرس إستراتيجية الأمن القومي الإمريكي الجديدة**, **2018/6/28** ,متاح على الموقع التالي : http://www.albawabhnews.com/2855864

(54) **نيبال جميل، مرجع سبق ذكره** ، أنظر الرابط السابق: https://democraticac.de/?p=46852

(55) كلاليش تسعديت , **الزحف الروسي من أوراسيا إلى الشرق الأوسط :بحث في الفرص والتحديات,** المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية , برلين ,2017, ص ص 118-119

(56) كلاليش تسعديت , **مرجع سبق ذكره** ,ص119

متغير الاستمرارية في السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي
Continuity variable in French security policy towards the African Sahel

د.محمد السعيد حجازي
جامعة وهرن 2
وهران - الجزائر

ملخص:

شكل موضوع الأمن بأفريقيا الشغل الشاغل لمختلف الفواعل سواء المحلية أو الدولية، خلال السنوات الأخيرة أين شهدت القارة حالة من عدم الاستقرار المستوطن بالكامل تقريبا، خارج نطاق سيطرة الحكومات المحلية و تزايد عدم الاستقرار من خلال أشكال الجريمة المنظمة، جنبا إلى جنب مع نقاط الضعف الهيكلية في الدول المشاركة لحل النزاعات، مع تدهور البيئة الأمنية بالقارة التي وصلت حالة الفوضى المتزايدة في النزاعات الأمنية بدول الساحل الأفريقي و ديمومة الهجمات الإرهابية عبر الحدود، لتصبح محورا لانعدام الأمن، الكاشف عن الطبيعة المعقدة و غير المتماثلة لمجموع التهديدات بأفريقيا عامة. حالة جعلت من أفريقيا تدور في ديناميكية لقارة منتجة للتهديدات، غير المستقر يتبلور بمجموعة من العوامل، في ظل هذه الظروف، التعامل مع هذه التهديدات في سياق انعدام الأمن تفاقم في شكل هياكل و برامج تنفيذية عملياتية وطنية، إقليمية و دولية أمنية بأفريقيا و أظهرت أقصى حدودها، لتشرع الجهات الدولية كفرنسا في عسكرة الساحل الإفريقي كإستراتيجية لتأمين منطقة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الأمنية الفرنسية، التدخل العسكري، التواجد المستدام، المصالح.

Summary

The issue of security in Africa has been the main concern for various actors, whether local or international, in recent years, where the continent has witnessed a situation of settler instability almost entirely, outside the control of local governments and increased instability through forms of organized crime, along with structural weaknesses in Participating countries to resolve conflicts, With the deterioration of the security environment on the continent, which has reached a growing chaos in security conflicts in the countries of the Sahel and the perpetuation of cross-border terrorist attacks, To become a hub of insecurity, revealing the complex and asymmetric nature of all threats to Africa in general. A situation that has made Africa revolve in the dynamics of a continent producing threats, which is unstable crystallized by a set of factors, In these circumstances, dealing with these threats in the context of insecurity is exacerbated in the form of national, regional and international operational operational structures and programs for security in Africa and has demonstrated its maximum limits, so that international bodies like France embark on the militarization of the African Sahel as a strategy to secure a region.

Key words: French security policy, military intervention, sustainable presence, interests.

مقدمة

تاريخيا، تحظى منطقة الساحل الإفريقي بأهمية كبيرة في السياسة الفرنسية و الدليل التدخل العسكري منذ جانفي 2013 في شمال مالي و الذي أتبعته ببعد إقليمي منذ أوت 2014. تواجد عسكري و حضور دائم يرافقه حسابات إستراتيجية، لغرض تعزيز اهتمامات جيوسياسية و جيواقتصادية منها الاهتمام بدول محورية كالجزائر و نيجيريا باعتبارهما دول تساعد على تعويض بعض الحلفاء، كذلك الاهتمام بالمنطقة كونها قريبة إلى أوروبا ومزاحمة بعض الفاعلين الخارجيين كالصين، لتزداد بذلك أهمية الساحل في الرادارات الإستراتيجية الفرنسية.

لتصبح إفريقيا اليوم، تلعب دورا كبيرا في الأمن و الاعتبارات الجيواستراتيجية للجهات الفاعلة الخارجية خاصة فرنسا القوة الاستعمارية السابقة أكثر، **و نطرح الإشكال التالي: في ظلّ تعقد و فوضوية البيئة الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي و تزايد شدة التهديدات العابرة للحدود، ما هي آليات السياسة الأمنية الفرنسية تجاه المنطقة؟**

تتبعها مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تكمن دوافع التواجد الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي؟
- ما هي آليات التدخل الفرنسي بالساحل الإفريقي؟
- ما هي نتائج التواجد الفرنسي العسكري بمالي و منطقة الساحل الإفريقي؟
- فيم تكمن التحديات التي تواجه التدخل العسكري بالمنطقة؟

و للإجابة على الإشكالية، تمّ صياغة الفرضيات التالية:

- يمكن القول أن دوافع التدخل الفرنسي بالساحل الإفريقي تقودها مجموعة من المصالح المتنوعة من اقتصادية، سياسية و أمنية إستراتيجية.
- إمكانية القول أن التدخل الفرنسي في الساحل الإفريقي قائم على الطرح الواقعي الهجومي بالاعتماد على البعد العسكري بالدرجة الأولى.
- التدخل العسكري الفرنسي بمالي أعطى نتائج مهمة على المستوى السياسي و الأمني، بالمقابل شكل تحديا للسياسة الأمنية الفرنسية في إمكانية دخولها في حرب طويلة الأمد سيكلفها عبء بشري و مالي.

حدود الدراسة الزمانية و المكانية:

- الحدود الزمانية: اختير للدراسة فترة زمنية محددة التي تبدأ لما بعد 2012 مرحلة سقوط شمال مالي في أيدي الجماعات المسلحة و بداية 2013 مرحلة التدخل العسكري الفرنسي المباشر بمالي.
- الحدود المكانية: جاء موضوع الدراسة في نطاق إقليمي ثابت و هو منطقة الساحل الإفريقي التي حددت في دوله الأربع (موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد).

تكمن أهمية هذه الورقة في كونها تعالج قضية جيوبوليتيكية ذات بعد أمني على المستوى الإقليمي الإفريقي و حتى الدولي و هي أمن منطقة الساحل الإفريقي و التداخل العبر الوطني لمجموع التهديدات التي تضرب المنطقة منذ 2012 وسقوط مالي في نزاع معقد. قضية ألقت بتداعياتها على البيئة الإستراتيجية الإقليمية المعقدة و الفوضوية بضعف وهشاشة مبناها السياسي،

الاجتماعي والاقتصادي...الخ، الوضع الذي استقطب تدخلا أجنبيا في مقدمته التدخل الفرنسي العسكري. لتحاول الدراسة كشف آليات هذا التدخل في هذا الفضاء من القارة الإفريقية في ظل منطق العسكرة.

يقف وراء اختيار موضوع " **متغير الاستمرارية في السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي**" كعنوان للدراسة مجموعة من الدوافع بين ما هو موضوعي و ذاتي.

- الأسباب الموضوعية: بالنظر إلى أهمية مسألة الأمن خاصة التطور الذي لحق بالمفهوم في جميع القطاعات وعلى كافة المستويات، ليدرج على رأس أولويات أجندة المجتمع الدولي ومواضيع السياسة الخارجية، في إطار يجمع بين مختلف القطاعات دفاع، دبلوماسية وسياسة خارجية ليشكل في الكلّ السياسة الأمنية للدولة بمختلف حجمها و قوتها.
- كما تعود الأسباب إلى محاولة فهم تصور صانع القرار الفرنسي في صياغة القرارات التي تخص البيئة الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي.
- الأسباب الذاتية: محاولة التعرف على آليات السياسة الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي و منطق عملها ضمن بيئة إقليمية معقدة وفوضوية متميزة بشدة التقلب و عدم اليقين الجيوبوليتيكي و مدى فعالية الدور الفرنسي في حل نزاعات الساحل و بما تنادي به من طرح واقعي قائم على القوة العسكرية، و محاولة معرفة مدى الاستمرارية في برامج و أهداف العمل الفرنسي بالمنطقة.

منهجية الدراسة: الدراسة تحليلية، ذات علاقة بالتدخل العسكري الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي، تقدم مجموعة مفاهيمية متناسقة في سياق من المرونة و أكثر تنظيما، دراسة تحاول تقديم تحليل تطبيقي ليس مجرد وصفي، تحاول النظر بعمق في دوافع التدخل الفرنسي بالمنطقة، آليات التواجد الفرنسي بالساحل الإفريقي، و النتائج و التحديات المترتبة عن هذا التدخل وعن مدى تغير أو استمرارية البرامج و الأهداف في السياسة الفرنسية.

ليتم توظيف في هذه الدراسة النظرية الواقعية من خلال الطرح الهجومي في محاولة لتصنيف قوة الطرف الفرنسي بإستراتيجية هجومية قائمة على البعد العسكري في علاقاتها مع دول الساحل الإفريقي. و مجموعة مناهج كالمنهج التاريخي في محاولة لدراسة العلاقات القديمة بين الطرفين الفرنسي كقوة استعمارية سابقة و الدول الإفريقية... والمنهج الوصفي عند التطرق إلى توصيف التدخل العسكري الفرنسي بمالي و الساحل عموما.

هيكلة الدراسة:

تم الاعتماد في الدراسة على خطة تتكون من مبحثين في سبيل الإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياته، المبحث الأول بعنوان **التدخل الفرنسي العسكري كاستمرار للإرث الكولونيالي**، تم التطرق فيه إلى المصالح الفرنسية بالساحل الإفريقي والاستخدام الجيوبوليتيكي للتعاون الفرنسي بإفريقيا في إطار تحقيق المصالح من خلال تصنيف القوة الفرنسية على الأرض الساحلية كقوة صلبة من خلال سياسة التدخل العسكري وآلياته المتمثلة في اتفاقيات التعاون العسكري والدفاع، نشر القواعد العسكرية، بيع الأسلحة...، أما المبحث الثاني تحت عنوان **الأزمة بمالي حالة اختبار بالنسبة للتدخل الفرنسي المباشر** فقد تم التطرق إلى دوافع الجانب الفرنسي للتدخل و إعادة تنظيم التواجد من خلال بعد إقليمي تحت غطاء عملية برخان سنة 2014، لتعالج في الأخير النتائج التي حققها التدخل بمالي و الساحل و أهم التحديات التي تواجهها المنطقة من جهة و الطرف الفرنسي من جهة أخرى.

المبحث الأول: التدخل الفرنسي العسكري كاستمرار للإرث الكولونيالي

في عرض مشترك سنة 2007، من قبل أربع ممثلين منتخبين كل من **André Dulait, Pozzo di Borgio, Didier Boulaud, Yves Robert Hue**, من أربع أحزاب سياسية مختلفة، قدموا تقريرا لمجلس الشيوخ الفرنسي بعنوان " فرنسا وإدارة الأزمات الإفريقية"، تحدث عن العقيدة الجديدة للوجود والتدخل العسكري الفرنسي بإفريقيا، تقرير موضوع لتوافق سياسي، أكد الرغبة في إعادة تشكيل أو إصلاح السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا و ليس نقد السياسات السابقة حيث ذكر التقرير الآتي: *"... وجودنا العسكري جد مهم في إفريقيا و منطقة الصحراء، فأصول بلدنا من الضروري ضمانها وتعزيزها، و تحديد الشراكة الأمنية الفرنسية مع الدول الإفريقية ما هي إلا تبرير على الوجود المستدام من خلال الحفاظ على القواعد العسكرية"*، *بالنسبة للمقررين الأربعة فك الإرتباط "disengagement" ليس ممكنا فحسب، بما أن إفريقيا " المحيط الخارجي القريب"*، *و هو غير مرغوب فيه، إفريقيا فرصة لرؤية متعددة الأقطاب في العلاقات الدولية و هي في قلب الوصول إلى العالمية من فرنسا، بالتالي، إفريقيا طريق الوصول إلى العالمية بالنسبة لنا"*.

بالمعنى الواضح رؤية متعددة الأقطاب، حيث لا يسمح لتفرد الإمبريالية الأمريكية أو دول أخرى للوصول إلى العالمية، كأنه هاجس للامتداد نحو "وضع القوة الكبرى" و المحصلة في الأخير إعادة الإمبراطورية الاستعمارية السابقة.

في قراءة لما ورد، فإنه وفقا للمقررين الأربع، الانسحاب العسكري في نهاية المطاف لا يمكن الحدوث و سيكون وضعا كارثيا بالنسبة لفرنسا، في هذا السياق يجب تقدير الشروط الجديدة للتدخل العسكري الفرنسي الذي تم إعادة تعريفه من خلال المحاور التالية: *تطوير القدرات الإفريقية، التعددية و التوجه الإقليمي على نطاق أوسع و التشاور حول الشرعية الجديدة للوجود العسكري الفرنسي في المقام الأول*1. محاور ثلاثة خصوصا الثاني و الثالث الذي يجعل فرنسا و كأنها تريد أن تبقى القوة العسكرية في المنطقة لكن دون تحمل كل الأعباء.

لتحافظ فرنسا و منذ تاريخ قديم على علاقات وثيقة مع دول الساحل الإفريقي منذ أن أصبحت جزءا من الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية في نهاية القرن 19، و بعد استقلال بلدان المنطقة، حافظت على وجودها بالساحل في جانبه الأمني، فالأخير ورغم ذلك لعب دورا هامشيا في سياستها الخارجية. إلا و أنه في عام 2007 بإنشاء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي جلب المنطقة مرة أخرى إلى أعمال السياسة الفرنسية، و نظرا للروابط التاريخية مع استمرار وجودها ببلدان الساحل أصبحت فرنسا الدولة الغربية الأكثر تضررا من التوجه الإستراتيجي الجديد للمنطقة التي أصبحت مقر وموطن للجماعات الإرهابية الأمر الذي يهدد مصالحها بشكل مباشر2. مصالح في مجالات مختلفة تعتبر حيوية لمكانتها كقوة استعمارية سابقا وقوة حاليا في ظل النظام المتعدد الأقطاب مع تصاعد القوى الناشئة.

المطلب الأول: المصالح الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي

حافظت فرنسا على السياسة الخارجية الواقعية تجاه أفريقيا منذ التاريخ الاستعماري، وفقا للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية التي تشكل سياستها الخارجية تبعا لمصالحها الوطنية، حيث بدأ اهتمامها بالقارة ككل منذ القرن 17 مع ميناء التجارة على الساحل الغربي الإفريقي بالسنغال الذي و ليومنا هذا يسمى "**S.T Louis**"، كما وقعت قانون برلين 1884-1885 لتقسيم إفريقيا وحماية المصالح الاقتصادية و السياسية المشتركة في المؤتمر الذي يعتبر نقطة تحول تاريخية كبرى ابتداءا من التاريخ الاستعماري الأوروبي و الإمبريالية الجديدة في إفريقيا، لتعتبر السمة الرئيسية في الاستعمار الفرنسي استغلال الموارد الطبيعية و نشر الفرنكفونية3.

تعتبر أهداف التدخل الفرنسي على النحو التالي: الحفاظ على المصالح الاقتصادية، حماية المواطنين الفرنسيين، حماية الأنظمة التي معها علاقات إستراتيجية، سياسية و اقتصادية، توسيع دائرة نفوذها مع الدول الناطقة باللغة الفرنسية، محاربة المتمردين الذين يهددون الأنظمة العميلة، و زيادة دورها القيادي من خلال التدخلات العسكرية في الشؤون الداخلية للأفارقة4. أهداف، غايتها الأولى و الأخيرة حماية مصالحها و فرض المنطق الكولونيالي بشكله الجديد مع تزعّم هذا المجال من القارة.

كانت العلاقات بين فرنسا و إفريقيا موضوع العديد من الدراسات التي تشترك في أنها تركز على تجاه ثنائي "bilateral" تاريخي الذي احتفظ بشكل جيد على هذه العلاقة، ثنائية تعكس تاريخ استعماري واستقلال الذي لم يغير من العلاقة الخاصة بين فرنسا و الدول الأفريقية، حيث حافظت فرنسا على عين الدركي، الأب و الأخ الأكبر... على الساحة الإفريقية، لكن اليوم المجتمع الدولي يتميز بالنظام الدولي الجديد" العولمة" التي ليست اقتصادية فحسب لأنها ظهرت في العلاقات الاقتصادية مع امتداد الأسواق الحرة و نهاية القطبية الثنائية، بل تنطبق أيضا على العلاقات القانونية، الاجتماعية خاصة لبلدان الشمال التي تراقب و تحاول السيطرة على سياسات و تشريعات فيما يخص المهاجرين، عولمة لم تدّخر أو تكن حكرا للعلاقات الفرنسية الإفريقية، لأن الطبيعة الثنائية التي تواجهها لم تعد تسمح لوحدها في فهم هذه العلاقات.

المنطق التقليدي للعلاقات الثنائية -الفرنسية الإفريقية- هي عادة في إطار ثنائي، بمعنى بين فرنسا ودولة إفريقية في وقت واحد، لكن بعد الاستقلال كان التعاون الثنائي جزءا في سياق فرنكفوني حصري، حاليا هذا الحصر لم يعد وحده فدول أخرى غير فرنكفونية دخلت الساحة و في السياسة الإفريقية لا سيما في نيجيريا و جنوب إفريقيا- الناطقين بالإنجليزية-5. هذا النهج من المنطق التقليدي للثنائية أخذ تطورا وتمحور حول 03 مسارات مترابطة لكن لأسباب تحليلية سيتم شرحها بوضوح وهي، المسائل الاقتصادية، السياسية والأمنية.

الفرع الأول: المصالح الاقتصادية

الاستثمارات الفرنسية في التعدين بمالي ضخمة و أكثر في مختلف المجالات بالبلد، خصوصا الدول المجاورة لها في قطاع النفط و اليورانيوم مثل النيجر، من هنا جاءت محاولات الحركات المسلحة التصلب ضد فرض الهيمنة الغربية الفرنسية بكل الوسائل في شمال مالي، ما تسبب في عدم استقرار المنطقة و الذهاب ضد المصالح الفرنسية بمالي و عبر كافة منطقة الساحل الإفريقي.

فمالي تعتبر ثالث منتج للذهب بعد جنوب إفريقيا و غانا ضف إلى اليورانيوم و البترول و الفوسفات الذي تم اكتشافه من قبل شركة إيطالية عام 2010، لهذا فرنسا تحاول أن تجد مكانا في منطقة الساحل حيث تواجد احتياطات كبيرة محتملة، بذلك تنويع المستوردين.

فالمصالح الإستراتيجية و الاقتصادية جد هائلة لفرنسا كما ذكرت وزير الدفاع الفرنسي للشؤون الخارجية "" Laurent Fabius" في 2013/01/14 قائلا: *"" المصالح الأساسية بالنسبة لنا و لأوروبا و إفريقيا في خطر، لهذا السبب قررنا التحرك بسرعة في التدخل بمالي""* ، في رأس هذه المصالح قضية اليورانيوم في الصحراء الإفريقية، كما تعتمد فرنسا على الطاقة النووية لتلبية نحو 75 % من احتياجاتها من الكهرباء الأمر الذي يفسر تبعية فرنسا لليورانيوم الخام.

الفرع الثاني: المصالح السياسية

تحافظ فرنسا على نفوذها التقليدي و التاريخي في الساحل و تريد ترسيم أكثر دائرة نفوذها ضد التأثير المتنامي للولايات المتحدة الأمريكية و دول أخرى ناشئة كالصين مثلا. حيث أرادت أمريكا بناء قاعدة عسكرية ضخمة في إحدى دول المنطقة لتحقيق سيطرتها على هذه المنطقة الشاسعة الممتدة على طول عرض القارة الإفريقية، بالتالي لا يمكن تأمين هذا المجال عن طريق طائرات أو قوات خاصة فقط، و إنما قاعدة عسكرية كتلك الموجودة بألمانيا، حيث اختارت أمريكا شمال مالي كمقرّ لقاعدتها الأفريكوم لتلقى رفضا من قبل الدول المحلية و الإقليمية هذا من جهة، و التحدي الثاني الذي تواجهه فرنسا هو الصين كطرف في الساحل وسياستها البراغماتية التي أصبحت من اللاعبين الرئيسيين في الساحة الإفريقية منذ العقد الماضي و منه لابد من احتواء الأخيرة في نظرها.

يعود الاهتمام الصيني بالقارة الأفريقية إلى سنوات الستينات و السبعينات، ليتعزز لتتحرك بالقارة في سياق خلفية الحس التضامني العقائدي مع البلدان النامية نحو تعزيز الشيوعية و مواجهة المدّ الاستعماري الغربي، لتتطور الاهتمامات أعقاب الحرب الباردة بمساعي براغماتية في مجالات التجارة، الاستثمار و الطاقة، ليضع الصين موطئ قدم في إفريقيا وتدخل القارة ضمن الرادارات الإستراتيجية ذات الأهمية الاقتصادية. لتتبنى الصين رؤية اقتصادية ذات مصالح أهمها: الطاقة و المواد الخام، حيث تعتبر ثاني أكبر مستهلك للوقود بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

لتنتهج الصين نهجا مغايرا عن القوى الكبرى الغربية، بآلية تغليب المصلحة المتبادلة و الاحترام والمساواة دون التدخل في شؤون الآخرين، بمنطق عمل يختلف عن سياسات الدول الغربية حيث يتجلى في تقديم قروض ميسرة واستثمارات دون شروط إضافة للمساعدات التي تذهب للبنى التحتية[6].

لتعرف الاستثمارات الصينية في أفريقيا ارتفاعا ملحوظا إلى نحو 64 % حسب ما أفادت به وزارة التجارة الصينية بأن التبادل التجاري مع الدول الأفريقية ارتفع بنحو الخمس في الربع الأول من سنة 2017.هذا و قد أعلن الرئيس الصيني عن خطط لضخّ 60 مليار دولار في إطار القيام بمشروعات في مجال التنمية بإفريقيا تشمل قطاعات متعددة زراعة وبناء الطرق و الموانئ والسكك الحديدية و شطب الديون[7].

لتتموقع الصين في إفريقيا كلاعب صاعد يثير مخاوف و قلق القوى الكبرى كفرنسا في مزاحمتها ضمن فنائها الخلفي المباشر الذي تعتبره المنطقة ذات الأولوية، كقوة لينة تقوم على وسائل اقتصادية لتحقيق معادلة المصلحة المتبادلة.

دون تجاهل الحضور الخليجي بالمنطقة المتمثل في التحرك السعودي الإماراتي، نحو تفعيل قوة الساحل G5، حضور يثير مجموعة من التساؤلات تدور حول دوافع هذا التدخل بالمنطقة خاصة و أن البلدين تعهدا خلال قمة باريس المنعقدة في 13-12-2017 بتمويل G5 بنحو 130 مليون أورو (100 مليون أورو من الرياض و 30 مليون أورو من أبوظبي).

مساهمة تشكل أكثر من ربع التمويل المبدئي المخصص ل G5، المقدر مبدئيا ب 500 مليون أورو لإطلاق العملية في منتصف عام 2018. لتتجاوز حصة الطرفين ما قدمته القوى الغربية الأكثر نفوذا بالمنطقة مثل فرنسا ب 8 مليون أورو، الولايات المتحدة الأمريكية ب 60 مليون أورو والإتحاد الأوروبي ب 50 مليون أورو.[8] ليطرح التساؤل الجوهري ما سبب هذا الاهتمام بالمنطقة؟

في حقيقة الأمر، تمويل في عمقه تحقيق لمصالح في مقدمتها، الترابط في قضية مكافحة الإرهاب، تأمين المصالح الأمنية و الاقتصادية بالمنطقة، مواجهة القوى الإقليمية خاصة إيران و قطر، بناء تحالفات دائمة مع فرنسا و المغرب بالتالي البحث عن شركاء جدد.

لنلاحظ التغير في السلوك الخليجي لتتصدر مسألة مكافحة الإرهاب دوافع الاهتمام بالمنطقة ويأخذ الطرفان عمل استباقي وقائي ببرنامج مخطط زمنيا.

جاء الاهتمام الخليجي بالساحل الأفريقي لأنه يندرج ضمن قوس الأزمات الذي يمتد من البحر الأحمر حتى أفغانستان، ليشكل عدم استقرار للاستثمارات السعودية و الإماراتية داخل القارة الإفريقية ككل، حيث باتت الأخيرة جزءا أساسيا في إستراتيجيتهما لتنويع قطاعاتهم غير النفطية في مجالات مختلفة كالتعدين، الموانئ...الخ.

الفرع الثالث: المصالح الأمنية الإستراتيجية

تولي فرنسا اهتماما كبيرا بمالي و الدول المجاورة لها، لكن تريد و دون مبالغة حماية و تأمين مواطنيها بالخارج وحماية من بعيد الدول الإفريقية. وزير الدفاع الفرنسي "Jean Ives Laudrien"، أوضح بأن القرار الفرنسي جاء كرد على مجمل التهديدات التي أدت بالتدخل العسكري السريع خوفا من تهديد آخر راجع إلى" الخوف من إنشاء دولة إرهابية على أبواب فرنسا و أوروبا"، مضيفا أن بلاده لن تترك الجماعات المسلحة التمركز بمالي و منطقة الساحل الأفريقي.

و قال رئيس الحكومة و شدد في الوقت نفسه على البعد الدولي و الأوروبي قائلا: أن *"التدخل الأخير الفرنسي بمالي لوقف التهديد الإرهابي، لا يهدف الدول الإفريقية فحسب بل أيضا فرنسا و أوروبا"* ، تدخل من المؤكد أن له عواقب ليس فقط من حيث الأمن الداخلي و لكن على الصعيد الخارجي أيضا9. لهذه الأسباب التعاون الفرنسي بإفريقيا حول أمن الدول الإفريقية يعتمد على عنصرين الدفاع عن الدول و حل الصراعات، فيما يخص الأول هناك في الأساس اتفاقيات الدفاع والتعاون العسكري لكن الأمر الغريب أن المراجع أصبحت نادرة بشكل متزايد حول هذه الاتفاقيات10.و حول حل الصراعات، ما تفسير التعاون بين فرنسا والدول الإفريقية منذ توقيع اتفاقيات التعاون في مجال الدفاع و مجموع البرامج العسكرية التدريبية، حيث أن نتيجة المحصلة تكرار الانقلابات العسكرية و طلب رؤساء الدول الإفريقية الدعم والتدخل العسكري المباشر في المنطقة، و الدليل على ذلك ما حصل بمالي منذ 2013، السؤال يبقى مطروحا ما تفسير فائدة هذا التعاون ؟

يمكن تقسيم المصالح الفرنسية بأفريقيا عامة و منطقة الساحل و غرب إفريقيا خاصة، هبوطا وفقا لأطر زمنية على المدى القصير، المتوسط و الطويل. مصالح توجه استنادا لمفهوم التراث المرتكز على السياسة الديغولية و تحولاتها اللاحقة، فعلى المدى الطويل، تنتهج فرنسا نهجا فعالا لتوسيع نطاق نفوذها خارج البلدان الفرنكفونية و تجنب دفع المنافسين الناشئين، و على المدى المتوسط، تحقيق الاستقرار في المناطق التي تقع تحت نفوذها التقليدي خصوصا تلك الواقعة بالساحل الإفريقي(النيجر، مالي، تشاد) أين ترتكز أغلب مصالحها بالقارة.

و بالنظر إلى الأدوات المتاحة لفرنسا، بطبيعة الحال لا تعرف تراجعا للقوة العسكرية تحت غطاء التعاون السياسي المتعدد الأطراف و الشركات الفرنسية كأداة دبلوماسية كبيرة في إفريقيا.

ما وراء النقاش حول نهاية "Françafrique" أم لا، أمر متميز في ناحية الممارسة، حيث الهدف الأول لفرنسا هو الحفاظ على توسيع نفوذها في القارة و احتواء أي قوى صاعدة في المنطقة.

على المدى القصير، الوضع أكثر إلحاحا لفرنسا يقع في شريط الساحل الأفريقي، حيث المصالح الفرنسية مهددة على عدة أوجه، في المقام الأول كما ذكرنا اقتصادية لأن زعزعة استقرار المنطقة يمكّن في نهاية المطاف من خلق اضطرابات فيما يخص استخراج اليورانيوم بالنيجر التي تعتمد عليه فرنسا بنسبة 75 إلى 80% في إنتاج الكهرباء الفرنسي، من جهة أخرى إمكانية تطوير صناعة الذهب بمالي و استخراج النفط.

فالتدخل العسكري الفرنسي يشكل مخاطر طرد الجماعات الإرهابية و المسلحة من مالي، ما يمكن أن يتسبب في انتشار وجودهم نحو النيجر و موريتانيا و استعادة قوتهم و إعادة هيكلتهم في منطقة الصحراء الساحل باعتبارها مكان لجوء، بالتالي النتيجة أن استخدام القوة المسلحة لا يمكن أن ينجح إلا بإشراك وبالموازاة مع ذلك حوار سياسي مع الجماعات المتمردة للتعرف على جل الانقسامات الداخلية لإيجاد أهداف محددة11. بالتالي وجود عسكري مكثف بالأساس من أجل تعزيز نظام على نحو أفضل، لتأمين مواقع اليورانيوم بالنيجر، وجود في تصاعد متزايد خاصة في مجال مكافحة الإرهاب.

المطلب الثاني: الاستخدام الجيوبوليتيكي للتعاون الفرنسي بإفريقيا في إطار تحقيق المصالح

على أساس العلاقات الفرنسية الأفريقية لأزيد من 50 عاما، السياسة الفرنسية في إفريقيا هي سياسة نفوذ و هيمنة، صممت لتكون خطوة ضرورية نحو تحقيق القيادة في القارة، واقع ضروري للملاحظة و يأخذ في الاعتبار تحليلا للعلاقات الفرنسية- الإفريقية.ففي المجال العسكري، على الرغم من السنوات الطويلة، فإن المساعدة العسكرية الفرنسية في إفريقيا تبرر دوما و رسميا في تكوين و تدريب جيوش الدول الإفريقية، لكن كيف تفسر هذه المساعدة؟، فبدلا من تخفيف البعد العسكري مع مرور الوقت، العكس من ذلك، عززت بشكل كبير منذ الاستقلال، فحوالي 23 دولة من جنوب الصحراء وقعت اتفاقيات بعد ما كانوا 13 دولة سنة 1960، الحجة دائما مساهمة فرنسا في خلق جيوش ذات قدرات ضامنة للديمقراطية، و النتيجة طلب الرئيس المالي دعما عسكريا من الرئيس الفرنسي **هولاند** و توّج بتدخل عسكري تحت عملية "serval" سنة 2013، ليس التدخل الأول في القارة، و التبرير الرسمي للتدخل منذ فترة طويلة مرتبط بثلاث مبادئ أساسية: المسؤولية التي اتخذتها فرنسا في ضمان الحدود الإفريقية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي بما في ذلك منطقة الساحل، حماية الدول الإفريقية الفرنكفونية ضد أي محاولة للعدوان أو زعزعة الاستقرار الخارجي و على نطاق أوسع مساهمة فرنسا في استقلال إفريقيا.

منطق "نيوكولنيالي" أم زبون "clientaliste"؟ : إذا كانت فرنسا بدون شك الدولة الأكثر تدخلا في منطقة الساحل والمتحركة وفقا لسلطتها و قوتها، أحيانا تعتبر كعائق حقيقي، فبحث فرنسا للحفاظ على نفوذها في إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي هو جزء من نظام إن صح التعبير "الإمبريالي" أو "النيو الاستعماري" على أنها زبون، مصطلح استخدم من طرف عدة أفارقة، مفهوم طور من قبل "**Bertrand Badie**" في حقل العلاقات الدولية لوصف نظام المعاملات المتميز بين دولة ذات القيادة " state-leadership" و دولة زبون "customer state"، على أساس منافع متبادلة، و على قيود نسبية وشخصنة قوية للعلاقات تضمن استمرار النظام. هذا النوع من العلاقات غير متكافئ حيث اعتماد الدولة "leadership" فيما يتعلق بالدولة "customer" هو أقل دائما من العكس، فتكاليف المقاطعة ثقيلة بالنسبة للدولة الزبون مقارنة بالدولة القائد، ضف لوسائل ضغط الأخيرة الأكثر عقابية على الدولة الزبون، فمثلا في ديسمبر 1967 الكامرون و تصويتها ضد فرنسا في قرار ONUبشأن إضفاء الشرعية على استقلال جيبوتي،كانت النتيجة حظر الجنرال ديغول شحنات الأسلحة التي كانت توجه للكاميرون[12].

تحدثنا عن سياسة التعاون، لكن لم ينظر إليها في السياق الجيوبوليتيكي حيث تمكنا من تحديد الروابط التاريخية بين فرنسا و الدول الإفريقية في إطار علاقات النفوذ و القوة العسكرية، مصالح إستراتيجية و تدخل جهات و قوى دولية أخرى13.

ليبقى واقع العلاقات الدولية الكلاسيكية من منظور فرض القوة والسيطرة غالبا على أطر العلاقات بين فرنسا ودول القارة الإفريقية التي تظل في موقع الولاء و الخضوع لأكبر قوة استعمارية سابقا.

في الكل، الهدف الجيوسياسي للتعاون الفرنسي الإفريقي يفسر استمرارية هذه السياسة لأزيد من 50 عاما في إطار خدمة "المكانة" الفرنسية في الساحة الدولية، سياسة تعود إلى استدامة الإرث الديغولي في الدبلوماسية الفرنسية14.

الفرع الأول: تصنيف القوة الفرنسية بمنطقة الساحل الإفريقي

كما ذكرنا سلفا في الفصل الأول عن أشكال و أنواع القوة، عام 1990 جوزيف ناي – نائب وزير الدفاع في إدارة كلينتون 1994-1995- قدم قراءة جديدة عن القوة الأمريكية، بالتمييز بين القوة الصلبة والناعمة،و وفقا لهذا التحليل، الأولى تجمع بين الوسائل السياسية، المؤسساتية، الاقتصادية و العسكرية، و تكون مفروضة سواء عن طريق الإكراه أو استعمال القوة إن لزم الأمر بفرض الإرادة على الجهات الأخرى، في حين القوة الناعمة على العكس من ذلك تحقق الأهداف عن طريق العضوية بدلا من الإكراه بوسائل سلمية، سياسية و دبلوماسية15. بهذا الطرح القوى الخارجية في منطقة الساحل تجمع بين العديد من أدوات القوة.

واحدة من السمات المهيمنة في استخدام القوة لفترة ما بعد الحرب الباردة هو تكرار لما يسمى حروب الاختيار " wars of choice"، نوع من الحروب المحدودة، أين الدولة تشارك بمعيار الأولوية "preference" بدلا من الضرورة "necessity". ويترجم المصطلح على أنه الفرصة حسب الغرب في سنوات التسعينات و 2000 لتصبح النتيجة ظاهرة المحاربة. فالتمييز بين حروب الأولوية و حروب الضرورة يحتفظ بجزء غير قابل للاختزال من الذاتية، كما يذكر كلاوزوفيتز "*أي حرب تعني دائما اختيار المدافع للمقاومة بدلا من الخضوع*".

بالتالي لا يوجد ضرورة مطلقة، حتى حجة الضرورة يمكن الإستناد عليها لأسباب بعيدة عندما يتعلق الأمر مثلا بمسألة التدخل الإنساني المقدم كضروريات أخلاقية "moral imperative" كحروب مثل غزو العراق 2003، مبرر باسم التهديد المبالغ. لكن رغم هذه الحدود، فإن التمييز بين حروب الإختيار و الضرورة هو لتوضيح كيف يمكن لبيئة استراتيجية أكثر أو أقل تهديدا أن تلزم الدول ترك حريتهم محل انخراط تدخلات تشارك بالدرجة الأولى في تحقيق مصالحها الحيوية، كما حدث في ليبيا عام 2011 و مالي 2013، من طرف فرنسا. فرغم تواجدها منذ وقت طويل في مواجهة الإرهاب، فسنة 2013 شهدت تطورات في طبيعة الحرب مؤكدة التحول بإطلاق عملية سرفال ثم برخان و ذلك ليس فقط لمسؤوليتها تجاه باماكو و لكن أيضا ضرورة لمنع تشكيل ملاذ إرهابي في مالي، سمات هذه الضرورة جلبت باريس للاضطلاع بالدور الأمامي في الحرب ضد الجماعات المسلحة الجهادية بهدف كسرها في منطقة الساحل/الصحراء.

أيا كانت سمات حرب الاختيار في الساحل الإفريقي سواء بين الضرورة أو الأولوية؟، يظل التدخل الخارجي في المنطقة بهدف التموقع لتحقيق المصالح الإستراتيجية16.

بالساحل الإفريقي، فرنسا باعتبارها قوة استعمارية سابقة و نظرا للروابط التاريخية في هذا الجزء من القارة، لديها كل أدوات القوة بوضعها إستراتيجية نفوذ سياسية، اقتصادية، عسكرية، دينية، ثقافية ولغوية (المنظمة الدولية الفرنكفونية "OIF")، في هذا المعنى فرنسا ظهرت كقوة صلبة بكل مقوماتها بما في ذلك العسكرية، البعد الغالب في سياستها تجاه دول الساحل الإفريقي، فالمنطقة تدور ضمن معادلة التواجد العسكري المستدام الهادف إلى الحفاظ على النفوذ و تأمين المصالح

الاقتصادية و الإستراتيجية بالدرجة الأولى، موقف مؤهل في ضوء قاعدة تاريخية، و في واقع الأمر إلى جانب القوة الصلبة فرنسا تقوم باتباع قوة ناعمة متجذرة لفترة طويلة و مستمرة من خلال فرض الهيمنة الثقافية الفرنكفونية17.

الفرع الثاني: سياسة التدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

من منظور تاريخي، على النقيض من معظم القوى الاستعمارية الأوروبية السابقة، حافظت فرنسا على وجودها القوي في مستعمراتها السابقة بإفريقيا كمالي، تشاد و النيجر بعد تصفية الحقبة الاستعمارية عام 1960، استمرار هدفه الحفاظ على مكانة متميزة في جزء من إفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية التي أصبحت تعرف باسم "الفناء الخلفي الفرنكفوني" "backyard"، لتظل السياسة الفرنسية ما بعد الاستعمار في جانبها الاقتصادي، الثقافي، و العسكري تحت الغطاء الأمني لأزيد من 50 عاما، دول شكلت جزءا لا يتجزأ من فنائها الخلفي حيث تسعى من خلاله فرنسا الحفاظ على مكانها المحوري، لتحاول مرارا و تكرارا لعب دور المهيمن/المسيطر في دول الساحل الإفريقي و هذا واضح في كل المجالات، فكانت الشريك التجاري الأكثر أهمية و المزود الرئيسي لمساعدات التنمية في النيجر، موريتانيا و مالي و ربطهم باتفاقيات تعاون عسكري ثنائي، بذلك حافظت على سيطرتها و كثفت وجودها العسكري بالقوات المسلحة و الخاصة، إضافة لنشر مستشارين عسكريين و تزويد المنطقة بأسلحة و دعم لوجيستيكي وتدريب الجنود في مدارس عسكرية فرنسية، و بالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية للمنطقة كجزء من فنائها الخلفي تم عقد بعض المصالح الخاصة في كل من النيجر التي أصبحت مزود مهم لليورانيوم الذي تحتاجه فرنسا في برنامجها النووي العسكري الطموح، وبموريتانيا كمورد خام للحديد فمهم لفرنسا التخفيض التدريجي لعدد الجنود المتمركزين في إفريقيا، بالمعنى الشامل الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل في السياسة الخارجية الفرنسية انخفضت بشكل ملحوظ خلال التسعينات18.

في العموم، تأرجحت السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا عموما و منطقة الساحل خاصة، في الواقع بانتظام بين "...سياسة القوة بالتدخل في الفناء الخلفي "pré-carré" الفرنكفوني، دعم الدول الإفريقية لفرنسا في إطار الأمم المتحدة واستخدام أبعاد "françafrique"، كذلك بتطبيع العلاقات "normalize relationships"، أوربة للقارة و الوجود المكثف في أكبر الأسواق الإفريقية كنيجيريا و أنغولا، هذا التأرجح أدى إلى بعض التضاربات في تنفيذ المبادئ التي من شأنها أن تضر بصورة فرنسا في إفريقيا19. بالتالي، تأرجح يضعف من مكانة فرنسا في إفريقيا في ظل تصاعد قوى ناشئة صاعدة كالصين مثلا، ما يهدد مصالحها الحيوية و يزحزح من دورها القيادي خاصة، الأمر الذي يفقدها ثقلها، وزنها و هيبتها الدولية باعتبار الساحل الإفريقي الفضاء ذو الأولوية القصوى في سياستها الخارجية.

فقوس الأزمات كما هو محدد في الكتاب الأبيض عام 2008، من المحيط الأطلسي إلى الهندي، من موريتانيا إلى باكستان ويغطي بما في ذلك منطقة الساحل الإفريقي بأكملها من موريتانيا إلى الصومال، منطقة تحتل مكانة خاصة في أجندة الأمن الفرنسي، لأن الأحداث الأخيرة بالنيجر و مالي تبرر هذه الأهمية، الساحل من الواضح أنه منطقة أين الإرهاب يبحث و يسعى في النمو، بهذا النحو فرنسا على وجه الخصوص مهددة في مصالحها، و هكذا لا فرنسا و لا أوروبا تنقد اهتماماتها بالقارة الأقرب لهم لتبقى إفريقيا مركز العديد من الصراعات و بؤر التوتر، حيث يشير الكتاب الأبيض أنها" أراضي حيث السلطة تشكك فيها" كناية عن المناطق التي ينعدم فيها القانون.

و في إشارة للإمكانيات البشرية و القوة الاقتصادية للدول المكونة للساحل، يسلط الكتاب أنها ضعيفة وهشة ذات آثار مباشرة على المشاكل الإفريقية بالتالي على مصالح فرنسا، و يتعلق الأمر بالهجرة غير الشرعية، التطرف الديني، الشبكات الإجرامية،

الجماعات الإرهابية و الاتجار غير المشروع بجميع أشكاله، فالساحل من موضع هذه التهديدات المتشابكة وعلى هذا النحو يتطلب اليقظة على المدى الطويل.

نقاط الضعف هذه، تتطلب إجراءات حازمة لدفع السلم و الأمن بإفريقيا مرتبطة بالطبع بالتنمية، و لتحقيق هذا تحتاج فرنسا لإعادة ترتيب الأصول العسكرية و تجديد الأساس القانوني لوجودها العسكري بالمنطقة، وجود يأخذ أشكالا متعددة لدفع السلام في القارة لذلك لابد من التمييز بين:

القوات في الأماكن المتقدمة force pre-positioned/ قوات السيادة sovereignty the forces/' القوات التي تشارك في نطاق ثنائي forces engaged by a bilateral agreement/ مشاركة القوات الفرنسية في العمليات الدولية خاصة للإتحاد الأوروبي20.

الخريطة أدناه، تعرض أهمية الأجهزة العسكرية من قبل فرنسا في القارة الأفريقية، من وجهة نظر جيواستراتيجية، اختيار المواقع مهم خاصة بالنسبة للمساهمة في دعم برامج الأمن الجماعي و الإقليمي للأفارقة و محاربة مختلف التحديات الأمنية التي تهددها وكذا أوروبا و فرنسا21.

الفرع الثالث: الوجود العسكري الفرنسي في الساحل الأفريقي

➢ اتفاقيات التعاون العسكري و الدفاع: بموجب اتفاقيات المساعدات و التعاون العسكري الموقعة مع معظم الدول المستقلة حديثا، اتفاقيات تحتوي على العديد من البنود السرية التي حتى البرلمان الفرنسي يتجاهلها في حين أنه مختص في المسألة، تعتيم لبنود الاتفاقيات التي من شأنه حماية الدول الإفريقية، في الأصل لغاية استمرار المصالح الفرنسية، بهذه الأخيرة فرنسا لها وجود عسكري واحد في إفريقيا الذي ليس لأية دولة غربية أخرى في القارة. البعض يرى في هذه الاتفاقيات تمديد للاستعمار بوسائل أخرى التي تجعل استقلال الدول أكثر نظري منه حقيقي عملي.

وضع جعل فرنسا، القوة الوحيدة الأجنبية الأكثر اندماجا في إفريقيا، القوة الوحيدة التي كانت قادرة من التفاوض على اتفاقيات منحتها قوة النفوذ في القارة – على حساب سيادة الدول- و كثيرا ما يطلق عليها صفة الدركي في غرب إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي، بالتالي هذا الموقع الإستراتيجي المتميز ليس وليد الصدفة لكن جاء نتيجة سياسة استباقية فرنسية " French voluntarist policy" للحفاظ على نفوذها بالقارة بعد موجة الاستقلال، حتى الكومنولث البريطاني أقل اتساعا في علاقاته مع مستعمراته السابقة مقارنة بفرنسا22.

-القواعد العسكرية: الوجود العسكري الفرنسي بإفريقيا لا يزال يتكون من ثلاث قواعد عسكرية دائمة في السنغال بحوالي 150 رجل، الغابون ب 800 رجل و جيبوتي 2900 رجل إضافة إلى 1200 رجل في إطار عملية "le dispositif épervier" و اكتمال هذا النظام بقاعدة "Réunion" في فرنسا للتعاون العسكري، ثم مؤخرا عملية ذات البعد الإقليمي "barakhane".

في المجموع حوالي 6000 جندي فرنسي في قواعد دائمة التي تحتاج إضافة 3000 إلى 5000 جندي في سياق العمليات الخارجية إضافة لوجود بحري دائم في خليج غينيا لحماية المواقع النفطية23.

-بيع الأسلحة: فرنسا تحتل المرتبة الخامسة بشأن صادرات الأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا و الصين حسب دراسة نشرها المركز الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم (SIPRI) في الفترة ما بين (2010- 2014)، حيث قدرت صادرات أمريكا 31% ، تتبعها روسيا 27% ، الصين ثم ألمانيا ثم فرنسا بحوالي 5%، و بهذا مبيعات الأسلحة تحتل مرتبة بصفة رسمية " أولوية وطنية" مقارنة بالدول الإفريقية ذات صادرات منخفضة مقارنة بحجم الاستيراد.

-التدخلات العسكرية الرسمية و غير الرسمية: منذ 1960، اتخذ الجيش الفرنسي أكثر من 50 تدخلا عسكريا رسميا، تحت شعار حماية و إجلاء الرعايا الفرنسيين و جاء في أكثر الأحيان التدخل في الشؤون الداخلية[24].

سؤال يبقى مطروح، لماذا أفريقيا؟، أكثر من 50 عاما بعد استقلال الدول الإفريقية، فرنسا لا تزال تحافظ على جهازها العسكري و تجري تدخلات، لكن ليس لأية أسباب، ففرنسا ليس لديها فقط شرعية الدفاع عن إفريقيا و مصالحها وحتى حلفائها، بالإضافة لذلك ليس فقط أنها تستطيع و لكن من الممكن القول أنه من الضروري، أولا على نفسها لحماية مواطنيها و تحمل مسؤوليتها التي منحتها إياها مكانتها الدولية وتطلعها إلى "الحكم الذاتي الإستراتيجي في إفريقيا"، كما أن تدخلها ضروري بالنسبة للشركاء الأفارقة.

لكن، إذا كان لدى فرنسا مسؤولية التدخل في إدارة الأزمات الإفريقية و منها بمنطقة الساحل الإفريقي والإبقاء على الوجود العسكري الدائم يساعدها من منع أو إدارة الأخيرة بطريقة رد الفعل، فإنه يتجسد بذلك:

أ/ مصلحة فرنسا في حماية مصالحها من خلال منطق "الدفاع الأمامي" "defense logic forward" ضد التهديدات الإرهابية.

ب/ مسؤولية فرنسا نحو شركائها الأفارقة المستمر، الذين وضعوا في وقت مضى تحت سيادتها25.

الجهاز العسكري اليوم مكون من أجل مهمتين رئيسيتين: العمليات "operations" و التعاون "cooperation"، فالمقررين مهتمون بدراسة الوضع الحالي لهذا الجهاز و تحليل فعاليته في مسار العملية الأخيرة "serval" بمالي، لدراسة الهيكل الجديد المقترح لهذا الجهاز و كذا أساليب التنفيذ من تم تقييم مدى ملاءمته للتهديدات و احتياجات الأفارقة الحالية. و عليه المقررون يفضلون اختيار النظر للوجود العسكري الفرنسي بأفريقيا في مجموعة ككل متماسكة متناسقة26، و هذه الخريطة توضح الإطار الإستراتيجي للتدخل العسكري الفرنسي بالساحل الأفريقي و منه تفسر مدى أهمية و أولوية المنطقة.

الخارطة رقم 01: الإطار الإستراتيجي للتدخل العسكري الفرنسي

المصدر: هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة (عملية Licorne).

شكلت "N'Djamena" بالفعل موقعا استراتيجيا، يقع في شرق منطقة الساحل، و هي نقطة انطلاق مهمة للقوات الجوية للتدخل ليس في عملية "serval" و إنما حتى في وسط إفريقيا، كما هو موضح في الخارطة رقم 02 أدناه. ضف لاختيار فرنسا موقع رئيسي ثاني في الساحل و هو "نيامي" بالنيجر و فسح التعاون مع فرنسا لمحاربة الإرهاب و التمرد ضد سلطات دول المنطقة، بهذا يتم تغطية شريط الساحل الإفريقي باثنين من مراكز القوات الجوية في غرب و شرق المنطقة27.

الخارطة رقم 02: نجامينا ، على مفترق الطرق بين شريط الصحراء الساحل و وسط أفريقيا

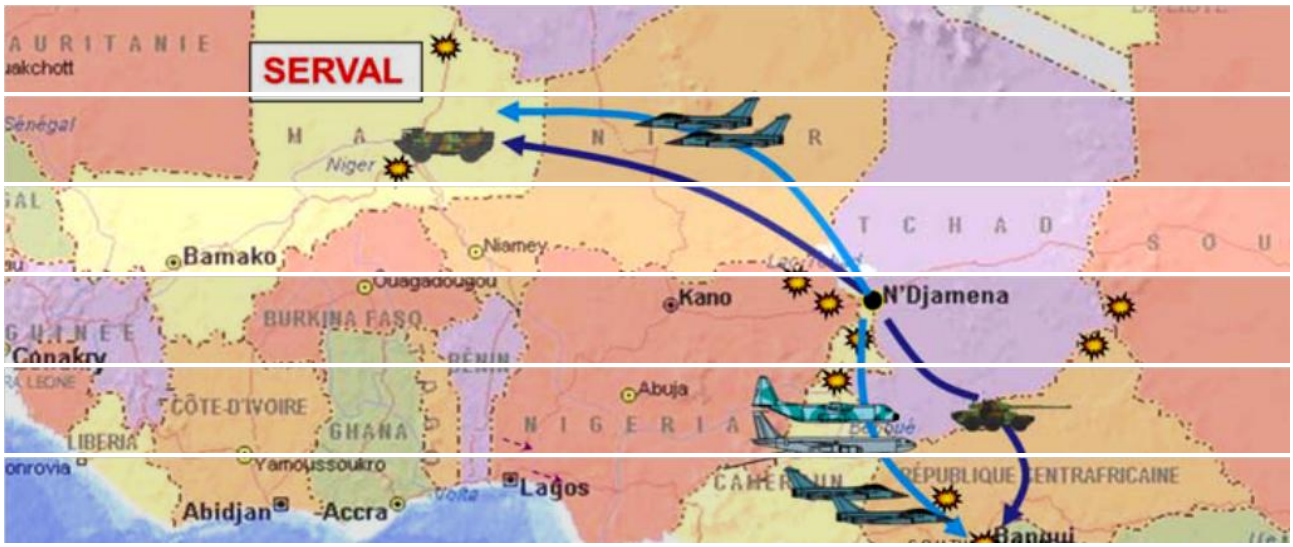

المصدر: هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة (عملية Épervier).

بعد أحداث في شمال مالي بماي 2014 ضد MNLA و غيرها من الجماعات المتمردة المتحالفة والسيطرة على كثير من المناطق الشمالية، تم تعزيز المئات الموظفين الإضافيين ب "Gao"28.

فرنسا و الدور العسكري الدائم: لدى فرنسا قوات متمركزة في 22 بلدا أفريقيا و أقامت قواعد عسكرية في دول إستراتيجية مثل جيبوتي، السنغال، جمهورية أفريقيا الوسطى، كامرون، غابون و ساحل العاج ويتمثل هدف السياسة الأمنية الفرنسية في: حماية الحكومات الصديقة ضد العدوان الداخلي و ذلك لحماية المصالح السياسية و الاقتصادية الفرنسية، ضف لهدف آخر حماية الحكومات من أي تهديدات خارجية.وقعت فرنسا 27 معاهدة دفاع عسكري مع الدول الإفريقية ما بين 1960-1994 كما هو مبين في الجدول رقم 01 (حول مجمل التدخلات العسكرية الفرنسية بإفريقيا منذ 1960)، معاهدات لإضفاء الشرعية على القواعد العسكرية الفرنسية و التدخل بإفريقيا لحماية المصالح الإستراتيجية.الجدول رقم 01: يوضح عمليات التدخل الفرنسي بإفريقيا (1960-2013)

السنة	البلد	الهدف
1964	غابون	استعادة الرئيس بعد الانقلاب
1972-1968	تشاد	وقف تمرد الشمال
1980-1978	تشاد	الدفاع على الحكومة ضد المتمردين
1978	الزائير(كونغو الديمقراطية)	إنقاذ الرهائن الأوروبيين من المتمردين
1979	جمهورية إفريقيا الوسطى	إزالة الإمبراطور Jean Bedel Bakassa عن السلطة

1984-1983	تشاد	حماية النظام من المتمردين
1986	تشاد	الدفاع عن الحكومة ضد المتمردين
1986	طوغو	استعادة الرئيس بعد الانقلاب
1989	جزر القمر	وقف الإنقلاب
1990	غابون	دعم نظام الرئيس Omar Bongo و إجلاء المواطنين الأجانب من المدن المتضررة
1993-1990	رواندا	إجلاء الفرنسيين و غيرهم من الأوروبيين بعد هجوم المتمردين
1991	الزائير(كونغو الديمقراطية)	استعادة نظام الرئيس Mobutu Sese Seko
1994-1992	الصومال	للمشاركة في استعادة النظام بالتعاون مع الو.الم.الأ
1994	رواندا	للمشاركة بعملية turquoise.
1995	جزر القمر	لوقف الانقلاب و حماية النظام.
1997-1996	جمهورية إفريقيا الوسطى	للحفاظ على النظام بعد الانقلاب.
1997	جمهورية كونغو الديمقراطية	إجلاء الأجانب خلال الحرب الأهلية بالبلاد.
1996	كامرون	تقديم المساعدة العسكرية للكامرون.
1998	جمهورية كونغو الديمقراطية	إجلاء الأجانب
2002	ساحل العاج	المشاركة بعملية licorne.
2003	جمهورية كونغو الديمقراطية	للحفاظ على النظام بشمال و شرق البلاد.
2008	تشاد	تعزيز النظام و إجلاء الأجانب خلال اضطرابات البلاد.
2011	ليبيا	لوقف نظام القذافي.
2011	ساحل العاج	المشاركة في عملية licorne و إنهاء نظام Laurent Gbagbo.
2013	مالي	لاستعادة نظام البلاد ضد المتمردين.

المصدر:

http://www.expatica.com/fr/news/french-news/france-africa-a-long-historyof-military-intervention_142434.html

هناك 05 ديناميات هامة وراء الوجود العسكري و نشر القواعد الفرنسية في إفريقيا و هي كالتالي:

السبب الأول: أن فرنسا لديها مصالح اقتصادية، حيث إفريقيا مثلت أكبر متداول شريك في الفترة ما بين 1991-2008، ضف لتوفيرها المواد الخام من يورانيوم، نفط، غاز...إلخ.

الأساس المنطقي الثاني:أن إفريقيا كانت قارة مهمة جدا لنشر اللغة و الثقافة الفرنسية لتوسيع تأثيرها ونفوذها الثقافي عن طريق "استخدام القوة العسكرية لتعزيز المصالح الفرنسية في جميع أنحاء إفريقيا".

السبب الثالث: يتمحور حول المصالح السياسية، ففرنسا لديها علاقات سياسية قوية مع البلدان الإفريقية.

الدينامية الرابعة: القوات الفرنسية في إفريقيا تلعب دورا هاما في حماية ممتلكات و أمن المواطنين الذين يعيشون بالمناطق الإفريقية، ما يزيد عن 200 ألف مواطن حيث لهم دور هام في تطوير المصالح الاقتصادية الفرنسية.

السبب الأخير هو أن القوة العسكرية الفرنسية تلعب دورا هاما في تعزيز الدبلوماسية العسكرية و زيادة مبيعات الأسلحة للدول الإفريقية و مراقبة بعثات حفظ السلام و توفير أمن دول القارة29.

إذن المشاركة العسكرية لفرنسا في إدارة الأزمات بإفريقيا من الشمال نحو الصحراء و كذا شرقا و غربا، ليست بالأمر الجديد، كانت دوما نشطة، اعتمادا على ظروف سياسية و عسكرية محلية، فبداية من 2011 و نشوء الجماعات الجهادية الكثيرة الموزعة على عرض القارة الإفريقية من موريتانيا و تتجاوز ذلك بالوصول إلى أفغانستان و زيادة على ذلك بظهور ما يسمى بالدولة الإسلامية، واقع فرض تغييرا للوضع، لتتبنى فرنسا إستراتيجية المواجهة على المدى الطويل من جميع الجهات، بالمشاركة على مختلف المسارح العملياتية. لتتجسد أكثر بإفريقيا من خلال عملية برخان سنة 2014، بإستراتيجية تراجعت عن المفاهيم العسكرية التقليدية كصدّ التمرد و تحقيق الاستقرار، ليتم بناؤها حول وجود عسكري دائم ممتد على كامل حزام الساحل الصحراء، بحركية تعتمد على عناصر برية، جوية (طائرات استطلاع بدون طيار) وقوات خاصة. إن الجهاز العسكري الفرنسي في مستوى أقل من القضاء نهائيا على كل تهديد للجماعات الإرهابية أو حتى أطرها، أو بتدمير مخازن أسلحتهم و نقاط ارتكازهم أو تشتيت خطوط اتصالاتهم30. بالمعنى الواضح، تبقى المهمة الفرنسية في غاية الصعوبة بالنظر إلى التهديد الوجودي القائم بمالي ودول الساحل بعد التدخل العسكري الأخير الذي ساهم صراحة في انتشار أوراق التهديد بكامل المنطقة.

إضافة إلى التطورات في عالم ما بعد أحداث 09/11 عدد نسبي من الجهات الأمنية الجديدة دخلت جوهر الفناء الخلفي الفرنسي، كل من الولايات المتحدة الأمريكية و القوى الناشئة كالصين مثلا في الساحل الإفريقي، بلدين عرفا تعاونا عسكريا في أفريقيا، بحلول عام 2008 الولايات المتحدة الأمريكية والصين اللّتان وقّعتا اتفاقيات تعاون عسكري مع 18 دولة أفريقية ثم 15 لاحقا، فالحرب على الإرهاب أوضحت مصالح إستراتيجية أخرى، ما دفع أمريكا إلى فتح قاعدة دائمة بجيبوتي سنة 2002 التي هي في نفس الوقت الموطن الأكبر للقيادة العسكرية الفرنسية، بذلك عززت واشنطن وجودها العسكري بمنطقة جنوب الساحل و القرن الإفريقي في الغالب كجزء من الحرب على الإرهاب. تحقق هذا الوجود نسبيا بإنشاء قيادة الأفريكوم، قيادة عسكرية أمريكية سنة 2007، كرمز لا جدال فيه عن نهاية الدور الفرنسي كشرطي إفريقيا ومنذ ذلك الحين قدمت الو.م.أ قوات إفريقية مع تدريبات لمكافحة الإرهاب وزيادة المعلومات الإستخباراتية و المراقبة والاستطلاع.سؤال يطرح نفسه: هل هو نهاية لشرطي أو دركي إفريقيا عامة و الصحراء الساحل خاصة؟

كل هذه التطورات لم تمنع فرنسا من لعب الدور الحاسم في الصراعات الإفريقية في السنوات الأخيرة حتى في ظل أو تحت الولايات الأوروبية و الأمم المتحدة، و يرجع ذلك للعديد من الأسباب، الأكثر وضوحا، هي جهاز المخابرات و مجموع الخبراء في المسائل الإفريقية و الأوساط الأكاديمية، إلى جانب القوات المسلحة الفرنسية بعد عقود من الحملات الاستعمارية و مرحلة ما بعد الاستعمار ما خلف معرفة عميقة لثقافة منطقة الساحل و الشعوب الإفريقية، إضافة لتاريخها المشترك الوطيد مع القارة و اللغة المشتركة (في المستعمرات السابقة)، عوامل مجتمعة تسمح للقوات الفرنسية الاتصال مع الأفارقة المحليين لجمع المعلومات الكافية، تمكّن فرنسا و القادة السياسيين بخلق أو الحفاظ على علاقات قوية كمفتاح مع القادة الأفارقة، ما يجعلها الرائد في منطقة الساحل الإفريقي إلى حدود التدخل العسكري.

الدليل على التواجد الدائم العسكري هو رسم فرنسا عودة عسكرية مذهلة في إفريقيا عام 2011 بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 1973 حول ليبيا في مارس 2011، و كوت ديفوار قرار 1975 في أفريل 2011، و مؤخرا في مالي قرار الأمم المتحدة 2085 سنة 2012.

"" لكن جوهر التغير في التدخلات الفرنسية الحالية بإفريقيا عن تلك التابعة
لفترة 1960- 1990 ، هو أن فرنسا الآن تسعى للحصول على ضمانات صريحة
متعددة الأطراف قبل أي عمل عسكري كبير في إفريقيا من (مجلس الأمن، الإيكواس،
الإتحاد الإفريقي و كذلك الإتحاد الأوروبي) من أجل ضمان أنها لن تعمل بمفردها و لمنع أي
اتهامات بمحاولتها إحياء الفترة الاستعمارية الجديدة أو ما يسمى بالإرث الكولونيالي، نمط جديد في البداية
و هو السبب الرئيسي حيث كانت حذرة جدا بشأن تدخلها المحتمل في مالي" 31.

بشكل غير متوقع، سنة 2013 شهدت العودة العسكرية الفرنسية الثانية في منطقة الصحراء- الساحل التي كانت مفاجأة إستراتيجية.

المبحث الثاني: الأزمة بمالي، اختبار حالة بالنسبة للتدخل الفرنسي المباشر

المطلب الأول: دوافع الجانب الفرنسي للتدخل بمالي عسكريا

في سياق تصعيد شدة التوتر و عدم إمكانية الوصول إلى حل سياسي للصراع بشمال مالي الذي تم تجاهله أصلا جاء التدخل العسكري الفرنسي لتبدأ العملية تحت اسم servalفي أوائل جانفي 2013، لكن قبل ذلك سبقها في أواخر عام 2012 التخطيط لمؤتمر وطني من شأنه معالجة القضايا الملحة بوضع خارطة طريق للانتقال السياسي وتحرير الشمال بتنظيم انتخابات، ليصبح الطريق مسدودا بسبب الخلافات العميقة حول طبيعة المؤتمر – التأسيسية "constitutive والاستشارية "consultative"- و حول الأطراف المشاركة فيه، كانت الحكومة عاجزة لوضع قائمة توافقية من المشاركين ضف إلى نفوذ الجماعات المعارضة في باماكو التي هددت بمقاطعة العملية لأنها لا ترى بأنها شفافة و شاملة بما يكفي، و الأهم من ذلك، المناقشات بين الجماعات المتصارعة لا يمكن أن يحدث منذ الانقلاب الذي ترك السلطة الانتقالية غير قادرة من العمل سواء سياسيا أو عسكريا، فالجيش لم يكن قادرا على "تحرير الشمال" من تلقاء نفسه، و في الوقت ذاته المأزق السياسي في باماكو منع من مناقشة العناصر الأساسية في جدول الأعمال حول الجماعات المتمردة، تكوين الدولة و بناؤها الاجتماعي و ما إلى ذلك، الأمر الذي يترك مجالا كبيرا للمقايضات، كذلك التشكيك في مدى صدق و تعهد المتمردين للوصول إلى حل سلمي للأزمة الذي يبقى موضع تساؤل؟، ضف إلى غياب مسألة تقديم تنازلات فحتى الحكومة المدنية لم تكن قادرة على التفاوض بفعالية لعدم امتلاكها دعما سياسيا كما أن وساطة الأمم المتحدة فشلت.

كذلك، بالنظر إلى شرعية مسؤول "ECOWAS" في الأزمة بمالي، فقد أثير جدل حول الرئيس **Blaise Compaoré** لبوركينافاسو، بأنه ديكتاتور منذ 1987 و غير مؤهل لتشجيع إنشاء الديمقراطية بمالي، واتهموه أيضا في الدور المنسوب إليه على أنه يريد تحسين و توطيد علاقاته مع الجانب الفرنسي وراء أزمة مالي، حيث و في عام 2012 اشتبه فيه أنه من دعم الثوار.أما في دول الجوار نجد الجزائر التي ليست عضوا من الجماعة و لكن تحاول التفاوض مع أنصار الدين ورفض أي تدخل خارجي حتى بداية سنة 2013.[32]

لتتابع الأمم المتحدة مساري النهج السياسي و العسكري على حد سواء حيث تهدف من وراء ذلك إلى الضغط على السلطات المالية لمعالجة الفجوة التي طال أمدها بين مجموعات الشمال، قبل اتخاذ أي إجراء يفرض التدخل العسكري بمالي، لكن بالنظر إلى القوات الإفريقية التي لم تكن قادرة و جاهزة قبل سبتمبر 2013 من السيطرة على الجماعات المتمردة و البلاد، استدعى الأمر تدخل فرنسا الذي أصبح لا مفر منه "inevitable"33.

في مارس 2012، أدخل الانقلاب العسكري مالي في حالة من الفوضى بعد أن زعزع استقرار البلاد بشدة من تمرد الطوارق الذي بدأ في جانفي من نفس السنة بشمال البلاد، حدثين استفادت منهما الجماعات المسلحة بإنشاء عدة حركات منها "MUJAO" التي تمكنت في أعقاب الانقلاب من السيطرة على شمال مالي، لتفشل خطة الحكومة المحلية من تعزيز قدرة مكافحة الإرهاب بشكل واضح، أمر استدعى الحكومة المحلية اختيار فرنسا كدعم في حل الصراع الإقليمي الذي تقوده الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس" كمحاولة وساطة و تدخل عسكري لاستعادة السيطرة على الشمال.

تدخل عسكري فرنسي تحت اسم " عملية Serval" في 11 يناير 2013، قررت فرنسا بموجبه تغييرا جذريا في إستراتيجيتها بشأن أزمة مالي خصوصا بعد تحالف القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وأنصار الدين و MUJAO و استيلائهم على شمال و وسط البلاد. ردّ الرئيس الفرنسي **فرنسوا هولاند** على مكالمة الرئيس المالي **Traoré** و نشر القوات الخاصة الفرنسية بمالي، حيث كان الهدف الأول التدخل لوقف الدفع المتزايد نحو الجنوب من قبل الجماعات الإرهابية التي يمكن أن تصل إلى العاصمة باماكو، وشرعت في التدخل بدعم من قوات مالي و قوات إفريقية معظمهم من تشاد، كذلك النيجر ونجحت نسبيا من تحقيق الأهداف الرئيسية للتدخل المتمثلة في: وقف الإرهابيين من توسيع نفوذهم نحو الجنوب، طردهم من المدن الرئيسية في الشمال، و تدمير قدراتهم اللوجيستية، لكن و رغم ذلك، التحديات التي تواجهها فرنسا و المجتمع الدولي منذ انطلاق التدخل لم تتغير إلى حد كبير34.

إن السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا تحت رئاسة **فرنسوا هولاند** الذي انتخب يوم 06 ماي 2012، و على وجه الخصوص تجاه أزمة مالي تعتبر اختبارا حاسما للرئيس الفرنسي، فالتدخل الأخير أظهر أن فرنسا تواصل تحقيق مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية في إفريقيا كما أظهرت أن **الاستمرارية** "continuity" واحدة من أهم المبادئ الهامة في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه القارة. حيث أدلى في زيارته الأولى الرسمية إلى داكار في أكتوبر 2012:"" *أن الديمقراطية، حقوق الإنسان و مبدأ الاحترام المتبادل سوف تلعب دورا حاسما في تطوير العلاقات، كما أنه بالنسبة إليه القرب الجغرافي " geographic proximity"، العامل البشري "human factor"، العلاقات الاقتصادية و الطاقوية "economic and energy relations" من أهم العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية الفرنسية نحو إفريقيا"*. إضافة إلى كل هذا، التدخل النشط الفرنسي عام 2011 و 2013 أثبت أنه من الصعب على الطرف الفرنسي تغيير العلاقات القديمة مع الدول الاستعمارية التقليدية السابقة.

عند تسليط الضوء على العملية الأخيرة بمالي، تسعى فرنسا لإضفاء الشرعية على العملية العسكرية من خلال ثلاث خطوات حاسمة، الأولى أن فرنسا تدخلت عسكريا بناءا على طلب من الحكومة المالية، ثانيا هو أن فرنسا تعاونت مع المجتمع الدولي في أزمة مالي، على سبيل المثال، مجلس الأمن وخطة قراره 2085 الذي اعتمد في 20-12-2012 لعب دورا حاسما في إضفاء الشرعية على التدخل، أما الخطوة الأخيرة، هي أن فرنسا تتقاسم المسؤولية المالية و المشاركة مع المجتمع الدولي في إطار التدخل بمالي35. وكأننا نلاحظ أن فرنسا تحاول تبرير شرعية التدخل بأطر قانونية دولية تبرئة لنفسها وتجنبا لأصابع الإتهام من المجموعة الدولية.

لاقت عملية serval دعما كبيرا على الصعيدين الوطني و الدولي، حيث رأى الرئيس النيجيري " **Mahamadou Issoufou**" في العملية بأنها *"الأكثر شعبية من جميع التدخلات العسكرية الفرنسية بإفريقيا"* ، بالنظر إلى هذا الإجماع، يمكن أن يكون له تفسير لمنعطف دراماتيكي "dramatic turn" في الآونة الأخيرة للأحداث، وطريقة التدخل ذات شرعية الإجماع التي وصلت عن طريق حجج قانونية وسياسية، و انتشار استراتيجيات اتصال بين مالي و فرنسا حيث كانت السلطات الفرنسية ناجحة إلى حد كبير في تصوير التدخل العسكري بمالي–المستعمرة السابقة- كخيار لا مفر منه و كسيناريو على المدى القصير و برر ذلك للحفاظ على السيادة الوطنية و وحدة و سلامة أراضيها36. لتصوّغ بذلك فرنسا التدخل في إطاره القانوني، ويلقى ترحيبا دوليا و ترسم المشهد الأمني في مالي تحت مظلة مكافحة الإرهاب و حماية السلامة الترابية لدولة مالي.

من وجهة النظر القانونية، برر الجانب الفرنسي تدخله بموجب القرار الأممي رقم 2085 كما سبق الذكر، إضافة للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة بموجب مبدأ الدفاع الشرعي "the principle of legitimate defense"، إضافة إلى طلب الرئيس المالي نفسه دعما من نظيره الفرنسي، و ما أثار الانتباه أكثر أن هولاند تجنب بحذر تبرير التدخل على أساس اتفاقيات الدفاع التي وقعت عقب استقلال الدول الإفريقية من أجل تجنب اتهام فرنسا أنه شكل من أشكال الاستعمار الجديد.

العملية كانت سريعة جدا بشكل مذهل في مطاردة المتمردين للخروج من شمال مالي و شكلت بحوالي 4000 جندي فرنسي، لتمر عملية serval عبر ثلاث مراحل أو خطوات37:

- المرحلة الأولى (11-21 جانفي 2013): وقف هجوم الجماعات المسلحة نحو الجنوب و تجنب اتخاذهم نقاط إستراتيجية مثل مطار sévaré و جسر markala، و خلاله تم استعادة القوات الفرنسية في 21 جانفي و السيطرة على محور Di abaly-Konna.
- المرحلة الثانية (21 جانفي إلى 01 فبراير 2013): تم السيطرة على المناطق الرئيسية: غاو و تومبوكتو و كبدال ما أدى إلى تراجع الجماعات المسلحة إلى قواعدهم الخلفية بالشمال و شرق البلاد.
- المرحلة الثالثة (18 فبراير إلى 25 مارس 2013) هدفها الاستيلاء على القواعد الخاصة بالجماعات المسلحة خصوصا منها لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

الخارطة رقم 03: عملية serval (2013)

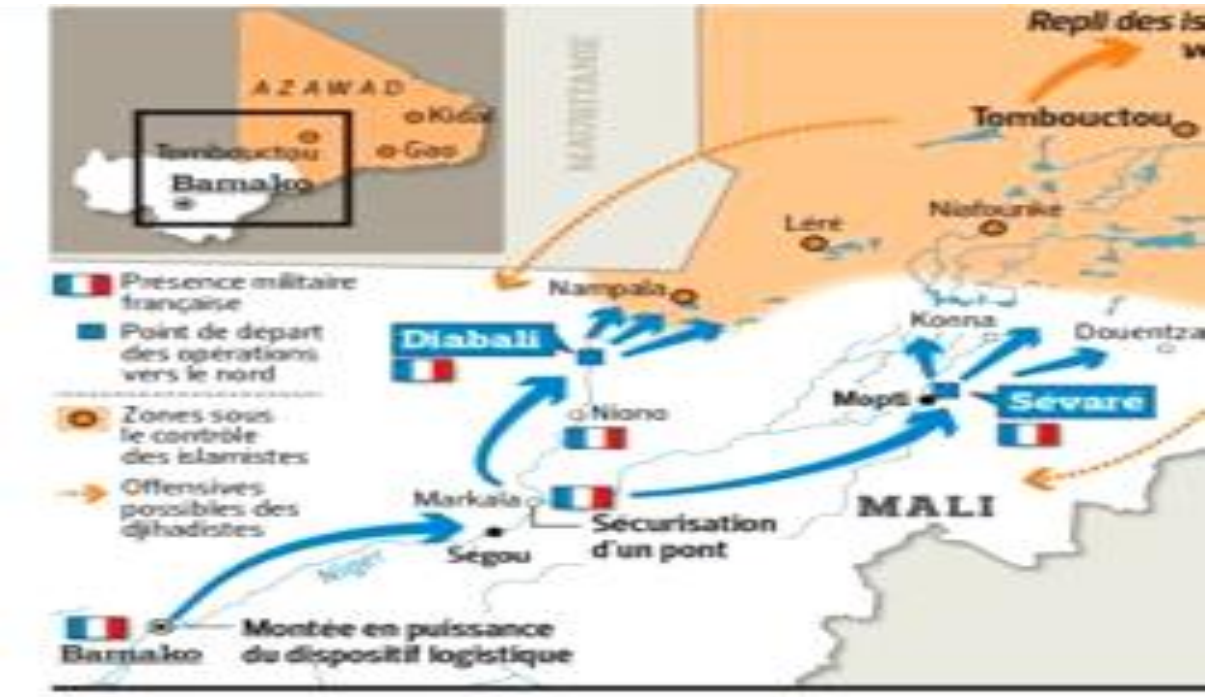

المصدر:

http://rpdefense.over-blog.com/tag/africa%20%26%20maghreb/181

الأسابيع الثلاث الأولى من التدخل العسكري كلف الميزانية الفرنسية 50 مليون أورو حسب ما أفاد به وزير الدفاع الفرنسي Jean-Yves le Drian في إطار ميزانية الدولة للدفاع و تراوحت العمليات العسكرية الخارجية 630 مليون أورو حيث يمكن اعتبار هذا الرقم مرتبط أساسا بالمسائل اللوجيستية38، و في تصريح آخر لمشروع قانون المالية لسنة 2014، أن العملية كلفت 646 مليون أورو بسبب الشروط المناخية وطبيعة الأقاليم39.

المطلب الثاني: إعادة تنظيم الوجود العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الأفريقي من خلال عملية "barkhane"

تنظيم أعلن في 08 ماي 2014 تحت قيادة وزير الدفاع الفرنسي Jean –Yves Le Drian، لوضع مفهوم إقليمي ضد الإرهاب بالتعاون مع أربع دول من الساحل، وجود و حضور فعال بسبب الترحيب الكبير من عدة بلدان بالمنطقة للقوات الفرنسية، هدف العملية محاربة الجماعات المسلحة في جميع أنحاء المنطقة كخطوة ثانية في التدخل العسكري الفرنسي من عام 2013، بدأت العملية أنشطتها في 01 أوت 2014 كامتداد لعملية serval، تشكلت عملية "barkhane" في ثلاث دول من الساحل الإفريقي، في كل من مالي بالشمال (Tessalit)، في شمال تشاد (Faya Largean) و بالنيجر (Forte De Madame). لاعتراض الجماعات الإرهابية40، أنظر الخريطة رقم 06.دمجت العملية العسكرية للجيش الفرنسي العمليات العسكرية السابقة بتشكيل نظام عسكري ببعد إقليمي، مفهوم جديد لمكافحة الإرهاب41، بذلك تعتبر barkhane جزءا جديدا في التوجه الإستراتيجي للأمن و الدفاع الفرنسي بالساحل، تقوم على أساس نهج الشراكة والتعاون العسكري مع دول شريط الصحراء-الساحل (بوركينافاسو، موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد).

الخارطة رقم 04: التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي تحت عملية barkhane

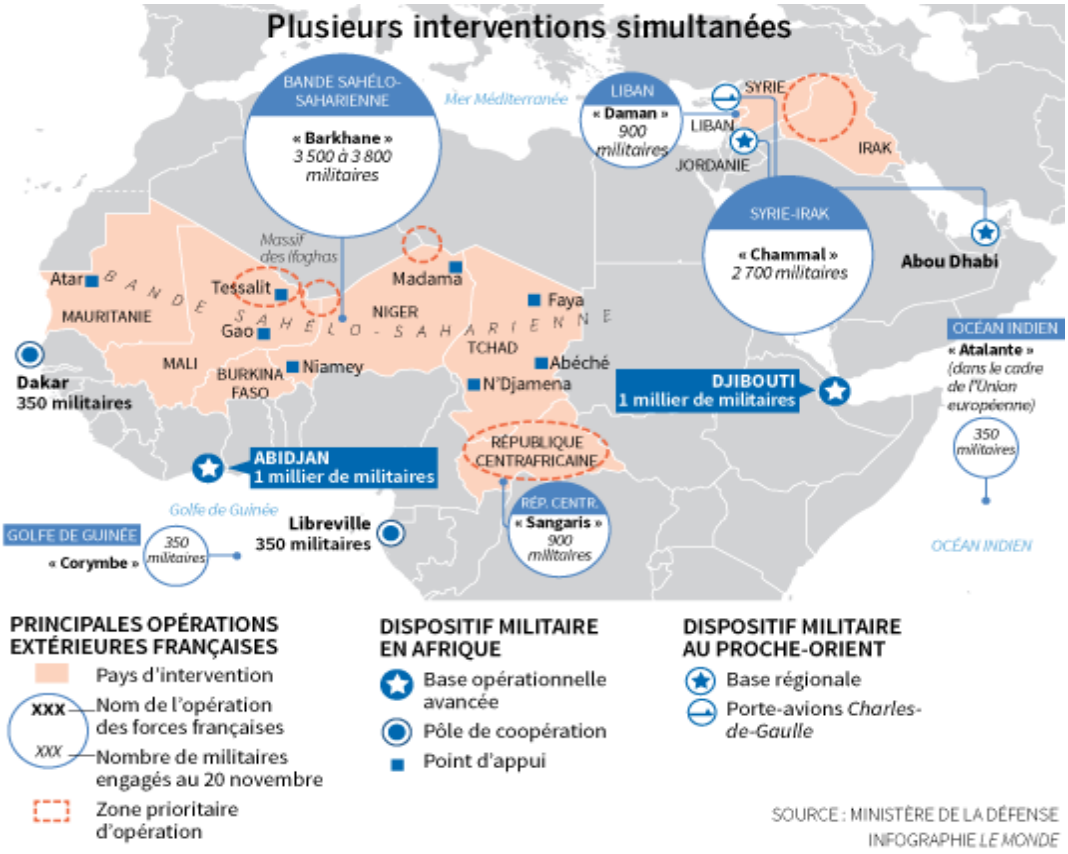

المصدر: وزارة الدفاع، infographie le monde.

إن التدخل العسكري الفرنسي سنة 2013 بمالي و منطقة الساحل عامة، هو مقياس لزيادة حجم أولويات صناع السياسة الفرنسية نحو إفريقيا من جهة، و مؤشر آخر لمجموع التحديات المعقدة في القارة التي لا تزال قائمة، تدخل أثبت بأنه لا تزال إفريقيا قارة أين لا يمكن أن تدفع إلى هامش العمل السياسي والدبلوماسي و الاقتصادي، لكن ما يثير قلق الحكومة الفرنسية هو المخاوف المتعلقة بالميزانية أو تغير البيئة الإستراتيجية الأمر الذي شجعها من اعتماد نهج جديد في سياستها المتعددة الأطراف "multilateral approach". بإشراك أطراف في العملية خصوصا دول الميدان، و كأن فرنسا لا تحاول تحمل جميع الأعباء بمفردها في هذه العملية، و منه كيف يمكننا قراءة السلوك الفرنسي: هل هو حذر، تخوف أم حجم التهديد في الساحل أكبر بكثير مما نتصوره؟

فيما يخص انتشار الجنود الفرنسيين بالقارة، فوفقا لوزارة الدفاع الفرنسي في فبراير 2013، تم نشر حوالي 10.025 جندي مشرف في الخارج، 4610 في غرب إفريقيا، 2180 في وسط إفريقيا، 270 شاركوا في عمليات مكافحة القرصنة في خليج عدن...إلخ42.

إضافة لذلك، فيما يخص النفقات العسكرية الفرنسية في المجال العسكري، فإنه في 20 ماي 2015، مجلس الوزراء وافق على وثيقة من 109 صفحات لمراجعة قانون البرنامج العسكري للفترة الممتدة ما بين 2014-2019 التي اعتمدت عقب نشرها من قبل الحكومة و تم مناقشة و التصويت على القانون في جوان 2015 المنصرم.

تقدم الوثيقة إنفاق إضافي للدفاع العسكري إلى 3.8 مليار أورو ما بين 2015-2019، ليصل مجموع ميزانية الدفاع في هذه الفترة إلى 162.4 مليار أورو و هي أول زيادة بهذا الحجم في الإنفاق العسكري الفرنسي منذ ربع قرن، بالإضافة إلى هذه النفقات من المرجح نشر 7000 إلى 10.000 جندي على الأراضي العسكرية كما سيقوم الجهاز بزيادة من 66 ألف إلى 77 ألف من الجنود سنة

2016، هذا الجزء من القوات الجديدة مجهز للحروب في الخارج، و وفقا لصحيفة le monde" من الضروري توفير عدد كافي من الموظفين والأفراد المدربين للعمليات العسكرية الخارجية ذات مستوى عال في كل من الساحل الإفريقي والعراق"43.

تقول الوثيقة أن *" الهجمات الإرهابية في باريس سنة 2015، أظهرت أن فرنسا مثل الدول الأوروبية تتعرض مباشرة للتهديد الإرهابي الذي اتخذ أبعاد غير مسبوقة خاصة في إفريقيا و الشرق الأوسط لأنه لا يتوقف عند الحدود".* هذا لا يعني اتخاذ تدابير كبيرة و لكن التزام الجانب الفرنسي بإعادة احتلال أجزاء كبيرة من الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية السابقة بإفريقيا.

الوثيقة تقول أن *" هذا التهديد الإرهابي العسكري يمثل تحديا كبيرا في منطقة الساحل بالتالي يتطلب جهدا كبيرا في مجال الاستخبارات و استجابة القوات المسلحة "* 44. تهديد يجعل المقاربة الفرنسية في مكافحة الجماعات الإرهابية أكثر حذرا وبراغماتية، فهي ذات تكلفة و استهلاكية للغاية من حيث القوة البشرية والمعدات والتجهيزات في ظروف خاصة طارئة، لذلك من المهم أكثر من أي وقت مضى أن ينفذ على أرض الواقع البرنامج العسكري2014-2019 المراجع سنة2015، لتشكل الرهانات الأمنية الأولويات ذات النقاش على المستوى الوطني السياسي في انتخابات 2017. 45 في هذا السياق المقلق، و بعد إحصائيات و معطيات من الوزير الأول "Manuel Valls" هناك حوالي 627 فرنسي موجود في مسرح الحرب بداية من ماي 2016، إذ عاد 244 إلى فرنسا و قتل حوالي 171. إن التهديدات لن تحل في اليوم أو الغد لكن على الأقل يجب أخذ اليقظة بحجم المهمة و بدأ أخذ مقاييس في محاولة المواجهة46.

المطلب الثالث: نتائج و تحديات الاستقرار بمالي و منطقة الساحل الأفريقي

أعطى التدخل العسكري الفرنسي نتائج مهمة على المستوى السياسي و الأمني، فسياسيا، في جزء منه قد خلق جوا لإجراء انتخابات بمالي، و ظهور سلطة قانونية على المستوى التنفيذي و التشريعي، كما ساعد ذلك على إبرام اتفاق في واغادوغو بين الحكومة الانتقالية و الحركات الأزوادية المسلحة، اتفاق نص على إجراء مفاوضات شاملة لمعالجة مشاكل الشمال و انتخابات اعتبرتها فرنسا نجاحا سياسيا رغم تحفظ الأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي بحجة عدم إمكانية إجراء انتخابات نزيهة و توافقية في الآجال المحددة يساهم في حل الأزمة السياسية للبلاد. لكن الانتخابات قد أخرجت مالي من الغموض فيما يتعلق بالنظام السياسي القائم مع وصول الرئيس المالي الجديد "**إبراهيم ببكر كيتا**"، في المجمل مبادرات تدعو للائتلاف لكن الحركات الأزوادية متمسكة بمطالب و مسألة الحكم في الشمال حيث لا تزال تمارس سلطة فعلية من كبدال نحو الحدود الجزائرية – الموريتانية. لكن في ظل كل هذا التوتر الذي لا يزال قائما و الوضع الاقتصادي المتدهور بانعدام البنى التحتية و المرافق الاجتماعية و عدم استثمار مالي في أية برامج تنموية بالشمال، يظل شمال مالي يشهد نشاط الجماعات المسلحة و تجارة السلاح و تهريب المخدرات والأنشطة غير المشروعة.

أما عسكريا، تمكنت عملية serval، من وقف تقدم الجماعات المسلحة نحو باماكو التي كانت مهددة بالسقوط، و تم تحرير كافة مدن الشمال من قبضة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و حركة أنصار الدين، ملاحقة الجماعات و حسب معلومات تمكنت العملية من القضاء على حوالي 400 مقاتل و تدمير 120 سيارة و اكتشاف 220 طن من الذخيرة وتفكيك معامل لصنع المتفجرات، وتم قتل قائد شهير "**عبد الحميد أبو زيد** و مساعده الموريتاني **محمد الأمين ولد الحسن** المقلب ب: عبد الله الشنقيطي"47.

بالرغم من النجاح النسبي للتدخل العسكري الفرنسي، إلا أن الإرهاب لا يزال يشكل تحديا في شمال مالي، فبعد فترة وجيزة كل من تنظيم القاعدة ببلاد المغرب و أنصار الدين وMUJAO أجبروا على التخلي عن مدن رئيسية في الشمال و غيرت

هذه الجماعات من إستراتيجيتها، و منذ ذلك الحين تم إشراك فرنسا وحلفائها ضمن حرب العصابات "guerilla warfare". حيث أن بعض المقاتلين لجأوا إلى المناطق الصحراوية والجبلية في شمال مالي كمناطق لجوء و لا تزال تعمل، فمنذ يناير 2013، نفذت عدد من الهجمات الانتحارية، هجمات تستهدف أساسا مالي، و غيرهم من الجنود التشاديين و الأطراف المشاركة في عملية serval والجنود الماليين بكيدال و غاو.

كان البحث عن حل سياسي للنزاع في مالي موضع انتظار، و في 29 جانفي 2013 اعتمدت حكومة مالي "خارطة طريق" التي تمثل نهجا بين خطوتين لمعالجة الأزمة السياسية، و هي تمثل أولا، خطوة للعودة إلى النظام الدستوري عن طريق إجراء انتخابات رئاسية في جويلية 2013، ثانيا بدء مفاوضات مع تلك المجموعات في الشمال، ثالثا، توقفها عن العمليات الإرهابية و تعترف بسلامة الوحدة الإقليمية.

خارطة طريق ينظر إليها مجدية نظريا، لكن ليست واضحة حتى الآن في جانبها العملي، سؤال يطرح نفسه لماذا؟ إن إجراء انتخابات في جويلية صعب و تحدي رئيسي بالنسبة لسكان الشمال خاصة و أنه ما يقرب 150.000 شخص فروا إلى دول مجاورة جراء النزاع، فإذا كان هذا لا يمكن أن يتحقق فإنه من الممكن أن يقوض شرعية الرئيس المنتخب حديثا والحكومة كذلك، ضف إلى أنه لم يتم العثور على حل حتى الآن لتجنب التدخل المستمر للجيش المالي.

الفرع الأول: خطر انتشار " spillover"، الإرهاب في مالي إلى البلدان المجاورة

إن المفاوضات مع الجماعات في الشمال هو بالتأكيد المقترح الرئيسي لحل الأزمة المالية على المدى الطويل، لكن ليس هناك شيء واضح المعالم، بمعنى هل تعتبر آلية الحل السياسي كافية في ظل وجود عقبات متعددة بشأن التوفيق بين اختلافات السلطات المالية و الطوارق؟ إضافة إلى هذا التحدي لتحقيق الاستقرار بمالي، هناك خطر من وجهة البعد المتعلق بالتدخل العسكري المباشر التي ستكون له آثار في زعزعة استقرار البلدان الضعيفة في الجوار، خطر امتداد لمشكلة الإرهاب بمالي مرتفع بشكل خاص في موريتانيا و النيجر، بالنظر إلى الحدود الطويلة التي تتقاسمها مع الجزء الشمالي للبلد، كما هناك احتمال أن بعض المتطرفين الذين طردوا من الشمال قد فروا إلى البلدين، بالتالي وعدت الحكومتين تأمين حدودهما لتجنب الإرهابيين من مالي، لكن عمليا تحقيق ذلك صعب جدا بسبب طبيعة الحدود48.

لكن الملاحظ، أنه ليس سوى اثنين من دول الجوار في منطقة الساحل الذين يواجهان مشكل الإرهاب على أراضيها نتيجة المخاطر الناجمة عن التطورات الأخيرة في مالي، لكن هناك مخاوف أن العدوى تشقّ طريقها إلى بوركينافاسو و السنغال اللتين تشاركان حدودهما مع مالي ضف إلى نيجيريا حيث الروابط بين المتطرفين في مالي و بوكو حرام غامضة، بالتالي منطقة الصحراء/ الساحل تعتبر كملاذ آمن للجماعات الإرهابية.

أجبرت العمليات العسكرية الفرنسية لاستعادة الأقاليم المحتلة من قبل الجماعات المسلحة توسيع الأخيرة إقليمها نحو مناطق أخرى، من مناطق عدم الاستقرار في الساحل الإفريقي بما في ذلك الجنوب الليبي، فوفقا ل **Antoni Tisseron** باحث في معهد Thomas More:*""فإن ليبيا أصبحت بؤر جهادية جديدة بالمنطقة التي لها تأثير مباشر على النيجر و تشاد""* ، و هذا ما أعرب عنه الرئيس النيجيري نفسه عن قلقه إزاء إعادة تركيب و إنشاء مقر جهادي في الجنوب الليبي:*"فبالنسبة للنيجر، التهديد الرئيسي هو التحول من حدود مالي نحو حدود ليبيا"* ، كما توضحه الخارطة رقم 05، ليتفاقم الوضع الأمني أكثر فأكثر بتوسع أنشطة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

الخارطة رقم 05: طول الحدود بين دول الساحل الأفريقي الأربع.

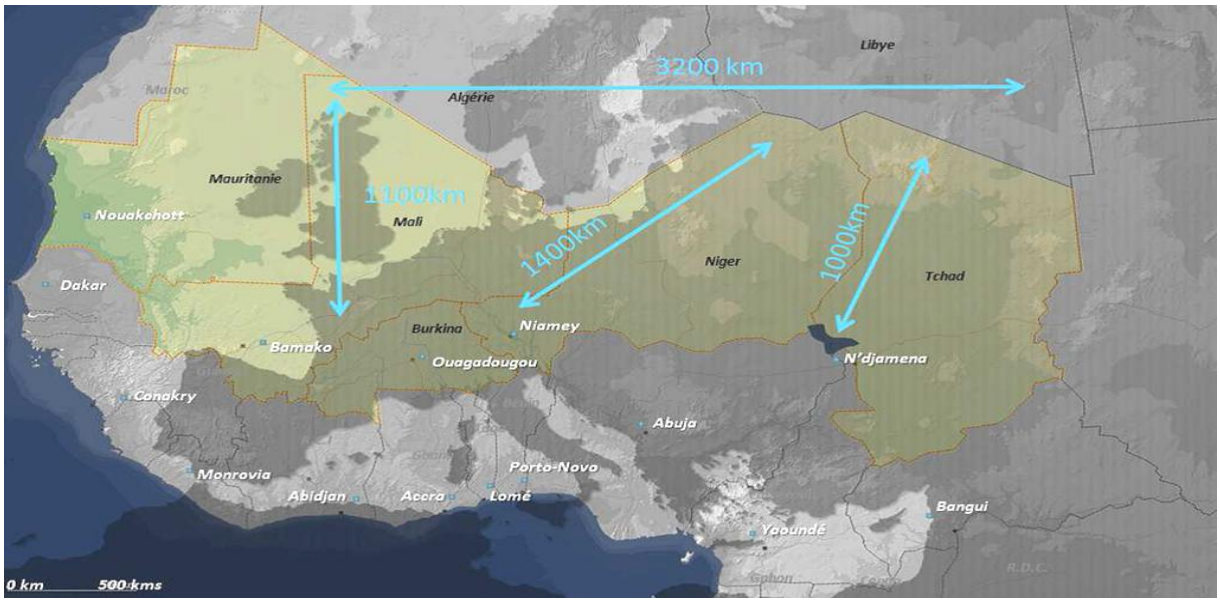

المصدر:

http://www.geopolitique-geostrategie.fr/jean-bernard-pinatel/analyses

أكد رئيس الوزراء التونسي **Ali Larayedh** عام 2013من وجود علاقات بين قادة القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وجماعة أنصار الشريعة في تونس و ليبيا، و وفقا لرئيس الحكومة التونسية فإن المقاتلين الجهاديين بما في ذلك المنتمين إلى صالح تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي استفادوا جدا من حالة الفوضى الليبية و انتشار الأسلحة. و مع ذلك فيما يخص مسألة انتشار القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في جنوب و شرق ليبيا أو لا، البعض يرى أن هناك بالفعل زرع متقدم و البعض الآخر يعتقد ببساطة أن " القاعدة ستحافظ على التواطؤ اللوجيستيكي مع المجموعات المسلحة الأخرى الليبية التي تقدم لها التمويل مقابل تسهيلات في معسكرات التدريب"49.

على أية حال الجنوب الليبي ذو ميزات مثيرة للاهتمام بالنسبة للحضور القوي لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، بوجود العديد من الميليشيات المسلحة، الاتجار بجميع أنواعه، انتشار للأسلحة، عدم سيطرة الدولة على حدودها...الخ.

بالتالي إذا كان التدخل العسكري الأخير قد زعزع استقرار الجماعات المسلحة في شمال مالي، فإنه لم يقم بإزالة التهديد كله، و الجانب الأكثر خطرا هو توزيع "serval" بطاقات التهديد على المستوى الإقليمي بتشتيتها للجماعات المسلحة في الساحل الإفريقي ما يساعدها على إعادة التنظيم و الانتشار في المنطقة، الأمر الذي من شأنه تشكيل خطر لملاذ جغرافي جديد لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وتواصل مشروعها على المدى الطويل50. بالتالي دينامية على الحدود تظهر أهمية مكافحة نشاط الإرهاب من حيث عامل الزمن، اليقظة، الصعيد الإقليمي و ذلك من خلال الثقة المشركة، تبادل المعلومات والتعاون المشترك.

لتكشف العمليات الجارية بمالي عن صعوبة إلحاق الهزيمة بصورة سريعة ضد المقاتلين، الصعوبة الثانية تكمن في تحدي إغلاق قنوات تسليح هذه الجماعات حيث يمتلكون موارد مالية تكفي لشراء الأسلحة، والمفارقة هي أن ذلك بفضل الحكومات الغربية ذاتها التي دفعت للجماعات ملايين الدولارات من الفدية خلال السنوات الأخيرة للإفراج عن رهائن أوروبيين، ما يجدر الإشارة إليه، أن العملية الفرنسية حتى و إن ألحقت خسائر بشرية و مادية على الجماعات المسلحة، لكنها لم تقد إلى نصر حاسم إذ

يتوقع أن يتجهوا نحو أماكن من الصحراء لبدأ ما يعرف بحرب العصابات ما يهدد بتحويل مالي و الساحل إلى أخطر مستنقع لإنتاج الأزمات. كما يمكن أن يدفع التدخل نحو تكثيف عمليات التجنيد في صفوف الجماعات المسلحة بسبب عوامل الاستياء لدى الشعوب المحلية من التواجد الأجنبي (الذي يعتبرونه شكلا من أشكال الاستعمار الجديد).وفقا لهذا الطرح، لا يمكن حصر التدخل في الإطار الداخلي لمالي فحسب، بالنظر إلى المحيط الجغرافي و التماس الحدودي مع العديد من الدول، ما يشكل التدخل انعكاسات سياسية، أمنية وإنسانية على هذه الدول51. و هنا مسألة التأثير و التأثر واضحة بين الوحدات المكونة لهذا المجمع الإقليمي غير خاضع لبنية حكم حيث مسألة الرقابة و السيطرة على الأقاليم غائبة تماما على أرض الواقع، لتبقى التهديدات الأمنية بمختلف أشكالها مفتوحة على كل دولة.

الفرع الثاني: استمرار الحاجة إلى نهج إقليمي

على المدى القصير، غيّر التدخل الفرنسي بعض الأمور نحو الأفضل حيث منع تنظيم القاعدة وحلفائها من توسيع نفوذهم نحو الجنوب المالي أين العمليات الهجومية ضعفت بشكل ملحوظ من قبل الجماعات الإرهابية، أما على المدى المتوسط، هناك خطر يكمن في إذا ما حافظت فرنسا على موقع القيادة الحالية لمدة أطول جدا من شأنه أن يكون له آثار سلبية. نتيجة لذلك، لن يكون هنالك بديل لفرنسا و لكن نقل المسؤولية لمواجهة التحدي المزدوج لتحقيق الاستقرار بمالي و تجنب امتداده وانتشار الأزمة إلى البلدان المجاورة، بالتالي نحو اللاعبين المحليين و الإقليميين.

بمالي، لا تزال فرنسا تستفيد من دعم كبير من السكان المحليين لأنها حررت البلاد من الجماعات المتطرفة و مع ذلك إذا بقيت فرنسا كلاعب خارجي محوري، فعلى المدى البعيد ستفقد هذا الدعم الذي سيكون رافضا العيش تحت وصاية قوة استعمارية سابقة لفترة طويلة من الزمن، محصلة ستكون صحيحة إذا لم يتم القضاء على الإرهابيين و إن لم يتحسن الوضع الاقتصادي و الاجتماعي الهش في البلاد.

من جهة أخرى بالنظر إلى التكاليف المالية لفرنسا بالوقوف على خط المواجهة في الحرب ضد الإرهاب تعتبر عالية جدا، بحيث هناك التزام طويل الأمد في مالي بالتالي ستكون مكلفة للجيش الفرنسي الذي يتأثر بذلك جراء الأزمة بمالي، كما يكمن الخطر على المواطنين الفرنسيين و شركات و منظمات الإغاثة و المؤسسات في المنطقة أن تصبح أهدافا للأنشطة الإرهابية أيضا، حيث تجلى ذلك من خلال عملية احتجاز رهائن من عائلة فرنسية في شمال كاميرون بمنتصف فبراير 2013 الخاطفون كانوا لطائفة بوكو حرام و برر الخطف أنه جزء من إشارة للتدخل العسكري الفرنسي بمالي.

نتيجة لذلك، توجه صناع القرار الفرنسيين نحو تسليم قيادة معالجة النزاع بمالي إلى اللاعبين الإقليميين، في البداية نشرت بسرعة قوة "AFISMA*"، لتولي مهمة تحقيق الاستقرار و تأمين الشمال جنبا إلى جنب مع الجيش المالي (كما هو مخطط في قرار الأمم المتحدة 2085 في الفترة من ديسمبر 2012، لكن و بسبب المشاكل المالية و اللوجيستية، القوة الإفريقية لم تكن قادرة على الانتشار الكامل ، وفي فبراير 2013 أطلقت باريس تحويل مبادرة AFISMA * إلى قوة حفظ السلام للأمم المتحدة تعمل جنبا إلى جنب مع قوة SERVAL الفرنسية، بالموازاة مع ذلك، ضغطت فرنسا بنجاح في بروكسل في إطلاق بعثة الإتحاد الأوروبي لتدريب الجنود الماليين كما كان مخططا له في وقت سابق، البعثة تدعى "EUTM" (EU training mission) التي أطلقت في 01 أفريل 2013 و تدريب مجموع أولي ل 2000 جندي مالي[52].

أما على المستوى السياسي، رحبت فرنسا بإنشاء لجنة مصالحة "reconciliation commission" في أوائل مارس 2013 وشجعت الحكومة المالية لتشمل العديد من الأطراف الممكنة في العملية السياسية.وفيما يتعلق بمنطقة الساحل الأوسع

عامة، صناع القرار بباريس يدركون أنه سيكون من الضروري إحياء الجهود الإقليمية الرامية إلى معالجة المشكلة الإرهابية، و هذا سيكون تحديا أكثر خطورة مما عليه في حالة الأزمة بمالي تجد فرنسا نفسها في وضع صعب فيما يتعلق رغبتها في لعب الدور القيادي في مجال مكافحة الإرهاب بالمنطقة، فمن ناحية نهج البصمة الخفيفة بين عامي 2007 وأوائل 2012 لم تسفر عن نتائج مرضية، كما كان التعاون الأمني مع دول الساحل في المجال الأمني غير كافي لمواجهة الإرهاب بشكل فعال بالمنطقة، فمالي لم تتمكن من تجنب انهيار الحكومة التي تعاني من فساد وراء واجهة الديمقراطية، وبالرغم من الدعم الخارجي فإن قوات الأمن في مالي بقيت عاجزة عن التصدي للاستيلاء على السلطة من تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وأنصار الدين و MUJAO في شمال البلاد بعد تمرد الطوارق وانقلاب مارس 2012. من ناحية أخرى النهج الجديد نحو التدخل المباشر نفسه لا يزال عرضة لإشكالية، يتطلب تكاليف مالية و بشرية عالية أمر يؤدي لتراجع تأييد الدور الفرنسي في المنطقة.

لا توجد بالنسبة لفرنسا وسيلة سهلة للخروج من هذه المعضلة نظرا لأوجه القصور في التعاون الثنائي و العمل المباشر، ليبدأ صناع السياسة الفرنسية مؤخرا بالعودة إلى النهج الذي كان يفضل بالفعل ""التدخل"". بالتالي في مالي، العملية السياسية لابد من إعادتها على الطريق الصحيح لمعالجة الانقسامات السياسية، الدينية و العرقية الداخلية في المجتمع المالي53، في نفس الوقت لا تقتصر على القضايا المتعلقة بقضية الطوارق و الهوية و الانفصال أو الإرهاب، على العكس من ذلك ينبغي أن تفسر هذه الأزمة كممر لامتداد جغرافي، فمالي منعطف هام لثلاث مناطق جيواستراتيجية في القارة الإفريقية، مناطق تؤثر في الظروف الداخلية والخارجية للجانب الإقليمي، و هي: المغرب العربي (شمال إفريقيا نحو البحر المتوسط)،الساحل الإفريقي (من موريتانيا و السنغال إلى القرن الإفريقي شرقا) و أخيرا جنوبا نحو منطقة خليج غينيا وشبكة العلاقات الاقتصادية للدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية54، الأخيرة التي حجزت مقعدا لها بمنطقة الساحل الإفريقي و انتشارها العسكري و مجموع البرامج المنفذة، مناطق تتعرض لتدخلات قوى كبرى لتتحول مالي و منطقة الساحل الإفريقي إلى مسرح وجود وانتشار و مجال نفوذ تدخل أجنبي.

خاتمة

في الأخير، تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من بين المناطق التي تشهد حالة من التأزم و عدم الاستقرار، بوحدات مترابطة جغرافيا و مفككة اجتماعيا وسياسيا ، وتميزها الهشاشة في مبناها الاجتماعي، الاقتصادي و السياسي. الأمر الذي خلق حالة من عدم التجانس اللغوي، نزوح، هجرة و تنوع ديني. اقتصاديات قائمة على البقاء والبحث عن سبل العيش حيث النزاع على الموارد الطبيعية، اقتصاديات مرتبطة أساسا بالزراعة و المتأثرة بعوامل المناخ، ناهيك عن المبنى السياسي لدول الساحل الإفريقي التي تعرف تاريخيا بالانقلابات و التمردات و ضعف الشرعية، وعدم السيطرة على أراضيها. وهو ما جعل دول المنطقة تصنف ضمن مجمع الأمن الإقليمي غير الخاضع للحكم، حيث فشلت هذه الدول في المراقبة و السيطرة على حدودها، ليجعل نزاعات المنطقة تعرف تداخلا جيوبوليتيكيا ويضع البيئة الإستراتيجية للساحل الإفريقي في علاقات لاخطية، بسرعة انتشار التهديدات وتنوعها لتصبح عبر وطنية ما جعل من مسألة التنبؤ في غاية الصعوبة.

واقع جعل الهندسة الأمنية في غاية الفوضى و التعقيد، لتشهد المنطقة درجة استقطاب عالية سواء للقوى الإقليمية أو الدولية وفي مقدمتها الطرف الفرنسي، القوة الاستعمارية السابقة التي تعتبر المنطقة فناءها الخلفي المباشر، تتدخل بإستراتيجية هجومية من خلال تدخل عسكري آخره في إطار عملية barakhane منذ أوت 2014، لتعكس العملية الإستراتيجية

الفرنسية بصبغة إقليمية من خلال مشاركة دول الميدان في مالي، و يعرف الساحل عسكرة للمنطقة، عززتها خيارات دول الميدان بالترحيب العسكري و ولائها للأطراف الأجنبية و تفضيل التعامل معها.

لنستنتج، أنّ الوضع في الساحل الإفريقي و خيارات دول الميدان قد كسر التوازن الإقليمي للمنطقة في ظل تفضيل التعامل مع الطرف الخارجي، و الترحيب العسكري ليقع الساحل ضمن المعادلات الإقليمية المتناقضة ويظل الخلل في خيارات دول الميدان التي تحاول حماية أنظمتها و حماية مصالح القوى الكبرى على حساب مصالح الشعوب والأوطان. وتبقى مسارات النزاع تتغذى من مكون داخلي مرتبط بهشاشة الدول، و مركب إقليمي نتيجة التهديدات عبر وطنية و مكون أجنبي مرتبط بالتدخل العسكري الذي يصعّد من النزاعات ويهدّد أمن دول الجوار الجغرافي.

تدخل من شأنه تعطيل عجلة التنمية بسبب الخيار القائم على البعد العسكري بعيدا عن البديل الاقتصادي والاجتماعي.

سياسة أمنية فرنسية تجعل منطقة الساحل الإفريقي تدخل في مستنقع أزموي يهدد أطر الأمن و الاستقرار.

تواجد عسكري فرنسي يساهم أكثر في توزيع أوراق التهديد بالمنطقة و يفرض واقع الخضوع و ولاء الدول الإفريقية للقوة الاستعمارية السابقة فرنسا.

الهوامش

[1]GRANYAUD, Raphael, "Intervention militaires Française en Afrique : nouvelle donne géopolitique", Revue Naqd, N° 31, 1/2014, PP 248-249.

[2]KOEPT, Tobias, France and fight against terrorism in the Sahel : the history of difficul leadership role, Institut française des relations internationales (IFRI), June 2013, P 5.

[3]SIRADAG, Abdurrahim, "Understanding French foreingn and security policy towards Africa : Paragmatism or altruism", Afro Eurasian studies journal, Vol 3, Issue 1, Spring 2014, P 101.

[4]SIRADAG, Abdurrahim,**Op.Cit**, P 107.

[5]ADJOVI, Roland, La politique Africaine de la France, Annuaire Français de relations internationales (AFRI), Volume 11, 2001, PP 426-428.

[6] الحبيب الشيخ باي، الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية، مركز الجزيرة للدراسات، 30 أفريل 2014، ص ص 3-4.

الإستثمارات الصينية في إفريقيا تقفز 64 بالمائة، تاريخ النشر 12ماي 2017،تاريخ التصفح: 27-04-2019، على الرابط التالي:

[7] www.aleqt.com/2017/05/12/article-1186201.html

[8]خالد حنفي علي، لماذا التحرك السعودي-الإماراتي لتفعيل قوة الساحل الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، 22-12-2017، تاريخ التصفح: 27-04-2019، على الرابط التالي:

http://www.siyassa.org.eg/News/15452.aspx

[9]IBRAHIM, Mahdi, L'intervention française au Mali, Perspective Africaines, Volume 11, Edition 38, 2013, PP 17-19.

[10]ADJOVI, Roland, **Op.Cit**, P 428.

[11]ROSSIGNOL, Raphael, Les intérêts français en Afrique, Dossier stratégique, Institut de recherche stratégique de l'école militaire (IRSEM), 15-02-2013, PP 1-2.

[12]PETITEVILLE, Franck, Quatre décennies de « coopération franco-africaine et usure d'un clientélisme », Etudes internationales, Vol 27, N° 03, 1996, PP 571-577.

[13]PETITEVILLE, Franck, **Op.Cit**, P 578.

[14]PETITEVILLE, Franck, **Op.Cit**, P 582.

[15]Les défis stratégiques Africains: exploration des racines de la conflictualité, Cahier de l'IRSEM, Paris : Institut for strategic research of the école militaire, N° 08, 2011, P 137.
[16]Thierry DE MONTBRIAL et David DOMINIQUE, "Un monde de ruptures", Revue politique étrangère RAMSES2017, N° 2, 2016 été, IFRI, PP 42-43.
[17]Les défis stratégiques Africains: exploration des racines de la conflictualité, **Op.cit**., PP 137-138.
[18]KOEPT, Tobias **Op.Cit**, P 5-7.
[19]RENULLER, M. Jaques, Assemblée nationale, constitution du 04/10/1958, N° 1332, Troisième législative, Rapport d'information des affaires étrangère déposé en application de l'article 145 du règlement par la commission sur : la politique de la France en Afrique, 31/07/2007, P 10.
[20]De. ROHAN, Josselin, La politique africaine de la France, Sénat : session ordinaire de 2010-2011, Rapport d'information des affaires étrangères, N° 324, 28-02-2011, PP 22-23.
[21]Ibid., P 23.
[22]GUINANT, Priscille ,**Op.Cit**, PP 9-10.
[23]GRANVAMD, Raphael, Que fait l'armée française en Afrique ?, Février 2001, P 1, Date de consultation : 25-01-2016, Sur le site : http://survie.org
[24]GRANVAMD, Raphael, **Op.Cit,** P 2.
[25]FROMION, MM. Yves et ROUILLARD, Gwendal, l'évolution du dispositif militaire française en Afrique et sur le suivi des opérations en cours, Assemblée Nationale, Quatorzième législative, N° 2114, 09/07/2014, P 13.
[26]FROMION, MM. Yves et ROUILLARD, Gwendal, **Op.Cit**, P 15.
[27]FROMION, MM. Yves et ROUILLARD, Gwendal, **Op.Cit**, P 52.
[28]FROMION, MM. Yves et ROUILLARD, Gwendal ,**Op.Cit**, P 190.
[29]SIRADAG, Abdurrahim, **Op.Cit**, PP 107-109.
[30]Thierry DE MONTBRIAL et David DOMINIQUE, **Op.cit**., P 44.
[31]VALLIN, Victor-Manuel, **Op.Cit**, PP 91-97.
[32]BERGAMASCHI, Isaline, "French military intervention in Mali : inevitable, consensual, yet insufficient", Stability : internative journal of security and development, 2013, PP 5-6.
[33]BERGAMASCHI, Isaline, **Op.Cit**, PP 5-6.
[34]KOEPT, Tobias, **Op.Cit**, P 25.
[35]SIRADAG, Abdurrahim ,**Op.Cit**, PP 15-17.
[36]BERGAMASCHI, Isaline, **Op.Cit**, PP 6-7.
[37]MEMIER, Marc, Que reste-il-d'Aqmi au Nord-Mali?: évaluation des conséquences de l'opération serval, Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP), Bruxelles, 12-12-2013, P 5.
[38] Mali: L'opération serval a coute: "autour de 50 million d'euros" en trios semaines, le monde, sur le site : www.le monde.fr, 31.01.2013, date de consultation : 25-01-2016.
[39]SOTIREL, Joseph, 1.25 milliard d'euros de dépenses militaires extérieures en 2013, Date de consultation : 27-01-2016, Sur le site : www.bfmbusiness.bfmtv.com
[40]BIKA, Pierre-Paul, Surenchère militaire en Afrique: Le cas du Sahel, Institut de documentation et recherche sur la paix, Mars 2015, PP 8-9.
[41]HOUENOU, A. Seminakpon, "La force Barkhane: nouvelle approche stratégique de sécurité et de défense de la France en Afrique", Paix et sécurité Européenne et internationale (PSEI), N° 1, 15-07-2015, P 4.
[42]MELLY, Paul Et DARRACQ, Vincent, A new way to engage? French policy in Africa from Sarkozy to Hollande, Institut Chatham House, May 2013, PP 3-4
[43]IRA, Kumaran, "La France augmente ses dépenses militaires et recrute plus de jeunes dans l'armée", Revue: world socialiste web site, Date de consultation : 12-03-2016, Publié par le comité international de la quatrième international (CIQI), 25-05-2013, Sur le site : www.wsws.org
[44]Ibid, "La France augmente ses dépenses militaires et recrute plus de jeunes dans l'armée".
[45]Thierry DE MONTBRIAL et David DOMINIQUE, **Op.cit**., P 47.
[46]Thierry DE MONTBRIAL et David DOMINIQUE, **Op.cit**, PP 52-53.
[47]محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل و الصحراء، ط1 (الأردن: عمان، دار الخليج للصحافة والنشر، 2015)، ص ص 191-195.
[48]KOEPT, Tobias**, Op.Cit**, PP 25-27.
[49]MEMIER, Marc, **Op.Cit,** P 6.
[50]MEMIER, Marc, **Op.Cit**, P 18.
[51]محمد بوبوش، مرجع سابق، ص ص 172- 174.
[52]KOEPT, Tobias, **Op.Cit**, PP 28-30.

AFISMA*: قوة نشرتها فرنسا بموجب قرار مجلس الأمن 2085 في مالي، التابعة لعملية serval، لوقف تقدم الجماعات المسلحة.

[53]KOEPT, Tobias, **Op.Cit**, PP 30-31.

[54]FARHAOUI, Fouad, The great power struggle for Africa : The crisis in Mali, USAK Centre for middle eastern and Africa studies, International Strategic Research Organization, Report N°13-03, Library cataloguing information, April 2013, PP 9-10.

المحكمة الجنائية الدولية "آلية لمحاربة ظاهرة الافلات من العقاب"

The international criminal court "a mechanism to fight impunity"

د. فؤاد شعنبي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة طاهري محمد – بشار – الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف بأنّ التجارب الدولية الماضية المتعلقة بالوصول إلى حل لانتهاكات حقوق الإنسان ظلّت نتائجها محدودة، رغم كثرة التحقيقات والدعاوى، وذلك بسبب إعطاء الأولوية للاعتبارات السياسية على اعتبارات العدالة، ومن هنا تظهر ضرورة وجود نظام قضائي دولي يتمتع باختصاصات شاملة، أين كان إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة فرصة للفصل في جرائم حقوق الإنسان وملاحقة مرتكبيها وتعزيزاً لمبادئ العدالة ووضع حدّ لظاهرة الإفلات من العقاب.

إذ أنّ تزامن تطور مركز الفرد في النظام الدولي لحقوق الإنسان، وتنمية الوعي بحقوقه مع عجز النظام الدولي على فرض احترام هذه الحقوق جعل من ظاهرة الإفلات من العقاب سبباً في استمرار الانتهاكات.

الكلمات المفتاحية: المحكمة الجنائية الدولية ، الإفلات من العقاب ، اختصاصات المحكمة ،حقوق الانسان.

Abstract:

The objective of this study is to reveal that past international experiences in soloving human rights violation have remained limited despite the large number of investigations and prosecutions because of the priority given to political considerations over consideration of justice, hence the need for an international judicial system with universal jurisdiction, in wich the creation of a permanent international criminal court was an opportunity to try and prosecute the perpetrators of justice and to put an end to the phenomenon of impunity.

The simultaneous evolution of the status of the person in the international human rights system , the awareness of their rights and the inability of the international system to ensure respect for these rights have made the phenomenon of impunity a reason for prosecution of violations.

Keywords : International Penal Court – impunity – court jurisdiction – human rights.

مقدمة:

أبدى المجتمع المدني الدولي معارضة متصاعدة إزاء مسألة منع العقاب، خاصةً للقادة الذين أصدروا أوامر بارتكاب جرائم دولية، وكذلك الضباط المسؤولين عن تنفيذ هذه الأوامر غير المشروعة. لذلك كان إنشاء مؤسسة قضائية دولية تتعهد بالفصل في جرائم حقوق الانسان وملاحقة مرتكبيها تُشكل آلية أساسية أفرزتها جهود المجتمع الدولي في هذا الصدد، ذلك أنّه حماية لحقوق الذات الإنسانية وتعزيزاً لمبادئ العادلة ووضع حّد لظاهرة الإفلات من العقاب أنشأ المجتمع الدولي نظام المحكمة الجنائية الدولية[1]، التي لا جدال في أنّ مجرّد إنشاءها من حيث المبدأ يعدّ آلية تمخضّت عن جهود نشطاء حقوق الإنسان في العالم على مدى عقود من الزمن من أجل ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية الأشد خطورةً ومساءلتهم قضائياً بهدف غلق مسالك التحصُّن بالإفلات من العقاب.

ولعل تواصل نزيف الانتهاكات والاجرام في حق الإنسانية، أفضى إلى اليقين بمحدودية سائر الآليات السابقة، وبضرورة إقامة آلية قضائية دائمة وشاملة تختص بتأمين سيادة القانون الدولي وتطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني.

واستناداً إلى ما ذكر، فانَ الاشكالية المطروحة تتمثَل في مدى امكانية محاكمة المسؤولين عن الجرائم الدولية الأشَد خطورةً والتي تُرتكب بالاعتداء على حقوق الانسان بكلَ حيادٍ واستقلالية و بعيداً عن المؤثَرات السياسية ، ولمعالجة ذلك يطرح الباحث التساؤلات التالية:

- ما هي الطبيعة القانونية للمحكمة الجنائية الدولية وما هي الأسس التي تقوم عليها؟
- فيما تتجلى الصلاحيات الموكلة إليها بمقتضى نظامها الأساسي؟
- ما هي المعوقات التي تحول دون نفاذ نظامها؟
- ما هي أفاقها لتطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب سيما في ظل علاقتها بالأمم المتحدة؟

أهمية الدراسة:

تسليط الضوء على أهمية وجود نظام العدالة الجنائية الدولية بعد اعتماد المحكمة الجنائية الدولية، وذلك للمساءلة والعقاب على أكثر الجرائم الدولية وأشدها خطورة ومساساً بحقوق الإنسان لأن تفعيل هذا النظام من شأنه محاربة ظاهرة الإفلات من المساءلة الجنائية وجعلها مجرّدة بدلاً من مجرّد عدالة انتقالية.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تحديد طبيعة المحكمة الجنائية الدولية.

- ابراز الصلاحيات والاختصاصات التي تتمتّع بها هذه المحكمة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ضّد الانتهاكات الخطيرة التي قد يرتكبها الأفراد الطبيعيين في ظل المسؤولية الفردية وليست المسؤولية الدولية للدولة.
- كشف الصعوبات التي قد تواجهها المحكمة في ظّل سريان نظامها و رغبة المجتمع الدولي لتطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

منهج الدراسة:

نعتمد لدراسة موضوع البحث منهجين: أولاهما، المنهج التحليلي وذلك لكشف طبيعة المحكمة الجنائية الدولية وملامحها الأساسية فضلاً عن تشكيلتها واختصاصاتها، أمّا المنهج الثاني هو المنهج النقدي الذي نحاول من خلاله تقييم ضوابط ممارسة المحكمة لاختصاصاتها والصعوبات التي تواجهها بسبب نقائص في نظامها الأساسي.

واستناداً لما ذُكر آنفاً نعالج موضوع البحث في مبحثين:

- المبحث الأول: الطبيعة القانونية للمحكمة الجنائية الدولية.
- المبحث الثاني: ضوابط ممارسة الاختصاص وإجراءات سير الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية.

المبحث الأول: الطبيعة القانونية للمحكمة الجنائية الدولية

إنّ الطبيعة القانونية للمحكمة الجنائية الدولية تطرح إشكالية مفادها عدم انصراف أحكامها إلى كافة الدول، رغم أن المادة الرابعة من قانونها الأساسي قد نصت صراحةً على أنّ المحكمة تتمتع بالشخصية القانونية الدولية[2]، ولها الأهلية القانونية لممارسة مهامها بعد تشكيلها، وتتمتع تبعً لذلك بالعديد من الصلاحيات التي تندرج في إطار اضطلاعها بهدفها الأساسي في المجتمع الدولي، وهو قمع الجريمة الدولية ومعاقبة مرتكبيها[3]، على الرغم من أنّ نصوصاً أخرى من نفس النظام قد قلّلت من فاعلية المحكمة ومصداقيتها.

المطلب الأول: الخصائص المميّزة لنظام المحكمة الجنائية الدولية

يُعد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية معاهدةً دولية وُلدت نتيجة اتفاق بين دول صاحبة سيادة، ولذلك فإنّ القراءة المتعمقة لهذا النظام تكشف حقيقة مفادها أنّه جاء مُتسماً بميزة تعكس طابع التوازن بين مصلحة المجتمعات الوطنية في التأكد على سيادتها ومصلحة المجتمع الدولي في وجوب كفالة احترام حقوق الانسان[4]. وبذلك فالمحكمة الجنائية الدولية ذات طبيعة تعاهدية، ولا تعد ملزمةً إلا للدول الأطراف الذين صادقوا على نظامها الأساسي، وهو ما يُعرف بالأثر النَسبي للمعاهدة، عملاً بالمبادئ العامة التي تحكم إبرام المعاهدات الدولية الذي ورد في نصوص اتفاقية فيينا 1969، غير أنّ نشأة المحكمة بموجب معاهدة يترتب عليه بعض العيوب على غرار:

- إنّ إقرار النظام الأساسي للمحكمة بواسطة معادة، أعطى للدول الحرية المطلقة في أن تكون طرفاً في المعاهدة أولاً، بينما كان من المفروض أن تكون للمحكمة مكانة أعلى من الدول باعتبارها تهدف إلى تعزيز

احترام حقوق الانسان وحفظ السَّلم عن طريق تجريم الانتهاكات الجسيمة التي تشكل تهديداً للمجتمع الدولي.

- قد لا تصادق على هذه المعاهدة إلاّ الدول التي تخشى أنّ تتعرض لما يجعلها عرضة للمحاكمة أمامها، ويترتب على ذلك ألاّ يكون لهذه المحكمة فائدة لأنها لن تحاكم أي مجرم وستقف عاجزةً إزاء الجرائم التي ترتكب، وهذا لا يحقق الغرض من إنشائها[5].
- من غير المعقول أن يتولى عدد محدود من الدول إنشاء المحكمة، وأن تستأثر بسلطة قضائية لها وحدها، فاختصاص هذه المحكمة شامل لكل ما يهدد المجتمع الدولي.
- استبعاد النظام الأساسي للمحكمة من نطاق الاختصاص الالزامي للدول غير الأطراف، سيفتح المجال للتهرب من المساءلة الجنائية أمامها، وهو ما حدث بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي لم تصادق على نظام هذه المحكمة[6]. وبالتالي إعاقة ممارسة المحكمة لاختصاصها بمعاقبة المسؤولين عن الانتهاكات التي حدثت على سبيل المثال في سجن أبو غريب بالعراق.

ويسري على هذا النظام تقريباً كل القواعد التي تطبق على المعاهدات الدولية، كتلك الخاصة بالتفسير والتطبيق الزماني والمكاني، ... وذلك لم يتم النص على خلافه، ومن ناحية أخرى تتميز هذه المحكمة بعدم جواز التحفظ على نظامها الأساسي، فقد نصت المادة 10 على عدم جواز إبداء أي تحفظ عليه، وعلى ذلك فهو يُشكِّل كلاً لا يتجزأ، رغم أنّه يستثني من ذلك ما نصت عليه المادة 124 من النظام الأساسي.

كما أنّ اعتبار هذه المحكمة هيئة قضائية دولية دائمة، لا يجعلها كياناً فوق الدول، وليست بديلاً عن القضاء الجنائي الوطني، وإنّما هي مكملة له، إذا ينص نظامها الأساسي على ما يعرف بمبدأ تكامل اختصاص النظامين القضائيين الدولي والوطني[7].

وهي كمؤسسة دولية ليست مجرّد جهاز تابع لمنظمة دولية، غير أنّها ذات صلة بالأمم المتحدة ومجلس الأمن، حيث تنظم العلاقة بينهما وبين الأمم المتحدة من خلال اتفاقية اعتمدتها الدول الأطراف، أمّا بالنسبة للعلاقة بين المحكمة ومجلس الأمن فإنّها جاءت كتطبيق لسلطة هذا الأخير في المسائل المرتبطة بحفظ السلم والأمن الدوليين، كما هو وارد في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[8].

وبالإضافة إلى الملامح السالفة يتألف النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من ديباجة وثلاثة عشر باباً، يتضمن الباب الأول القواعد المتعلقة بإنشاء المحكمة، وحدّد الباب الثاني القواعد المتعلقة بالاختصاص والمقبولية والقانون الواجب التطبيق، بينما تضمن الباب الثالث المبادئ العامة للقانون الدولي الجنائي، وفي الباب الرابع بين كيف يتم تكوين المحكمة وإدارتها، وحدّد الباب الخامس القواعد المتعلقة بالتحقيق والمقاضاة، وتناول الباب السادس قواعد المحكمة، وتضمن الباب السابع العقوبات، في حين أورد الباب الثامن قواعد الاستئناف وإعادة النظر، والباب التاسع تضمن مبادئ التعاون الدولي والمساعدة القضائية، وحدّد الباب العاشر إجراءات التنفيذ، والباب الحادي عشر تناول

تنظيم جمعية الدول الأطراف، ونصّ الباب الثاني عشر على قواعد التمويل، وأخيراً الباب الثالث عشر تناول الأحكام الختامية المتعلقة بتسوية المنازعات والتحفظات والتعديلات، وكذلك إجراءات التوقيع أو التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام وبدء النفاذ[9].

المطلب الثاني: تشكيل المحكمة الجنائية الدولية وطبيعة اختصاصها

تضمَن النظام الأساسي للمحكمة قواعد لتنظيم هذه الأخيرة تنظيماً يتلاءم مع طبيعتها، تجعل لها تبعاً لذلك إطاراً قانونياً واضح المعالم سواءً من حيث الأجهزة التي تكوّنها، المسائل التي تدخل في اختصاصها أم القواعد القانونية المطبَقة.

الفرع الأول: تشكيل المحكمة الجنائية الدولية

لدراسة تنظيم المحكمة يتوجب معرفة تشكيلة القضاة الذين يعملون بها والتعرف على الأجهزة التي تكوّنها بالإضافة إلى الهيئة التي تقوم بالإشراف على المسائل التنظيمية المتعلقة بها وذلك كالآتي:

- **أولاً: اختيار القضاة**

تتكون المحكمة الجنائية الدولية من ثمانية عشر قاضياً يتوزعون على مختلف دوائر المحكمة، وينتخب القضاة بالاقتراع السِّري في الاجتماع لجمعية الدول الأطراف، ويكون الأشخاص المنتخبون للمحكمة هم المرشحون ال (18) الحاصلون على أكبر عدد من الأصوات، وعلى أغلبية ثُلثي الدول الأطراف المشتركة في التصويت[10]، ولهذا الغرض يّحق لكّل دولة طرف في النظام الأساسي أن تقدم مرشحاً واحداً لعضوية المحكمة ولا يشترط أن يكون من رعاياها، بل يكفي أن يكون من رعايا إحدى الدول الأطراف[11].

ويجب أن يكون القضاة من بين الأشخاص الذين يتحلَّون بالأخلاق، الحياد، النزاهة والكفاءة، وهي الشروط المتطلبة عموماً للعمل في أعلى المناصب القضائية في الدول صاحبة الترشيح[12]، وأن يكون هؤلاء أيضاً من ذوي الخبرة في مجال القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان والإنسان والإجراءات الجنائية[13]. ويضاف إلى تلك الشروط وجوب أن يكون المترشح على معرفة جيدة بإحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية وفق نص المادة (50/2) من النظام الأساسي للمحكمة[14].

ويثير موضوع اختيار القضاة بعض المسائل التي تجب مراعاتها عند إجراء عملية الاقتراع وهي:

تمثيل النظم القانونية الرئيسة في العالم والتوزيع الجغرافي العادل وكذا مراعاة التمثيل العادل للإناث والذكور من القضاء وفق نص المادة (36/8/أ). وأن يجري انتخاب (09) قضاة على الأقل من ذوي الاختصاص في القانون الجنائي، بينما يجري انتخاب (05) قضاة على الأقل متخصصين في القانون الدولي كما تنص على ذلك المادة (36/5) من نظام المحكمة.

- **ثانياً: أجهزة المحكمة**

تتألف المحكمة الجنائية الدولية وفق ما أشارت إليه المادة (34) من النظام الأساسي من أربعة أجهزة رئيسية هي: هيئة الرئاسة، الشعب التمهيدي، الابتدائية والاستئنافية، مكتب المدعي العام، وقلم المحكمة (السجل) وسنتناول كل جهاز كما يلي:

الفقرة الأولى: هيئة الرئاسة

تتشكل هيئة رئاسة المحكمة من الرئيس ونائبيه، يتّم اختيارهم عن طريق الانتخاب بالأغلبية المطلقة للقضاة الذين تتألف منهم المحكمة، يعملون لمدة ثلاث سنوات أو لحين انتهاء مدة خدمتهم كقضاة، ويجوز إعادة انتخابهم مرة واحدة[15]. وتضطلع هيئة الرئاسة بمسؤولية الإدارة السلمية للمحكمة باستثناء إدارة مكتب المدعي العام.

الفقرة الثانية: الدوائر التمهيدية، الابتدائية والاستئنافية

جاءت المادة (39) من النظام الأساسي المتعلقة بدوائر المحكمة مكملة للفقرة (ب) من المادة (34)، حيث تتولى هيئة رئاسة المحكمة انتخاب قضاة كل شعبة من بين قضاة المحكمة وفق ما تقرّره اللائحة الداخلية والنظام الأساسي للمحكمة[16] وذلك كما يلي:

1- الدائرة التمهيدية (ما قبل المحاكمة)

جاء تنظيم الشعبة التمهيدية وصلاحياتها موزعاً على مواد متعددة ضمن أبواب مختلفة من نظام المحكمة، حيث نصت المادة (39) على أنّ تكون مشكّلة من عدد من القضاة لا يقل عن ستة قضاة من ذوي الخبرة في المحاكمات الجنائية، لولاية مدّتها ثلاثة سنوات وتُمدّد استثنائياً إلى حين الانتهاء من أيّ قضية تمت مباشرتها فعلياً، ويجوز أن تتشكل فيها أكثر من دائرة تمهيدية واحدة إذا كان حسن سير العمل بالمحكمة يقتضي ذلك، ويكون تعيين القضاء في الشعب على أساس طبيعة المهام التي ينبغي أن تؤديها كلّ دائرة ومؤهلاتها وخبرات القضاة المنتخبين في المحكمة، بحيث تضم كل شعبة مزيجاً من الخبرات في القانون الجنائي والاجراءات الجنائية والقانون الدولي، ويتولى مهام الدائرة التمهيدية إمّا ثلاثة قضاة من الشعبة التمهيدية أو قاضٍ واحد من تلك الشعبة وفق ما أشارت إليه المادة (39/ب/3)[17].

وإذا اقتنعت هذه الدائرة بعض فحص الأدلة والمعلومات المقدمة من المدعي العام وبناءً على طلب منه بأنّ هناك ما يسوغ الاعتقاد بأنّ الشخص المعني قد ارتكب جريمة تدخل ضمن اختصاص المحكمة وأنّ القضية تصلح للنظر فيها، فعليها إصدار أمر باعتقاله في حال ثبت أنّ هذا الاعتقال ضروري لضمان مثوله أمام المحكمة، أو عدم تعطيل عمل المحكمة، أو للحيلولة دون ارتكاب الجريمة مرّة ثانية وفقاً للمادة (58) من نظام المحكمة[18].

2- الدائرة الابتدائية

أوضحت نفس المادة (39) تنظيم الدائرة الابتدائية، وتمثل هذه الأخيرة المحكمة الابتدائية، وتتكون كسابقتها من ستة قضاة على الأقل، ويجوز أن تتشكل داخل الشعبة الابتدائية أكثر من دائرة ابتدائية وفق ضرورات العمل بالمحكمة، ويقوم بمهام الدائرة الابتدائية ثلاث من قضاة الشعبة الابتدائية، حيث يعمل قضاة هذه الدائرة لمدة ثلاث سنوات ويستمرون في أداء مهامهم إلى حين الانتهاء من أيّ قضية بدأوا النظر فيها وفق ما ذكرته المادة (39/3/أ)[19].

3- الدائرة الاستئنافية

تعتبر دائرة الاستئناف المرجعية القضائية باعتبارها الجهة المختصة بالنظر في الطعون الصادرة عن دوائر ما قبل المحاكمة والدوائر الابتدائية، وبمقتضى المادة (39)، تتكون هذه الشعبة من الرئيس وأربعة قضاة، وتتألف دائرة الاستئناف من جميع قضاة شعبة الاستئناف يعملون بها لكامل مدة ولايتهم، ولا يجوز لهم العمل إلاّ للأسباب التي ينص

عليها النظام الأساسي، كالخطأ في موثوقية الإجراءات أو في الوقائع أو في القانون أو لأي سبب آخر من شأنه المساس بالنزاهة أو الإجراءات أو القرار وفق المادة (81) من النظام الأساسي للمحكمة[20].

الفقرة الثالثة: مكتب المدعي العام

تناولت الفقرة (42) الأحكام المتعلقة بمكتب المدعي العام، حيث يعمل هذا الأخير كمكتب مستقل ومنفصل عن أجهزة المحكمة الجنائية الدولية الأخرى، حيث لا يسمح لأعضائه بتلقي أيّ تعليمات من أيّ مصدر خارجي، كما لا يجوز أن يعمل بموجب أيّ من هذه التعليمات. ويعد المكتب مسؤولاً عن تلقي الاحالات وأي معلومات موثقة تتعلق بالجرائم الداخلية ضمن اختصاص المحكمة، وذلك لدراستها ولغرض الاضطلاع بمهام التحقيق والمقاضاة أمامها. ويضم المكتب عدداً من الموظفين للقيام بأعباء الأعمال الإدارية والفنية، إضافة لعدد من المحققين الذين يقوم المدّعي العام بتعيينهم (المادة 1/44)، ويتألف المكتب من:

1- المدّعي العام

يتولى المدعي العام رئاسة المكتب، ويتمتع بالسلطة الكاملة في تنظيم وإدارة شؤونه، وتعدّ صلاحياته في مباشرة التحقيقات بمبادة منه شخصياً من أهمّ الصلاحيات التي يضطلع بها حسب ما ذكرته المادة (15) [21]، ويتم انتخابه بالأغلبية المطلقة[22] لأعضاء جمعية الدول الأطراف عن طريق الاقتراع السِّري، لمدة تسعة سنوات، وهي غير قابلة للتجديد (المادة 4/42) من النظام الأساسي للمحكمة. وحسب نص المادة (9/42) يُمكن للمدَّعي العام أنّ يُعين مستشارين من ذوي الخبرة القانونية في مجالات محددة ذُكرت دون حصر.

2- نواب المدّعي العام

ينتخب نواب المدعي العام عن طريق الاقتراع السِّري من بين قائمة مرشحين يقدمها المدعي العام لجمعية الدول الأطراف لمدة تسعة سنوات وفق نص المادة (4/42) من النظام الأساسي. واشترطت المادة (2،3/42) فيمن يتولى منصب المدعي العام ونوابه أن يكونوا من جنسيات مختلفة، وأن يتمتعوا بدرجة عالية من الأخلاق الرفيعة، وأن يكونوا من ذوي الكفاءة العالية والخبرة العملية الواسعة في مجال الادعاء والمحاكمة في القضايا الجنائية، فضلاً عن اتقانهم للغة واحدة على الأقل من لغات العمل في المحكمة الجنائية الدولية[23].

الفقرة الرابعة: قلم المحكمة

يُعد قلم المحكمة الجهاز المسؤول عم الجوانب القضائية في إدارة المحكمة، وتزويدها بكل ما تحتاجه من خدمات بما لا يتعارض مع مهام المدعي العام، ويشمل المسجل ونائبه وعدد من الموظفين يكونون مسؤولين عن الجوانب الإدارية في المحكمة. ويتولى المُسجِّل رئاسة قلم المحكمة، ويكون هو المسؤول الإداري الرئيسي في المحكمة، ويُمارس وظائفه تحت سلطة رئيس المحكمة، ويتم انتخابه من قبل هيئة القضاء بالأغلبية المطلقة عن طريق الاقتراع السِّري[24].

- ثالثاً: جمعية الدول الأطراف (ASP)

إن جمعية الدول الأطراف هي الهيئة الإدارية، الرقابية والتشريعية للمحكمة الجنائية الدولية، وتتألف من ممثلي الدول المصادقة علي النظام الأساسي للمحكمة أو الوثيقة الختامية لمؤتمر روما، ويكون لكل دولة طرف ممثلاً واحداً في الجمعية ويجوز أن يُرافقه مناوبين ومستشارين عن الدولة، ويكون لكل دولة طرف صوت واحد ومع ذلك أجاز النظام

الأساسي منح صفة مراقب للدول الموقعة على النظام الأساسي أو على الوثيقة الختامية للمؤتمر حتى لو لم تصادق عليه بموجب المادة (1/112).

وتتولى جمعية الدول الأطراف جملة من الاختصاصات حسب ما تنص عليه المادة (112)، وتتمثل في انتخاب القضاة أعضاء المحكمة، المدعي العام ونوابه، والمسجِّل، مع تقرير ما إذا كان ينبغي تعديل عدد القضاة وفقاً للمادة (36)، كما تختص بالنظر في أيّ مسألة تتعلق بعدم التعاون وعدم تقديم المساعدة القضائية للمحكمة عملاً بالفقرتين الخامسة والسابعة من المادة (87) من نظام المحكمة، كما تتولى النظر في ميزانية المحكمة والبت فيها فضلاً عن تحديد كيفية التعامل مع الدول الأطراف التي لا تفي بالتزاماتها[25].

ووفقاً لنص المادة (6/112) تعقد جمعية الدول الأطراف دورات عادية وأخرى استثنائية، حيث تجتمع في دورة عادية واحدة على الأقل في السنة و ذلك في مقر المحكمة أو في مقر الأمم المتحدة، كما يمكنها أن تعقد دورات استثنائية إذا اقتضت الظروف ذلك.

ويحال إلى جمعية الدول الأطراف في حالة قيام نزاع بين هذه الدول بشأن تفسير أو تطبيق إحدى أحكام النظام السياسي، والذي لم يتِّم تسويقه عن طريق المفاوضات في غضون ثلاث أشهر، أين تنظر في سُبل حل هذا النزاع[26].

الفرع الثاني: طبيعة اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية

ينعقد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بالنسبة لجميع الأشخاص الطبيعيين، ولا حصانة لأحدهم أمامها، وهو ما يعرف بالاختصاص الشخصي، كما أنّ اختصاصها لا يُرتب أثاره بشكل رجعي أي أنّه ليس للمحكمة اختصاص إلاّ فيما يتعلق بالجرائم التي تُرتكب بعد دخول نظامها الأساسي حيّز النفاذ (الاختصاص الزمني)، ويقوم اختصاص المحكمة على الاختصاص الجنائي الإقليمي (الاختصاص المكاني)، ولم يترك النظام الأساسي للمحكمة الحق في فرض الولاية القضائية الشاملة، وإنّما قيدها فيما يتعلق بأشدّ الجرائم خطورة التي يعتبر ارتكابها مساساً بالمجتمع الدولي بأسره وحصرها بمحاربة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية، الجريمة ضدّ الإنسانية وجريمة الحرب[27]، علاوة على منحها الاختصاص المستقبلي (الممارسة الفعلية) لجريمة العدوان (الاختصاص الموضوعي أو النوعي)، وذلك ريثما يتم التوصل إلى وضع تعريف جامع مانع لمفهوم العدوان من قبل الأمم المتحدة، الأمر الذي يتطلب منا تحليل طبيعة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

أولاً: الاختصاص الشخصي للمحكمة الجنائية الدولية

تضمنت المواد من 25 – 29 من نظام المحكمة، الأحكام التي تخص المسؤولية عن ارتكاب الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، وقد اقتصرت على الأشخاص الطبيعيين المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم بصفتهم الفردية، كما تمتَد المسؤولية الجنائية ليس بالنسبة للفاعل الأصلي وحسب، بل كذلك إلى الشريك في ارتكاب الجريمة بأي درجة من درجات المساهمة المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة[28]، كما يسأل الفرد عن شروعه في ارتكاب احدى هذه الجرائم، ولا تختص المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة الأشخاص الذين تقل أعمارهم من ثمانية عشر سنة وقت ارتكاب الوقائع.

وبذلك يُطبق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية فقط على الأفراد وفقاً للمادتين (1 و25)، الذين يرتكبون جريمة بعد بلوغ سن ثمانية عشر سنة، وليس للمحكمة اختصاص على الدول أو الأشخاص الاعتبارية، وعلاوة على ذلك لا يُستثنى شخص من المسؤولية الجنائية بسبب صفته الرسمية، مثلما قد يكون وارداً في القانون الداخلي (المادة 2).

وبذلك نستخلص إلى أن المحكمة لا تهدف إلى حلول محّل المحاكم الوطنية، ولكن يتم اللجوء إلى اختصاصها فقط عندما يؤدي تقاعس القضاء الوطني إلى الإفلات من العقاب، ما يجعل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية مكملاً لعمل المحاكم الوطنية، الذي يعني أنّها لا تتصرف إلاّ عندما تكون الدول غير قادرة أو لا ترغب في التحقيق أو متابعة بعض الحالات على المستوى الوطني، وقد يتم ذلك داخل الدول التي لا تتوفر على نظام قانوني فعّال، ما يجعل منها سوى غطاء لإعطاء محاكمةٍ صورية تهدف إلى حماية شخص ما، وهذا المعيار يستهدف استخدام اختصاصها لمنع الإفلات من العقاب.

ثانياً: الاختصاص الزمني للمحكمة الجنائية الدولية

نصت المادة (11) والمادة (1/24) من نظام المحكمة على أنّ اختصاص المحكمة الزمني يتعلق بالجرائم التي ترتكب بعد نفاذ نظامها الأساسي، واستناداً على ذلك لا تنطبق الأنظمة العقابية للمحكمة إلاّ على الجرائم التي ترتكب بعد ديسمبر 2002 وهو تاريخ دخول هذا النظام حيز النفاذ[29]، وهو ما يعني عدم جواز سريان هذا النظام بأثر رجعي، وإن كان ذلك سيؤدي إلى إفلات العديد من مرتكبي الانتهاكات من العقاب على الجرائم التي ارتكبت قبل دخول النظام الأساسي للمحكمة حيز التنفيذ.

كما ينص النظام الأساسي على أنه يجوز للدولة عندما تصبح طرفاً، أن تختار تأجيل تطبيق اختصاص المحكمة فيما يتعلق بجرائم الحرب لمدة سبع سنوات وفق ما أشارت إليه المادتين (8) والمادة (124) من نظام المحكمة[30].

ثالثاً: الاختصاص المكاني للمحكمة الجنائية الدولية

من المسائل التي أثير حولها النقاش أمام القانون الدولي واللجنة التحضرية لمؤتمر روما الدبلوماسي التي تمخضت عنه معاهدة روما المُنشئة للمحكمة الجنائية الدولية، نجد مسألة الاختصاص المكاني للمحكمة، إذ أنّ هذه الأخيرة لا يمكنها ممارسة اختصاص إذا ارتكبت الجريمة على إقليم دولة ليست طرفاً في هذا النظام، مالم تقبل تلك الدولة بممارسة المحكمة لاختصاصها، وهذا ما تم الأخذ به فعلاً، وانتهى المؤتمرون إلى تحديد الولاية الإقليمية للمحكمة الجنائية الدولية على نحو ما جاء في النظام الأساسي[31]، غير أن الأشكال المطروح في هذا الصدد يتعلق بطبيعة المعاهدة التي أنشأت المحكمة الجنائية الدولية، إذ يرى جانب من الفقهاء أنها تُشكل معاهدة شارعه وليست معاهدة اتفاقية يحكم أنها وضعت قانون تضمن النص على أشد الجرائم الدولية خطورة، الأمر الذي يتطلب إلزاميتها في مواجهة الكافة[32]، بصرف النظر عن مصادقة الدولة على هذه المعاهدة من عدمه، وهو ما يعني أنّ فكرة الأثر النسبي للمعاهدة الدولية ذكرته اتفاقية فيينا الخاصة بقانون المعاهدات الدولية وكيفية انشائها لا ينبغي

حسبهم أن تنطبق بشأن معاهدة روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية.

رابعاً: الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية

تم تحديد اختصاص المحكمة في المادة (5) على سبيل الحصر بأربعة أنواع من الجرائم موضوع اهتمام المجتمع الدولي وهي: جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب وجريمة العدوان، غير أن هذه الأخيرة عُلق اختصاص المحكمة بالنظر فيها عند وضع النظام الأساسي للمحكمة، إلى حين اعتماد تعريف لها بعض سبع سنوات من دخول النظام الأساسي حيّز النفاذ حسب المادة (123) منه[33]. وهو ما تم بالفعل من خلال المؤتمر الاستعراضي المنعقد عام 2010، إلاّ أنّ الممارسة الفعلية للمحكمة بشأن هذه الجريمة سيكون بموجب قرار يتخذ بأغلبية الدول الأطراف، وهي تساوي الأغلبية المطلوبة لاعتماد تعديلات على نظامها الأساسي.

المبحث الثاني: ضوابط ممارسة الاختصاص وإجراءات سير الدعوى أمام المحكمة الدولية الجنائية

حدّد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مجموعة من الضوابط التي تتحكم هذه الأخيرة في مباشرة عملها، وتولى تنظيم القواعد القانونية التي تحكم إجراءات سير الدعوى أمامها.

المطلب الأول: ضوابط ممارسة الاختصاص

لقد وضع النظام الأساسي جملة من الضوابط تحكم ممارسة اختصاصاتها، حيث حدّد المعايير التي يتّم بمقتضاها إحالة القضايا أمام المحكمة، بتبيان المصادر التي يتوجب على المحكمة الاعتماد عليها، فضلاً عن المبادئ العامة الواجب الاحتكام إليها في القضايا المعروضة أمامها[34]، وهذا ما نعالجه فيما يلي:

الفرع الأول: القانون الواجب التطبيق أمام المحكمة الجنائية الدولية

حدّدت المادة (21) من النظام الأساسي للمحكمة القانون الواجب تطبيقه أمامها عند الفصل في القضايا المعروضة عليها وفق التسلسل التالي:

1- النظام الأساسي بما يتضمنه من قواعد محدّدة للاختصاص الموضوعي والشخصي والزمني، أركان الجرائم، القواعد الإجرائية وقواعد الاثبات الخاصة بالمحكمة[35]، حيث يمكن للمحكمة أن تستعين في تفسير وتطبيق المواد المتعلقة بتعريف الجرائم بأركان جرائم الحرب الواردة في المادة (9) من نظامها الأساسي، بالإضافة إلى تقريري اللجنة التحضيرية المفصلين لأركان الجرائم الواردة في نظام المحكمة وقواعد الإجراءات والاثبات.

2- حيثما يكون ذلك مناسباً، المعاهدات الواجبة التطبيق ومبادئ القانون الدولي وقواعده، بما في ذلك المبادئ المقررة في القانون الدولي للمنازعات المسلحة.

3- المبادئ العامة للقانون التي تستخلصها من القوانين الوطنية للنظم القانونية في العالم. غير أنّ المادة (21/1/ج) لم تمنح للمحكمة فرصة الاستعانة بكل المبادئ العامة للقانون، وانّما حصرتها فيما قد تستقيه المحكمة من المبادئ العامة للقانون التي تستخلصها من القوانين الوطنية للدول التي من عاداتها أن تمارس ولايتها القضائية على الجريمة الدولية، على ألا تتعارض تلك المبادئ مع أحكام النظام الأساسي للمحكمة ولا مع أحكام القانون الدولي[36].

4- القرارات السابقة للمحكمة الجنائية الدولية، يُمكن حسب المادة (21/4) أنّ تحتكم إلى فقه قضائها دون أن تكون ملزمة بذلك[37].

الفرع الثاني: الاستناد إلى المبادئ العامة للقانون الجنائي

يشير الباب الثالث من النظام الأساسي للمحكمة إلى أهّم المبادئ العامة للقانون الجنائي في المواد من (22 – 33)، وإن كان النظام قد تضمنّ في أبواب أخرى نصوصاً ذات صلة بهذه المبادئ[38]، حيث تنص المواد (22، 23 و24) على أنّه لا جريمة ولا عقوبة إلاّ بنص، عدم رجعية القوانين الجنائية، فضلاً عن قاعدة منع معاقبة الشخص عن نفس الفعل مرّتين التي أوردتها المادة (20) من الباب الثاني النظام الأساسي، ويُمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: مبدأ شرعية التجريم والعقاب

يقضي بأن يكون هناك إطار شرعي للسلوك الاجرامي، ومن تمَّ المعاقبة عليه، بمعنى لا يجوز محاكمة ومعاقبة شخص عن فعل ارتكبه، إلاّ إذا كان القانون الساري المفعول يُجرّم هذا الفعل بنّص صريح يُحدّد أركانه وعناصره، كما يحدّد العقوبة المقرّرة له[39].

ثانياً: مبدأ عدم جواز المحاكمة عن الجريمة ذاتها مرتين

ويقضي هذا المبدأ بأنه لا يجوز محاكمة الشخص مرتين عن الجرم أو السلوك نفسه، فاعتماد هذا المبدأ في المادة (20) [40] من النظام الأساسي ينظّم اختصاص هذه المحكمة، حتى لا يتعارض مع القضاء الوطني[41]. وبالمقابل لا يجوز للمحكمة الجنائية الدولية محاكمة أيّ شخص عن الجرائم التي تختص بالنظر فيها إذا كانت محكمة أخرى قد أصدرت حكمها ضِدّه، غير أنّ النظام الأساسي للمحكمة يُعلق تطبيق هذه الحالة على استثناء أو شرط أن تكون المحكمة التي نظرت الدعوى قد مارست اختصاصها فعلياً وفصلت في الأفعال بشكل موضوعي[42].

ثالثاً: مبدأ عدم رجعية الأثر على الأشخاص

يعتبر مبدأ عدم الرجعية من أهم نتائج مبدأ الشرعية، والذي يمنع العقاب عن فعل لم يكن مجرماً وقت ارتكابه.

وخلافاً لما ساد في المحاكم السابقة المؤقتة، اعتمد النظام الأساسي للمحكمة الجناية الدولية هذا المبدأ في المادتين (11، 1/24)، لكن الفقرة الثانية من المادة (24) أوردت استثناء على هذا المبدأ، والذي يقضي برجعية أحكام النظام الأساسي إذا كان ذلك في مصلحة المتّهم، حيث يرفع صفة الجريمة عن السلوك الذي كان مجرماً وقت ارتكابه، أو يخفف العقوبة عن تلك التي كانت مقرّرة له عند ارتكابه[43].

رابعاً: مبدأ عدم سقوط الجرائم بالتقادم

إذا كانت القوانين الجنائية الوطنية تعترف بمبدأ التقادم لإعطاء المتهمّ فرصة للعودة والانخراط في المجتمع بشكل سليم بعد مرور زمن محدّد على ارتكاب الجريمة، فإنّ الطبيعة الخطيرة التي تُميز الجرائم الدولية، دفعت إلى عدم تطبيق هذا المبدأ في إطار القانون الدولي الجنائي، وهذا ما استندت عليه الجمعية العامة عند إقرارها لاتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضّد الإنسانية لسنة 1968[44].

وقد جاء ذكر هذا المبدأ صراحة في المادة (29) من النظام الأساسي للمحكمة، إذ بموجب العبارة الأخيرة من هذه المادة لن تستطيع الدول الأطراف وضع أيّ قيد زمني لحماية مواطنيها من العقاب.

خامساً: مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية

يختلف أسلوب إسناد المسؤولية الجنائية من نظام قانوني لأخر، كما قد يختلف في القوانين الوطنية التي تتبنى نظاماً قانونياً واحداً، لذلك كان الوصول لإجماع حول هذه المسألة من أصعب ما واجهه المفاوضون في مؤتمر روما أثناء

صياغة النظام الأساسي، وقد توصّل هؤلاء إلى صياغةٍ تَمّ التعرضّ من خلالها إلى مُجمل المسائل المتعلقة بالمسؤولية الجنائية الدولية الفردية في كل من المواد (25، 26، 27، 28 و29) من النظام الأساسي، وإن كانت المادة (25) هي المادة الوحيدة التي جاءت تحت عنوان: " المسؤولية الجنائية الفردية "[45].

المطلب الثاني: الإجراءات المتعلقة بالسيّر في الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية

كما سبق ذكره، ينعقد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بالنظر في احدى الجرائم الداخلة في اختصاصها، بتوافر شروط مسبقة تضمنتها المادتين (12 و17).

ولنتمكن من دراسة إجراءات السيّر في الدعوى الواجب اتباعها أمام هذه المحكمة، يتوجّب إلقاء نظرة على مختلف مراحل الدعوى الجنائية بدءاً بتحريك الدعوى من قبل المخوّل لهم رفعها (الفع الأول)، قواعد قبول الدعوى (الفرع الأول)، ثم إجراءات التحقيق، المتابعة والمحاكمة (الفرع الثالث)، وأخيراً تنفيذ أحكام المحكمة الجنائية الدولية (الفرع الرابع).

الفرع الأول: آلية تحريك الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية

حدّدت المادة (13) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[46] الحالات التي تمارس فيها المحكمة اختصاصاتها على الجرائم المنصوص عليها في المادة (5) من نظامها، إذ تشمل هذه الحالات:

أولاً: الإحالة من قبل الدولة الطرف في النظام الأساسي

قد تقوم الدولة بإحالة حالة يبدو فيها أنّ جريمة أو أكثر قد ارتكبت، عندها يتطلب من المدّعي العام التحقيق فيما إذا كان يتعين توجيه الاتهام لشخص أو لعدة أشخاص عن ارتكاب جريمة من الجرائم الداخلية ضمن اختصاصها، على أنّ تقدم للمدعي العام كل الوثائق المتوافرة لديها لتدعيم ادعائها، ومفاد ذلك أنّه عندما تُحيل الدولة الطرف حالة ما عل المدعي العام، فإنّه يُشرط أن يكون المتهم يحمل جنسيتها، أو أنّ الدولة التي ارتكبت الجريمة على اقليمها طرفاً في النظام الأساسي، أو أنّها قبلت باختصاص المحكمة، وعليه فالدولة التي ليست طرفاً في النظام الأساسي لا تكون احالتها للقضية مقبولة.

ثانياً: الإحالة من قبل مجلس الأمن

وتكون بإحالة مجلس الامن لقضية ما إلى المدعي العام بموجب قرار يصدره وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهي الحالة الوحيدة التي تمنح فيها المحكمة اختصاصاً عالمياً اجبارياً على كل الدول بما فيها غير الصادقة على النظام الأساسي للمحكمة وفقاً للمادة (13) منه.

وعليه فمجلس الأمن يستمد اختصاصه هذا من نصوص ميثاق الأمم المتحدة، كأحد أجهزة هذه المنظمة المختصة بحفظ السّلم والأمن الدوليين، ومن النظام الأساسي للمحكمة الذي حدّد على سبيل الحصر الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، لكن هل المحكمة ملزمة بهذه الإحالة؟

للإجابة على هذا التساؤل يمكن القول كقاعدة عامة، أنّ مجلس الأمن ل يمتلك سلطة تحديد المحكمة أو قبول الدعوى أمامه في قراره بالإحالة، كما أنّ المحكمة بدورها تمنح للمدعي العام سلطة تقديرية حول إمكانية الشروع في التحقيق أم لا، ولا تُعد إحالة مجلس الأمن وحدها أساساً معقولاً ولا مقبولاً للبدء أو متابعة التحقيق[47].

ويُعتقد أنّ الشيء الإيجابي في سلطة مجلس الأمن هو سلطة الإحالة من قبله في حال وقوع جريمة ما من دولة غير طرف إذا رأى فيها تهديداً للسلم والأمن الدوليين، كما أن النقطة السلبية في هذا الشأن هي حالة ارتكاب هذه الجريمة من طرف الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، فإنه يستحيل لمجلس الأمن إحالة حالة إلى المحكمة بسبب " حق الفيتو "، ممّا يُشكل إحدى الثغرات والعقبات أمام سيرورة عمل المحكمة[48].

وتجدر الإشارة إلى أنّ المادة (16) من نظام المحكمة قد أقرت للمحكمة سلطة في غاية الحساسية تتمثل في قدرة مجلس الأمن على وقف أو تعليق التحقيق أو المحاكمة لمدّة 12 شهراً قابلة للتجديد بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إذا رأى أنّ ذلك التحقيق أو المحاكمة يُشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين[49]. وتعتبر هذه الصلاحية بالغة الخطورة إذا تعيق عمل المحكمة وتَمُسّ باستقلاليتها كسلطة قضائية، ويشترط لممارسة سلطة التوقيف أو التعليق مراعاة ما يلي:

1- أن يكون التعليق في صورة قرار صدر عن مجلس الأمن بإجماع الأعضاء الدائمين، ممَا يُقلل من إمكانية حدوث التعليق دون مبرر.
2- إنّ قرار التعليق يجب أن يكون استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وليس استناداً على الجرائم التي تنظرها المحكمة، أي يكون في تلك الجرائم تهديداً للسلام العالمي وليس على أساس الاختصاص النوعي للمحكمة[50].

ثالثاً: مباشرة المدعي العام للتحقيق من تلقاء نفسه

تعترف المادة (15) من النظام الأساسي للمحكمة بالسلطة التلقائية للمدعي العام، المقترنة بقرار للتفويض صادر عن الدائرة التمهيدية من أجل اجراء هذا التحقيق[51]. ومفاد ذلك أنّه عندما يرى المدعي العام أنّ هناك سبباً معقولاً لبدأ التحقيق، يقوم بتقديم طلب إلى الدائرة التمهيدية من أجل الحصول على إذن لإجراء التحقيق، وإذا ما اقتنعت هذه الأخيرة بالأسس التي اعتمد عليها المدعي العام، فإنّها تقوم بتفويض هذا الأخير بفتح تحقيق، وحتى إذا رفضت هذه الدائرة طلب المدعي العام ببدء التحقيق، فإنه يستطيع إعادة تقديم الطلب إذا بدت له حقائق وأدّلة جديدة بالنسبة للقضية نفسها، فإذا حصل على التفويض فإنّه يبدأ التحقيق على أساس المعلومات الجديدة التي أتيحت له من المنظمات الحكومية وغير الحكومية عن الحالة ذاتها وفي ضوء أدلة جديدة حسب المادة (5/15)[52].

الفرع الثاني: قواعد قبول الدعوى

لكي يمارس القاضي سلطته التقديرية في قبول أو رفض الدعوى المعروضة أمامه، يجب أن يبحث في مقبولية الدعوى من حيث الجانبين الشكلي والموضوعي.

أولاً: الدفوع الشكلية

من أهم الدفوع الشكلية التي يمكن لأطراف الخصومة الجنائية إثارتها أمام المحكمة، الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم القبول.

1- الدفع بعدم الاختصاص

يجوز للمتهم أو لدفاعه أن يُثير أمام المحكمة، الدفع بعدم الاختصاص في أيّ مرحلة كانت عليها الدعوى، وهذا استناداً إلى أنّ قواعد الاختصاص من النظام العام، والحلات التي يدفع فيها بعدم الاختصاص هي:

أ- إذا انعقدت المحكمة لأجل النظر في جرائم غير تلك المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة، أي أن ذلك خارج الاختصاص الموضوعي، لذلك وفقاً لمبدأ الشرعية الجنائية[53]، فإنّه لا يمكن للمحكمة أن ينعقد اختصاصها إلا بالنسبة للجرائم المتحددة على سبيل الحصر في نظامها الأساسي.

ب- إذا كانت الجريمة محّل الدفع بعدم الاختصاص ارتكبت قبل دخول النظام الأساسي حيّز النفاذ، أيّ قبل تاريخ 2002/07/01، فهنا يكون الدفع مقبولاً، لأنّه لا يسري على الجرائم التي ارتكبت قبل المصادقة عليه، ودخوله حيز النفاذ[54].

ت- إذا كان الشخص مرتكب الجريمة محل اختصاص المحكمة، يعاني من مرض أو قصور عقلي، أو كونه في حالة سكر، أو إكراه، أو يكون قد تصرف استناداً إلى حق الدفاع عن النفس أو الغير بشكل مقبول ومناسب[55].

2- الدفع بعدم قبول الدعوى

لقد بين النظام الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الاثبات، الحالات التي يجوز فيها تقديم هذا الدفع وهي:

- حالة قيام الدولة المختصة قضائياً بالنظر في الدعوى بإجراء تحقيق أو مقاضاة ضّد المتهم بارتكاب الجريمة المتابع بها، فاختصاص المحكمة الجنائية الدولية لا ينعقد تطبيقاً لمبدأ التكامل، وكذا مبدأ عدم جواز المحاكمة عن نفس الفعل مرتين.

- حالة قيام دولة ما مختصة بإجراء تحقيق مع المتهم بارتكابه جرائم تدخل في اختصاص المحكمة، وتوصلت في نهاية التحقيق بأنّه لا وجه للمتابعة، أو رأت حفظ التحقيق لأسباب واقعية أو قانونية، مالم يكن القرار ناتجاً عن عدم رغبة الدولة أو عدم قدرتها على المقاضاة[56].

- حالة سبق الفصل في الشكوى من طرف دولة ذات الاختصاص بالنظر في الجريمة، فإنّه يمكن الدفع بعدم قبول الدعوى أمام المحكمة لسبق الفصل فيها من طرف هيئة قضائية بصفة نهائية[57].

ثانياً: الدفوع الموضوعية

ويمكن حصرها فيما يلي:

1- تبني مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات

وهي أنّ نصوص القانون وحده هي التي تُحدد الأفعال المعاقب عليها والعقوبات المقرّرة لها، حيث تعتبر أحكام النظام الأساسي مصدر للشرعية الجنائية وفق ما ذكرته المادتين (22 و23) من النظام الأساسي.

2- مبدأ عدم رجعية أحكام النظام الأساسي للمحكمة

لم يُخالف نظام المحكمة سائر التشريعات الجنائية المقارنة في هذا المبدأ والمتمثل في الأثر الفوري، حيث حدّدت المادة (24) هذا المبدأ عندما نصت أنّه: (لا يُسأل الشخص جنائياً بموجب هذا النظام على سلوك سابق لبدأ نفاذ النظام)[58].

ولقد أخد النظام الأساسي بالاستثناء الوارد على هذا المبدأ، والمُتمثل في القانون الأصلح للمتهم، إذ نصت نفس المادة في فقرتها الثانية على أنّه: (في حال حدوث تغيير في القانون المعمول به في قضية معينة قبل صدور الحكم النهائي، يُطبق القانون الأصلح للشخص محّل التحقيق أو المقاضاة أو الإدانة).

3- مبدأ عدم سقوط الجرائم الدولية بالتقادم

إن ارتكاب الجرائم الخطيرة، كجرائم الحرب، جرائم الإبادة وجرائم ضد الإنسانية بصفةً عامة، ينبغي ألا يمُّر بدون محاكمة مرتكبيها وفرض الجزاء عليهم[59]، وقد تبنى هذا الأمر النظام الأساسي، أما فيما يخص موعد تقديم الدفع بعدم قبول الدعوى، أو بعدم الاختصاص فإنّ النظام الأساسي لم ينّص صراحةً على توقيت محدّد لتقديم هذه الدفوع، وإن أشار إلى أنّ الدولة يجب عليها تقديم هذا الطعن أو الدفع في أوّل فرصة، لاسيما وأنّه أجاز للمحكمة الحق في تقديم هذه الدفوع بعد بدء المحاكمة، كما أجاز الطعن بعدم المقبولية، أو عذم الاختصاص لأكثر من مرّة[60].

4- عدم الاعتداد بالحصانة وبالصفة الرسمية

لقد نصت المادة (27) من نظام المحكمة على أنّ هذه الأخيرة تختّص بمقاضاة جميع الأشخاص دون تميز بسبب الصفة الرسمية أو الوظيفية، وبالتالي فإن هذه الصفة لا تعفي الشخص بأيّ حال من الأحوال من المسؤولية الجنائية، كما أنّها لا تُشكّل في حَّد ذاتها سبباً لتخفيف العقوبة[61].

5- الدفع بعدم جواز المحاكمة عن نفس الجريمة مرتين

ويقتضي هذا المبدأ عدم إمكانية محاكمة الشخص عن نفس السلوك المجرّم مرتين، وهو ما أكدت عليه العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بحماية حقوق الانسان.

الفرع الثالث: إجراءات التحقيق، المتابعة والمحاكمة

تضمن النظام الأساسي للمحكمة تنظيم الإجراءات الواجب اتباعها بدءاً من الخطوات الواجب اتخادها قبل التحقيق وصولاً إلى المحاكمة، وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

أولاً: إجراءات التحقيق والمتابعة

لقد أفرد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في بابه الخامس، تسعة مواد تتعلق بإجراءات التحقيق والخطوات الواجب اتباعها للبدء فيه، تبدأ بالسلطات الممنوحة للمدعي العام ثم وظائف الدائرة التمهيدية وسلطاتها، ثم اعتماد التهم من قبل المحكمة كالتالي:

الفقرة الأولى: سلطات المدعي العام

يتعين على المدعي العام قبل الشروع في التحقيق، العمل على تقييم المعلومات المتاحة له، مالم يقرر بعد القيام هذا الاجراء بأنّه لا يوجد أساس معقول لمباشرة الدعوة أساساً، وعند اتّخاذ قرار الشروع في التحقيق يتوجّب عليه التحقق من توفّر الدواعي المُثيرة لوجود جريمة تدخل في اختصاص المحكمة[62]، والتأكد من مقبولية الدعوى إعمالاً لأحكام المادة (17) لتحديد فيما إدا كان التحقيق من شأنه أن يخدم مصالح العدالة أم لا، آخذاً في اعتباره خطورة الجريمة ومصالح المجني عليهم، وإذا تبين أنّ هذا التحقيق لا يخدم مصالح العدالة وجب عليه أن يُعلم الدائرة التمهيدية بذلك[63].

أما بالنسبة إلى واجبات وسلطات المدّعي العام في التحقيق فقد تضّمنتها المادة (54) من نظام المحكمة، فمن أجل إثبات الحقيقة وسعياً منه لتحقيق العدالة، يقوم المدعي العام بإجراء التحقيقات اللازمة بما في ذلك التنقل إلى أقاليم الدول الأطراف وعلى النحو الذي تأذن به الدائرة التمهيدية لجمع الأدلة، والقيام بفحصها وتقييمها، مع طلب حضور الأشخاص محلّ التحقيق، بما في ذلك المجني عليهم والشهود، وأنّ يقوم باستجوابهم، وأن يطلب تعاون أيّ دولة أو منظمة دولية حكومية لإظهار الحقيقة، وتأسيساً لما سبق، فإنّ النظام الأساسي للمحكمة قد قيد من السلطة الممنوحة للمدَّعي العام بإقراره لنظام رقابي أوكله للدائرة التمهيدية، مما يعكس تأثيره بالنظام القضائي اللاتيني، حيث تعتبر هذه الرقابة الداخلية مشروعة قياساً بخطورة الجرائم الدولية التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة، لذلك يكون الصعب تخويل سلطة إجراء التحقيقات والمتابعة لجهة واحدة دون رقيب، حيث يمكن للمدعي العام أن يُسيء استخدام سلطته التقديرية أو أنّ يتعسف في التحقيق أو المتابعة، لذلك لزم عليه الرجوع في كلّ مرّة إلى هذه الدائرة لطلب الإذن منها[64].

الفقرة الثانية: اعتماد التُهم قبل المحاكمة

وفقاً لأحكام المادة (61) من النظام الأساسي للمحكمة، تُعقد الدائرة التمهيدية في غضون فترة معقولة من تقديم الشخص إلى المحكمة أو حضور طواعية أمامها، جلسة لاعتماد التُهم بحضوره وبحضور المدعي العام، يتم خلالها تحديد موعد جلسة إقرار التُهم أو تأجيلاتها المحتملة[65].

وتقوم الدائرة التمهيدية قبل عقد جلسة اعتماد التُهم، بتزويد الشخص المعني بصورة من المستند المتضمن للتهم التي يعتزم المدعي العام تقديمها في الجلسة، وكذا الأدلة التي سيعتمد عليها أثناءها، وتبدأ هذه الجلسة بتلاوة التُهم وعرض الأدلة، ثم يبدأ رئيس الدائرة في نظر الاعتراضات أو الملاحظات التي قد تُبدى بشأنها. كما يجوز للدائرة التمهيدية بناءً على طلب من المدعي العام، أو بمبادرة منها عقد جلسة في غياب الشخص محلّ المحاكمة من أجل اعتماد التُهم التي يعتزم المدعي العام طلب المحاكمة على أساسها.

ومتى تم اعتماد التُهم ضّد المُتّهم، تُحدد هيئة الرئاسة دائرة ابتدائية تكون مسؤولة عن سير الإجراءات اللاحقة ويجوز لها أن تمارس أيّ وظائف الدائرة التمهيدية تكون متصلة بعملها ويُمكن أن يكون لها دور في تلك الاجراءات[66].

ثانياً: إجراءات المحاكمة

كرّس النظام الأساسي بابه السادس للمحاكمة، حيث تضمن خمسة عشر مادة تتعلق بالقواعد العامة للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية، حقوق المُتّهم، حماية المجني عليهم والشهود، بالإضافة إلى حماية المعلومات المرتبطة بالأمن الوطني وإصدار الأحكام وطرق الطعن فيها.

الفقرة الأولى: القواعد العامة للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية

تضمن النظام الأساسي مجموعة من القواعد العامة تُشكل الإطار العام للمحاكمات أمام المحكمة الجنائية، منها ما يتعلق بمكان المحاكمة، وأخرى تتعلّق بسلطات ووظائف الدائرة الابتدائية التي تُجري المحاكمة، ومنها ما يتعلق بالجرائم المخِّلة بإقامة العدالة.

1- مكان إجراء المحاكمة

الأمل في مكان انعقاد المحاكمة هو المحكمة الجنائية الدلية في لاهاي، واستثناءً على هذا الأصل يجوز للمحكمة إجراء محاكمات في دولة أخرى إذا كان ذلك في صالح تحقيق العدالة، مثل توفر الكثير من الأدلة كشهادة المجني عليهم والشهود داخل إقليم هذه الدولة[67].

2- وظائف وسلطات الدائرة الابتدائية

يجب على الدائرة الابتدائية أن تمارس اختصاصاتها من سلطات ووظائف طبقاً للقواعد الموضوعية والإجرائية الواردة في النظام الأساسي، من أجل أنّ تكون المحاكمات التي تجريها عادلة وسريعة، وأن تراعي أثناء تأتيها لعملها حقوق المتهمين والمجني عليهم و الشهود[68].

ولا تصدر المحكمة حكمها في الدعوى إلاّ بعد استكمال سائر الإجراءات التي يقتديها النظام الأساسي، النظام الأساسي، ودليل قواعد الإجراءات والاثبات، خاصةً بالاستماع إلى طلبات الادعاء العام واستدعاء شهود الإثبات والنّفي. ويصدر قرار المحكمة بالإجماع أو بأغلبية الأعضاء الذي يتعين أن يكون معللاً كاملاً ويتم التصريح به في جلسة علنية.

3- الجرائم المخلة بإقامة العدالة

بالإضافة إلى الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة، ينعقد اختصاصها بالنظر في الجرائم المخّلة بإقامة العدالة التي نصّت عليها المادة (70) من النظام الأساسي للمحكمة، حيث يشترط في قيامها تعمّد مُرتكبها القيام بها، وتعتبر من الجرائم بإقامة العدالة، حالة إدلاء الشاهد بشهادة الزور بعد القسم، تقديم أدّلة مزوّرة والتأثير المفسد على الشاهد ...إلخ[69].

الفقرة الثانية: حقوق المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية

ميّز النظام الأساسي بين المتهم والمُشتبه به، فالمتّهم هو من وجهت إليه تهمة محددة، أمّا المشتبه به فهو الشخص الذي لم توجهّ إليه تهمة بعد، فلما تقوم بنظر الجريمة المعروضة أمامها، يجب على الدائرة المختصة بذلك أن تكفل عدالة المحاكمة وسرعتها وأن تتّم هذه المحاكمة وفق ما ينص عليه نظام المحكمة ولائحة الإجراءات الخاصة بها، وأن ترعي ضمانات تحقيق العدالة وتعمل على توفيرها[70].

الفقرة الثالثة: حماية المجني عليهم والشهود

نص النظام الأساسي في المادة (2/68) على أنّه يجوز للمحكمة اتّخاذ تدابير لحماية الضحايا والشهود بالوسائل الملائمة، إذ تُشكّل هذا الاجراء استثناءً على مبدأ علنية الجلسات الذي أقرّه نظام المحكمة، إضافةً إلى لائحة الإجراءات والاثبات المتضمنة مجموعة من الأحكام التي توجب حماية التوازن النفسي والحياة الخاصة لشهود وضحايا الاعتداءات الجنسية مثلاً، وبالتالي لا يكون من الضروري الخضوع لاستجواب من جانب الطرف الآخر لتقبل الشهادة[71].

الفقرة الرابعة: حماية المعلومات المرتبطة بالأمن الوطني

تضمن النظام الأساسي للمحكمة عدّة ضمانات لمساعدة الدول الأطراف على حماية المعلومات التي تتعلق بالمسائل الأمنية الوطنية التي قد تطلب منها في الحلات التي يُطلب من إحدى مسؤوليها تقديم أدّلة أو معلومات، فيرفض هذا الأخير الطلب ويُحيله إلى دولته، التي تؤكد ذلك على أساس أنّ تنفيذ هذا الطلب من شأنه الاضرار بمصالح أمنها الوطني، أو قد تكون في حيازة دولة أخرى أي طرف ثالثاً حسب المادة 73 من نظام المحكمة.

الفقرة الخامسة: إصدار الأحكام وطرق الطعن فيها[72]

1- إصدار الاحكام والعقوبات الواجبة التطبيق

تقتضي جميع مراحل المحاكمة حضور جميع قضاة الدائرة الابتدائية، ويجب أن يستند قرار الدائرة الابتدائية إلى تقييمها للأدّلة ولكامل الإجراءات، ولا تستند المحكمة في قرارها إلاّ على الأدلة التي قُدمت لها وجرت مناقشتها أمامها في المحاكمة، والأصل أنّ الدائرة الابتدائية تصدر أحكامها بالإجماع، وإذا تعذّر ذلك يصدر الحكم بالأغلبية في مداولات سِرّية[73].

ويتطلب أن يكون حكم المحكمة مكتوباً ومسبباً ويحتوي على بيان كامل بحيثيات والنتائج التي يُبنى عليها، وحيثما لا يكون هناك إجماع، يجب أن يتضمن قرار الدائرة الابتدائية آراء الأغلبية والأقلية، على أن يكون النطق بالحكم في جلسة علنية.

وعن العقوبات المقرّرة في نظام المحكمة، فإنّه بعد الإدانة تنظر الدائرة الابتدائية في توقيع الحكم المناسب، وتضع في الحسبان الأدّلة والدفوع المقدّمة، وتراعي كذلك بعض العوامل مثل خطورة الجريمة والظروف الخاصة بالشخص المدان، وذلك وفقاً للقواعد الإجرائية وقواعد الاثبات. وعند الوقوف على ارتكاب المتّهم إحدى الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة تبقى الذاكرة الابتدائية مقيّدة بإصدار العقوبات التالية:

- السجن لمّدة أقصاها ثلاثون عاماً
- السجن المؤبد، تبعاً لخطورة الجريمة والظروف الخاصة بالشخص المدان.
- فرض الغرامات المالية طبقاً للمعايير الإجرائية الواردة وقواعد الاثبات.
- مصادرة العائدات والممتلكات المترتبة على ارتكاب الجريمة دون المساس بحقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية[74].
-

2- طرف الطعن في أحكام المحكمة الجنائية الدولية

لتأمين كافة معايير المحاكمة العادلة، أقّر النظام الأساسي للمحكمة مبدأ الطعن في الأحكام الصادرة عن المحكمة الابتدائية، تكريساً لمبدأ التقاضي على درجتين وقد حذا هذا النظام حذو التشريعات الانجلوسكسونية واعتمد نوعين من طرق الطعن في الاحكام هما: الطعن بالاستئناف والطعن بإعادة النظر[75].

أ- الطعن بالاستئناف

تناول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية في مواد متعددة الأحكام والقرارات التي يجوز استئنافها، الأولى نصّت عليها المادة (81) من النظام الأساسي، حيث نصت الفقرتين (1 و2) منها، على أنّ يجوز استئناف الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية أمام دائرة الاستئناف التابعة لها، للأسباب الواردة في نظامها الأساسي.

أما الفئة الثانية فقد تناولتها المادة (82) من النظام الأساسي تحت عنوان " استئناف القرارات الأخرى "، ويجوز لأي من الطرفين استئنافها وفقاً للقواعد الإجرائية وقواعد الاثبات[76]، كتلك المتعلقة بالاختصاص أو المقبولية، والقرار الذي يمنح أو يرفض الإفراج عن الشخص محّل التحقيق أو المحاكمة، والقرار الصادر عن دائرة ما قبل المحاكمة (الدائرة التمهيدية)، كما يجوز استئناف أيّ قرار ينطوي على مسألة من شأنها أن تؤثر تأثيراً كبيراً على عدالة وسرعة الإجراءات، أو على نتيجة المحاكمة[77].

ب- التماس إعادة النظر

أجاز النظام الأساسي لمن صدر الحكم في مواجهته، اللجوء إلى مثل هذا الطعن، كما يجوز لورثته ذلك بعد وفاته، أو لأيّ شخص يكون وقت الوفاة المتّهم قد تلقى تعليمات خطية صريحة منه بذلك، أو للمدعي العام نيابة عن الشخص المُدان، إذ يحّق لهؤلاء كلهم تقديم طلب إلى دائرة الاستئناف لإعادة النظر في الحكم النهائي الصادر بالإدانة أو العقوبة استناداً على الأسباب التي تحددها المادة (1/84)، وللمحكمة دون غيرها حق البّت في أيّ تقدير بشأن تخفيف العقوبة، على أن لا يتخذ مثل هذا القرار إلاّ بعد الاستماع إلى أقوال المحكوم عليه[78].

الفرع الرابع: أحكام المحكمة الجنائية الدولية

أولاً: التنفيذ واجراءاته

بموجب المادة (1/105) تكون الأحكام الصادرة بالسجن عن المحكمة الجنائية الدولية ملزمة للدول الأطراف في نظامها الأساسي، وتُنفذ عقوبة السجن في دولة تختارها المحكمة من قائمة الدول التي أبدت استعدادها لقبول الأشخاص المحكوم عليهم، وفي ذلك تراعي المحكمة مبدأ تقاسم الدول الأطراف مسؤولية تنفيذ عقوبة السجن وفقاً لمبادئ التوزيع العادل وفق ما تنص عليه القواعد الإجرائية وقواعد الاثبات[79]، بالإضافة إلى تطبيق المعايير المقرّرة في المعاهدة الدولية حول معاملة السجناء. ويخضع تنفيذ عقوبة السِّجن لإشراف المحكمة الجنائية، بينما تخضع أوضاع السجن لقانون الدولة المستقبلة حسب المادة (2/106) من نظام المحكمة.

ثانياً: التعاون الدولي والمساعدة القضائية

كرّس النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الباب التاسع لأحكام التعاون الدولي والمساعدة القضائية، والذي يشمل من جهة الأحكام المتعلقة بالتزام الدول الأطراف في النظام الأساسي بالتعاون مع المحكمة، وينظّم العلاقة بين هذه الأخيرة والدول غير الأطراف من جهة أخرى. وقد تضمنت المادة (86) أحكاماً عامة عن التعاون تقتضي بضرورة تعاون الدول الأطراف مع المحكمة فيما تُجريه من تحقيقات في الجرائم وإجراءات المحكمات.

الخاتمة:

لا شك أنّه لكي تُحقق المحكمة الجنائية الدولية الأهداف التي أنشأت من أجلها، لأبُدّ أنّ تتوفّر على آليات زجرية تستطيع من خلالها فرض احترام أحكامها وقرارتها، حتى تكون العقوبة هي النتيجة الحتمية التي يجب أنّ تلحق الفرد الذي تثبيت مسؤولية الجنائية، ولكي يتسنى ذلك لابُدّ من إعادة النّظر في العديد من الثغرات أو النقائص الموجودة في النظِّام الأساسي للمحكمة، أبرزها إشكالية مبدأ الأثر النسبي لهذا النظام، وعلاقته المحكمة الجنائية الدولية بالأمم المتحدّد ومجلس الأمن على وجه الخصوص، ومن ناحية أخرى يُنادي العديد من فقهاء القانون الجنائي الحديث بضرورة الاعتراف بولاية عامة جميع الجرائم أيّاً كانت جنسية مرتكبيها أو المكان الذي وقعت فيه، وذلك لتفادي العقبات التي قد تنشأ عن تطبيق مبدأ الإقليمية، وهو ما يُعرف بمبدأ الاختصاص العالمي، الذي يُخوّل للدولة اختصاصاً عاماً لتجريم وعقاب بعض الأفعال المستهجنة و الأشد خطورةً كونها ذات أبعاد تمّس مصلحة الإنسانية جمعاء، على غرار جرائم الحرب، جرائم الإبادة والجرائم ضدّ الإنسانية. ويعدّ مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي آلية من آليات التعاون الدولي الفعّالة، إذ على أساسه يُمكن للمحاكم الوطنية متابعة ومحاكمة مرتكبي أنواع معّينة من الجرائم بغض النظر عن مكان ارتكاب تلك الجرائم أو جنسية مرتكبيها أو ضحاياها، ولذلك يجد مبدأ الاختصاص العالمي مبرّرة في أنّه وسيلة قانونية تمسح بوضع حدّ للإفلات من العقاب، وفي تضامن الدولة لمواجهة الجرائم الدولية المرتكبة ضدّ الحقوق الأساسية لإنسان.

وزيادةً على ما ذُكر آنفاً يُمكن طرح التوصيات التي من شأنها ضمان فعالية العدالة الجنائية و تكريس طابعها المجرّد كما أراده واضعوا النَظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية كالآتي:

- جعل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية اختصاصاً أصيلاً وليس احتياطياً ، على أن يكون اختصاص القضاء الجنائي الوطني احتياطياً، في حالة تعذّر اللجوء الى المحكمة الدولية لأنّها الأجدر بنظر الجرائم الدولية ، فضلاً على تشكّلها من قضاة دوليين محايدين.

- الحفاظ على الطابع القضائي للمحكمة الجنائية الدولية بعيداً عن التدخّلات و الاعتبارات السياسية التي قد تفرضها علاقة هذه المحكمة بمجلس الأمن كجهاز سياسي بوجه خاص و الأمم المتحدة بوجه عام.

الهوامش

[1] مدوس فلاح الرشيدي: آلية تحديد الاختصاص وانعقاده في نظر الجرائم الدولية وفقاً لاتفاقية روما لعام 1998، مجلة الحقوق، الكويت، العدد الثاني، السنة 25 جوان 2003، ض 61.

[2] ANNA WYKENS :(1997), l'insertion locale de la justice de proximité, collection logique sociales, l'harmattan, Paris, p. 7.

[3] نبيل مصطفى الخليل: (2004)، آليات الحماية الدولية لحقوق الانسان، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ص 23.

[4] مخلد الطروانة وعبد الإله النواسية: (2004)، التعريف بالمحكمة الجنائية الدولية وبيان حقوق المتهم أمامها، مجلة الحقوق، مجلة البحرين، المجلد الأول، العدد الثاني، ص 268.

[5] نفس المرجع، ص 269.

[6] محمود شريف بسيوني: (2004)، المحكمة الجنائية الدولية (مدخل لدراسة أحكام وآليات الإنفاذ الوطني للنظام الأساسي)، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ص 18.

[7] محمد بن فردية: (2008)، المسؤولية الجنائية الدولية عن جرائم التعذيب (مع دراسة مقارنة لجريمة التعذيب في سجن أبو غريب)، رسالة ماجيستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص 201.

[8] عبد العزيز العشاوي: (2006)، أبحاث في القانون الدولي الجنائي، دار هومه، الجزائر، 243.

[9] محمد شريف بسيوني: سبق ذكره، ص 48.

[10] المادة 6/36/أ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

[11] المادة 4/36/ب من النظام الأساسي

[12] المادة 3/36/أ من النظام الأساسي

[13] المادة 3/36/ب من النظام الأساسي

[14] بن عطاء مريم: (2011-2012)، النظام القانوني للمحكمة الجنائية الدولية ومدى تفعيل اختصاصها كآلية لمعاقبة مرتكبي الجرائم الجنائية الدولية، مذكرة ماجيستير، جامعة الجلفة، ص 38.

[15] أنظر المادة 1/38 من نظام المحكمة

[16] خليل حسن: (2009)، الجرائم والمحاكم في القانون الدولي الجنائي (المسؤولية الجنائية للرؤساء والأفراد)، دار المنهل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، ص 77، 78.

[17] نفس المرجع، ص 80.

[18] مدوس فلاح الرشيدي: مرجع سبق ذكره، ص 83.

[19] خليل حسن: سبق ذكره، ص 83.

[20] نفس المرجع، ص 84.

[21] أحمد الرشيدي: (أكتوبر 2002)، النظام الجنائي الدولي من لجان التحقيق المؤقتة، إلى المحكمة الجنائية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص 33.

[22] وقد أجريت انتخابات لاختيار أول مدّعٍ عام للمحكمة الجنائية الدولية بتاريخ: 2003/04/21، أين تم انتخاب السيد: لويس مورينو أوكامبو، أرجنتيني الجنسية بالأغلبية المطلقة بـ: 78 صوتاً.

[23] نصت المادة 50 من النظام الأساسي، أن اللغات الرسمية للمتحدثين هي: الاسبانية، الإنجليزية، الروسية، الصينية، العربية والفرنسية، وتنشر الأحكام والقرارات الصادرة عن المحكمة باللغات الرسمية، أما لغات العمل بالمحكمة فهي الإنجليزية والفرنسية.

[24] مخلد الطراونة وعبد الإله النواسية: مرجع سبق ذكره، ص 277.

[25] أحمد الرشيدي: سبق ذكره، ص 3.

[26] محمود شريف بسيوني: سبق ذكره، ص 53.

[27] Gabriel Dell Morte : (2002), ''les frontières de la compétence de la cour pénale internationale (observation critiques), R.I.D.P., Vol N°7, Paris, P 76.

[28] Gabriel Dell Morte : OP. Cit., P 77.

[29] وقد نصت المادة 1/24 من نظام المحكمة على أنّه: " لا يسأل أي شخص جنائياً بموجب هذا النظام الأساسي عن سلوك سابق لبدء نفاذ النظام "".

[30] عصام عبد الفتاح مطر: (2008)، القضاء الجنائي الدولي (مبادئه وقواعده الموضوعية والاجرائية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 334.

[31] أنظر المادتين 4 و12 من النظام الأساسي للمحكمة.

[32] المرجع السابق، ص 335.

[33] Luc Cote : (2006), justice pénale internationale (vers un resserrement des règles du jeu). In : R.I.C.R., Vol 81 N° 861, P 142.

[34] لندة معمر يشوي: (2008)، المحكمة الجنائية الدولية الدائمة واختصاصاتها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص 176.

[35] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[36] عصام عبد الفتاح مطر: سبق ذكره، ص 336.

[37] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[38] لندة معمر يشوي: المرجع السابق، ص 117.

[39] مدوس فلاح الرشيدي: سبق ذكره، ص 90.

[40] تجدر الإشارة إلى أن المادة (3/20) قد عُدلت بإضافة المادة "8 مكرر" الخاصة بجريمة العدوان، وذلك كما يلي: الشخص الذي يكون قد حوكم أمام محكمة أخرى عن سلوك يكون محظوراً أيضاً بموجب المادة 6، 7، 8 أو 8 مكرر، لا يجوز محاكمته أمام المحكمة فيما يخص نفس السلوك إلاّ إذا كانت الإجراءات ...

[41] سهيل حسين القتلاوي: (2011)، جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص 61.

[42] المادة 3/20 من النظام الأساسي للمحكمة.

[43] مدوس فلاح رشيد: سبق ذكره، ص 91.

[44] لندة معمر يشوي: سبق ذكره، ص 179.

[45] سهيل حسين القتلاوي: سبق ذكره، ص 64.

[46] للمحكمة أن تمارس اختصاصها فيما يتعلق بجريمة مشار إليها في المادة 5 وفقاً لأحكام هذا النظام الأساسي في الأحوال التالية:

أ- إذا احالت دولة طرف إلى المدعي العام وفقاً للمادة 14 حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت.

ب- إذا أحال مجلس الأمن، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حالة إلى المدعي العام يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت.

ت- إذا كان المدعي العام قد بدأ بمباشرة التحقيق فيما يتعلق بجريمة منن هذه الجرائم وفقاً للمادة 15.

[47] مدوس فلاح الرشيدي: مرجع سابق، ص 99.

[48] عبد الواحد محمد الفار: (2007)، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 532.

[49] عبد الواحد محمد الفار: المرجع السابق، ص 533.

[50] سهيل حسين القتلاوي: سبق ذكره، ص 100.

[51] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[52] بلهادي حميد: (2010 – 2011)، إجراءات الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، ص 27.

[53] أنظر المادة 22 من نظام المحكمة.

[54] المادة 1/126 من النظام الأساسي.

[55] بلهادي حميد: سبق ذكره، ص 35.

[56] المادة 1/17/ب من النظام الأساسي.

[57] المادة 1/17/ج من نظام المحكمة.

[58] عبد الفتاح بيومي حجازي: (2006)، قواعد أساسية في نظام محكمة الجزاء الدولية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ص 140.

[59] اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 2391، (أ. د – 23)، المؤرخ في: 1968/11/26، ودخلت حيّز النفاذ في: 1970/11/11.

[60] أنظر المادة 5/19 من نظام المحكمة.

[61] عبد الفتاح بيومي حجازي: المرجع السابق، ص 141.

[62] بلهادي حميد: المرجع السابق، ص 31.

[63] المادة 1/53 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

[64] عبد الفتاح بيومي حجازي: المرجع السابق، ص 143.

[65] القاعدة (121) من لائحة المحكمة الجنائية الدولية المتعلقة بالقواعد الإجرائية وقواعد الاثبات.

[66] المادة 11/61 من النظام الأساسي للمحكمة.

[67] المادة 62 من النظام الأساسي للمحكمة.

[68] فيدا نجيب حمد: (2006)، المحكمة الجنائية الدولية (نحو العدالة الدولية)، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ص 185 – 187.

[69] نفس المرجع، ص 188.

[70] بلهادي حميد: المرجع السابق، ص 34.

[71] فيدا نجيب حمد: المرجع السابق، ص 189.

[72] براء منذر كمال عبد اللطيف: (2008)، النظام القضائي للمحكمة الجنائية الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص 348.

[73] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[74] فيدا نجيب حمد: المرجع السابق، ص 190

[75] عبد الفتاح بيومي حجازي: مرجع سبق ذكره، ص 145.

[76] نفس المرجع، ص 146.

[77] المواد من 81 – 83 من نظام المحكمة

[78] أنظر المادة 110 من النظام الأساسي.

[79] براء منذر كمال عبد اللطيف، سبق ذكره، ص 350.

دور البرلمان فى حوكمة الأنترنت

The Role of Parliament in Internet Governance

محمد فرحات
باحث قانوني وسياسى

ملخص:

قد صاحب ظهور شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) وتطور تكنولوجيا الأتصالات والمعلومات ،وتدخل الأنترنت فى النشاط اليومى للمجتع، وأضحى بلا تشكيك جزءً لا يتجزأ من حياة مجتمعنا المعاصر تولد حقوقاً رقمية للأفراد فى إستخدام الأنترنت والوصول للمعلومات التى تحتاج إلى حمايه برلمانية ، كما صاحبها ظهور العديد من الممارسات الضارة ،و إساءة إستخدامه مما أدى لظهور الجرائم المستحدثه مثل الجرائم السيبرانيه ،خطابات الكراهية والأخبار الكاذبة والأرهاب الألكترونى ،وهو ما استلزم تتدخل برلمانى للحد منها ومنعها بما لا يفتتأ به على حقوق الأفراد ، وهو الأمر الذي أستوجب معه حوكمة إستخدام الأنترنت بمشاركة جميع أصحاب المصالح. ومع هذا برز الدور الحيوى للبرلمانات من خلال الوظائف البرلمانية المختلفه على المستوى التشريعى والرقابى. استعرضت الدراسة أدوار البرلمان فى مجال حوكمة الأنترنت متخذة من البرلمان المصري دراسة حاله ، وخلُصت الدراسة إلى أن البرلمانات لها أدواراً إيجابية نحو ترشيد وحوكمة الأنترنت وأخرى سلبيه تؤثر على حقوق الأفراد الرقميه مما يُعد خرقاً لمبدأ الحوكمة والمرجو من حوكمة الأنترنت وتزيد من أمننه الأنترنت .

الكلمات المفتاحية : الأنترنت ، برلمان ، حوكمة الأنترنت ،سياسات عامة ،تنمية مستدمة.

Abstract:

The emergence of internet and evolving the information and communication technology (ICT) and its interference in daily activities and doubtless becoming an integrated part of societies life, were associated with Generates individuals' digital rights to use the Internet and access information, which need for parliamentary protection, were accompanied as well as by the appearance of many harmful practices and misuse, which lead to emergence the novel crimes such as Cybercrimes , hate speech ,fake news and E-terrorism. These developments necessitated the parliament's intervention to reduce, imitate and prevent, with not infringing the individuals rights. Therefore, it is become significant to governance the internet with participation of all stakeholders (Multi-stakeholders. The vital role of parliament has been emerged through the parliamentary function at the legal of legislation, parliamentary oversight and policy making. The study reviewed the roles of parliament in the field of Internet governance, using the Egyptian Parliament, as case study. The study concluded that parliaments have positive roles towards rationalizing and governing the Internet and other negative aspects that affect the digital rights of individuals, which is consider a violation of the principle of governance and the desired of Internet governance and increasing securitization of internet .

Keywords: Internet, Parliament, Internet Governance, Public Policy, Sustainable development

مقدمة:

أدى ظهور شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) و ما صاحبها من تطور منذ ظهورها ، وكذلك ما صاحب استخدامها من ظواهر إيجابية وأخرى سلبية منها ظهور الجرائم الألكترونية (Cyber Crimes) والتجسس وغيرها من التفاعلات السلبية التى أدت هى الأخرى بدورها فى ظهور ما يسمى بالأمن السيبرانى (Cyber Security) ، وأصبح جميع الفاعليين الدوليين والإقليمين والوطنيين يوجهون جُل أنتباههم لتطور التعاملات والتفاعلات التي تتم من خلال شبكة الأنترنت،كما أدت الممارسات واستخدامات الأنترنت والتفاعلات الحادثة فى بيئة الأنترنت (Internet Ecosystem) إلى ظهور الحاجة لوضع ضوابط لإستخدام الأنترنت ،ومن هنا ظهر مصطلح حوكمة الأنترنت (Internet Governance)، وهو الأمر الذي حتى يحدث يجب تعاون كافة القطاعات العامله والفاعلة فى هذا المجال والتي تؤثر وتتأثر به من حكومات ، قطاع خاص ، المجتمع المدنى ، الأكاديمين والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية. وإستجابة لذلك قام الفاعليين الدوليين بأنشاء منصات للتواصل والتباحث وصنع القرارت ورسم السياسيات التى تخص حوكمة الأنترنت ، من ذلك المنتدى العالمى لحوكمة الأنترنت (Global Internet Governance Forum - IGF) وعلى المستوى الإقليمي هناك المنتدى الإفريقي لحوكمة الأنترنت (African Internet Governance Forum- AFIGF)، وحتى على المستويات الإقليمية الفرعيه ومنها منتدى شمال إفريقيا لحوكمة الأنترنت-(North African Internet Governance Forum NAIGF) ،كما أصبح هناك منتديات متخصصه فى موضوعات متخصصه ومعينة والمتعلقة بحوكمه الأنترنت من ذلك منتدى الحقوق والشمول الرقمي (Digital Rights and Inclusion Forum – DRIF)، ومنتدى حرية الأنترنت فى إفريقيا (Forum on Internet Freedom In Africa – FIFA).

أولاً : موضوع الدراسة

تناولت هذة الدراسة دور أحد أقوى الفاعليين فى عملية صنع السياسات العامه ،وهو البرلمان فى مجال حوكمة الأنترنت ، وإن هذة الدراسة سعت إلى إلقاء الضوء على كلاً من السياسات الإيجابية (Positive Policies)،وذلك حين يتخذ البرلمان سياسات إيجابية نحو حوكمة الأنترنت أو تلك الحالات التى يمتنع فيها البرلمان عن القيام بدوره نحو تبنى سياسات فعاله فى حال وجود نقص فى السياسات التى تحكم مجال الأنترنت أو التى تؤثر فية بالسلب ،أو فى حال إمتناع البرلمان عن استخدام سلطاته التشريعية والرقابية للحد من الأفعال والقرارات التى تُعطل حوكمة الأنترنت والتى تُسمى بالسياسات السلبية (Negative Polices).

فى ضوء ما سبق فإن هذة الدراسة سعت لتناول دور البرلمان على المستوى الوطنى كاصانع للسياسات العامة في مجال حوكمة الأنترنت سواء فى مجال التشريع ومجال صنع السياسات أو مجال المراقبة على الممارسات الحكومية .

ثانياً : المشكلة البحثية

من جماع ماسبق تتمثل مشكلة الدراسة البحثية فى الإجابة على تساؤل رئيسي مفاده مدى فاعلية دور الوظائف البرلمانية فى مجال حوكمة الأنترنت .

ثالثاً : تساؤلات الدراسة

أن الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة يتطلب الإجابة على عدد من التساؤلات الفرعية المتمثلة فى :

أولاً: ما مفهوم حوكمة الأنترنت ؟ ماهية الوظيفة البرلمانية المتعلقة بحوكمة الأنترنت ؟

ثانياً:ما دور البرلمان فى حوكمة الأنترنت؟ و ماهية الآليات البرلمانية التي يمتلكها البرلمان لحوكمة الأنترنت ؟

ثالثاً: تقييم دور البرلمان في مجال حوكمة الانترنت ؟

رابعاً: فرضيات الدراسة

إنطلقت الدراسة من فرضية وجود علاقة طردية بين دور البرلمان وبين حوكمة الأنترنت ،حيث كلما نشط دور البرلمان فيما يتعلق بحوكمة استخدام الأنترنت ،كلما زادت جودة وقيمية حوكمة الأنترنت، كما أفترضت الدراسة فى فرضية أخرى وجود علاقة عكسية بين أمننة استخدام الأنترنت وحوكمة الأنترنت من منظور حقوق الأنسان ،بحيث كلما زادت النظرة الأمنية لإستخدام الأنترنت قُوضت الحريات الرقمية و أُنتهكت.

خامساً: أهمية الدراسة

أتت أهمية الدراسة موضوع البحث فى (أولاً) حداثتها النسبية وسرعت التغييرات التى تطرأ على مجال الأنترنت والتطبيقات التى تتغير بشكل يكاد يكون يومى ،كما تأتى أهمية الدراسة من ناحية (ثانية) فى إثراء المكتبة العربية بموضوع يقل تناولة بواسطة الأكاديمين العرب،وتأتى الأهمية العملية لموضوع الدراسة(أخيراً) فى أمكانية وضع خارطة طريق للبرلمانات فى المنطقة العربية لتعزيز دورها فى حوكمة الأنترنت.

سادساً : منهج الدراسة

أن هذة الدراسة استخدمت المنهج البنائى الوظيفى لكونة أكثر المناهج ملائمة للموضوع محل الدراسة ،حيث يمثل المبحث الأول الذي يتناول مفهوم حوكمة الأنترنت ووظيفة البرلمان و التى تُمثل وحدة التحليل ، في حين الآليات البرلمانية لحوكمة الأنترنت التى تعمل على تجميع مصالح الأفراد المتعلقة بالأنترنت فى سياسات عامة تمثل عنصر المدخلات للنظام ، وتمثل السياسات والقوانين المتعلقة بحوكمة الأنترنت عنصر المخرجات.كما تؤثر تلك المخرجات على الأداء الوظيفي للمؤسسات الأخرى وفى طريقة التعاطى مع موضوعات حوكمة الأنترنت.

سابعاً: تقسيم الدراسة

المحور الأول : حوكمة الأنترنت والوظيفة البرلمانية (إطار مفاهيمي)

المحور الثانى : دور البرلمان فى صناعة السياسات العامة المتعلقة بالأنترنت

المحور الثالث :الآليات البرلمانية لحوكمة الأنترنت

المحور الرابع : أثار التداخلات البرلمانية على حوكمة الأنترنت

المحور الأول : الوظيفة البرلمانية وحوكمة الأنترنت (إطار مفاهيمي)

يهدف هذا المحور من الدراسة إلى وضع الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة ،وذلك من خلال تحديد المفاهيم المستخدمة وحدودها ، وذلك تمهيداً للإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة. لذلك فأن هذا الجزء من الدراسة إلقى الضوء على (أربعه) مفاهيم ،يتبين من خلالها دور البرلمان فى حوكمة الأنترنت ،وتلك المفاهيم هى (1)مفهوم حوكمة الأنترنت (2) مفهوم الوظيفة البرلمانية (3) مفهوم السياسات العامة (4) منهجية تعددية الأطراف (Multi-Stakeholder Approach) فى مجال حوكمة الأنترنت.

أولاً : مفهوم حوكمة الأنترنت

شاهدت محاولة تعريف مصطلح حوكمة الأنترنت العديد من التناقضات والتعارض مما أدى لوجود عدد من التعريفات ، بما يعني أن تعريف مصطلح حوكمة الأنترنت هو تعريف غير متفق علية (Debatable Term) . ولحسن العرض نرى أن نعرض أولاً لبعض المفاهيم المرتبطة بمفهوم حوكمة الأنترنت ، ومنها مفهوم مصطلح الحوكمة ومفهوم الأنترنت ، ثم نعرض مفهوم حوكمة الأنترنت.

(1) الأنترنت

يُعرف الأنترنت بأنه شبكة الشبكات (Network of Networks) ، التى تُمكن من الأتصال بين الشبكات فى العالم[1] ، ويُعرفه البعض بأنه شبكه من شبكات الحواسيب المتعددة وبنيتها التحتية الضخمة.[2]

(2) الحوكمة

يُعتبر مصطلح الحوكمة من المصطلحات المثيرة للجدال فيما يتعلق بتفسيرها . استخدم البنك الدولى مصطلح الحوكمة الرشيدة (Good Governance) لتعزيز إصلاح الدول من خلال الشفافية وخفض معدلات الفساد وزيادة فاعلية الأدارة ففى هذة السياق تتعلق الحوكمة بشكل مباشر بوظائف الحكومة[3]،وجدير بالذكر بأن كلمة "حوكمه- Governance" لا تشير إلى "الحكومه – Government"،أن كلمة الحكومه تُشير إلى السلطة التنفيذيه فى الدول ،فهى أحد السلطات الثلاثه الذى يتكون منها أى نظام سياسى فى الدولة الحديثة ،وإن العلاقة بين السلطات الثلاثه هو الذى يُحدد شكل النظام السياسي فى الدوله ما أذا كان نظام رئاسي أو برلمانى أو مختلط- جمعيه (سويسرا). وهى بهذا الشكل لا ترتبط بكلمة "الحوكمه"، ودليل ذلك أن الحكومه وشكلها لا يختلف تعريفها من دوله لأخرى فهو تعريف واحد منه التعريف الضيق الذى يُشير فقط إلى السلطة التنفيذيه ، أو المعنى الواسع والذي يُشير لجميع سلطات الحكم (تنفيذية ،تشريعية ،قضائية). أما الحوكمه، يختلف تعريفها على حسب السياق والمجال التى تُستخدم فيه، هناك حوكمة الأنترنت ،حوكمة المنظمات الأهلية ، حوكمه الوزرات، حوكمة البرلمانات.

وبهذا ينصرف مفهوم كلمة الحوكمة إلى مجموعة القواعد التى تهدف إلى تنظيم مجالاً ما. هناك معايير مشتركه تُشير إلى الحوكمه بغض النظر عن المجال ومنها مشاركة جميع الفاعلين وأصحاب المصالح فى عملية تنظيم المجال الذي يتم حوكمته.لذلك فأن أى وصف للحوكمة لابد أن يتسع ليشمل جميع العوامل المؤثرة فى المجال المُراد حوكمته وأن يشمل ويستوعب ويضُم جميع أصحاب المصالح سواء فى عملية التنظيم أو التخطيط و إتخاذ القرار.

مما سبق نستطيع القول بأن الحكومات هى أحد أطراف الحوكمه مع أطراف أخرى وهم أصحاب المصالح المتعددين (Multi-Stakeholders) .

(3) حوكمة الأنترنت

عرفت القمة العالمية لمجتمع المعلومات (World Summit on the Information Society –WSIS) حوكمة الأنترنت بأنها تطوير وتطبيق المبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات إتخاذ القرار والبرامج المشتركة بواسطة الحكومات ، القطاع الخاص، المجتمع المدنى فى أدوارهم الخاصه بهم (In their respective roles) ، التى تُشكل تطور واستخدام الأنترنت.[4]

وكما هو الحال فى الجدل الدائر بمناسبة تعريف كلمة "حوكمة" فعلى الصعيد الأخر وفى سياق حوكمة الأنترنت هناك جدل أخر دائر حول كلمة الأنترنت ،بحيث يرى البعض أن كلمة الأنترنت لاتُغطى جُل أوجه التطورات العالمية فى مجال تنكولوجيا المعلومات والأتصالات حيث أن "لفظة" الأنترنت لا تشمل مصطلحات أخرى مثل مجتمع المعلومات (Information Society) وتكنولوجيا الأتصالات والمعلومات (– Information and Communication Technology ICT) وأن المصطلحين الأخرين أكثر شمولاً من لفظة الأنترنت.[5]

استخدمت الدراسة مصطلح حوكمة الأنترنت على أساس أنه هو المصطلح الذى درج تداوله بين الفاعلين فى مجتمع حوكمة الأنترنت ،إنطلاقاً من أن تكنولوجيا المعلومات والأتصالات كان لن يُكتب لها الوجود دون وجود المحرك والمطور الأساسي لها وهو الأنترنت، حددت القمة العالمية لمجتمع المعلومات معايير الترتيبات والتنظيم الدولي لحوكمة الأنترنت، بحيث أن تلك الترتيبات والتظيم (Arrangements) يجب أن يكون متعدد الأطراف (Multilateral) ، تتمتع بالشفافية (Transparent) ،وديمقراطية مع التواجد والتفاعل التام للحكومات ، القطاع الخاص ، المجتمع المدنى والمنظمات الدولية[6]، و يمكن تصنيف المسائل التى تخضع لحوكمة الأنترنت أو التى هى فى محل النظر عند الحديث عن حوكمة الأنترنت ،ومنها (1)البنية التحتية ومايتعلق منها من مسائل مثل مقدمى الخدمات، وإنترنت الأشياء (Internet of Things –IOT) ،(2) المسائل المتعلقة بالأمن السيبرنى (Cyber security) ،والجرائم الإلكترونية (Cyber Crimes) ،والتوقيع الإلكترونى (Digital Signature)، (3) المسائل القانونيه ،(4) المسائل الاقتصادية والتجارة الإلكترونية والملكية الفكرية (5) و المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان الرقمية. 3

ثانياً: مفهوم السياسات العامه

ليس هناك توافق بين فقهاء علم السياسة خاصة المتخصصين في فرع السياسات العامة والإدارة العامه على تعريف جامع مانع لمصطلح السياسات العامه، لذلك عُرفت السياسات العامة بعدد من التعريفات ، لذلك فإن التعريفات التى سوف يتم ذكرها على سبيل المثال وليس الحصر. تُعرف السياسات العامه (Public Policy) بأنها النشاطات التي تقوم بها الحكومة وتشمل تقديم الخدمات العامه كالتعليم والصحة والإسكان ،كما تشمل نشاطات النظام العام وتنظيم النشاطات الفردية والجماعية ، وتعرض هذا التعريف لأنتقاد أنه يعطي صورة ثابتة غير واقعية للسياسات العامه ، بأن عملية رسم السياسات العامه عملية مباشرة ،ثابتة لا تنطوي على عمليات تنافسية. وتُعرف أيضاً بأنها قرارت الحكومة

المصممة للتعامل مع المشاكل الإجتماعية[7]. وعرف شارلو كوشران ، والويس مالون السياسات العامه بأنها تشتمل على قرارات سياسية تهدف لتنفيذ برامج عامة لتحقيق أهداف إجتماعية.[8]،وذهب عالم السياسة توماس داي (Thomas Dye) أن السياسات العامه هى إختيار الحكومه للقيام بعمل ما أو الإمتناع عن القيام به[9].وإن ما يميز السياسات أنها تتم فى إطار تنظيمى محدد له صفة دستورية قانونية ، وهذا الإطار التظيمى هو النظام السياسي والإداري للدوله بجميع مكوناته فهو يشمل السلطات الثلاثه،والمجتمع المدنى، والأحزاب السياسية، وجماعات الضغط،ألخ... [10].

ثالثاً : مفهوم الوظيفة البرلمانية

نصت المادة (101) من دستور 2014 على " يتولى مجلس النواب سلطة التشريع،وإقرار السياسة العامة للدولة ،والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والإجتماعية ، والموازنة العامة للدولة،ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية،وذلك كله على النحو المبين فى الدستور[11]،ووفقاً لنص المادة السابقة يمتلك البرلمان سلطتى التشريع والرقابة وإقرار السياسة العامة. فأن تلك السلطات لها تأثير مباشر على حوكمة الأنترنت سواء بالسلب أو الإيجاب ، وهذا ما سوف تستظهره الدراسة فى المبحث الأخير منها ، من خلال تقييم دور البرلمان فى مجال حوكمة الأنترنت.

(1) دور البرلمان الرقابى

الرقابة هى أداة يمكن من خلالها أن يتم التحقيق من أن البرامج والأهداف قد تحققت بالأسلوب المعين وبالدرجه الكافية والملائمة وفى الوقت المحدد[12] وتُعرف الرقابه ايضاً بأنها التحقُّق من تنفيذ الأمر على وجهه والتحّقق أو التثبت من كون قراراً ما صحيحاً[13]، أو من كون عمل ما قد جرى تنفيذه كما ينبغي وتُعرف الرقابه البرلمانية على أنها " التحليل والتتبع ومراقبة العمل الحكومي والمؤسسات العمومية، بما في ذلك عملية تطبيق السياسات والتشريعات. [14]، ويُشار إلى الرقابه البرلمانيه بأنها الوظيفه السياسيه للبرلمان.[15] كما يُشترط أن تكون الرقابه البرلمانيه "فعاله" والتى **يمكن تعريفها "بالقدرة" على التحقق الذاتي من صحة أقوال الحكومة**، وللرقابة الفعالة نتيجتان إيجابيتان هما تحسين الحوكمة وتحسين السياسات العامة،وذلك تحقيقاً للأهداف الأساسية للرقابة البرلمانية المتمثلة فى النهوض بحريات الشعوب ورفاهتها وتحسين الحوكمة ،وتُقييم الرقابة تأثير عمليات الحكومة على المجتمع ،وتُحدد الأثار السلبية للسياسات والتدابير الحكومية[16] وتظهر تلك الرقابه في النظم الدستورية التي تكرس لمبدأ الفصل بين السلطان ، التي تتبني النظام البرلماني شكلاً لنظامها السياسي[17]، وأن جوهر النظام البرلماني هو الفصل المرن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الذي يقوم على التعاون والرقابه المتبادلة بين السلطات.[18] وتُعد الرقابه البرلمانية فى النظم الديمقراطيه هى أداة كبح جماح السلطة التنفيذية عن الخروج عن القانون وسيادته وإنتهاك الحقوق والحريات، ويُعد مؤشراً على الحكم الجيد[19]. ويقوم البرلمان بمراقبة الحكومة أو السلطة التنفيذية من خلال أدوات ووسائل رقابية ينظمها الدستور .

رابعاً :مقاربة أصحاب المصلحه المتعددين (Multi-Stakeholder Approach)

فى سياق الأنترنت فأن مصطلح أصحاب المصلحة يتسع ليشمل إى جهة أو مؤسسة أو شخص له مصلحة مشروعة حسنة النيه (Legitimate bona fide Interest) فى الأمور المتعلقة بحوكمة الأنترنت[20]. لذلك فأن مقاربه أو منهجية أصحاب المصلحة المتعددين تُشير(أولاً) إلى الطريق الذي يجب ولوجه وإتباعه ونهجه عند تناول الموضوعات المتعلقة بأحد الأمور المنظمة للأنترنت،(ثانياً)إلى مشاركة جميع أصحاب المصالح فى تنظيم وحوكمة الأنترنت (حكومات،قطاع خاص،مجتمع مدنى ،برلمانات ، مقدمى الخدمات،والأكاديمين والباحثين، والأفراد المتأثرين بعمليات الأنترنت)، خاصة أنه ليس للأنترنت إدارة مركزية تدير عملية استخدامه بشكل مركزي مباشر يتحكم بقواعد استخدامه أو بالنواحي التقنية للشبكة[21] .وتضم حوكمة الأنترنت قطاع واسع من الفاعلين (Actors/Stakeholders) المتنوعيين مثل الحكومات الوطنية ،المنظمات الدولية وقطاع الأعمال، والمجتمع المدنى والأكاديمين والفنيين (Technical Communities)، ومع أن المقاربة التعددية (Multi-stakeholdersim) تبنتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات،لكن يبقي النقاش والجدال حول الدور والمسؤليات المحدد لكل من هؤلاء الفاعلين[22].

فى ختام الإطار النظري (المفاهيمى) بات جاليا مدى الأرتباط بين حوكمة الأنترنت والوظيفه البرلمانيه الرقابية والتشريعيه ودور البرلمان كاصانع للسياسات العامه فى مجال حوكمة الأنترنت لكونه واحداً من أصحاب المصالح المتعددين.

المحور الثانى : دور البرلمان فى صناعة السياسات العامة المتعلقة بالأنترنت

لقد نصت المادة (167) من الدستور على أن رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء يضع السياسة العامة للدوله ، ولكن البرلمان هو المسؤل عن إقرار تلك الساسية والموافقة عليها بموجب المادة (101) من الدستور. وإن نص المادة السابق يُشير إلى أن البرلمان يُقر السياسات العامه التى يضعها رئيس الجمهورية بالمشاركه مع الحكومه ،وهذا النص يُثير تساؤلاً حول دور البرلمان فى صناعه السياسات العامه؟ هل له دور فى صنع تلك السياسات؟ أم يقتصر دوره على مجرد إقرار تلك السياسات و عدم التدخل فى صناعتها ؟ و للإجابه على تلك التساؤلات يجب أن نجيب أولاً على تساؤلاً رئيسياً مفاده ،ما المقصود بصنع السياسات العامه ؟ و هل يُعد البرلمان من أصحاب المصالح المتعددين فى مجال حوكمة الأنترنت؟

إن التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات و الأتصالات (Information and Communication Technology –ICT) ، وتتداخل وتعدد استخدمات الأنترنت على المستوى العالمى،وتأثيرها السريع على المستويات الأخرى الإقليمية وما دون ذلك والمجتمعات الوطنية،وضعت ضغوطاً على الحكومات لتطوير وإعمال حوكمة فعالة للأنترنت (Effective Internet Governance) على المستوى الوطنى[23].

ويجب أن نُشير أولاً إن تحديد أصحاب المصالح وتصنيفهم يعتمد على طبيعه التحديات[24] التى تواجه مجالاً ما ،والتى هى تُحدد التدخلات المطلوبه للتعامل مع تلك التحديات،وبالتالى أصحاب المصالح المطلوب تدخلهم.

فأذا كانت الحكومات مُطالبه بضمان حوكمة الأنترنت بشكل فعال ، فالتساؤل الذى يطرح نفسة هو أى جهة أو هيئة فى الحكومة هى المنوط بها العمل على حوكمة الأنترنت، فهل هى السلطة التنفيذية ممثله فى مجلس الوزراء (The Cabinet)؟ السلطة التشريعية (Legislature) ؟ السلطة القضائية (Judiciary)؟ أم جميعهم كلاً فيما يخصه؟ فأذا كانت التحديات التى تواجه تنظيم الأنترنت وحوكمته تتعلق بنقص تشريعى ، أو تجاوزات السلطة التنفيذية وجهة الإداره،فأن البرلمان يُعد من أهم أصحاب المصالح المرجو تدخله للحد من تلك التحديات بما يملكه من سلطات التشريع، والرقابه، وإقرار، وصنع السياسات العامه ، بما يضمن به فاعلية حوكمة الأنترنت.

يُشير مصطلح صنع السياسات العامه إلى مجمل النشاطات الحكومية و إجراءات صنع السياسات العامة بما فيها القوانين و اللوائح.إن صناع السياسات العامه الرسميين،هم من يملكون السلطة القانونية لإعداد السياسات[25].لذلك ذهبت أحد التعريفات التى قيلت لتعريف السياسات العامه بأنها" تصرف حكومى مخول أو بموجب سلطة" (Authoritative Government Action) ،لذلك فأن السياسة العامه تصرف يتم تنفيذها بواسطة جهاز حكومى له السلطة التشريعية والمالية والسياسية لإتخاذ ذلك التصرف[26].

إن السياسات العامه قد تكون فى شكل قانون جديد أو تعديل أو إلغاء قانون قائم ، بالتالى ودون تردد مجلس النواب "البرلمان " يُعد من أهم صناع السياسات العامه ، بل يملك سلطة إقرار السياسات العامه التى تتم صناعاتها بواسطة الحكومة و الرئيس ،بل يملك سلطة مراقبه تنفيذ تلك السياسات من قبل الحوكمه و إقرارها أو إنتقادها ، وطلب تغييرها. لذلك تقوم الرقابه البرلمانية بدور هام فى تحديد الأثار السلبية للسياسات و التدابير الحكومية[27]، ويجب الأخذ فى الإعتبار أن تشكيل البرلمان وتركيبته والإعضاء المشكلين له ،وإنتماءتهم السياسية والحزبيه ،ومدى إنتمائهم للنظام الحاكم وموالتهم للحكومه، يؤثر على السياسات التى يتخذها البرلمان أو فى مدى إنتقاده للسياسات الحكومية،وفاعلية الأدوات البرلمانية الرقابية.

عرفنا سابقاً حوكمة الأنترنت بأنها تطوير وتطبيق المبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات إتخاذ القرار والبرامج المشتركة بواسطة الحكومات ، القطاع الخاص، المجتمع المدنى فى أدوارهم الخاصه بهم (In their respective roles) ،التى تُشكل تطور واستخدام الأنترنت.وإذا كان وضع السياسات العامه المتعلقة بالأنترنت وفقاً لنص المادة (150) من إختصاص السلطة التنفيذية إلا إن إقرار تلك السياسات من إختصاص مجلس النواب.

ونخلص من ذلك إلى أن البرلمان كمؤسسة رسمية يرتبط بالسياسات العامة بعلاقة وظيفيه من خلال وظائفة ويؤثر فيها سلباً وإيجاباً ، سواء التشريعية من خلال سن التشريعات واللوائح التى تُدعم تلك السياسات أو تُعدلها ، ومن خلال دوره فى إقرار الموازنه العامه للدوله أو الدور المالى للبرلمان من تحديد المخصصات اللازمة لتنفيذ تلك السياسات ،والرقابية من ناحية مراقبة تنفيذها ومتابعة تأثيرها فى المجتمع ومساءلة القائمين عليها[28]،وأخيراً من ناحية إقرار السياسه العامه المعده من قبل السلطة التنفيذية ونخلص من ذلك أنه فى مجال السياسات العامه هناك دور مباشر للبرلمان فى السياسه العامه للدوله وذلك من ناحية سلطة إقرارها والتدخل التشريعى المطلوب نحو إقراها أو تعديل أثارها ودور غير مباشر بواسطة التأثير عليها تشريعياً ورقابياً ومالياً.

أولا: الإطار القانونى لحوكمة الأنترنت (الدور التشريعى للبرلمان)

لقد أسند الدستور المصري للمشرع (البرلمان) دوراً حيوياً فى مجال تنظيم الأنترنت ،ووضع القواعد و اللوائح المنظمه له ،بالتالى فى حوكمة الأنترنت وذلك من خلال النصوص الدستوريه التى تناولت الأمور المتعلقة باستخدمات الأنترنت و تكنولوجيا المعلومات و الأتصالات.

حيث نصت المادة (25) من الدستور على أن" إلتزم الدولة بوضع خطة شامله للقضاء على الأمية الرقمية بين المواطنين ،كما نصت المادة (31) على أن "أمن الفضاء المعلوماتى جزء أساسى من منظومة الإقتصاد والأمن القومى وتلتزم الدولة بإتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها،على النحو الذي ينظمة القانون"، وفى مجال الحقوق الرقمية (Digital Rights) والتى تُعد أحد ركائز حوكمة الأنترنت نصت المادة (75) من الدستور " للمراسلات البريدية،والبرقية،والألكترونية،والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الإتصال حرمة،وسرياتها مكفولة،ولايجوز مصادراتها،أو الإطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبب ،ولمدة محددة وفى الأحوال التى يبينها القانون. كما تلتزم الدولة بحماية حق المواطنين فى إستخدام وسائل الاتصال العامة بكافة أشكالها ،ولا يجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنيين منها بشكل تعسفى ،وينظم القانون ذلك. وأضافت المادة (65) من الدستور على "حرية الرأى والفكر مكفوله. ولكل إنسان حق التعبير عن رأية بالقول،أو بالكتابة ،أو بالتصوير ،أو غير ذلك من وسائل التعبير و النشر . وأضافت ما نصت المادة (68) على الحق فى الوصول للمعلومات كما حظرت حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمداً،كما نصت المادة (69) حماية الملكية الفكريه بشتى أنواعها فى كافة المجالات.

ومن قراءة نصوص المواد السابقه ، وتنفيذاً لأحكام الدستور يجب على المشرع التدخل بما يملكه من سلطة تشريعيه لحوكمة الأنترنت،من خلال القوانين والتى تُعد فى حد ذاتها سياسات مطلوبه من أجل تعزيز حوكمة الأنترنت. وبناءً على ذلك أصدر البرلمان عدد من القوانين التى تنظم التفاعلات والتعاملات التى تتم من خلال استخدام الشبكه العنكبوتيه التى تسعى لتنظيم وحوكمة الأنترنت الخاصة بتنظيم الأتصالات ،التوقيع الإلكترونى وبإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات،مكافحة جرائم تقنية المعلومات، تنظيم الصحافه والإعلام والمجلس الأعلى للصحافه.

ثانيا: دور البرلمان فى حوكمة الأنترنت فى ضوء التنمية المستدامه

"يملك البرلمانيون فرصة في لعب دور هام في دعم ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويُقر إعلان خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واقع الدور الأساسي للبرلمانات الوطنية في سنهم للتشريعات والمُصادقة على الموازنات، وكذلك دورهم في ضمان المساءلة من أجل التنفيذ الفعّال لالتزاماتنا .وأعضاء البرلمان هم في موقع مُنفرد ليكونوا بمثابة حلقة وصل بين الشعب ومؤسسات البلد، وتعزيز وتبني سياسات وتشريعات محورها الناس، بحيث لا يُهمش فيها أحد[29].

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة تتطلب دائما تدخلاً برلمانياً لسن التشريعات وتعديلها ومراقبة الحكومات فى تنفيذ السياسات ورسمها بعض الأحيان ،يبرز دور البرلمان الهام والحيوى فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأنترنت وحوكمته. خاصة أن المسائل المتعلقه باستخدامات الأنترنت توجد بشكل متقاطع مع العديد من الأهداف الإنمائية ،كما تُبرز تلك الأهداف الدور الفعال للبرلمانات فى تحقيقها.

نجد الهدف رقم (5) الخاص **بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات** يتناول فى البند (ب) تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والأتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة و من وجوب اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

وجاء الهدف رقم (9) الخاص **بإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الأبتكار** وتتضمن صراحة فى البند (ج) منه الحث على تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والأتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الأنترنت في أقل البلدان نمواً بحلول عام 2020.

ويُبرز الهدف (16) من أهداف التنمية المستدامة الدور المباشر والفعال والضروري للبرلمانات فى تحقيق التنميه المستدامه ومنها حوكمة الأنترنت، ويرنو الهدف رقم (16) إلى **التشجيع على أقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات** ،نجد الهدف الفرعى رقم (3) يستهدف تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة ،ما هو أصل و أساس الوظيفة البرلمانية ،واستهدف المقصد رقم (8) بطريقة مباشرة توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية،و أضاف المقصد رقم (10) وجوب كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية ،وبشكل عام أكد الهدف رقم (17) على وجوب تعزيز إتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويتضح مما سبق تقاطع عمل البرلمان مع أهداف التنمية المستدامة بل تُعد البرلمانات فى العديد من الأهداف هى المعبر لتحقيقها ،ومنها حوكمة الأنترنت .

المحور الثالث :الآليات البرلمانية لحوكمة الأنترنت

لقد صاحب الإستخدام المتزايد للأنترنت وجود تحديات أمنية للدول وازدياد مصادر التهديدات الألكترونية للدول، فكان سن التشريعات والقوانين تحكم إستخدام ونقل وحيازة الأنترنت وتوظيف البيانات وتجريم محاولات الأختراق و الإنتهاك ،وهو ما يعد أحد أوجه حوكمة الأنترنت ،ولكن تلك الأستراتيجه التى تنتهجها الدول لمراقبة الأنترنت قد تحمل فى طياتها تحدياً لحوكمة الأنترنت وتتحول لإنتهاك لمبادئ حوكمة الأنترنت القائمة على الأنفتاح والحقوق والوصول التى قد تؤثر بشكل ما على حريات وحقوق الأنسان الرقمية نتيجة "أمننه" الأنترنت[30].

إنطلاقاً من ذلك، وكما أن وظيفية الدستور هى كبح جماح السلطات ، لاسيما السلطة التنفيذية وضمان عدم تغولها على السطات الأخرى من خلال رسم حدود كلاً منها ،فأن دور البرلمان أيضاً هو كبح جماح السلطة التنفيذية من التغول على حقوق وحريات الأفراد والتأثيربالسلب على حقوقهم ومنها الحقوق الرقمية.

لقد سبق القول أن البرلمان ، يمتلك سلطة التشريع والرقابة. وتُعرف الرقابه البرلمانية على أنها " التحليل والتتبع ومراقبة العمل الحكومي والمؤسسات العمومية ، بما في ذلك عملية تطبيق السياسات والتشريعات[31]. وتظهر تلك الرقابه في

النظم الدستورية التي تكرس لمبدأ الفصل بين السلطان ، التي تتبني النظام البرلماني شكلاً لنظامها السياسي[32] ، وأن جوهر النظام البرلماني هو الفصل المرن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الذي يقوم على التعاون والرقابه المتبادلة بين السلطات[33].

حيث نصت المادة (122) من الدستور على يُحال كل مشروع مقدم من الحكومة أو من عُشر أعضاء المجلس إلى اللجان النوعية المختصه بمجلس النواب لفحصه،وتقديم تقرير عنه،ويجوز للجنة أن تستمع إلى ذو الخبرة فى الموضوع،وأضافت المادة (37) من لائحة المجلس الداخلية الصادرة فى 2016 على تنشأ اللجان النوعية الاتية .....،... لجنة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

أولاً:لجنة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات

التشكيل:

وفقاً لنصوص المواد (38 ، 39) من الائحة الداخلية لمجلس النواب تتكون اللجنة من عدد من الأعضاء يحددة المجلس فى بداية كل دور إنعقاد عادي بناء على الترشيحات التى ترسل لرئيس المجلس.

أختصاصات:

نصت المادة (44) من اللائحة على ان تتولى كل لجنة من اللجان النوعية إبداء الرأي فى مشروعات القوانين و الأقتراحات بقوانين و القرارت بقوانين وغير ذلك من الموضوعات المتعلقة بأختصاصات كل لجنة ، وتختص لجنة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات وفقاً لنص المادة السابقة (بالإتصالات السلكية و اللاسلكية، تكنولوجيا المعلومات و النشطة المعلوماتية،البريد،أمن الفضاء المعلوماتى،التشريعات الخاصة بالأتصالات وتكنولوجيا المعلومات و غير ذلك من المسائل الداخلة فى اختصاص الوزارات و الأجهزة المختصة بشئون الأتصالات وتكنولوجيا المعلومات).

ووفقاً لنص المادة (47) من ذات اللائحه تختص اللجنة بتقصى آثار تطبيق القوانين التى تمس مصالح المواطنين الأساسية والمتعلقة بنطاق أختصاصها،كما تدرس الأثر التشريعى لهذة القوانين،وتبحث مدى إتفاق القرارات المنفذه لها مع أهداف القانون.

ويتضح من نصوص المواد السابقة أن البرلمان من خلال لجانه النوعية ومنها لجنة الأتصالات وتكنولوجيا المعلومات يمتلك دورين حيويين لايقل أى منهما عن الأخر ويتمثل الأول فى الوظيفة التشريعية للبرلمان وهى "**إبداء الرأي فى مشروعات القوانين والأاقتراحات بقوانين و القرارت بقوانين** وغير ذلك من الموضوعات المتعلقة بأختصاصات كل لجنة" و يأتى الدور الثانى فيما يمكن إلحاقه بالوظيفة البرلمانية وإقرار السياسات العامة والتى تتجسد فى دور اللجنة النوعية "**تتقصى كل لجنة من اللجان النوعية آثار تطبيق القوانين التى تمس مصالح المواطنين الأساسية والمتعلقة بنطاق أختصاصها،كما تدرس الأثر التشريعى لهذة القوانين،وتبحث مدى إتفاق القرارات المنفذه لها مع أهداف القانون**"

ثانياً:التحقيق البرلمانى كآلية لحوكمة الإنترنت

التحقيق البرلمانى هو أداة تملكها البرلمانات من أجل تبين وجه الخلل فى ممارسة إحدى المصالح الإدارية أو المؤسسات العامه لنشاطها[34] ، أو فى حاله الشك ووجود شبهات حول نشاط أحد الأجهزه الحكوميه أو التنفيذية[35] ويقوم البرلمان بهذا الإجراء "اذا أراد الوقوف بنفسة على حقيقة معينة نظراً لتشككه فى حسن نية الحكومه أو فى صحة ما تقدمه من معلومات وبيانات ويُعد التحقيق البرلمانى الذى تقوم به لجان تقصى الحقائق أداة يقوم من خلالها البرلمان بجمع المعلومات بنفسه ومباشرة.[36] ويُعرف أيضاً التحقيق البرلمانى بأنه " وسيله لرقابة البرلمان على الحكومه تمارسه عنه لجنه منه لتستظهر بنفسه ما قد يهم البرلمان من حقائق فى موضوع يدخل فى أختصاصه.[37] لذلك، تُعرف **الرقابة الفعالة** للبرلمان ، بأنها القدرة على التحقق الذاتي من صحة أقوال الحكومة.[38]

لذلك يعد التحقيق البرلماني آلية هامة وحساسة من آليات عملية الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة ،وتُعد بحق أحد أسلحة البرلمان فى أداء الوظيفة الرقابية، وتُعد من ناحية أخرى مؤشراً على قوة البرلمان،وفاعليتة نحو تحقيق المصالح العامة للشعب وترسيخ الشفافية والديمقراطية.لذلك ذهب البعض أن تشكيل لجان تقصي الحقائق هو حق أصيل وثابت للبرلمان حتى في ظل غياب النص عل تشكيلها[39]، كما أن فكرة تعين البرلمان للجنة لإجراء التحقيق البرلمانى وتزويد البرلمان بالمعلومات كلما كان مدعو للفصل فى قضية ما ، هو حق سواء نص الدستور على ذلك من عدمه[40]، وذهب رأى أن لجان التحقيق البرلمانى تستمد وجودها بالأساس من الوظيفه التشريعية والرقابيه للبرلمان دون الحاجه إلى النص عليها دستورياً[41]،ويتم هذا التحقيق عن طريق لجان خاصة يتم تشكيلها لهذا الغرض ،أو بتكليف أحد لجان البرلمان الدائمه.

نصت المادة (135) من دستور 2014 "لمجلس النواب أن يشكل لجنة خاصة أو يكلف لجنة من لجانه بتقصي الحقائق في موضوع عام ، أو بفحص نشاط أحدى الجهات الإدارية أو الهيئات أو المشروعات العامة ،وذلك من أجل تقصي الحقائق في موضوع معين وإبلاغ المجلس بحقيقة الأوضاع المالية أو الإدارية أو الاقتصادية أو أجراء تحقيقات في أي موضوع يتعلق بعمل من الأعمال السابقة أو غيرها ويقرر المجلس ما يراه مناسباً في هذا الشأن.لذلك تلعب لجان تقصي الحقائق[42] دوراً رئيسياً في الرقابه على أعمال السلطة التنفيذية ، وقد يكون تشكيل تلك اللجان الخطوة الأولى لتقرير رقابة ومسئولية أوسع تجاه السلطة التفيذية ويؤدي تشكيلها إلى إثارة المسئولية السياسية أو الجنائية وقد تنتهي اللجنة إلى عدم وجود مبرر لتشكيلها[43]

2. التحقيق البرلمانى وفكرة المصلحه العامة

نرى أن فكرة المصلحة العامة تفسر دون خلط المقصود "بالموضوع العام" حيث يجب أن يكون الموضوع العام الذي يتشكل بخصوصه لجان تقصى حقائق مرتبطاً بمصلحه عامه. ليس هناك تعريف أو وصف جامع مانع لفكرة المصلحه العامة فهى فضفاضة، متغيرة ومرنه وتعتبر أيديولوجية مثالية لمظاهر الحياة على الأرض ،بالتالى أن المصلحة العامة لا يمكن أن تكون فى نص رسمى أو حكم قضائى أو وثيقة أو إعلان حكومى ، بل أن كل تلك الوثائق هى نتاج المصلحة العامة وأحد إفرازاتها[44]. لذلك قيل بحق أن المصلحة العامة لا تُعرف ولكن تُلاحظ فقط.[45]

مما سبق نستطيع الإقرار بأن مجلس النواب يملك سلطة الإشراف والرقابة على المصلحة العامه ، بالتالى فأن أى موضوع يحقق المصلحة العامة أو يؤثر فى المصلحة العامة سلباً وإيجاباً ،وسواء كان متعلقاً بنشاط أحد الجهات الإداريه أو غيره بموضوعاً عاما أو ظاهرة إجتماعية تمس الصالح العام، يكون أهلاً لتناوله من خلال لجان تقصى الحقائق ، والذى قد ينتج عنه إلغاء قانون أو سياسات معينه أو تبنى قانون أو سياسات معينة تحقيقاً للمصلحة العامه، خاصة أن البرلمان أضحى شريكاً فى صنع السياسات العامه بنص الدستور. خاصة أنه قد ينتهى تقرير لجان تقصى الحقائق بضرورة تبنى تشريع جديد أو إلغاءه أو تعديله، أو أن تُرفق بتقريرها مسوده مشروع جديد.

المحور الرابع : أثار التداخلات البرلمانية على حوكمة الأنترنت

أولاً: النشاط البرلماني المتعلق بحوكمة الأنترنت

وتجدر الإشارة بدايتاً أن من المعترف به أن دور البرلمان حيوى فى مجال الحوكمة الرشيدة والجيده (Good Governance) والتى تضمن تحقيق مبادئ الحوكمة الجيده من مشاركه وشفافية ومساءلة وسيادة القانون ، فأن إضطلاع البرلمان بدوره فى حوكمة الأنترنت وضمان تحقيق مبادئه - من حيث الأنفتاح والوصول والحقوق والمشاركه - تضمن وتساعد البرلمان على اتمام وتنفيذ والوصول وتحقيق مبادئ الحوكمة الجيده،حيث استنتجت أحد الدراسات إمكانية الأنترنت فى تحسين الحوكمة ،وتوصلت تلك الدراسة إلى أن الوصول للأنترنت له تأثير إيجابى فى ممارسات الحوكمه[46]. و هو ما مفاده أنه كلما قام البرلمان بدوره فى حوكمة الأنترنت محترماً لمبادئ حوكمة الأنترنت غير منتهكاً ،كلما ساعد ذلك البرلمان بطريق غير مباشر فى القيام بدوره فى مجال الحوكمة الجيدة ،وهو ما مفاده أيضاً أن حوكمة الأنترنت ترتبط بعملية الحوكمة الجيدة.

وتجدر الإشارة إلى قيام المجلس الأعلى للأمن السيبرانى التابع لرئاسة مجلس الوزراء بتبنى استراتيجه وطنية للأمن السيبرانى لتنفيذها فى الفترة من 2017- 2021 . [47] و من ضمن ما تضمنته الأستراتيجة من برامج برنامج **لتطوير الإطار التشريعي الملائم لأمن الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية وحماية الخصوصية وحماية الهوية الرقمية**[48] إنطلاقاً من أن وجود أي فراغ تشريعي بشأن الجرائم السيبرانية، قد يضر ضرراً بالغاً بمنظومة المعاملات الألكترونية والخدمات الألكترونية"، إنطلاقاً من ذلك قام البرلمان فى مجال حوكمة الأنترنت بتبنى العديد من التشريعات منها : (1)قانون (10) لسنة 2003 بإصدار قانون تنظيم الأتصالات ، (2) قانون رقم (15) لسنة 2004 بتنظيم التوقيع الإلكترونى و بإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، (3) قانون رقم (175) لسنة 2018 فى شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات ، (4)القانون رقم (180) لسنة2018 بشأن تنظيم الصحافه والإعلام والمجلس الأعلى للصحافه، (5)قانون حماية الملكيه الفكرية ،(6) **حديثاً وافق البرلمان المصري ي من حيث المبدأ على مشروع قانون حماية البيانات** الشخصية و الذى من المتوقع صدوره اثناء دورته الحالية.

ثانياً: تقييم النشاط البرلمانى الخاص بحوكمة الأنترنت

لتقيم الدور البرلمانى فى حوكمة الأنترنت يجب أن نضع معياراً محدداً لتقيم هذا الدور بالنسبة لهذا المعيار،ونرى هذا المعيار هو المبادئ الأساسية التى يقوم عليها الأنترنت والتى أشارت إليها منظمة اليونسكو بمبادئ "روم" **(R-O-A-M**

Principles for Internet Universality)، و التى تُشير إلى إختصار الحروف الأولى لكلمات (Rights) الحقوق، (Openness) الأنفتاح ، (Accessibility) الوصول و (Multi-stakeholder Participative) مشاركه أصحاب المصلحة المتعددين فى إتخاذ القرارت.

(1) على مستوى التشريع

لا يتسع المجال لإستعراض حميع التشريعات لذلك ستكتفى الدراسة بإتخاذ مثلا من تلك التشريعات وهو القانون رقم (175) لسنة 2018 فى شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات . ومن النصوص التى تضمنها القانون وغيرها من القوانين التى تندرج فى إطار حوكمة الأنترنت هو إعطاء السلطة لجهة الأداره بحجب المواقع الألكترونيه حال كانت تخل بالأمن الوطنى ،وعرفت المادة (1) من القانون المشار إليه الأمن الوطنى بأنه كل ما يتعلق باستقلال وإستقرار وأمن الوطن وما يتعلق بشؤون الرئاسة ووزارة الدفاع والمخابرات العامه .... ألخ. كما تكرر ذات التعريف فى العديد من القوانين المنظمة للأنترنت ،دون أي تحديد أو شرح لمفهوم الأمن القومى أو توضيح محدداته[49] ،وكما يتضح من النص أن عبارة الأمن الوطنى عباره فضفاضة لا يمكن تحديدها ، كما أن السلطة هى التى تُحدد ما يُعد من قبيل الأمن الوطنى وما دون ذلك. ويرى البعض أن الدولة تهدف من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات إلى السيطرة التامة على الأنترنت وقمع مستخدميه وتقنين ممارسات الدولة في الرقابة على هذا الفضاء وحجب مواقع الويب والمراقبة الجماعية على الأتصالات[50]. وأضاف البعض بأن قانوني مكافحة جرائم تقنية الأنترنت والمجلس الأعلى للإعلام،هما قانونان يُكرسان بشكل واضح ممارسة حجب مواقع الوِيب ومراقبة الأتصالات في مصر،وأضاف هذا الرأى قبل إقرار تلك القوانين " المثيرة للجدل" كانت البيئة القانونية المصرية تفتقد الغطاء الشرعي والمسوغ القانوني لممارسة الحجب التي أنتهجتها السلطات المصرية على نطاق واسع بدءًا من شهر مايو 2017 ونتج عنها حجب ما يقرب من 500 موقع[51].

(2) على مستوى الرقابة

لم يتحرك مجلس النواب نحو حجب المواقع ، و ممارسة سلطته فى مراقبة السلطة التنفيذية فى ممارستها نحو حوكمة الأنترنت و ضمان الحق فى الوصول للأنترنت . كما لم تشهد الحياة العملية استخدام البرلمان سلطته بإنشاء لجنة تقصى حقائق حول الممارسات الأمنيه نحو حجب المواقع الإلكترونية حيث فى عضون 2017 تم حجب 496 موقع.[52]

نتائج الدراسة

من جماع ما سبق خلصت الدراسة إلى نتجتين الأولى هى تُعد من النتائج المتعارف عليها ،التى تتجسد فى أن البرلمان كاصانع للسياسات العامه ،وأحد أصحاب المصالح المتعددين فى مجال حوكمة الأنترنت له دور فعال نحو تنظيم الأنترنت ،وحوكمته إلا أن دور البرلمان يكون إيجابى فى حالات منها سن التشريعات المنظمة لسد الفراغ التشريعى التى تمس العديد من الأمور الداخله فى مجال حوكمة الأنترنت،وقد تكون سلبية حال الإمتناع عن سن تلك القوانين منها عدم وجود تشريع حول الوصول والنفاذ للمعلومات ،أو حماية البيانات الشخصية،و الأمتناع عن القيام بدوره الرقابى حيال الإنتهاكات و التى تُفرغ حوكمة الأنترنت من مبادئها. والنتيجة الأخرى نحو تقيم دور البرلمان فى مجال حوكمة الأنترنت أن التشريعات التى سنها مجلس النواب المصرى مالت نحو ترسيخ "أمننة" الأنترنت على حساب شرعنة الأنترنت وحوكمته

،وفتحت الباب نحو الأفتئات على حقوق الأفراد من منطلق الحفاظ على الأمن. كما لم يقوم البرلمان بدوره فى الدفاع عن حقوق الأفراد الرقمية التى هى من أهم ركائز حوكمة الأنترنت،واستخدام وظائفه نحو ما تم من حجب المواقع و غيرها من الأحداث،و أثبتت الدراسة صحة الفرضيات التى أنطلقت منها الدراسة و أن أمننه الأنترنت يُزيد من أنتهاكات الحقوق الرقمية للأفراد وهو الأمر الذي نستطيع معه القول أن دور البرلمان فعال فى بعض الأحيان وغير فعال فى أحيان أخرى ،وهو ما نرى أنه يرجع إلى إعتبارات أمنيه وسياسية، تؤثر فى مدى فاعلية حوكمة الأنترنت.

الهوامش:

[1] . United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), **What if we all governed the Internet**? (Paris: UNESCO, 2017)p.16.

[2] . Arbër S. Beshiri and Arsim Susuri ," Dark Web and Its Impact in Online Anonymity and Privacy:A Critical Analysis and Review" in **Journal of Computer and Communications(7,2019)** p1 available on https://doi.org/10.4236/jcc.2019.73004

[3] . Jovan Kurbalija, **An introduction to Internet Governance**, (Malta: Diplo Foundation, 7 th edition , 2016)p.6

[4] .Ibid,.p7.

[5].جوفان كوربالیجا وأدواردو جلبشتاین ، **حوكمة الأنترنت :القضايا الهامة والأطراف المعنية واوجه الأختلاف**،(مالطا: Diplo Foundation، 2005) ص 11.

[6] . UNESCO, OP.cit.p21.

[7].د.أحمد مصطفى حسين ،**مدخل إلى تحليل السياسات العامه**،(عمان:المركز العلمى للدراسات السياسية ،2002) ص 8.

[8].دأحمد حسين مصطفى ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 9.

[9].**المرجع السابق** ،ص 10.

[10] . **المرجع السابق** ،ص 21.

[11] . لقد رددت المادة (1) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب لعام 2016 على ذات النص الوارد في الدستور ، حيث نصت على "مجلس النواب هو السلطة التشريعية ،و يتولى إقرار السياسة العامة للدولة ،و الخطة العامة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و الموازنة العامة للدولة،و يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية،و ذلك كله على النحو المبين فى الدستور، و وفقاً لاحكام هذة اللائحه"

[12] . آية خطيب عطا الله نصر ، **لجان تقصي الحقائق كأداة للرقابة على أعمال الإدارة** ، المركز الديقراطى العربى ، الدراسات البحثية المتخصصة ، 19 أغسطس 2017.

[13].د حسن البحري ،**الرقابة البرلمانية** ، بحث قانوني مقدم للموسوعة القانونية المتخصصة

[14] . عبد الحكيم طحطح ، مقاربة الدور الرقابي للجان البرلمانية في **مجلة البحوث** ، (المغرب: دار المنظومه ، العدد (9) ص 245.

[15]الاستاذ الدكتور محمود عاطف البنا ، **القانون الدستوري**، 2001-2002 ،ص305 ، 3012.

[16] .الاتحاد البرلمانى الدولى ،**الموجز التنفيذي ، التقرير البرلمانى العالمى 2017**، دور البرلمان فى الرقابة على الحكومة ،ص2

[17] . د. رمزي الشاعر ،**النظرية العامة للقانون الدستوري** ، 1996 ص 191.

[18] .الاستاذ الدكتور محمود عاطف البنا ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 352 .

[19] . مصلحة الأبحاث والدراسات ، **الرقابة البرلمانية**، (بيروت: مجلس النواب ،المديرية العامة للدراسات والمعلومات، مصلحة الأبحاث والدراسات،2017)

[20] .UNESCO,**OP.Cit**.p17.

[21] . مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، **التنظيم القانونى و الجرائم الألكترونية ما بين أمن المعلومات وتقييد الحريات** (القاهرة: مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، ٢٠١٨) **ص 5.**

[22] .Jovan Kurbalija, **OP.CIT**.p225.

[23] Jovan.., **OP.Cit**.p225.

[24] . UNESCO, **Op.cit**. p.17.

[25]. دأحمد حسين مصطفى ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 234.

[26] . Eoin Young and Lisa Quinn, **Writing Effective Public Policy Papers– A Guide for Policy Advisers in Central and Eastern Europe(Budapest:** Open Society Institute ,**Local Government and Public Service Reform Initiative,2002)p.5.**

[27] . الاتحاد البرلمانى الدولى ،**مرجع سبق ذكره**

[28] .طهيري رضوان ،**دور البرلمان فى رسم السياسة العامه فى الجزائر** ، رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة مولاي الطاهر-بسعيدة- كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015/2014) ص ص 56،55.

[29] . برنامج الأمم المتحده الأنمائى ،**دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة**، (نيويورك : برنامج الأمم المتحده الأنمائى، 2017) ص7.

[30] .إيهاب خليفة ،توطين الأنترنت :**السيناريوهات المحتملة لحوكمة الأنترنت فى المنطقة العربية** (القاهرة : المركز الأقليمى للدراسات الأستراتيجية ،2015/7/6)

[31] . عبد الحكيم طحطح ،مرجع سبق ذكره.

[32] . د. رمزي الشاعر ،**انظرية العامة للقانون الدستوري** ، 1996 ص 191.

[33] . الاستاذ الدكتور محمود عاطف البنا ، **القانون الدستوري**، 2001-2002 ،ص 352 .

[34] . د.محمد محمد بدران ، د. جابر جاد نصار ، **الوجيزفى القانون الدستورى** ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2004، ص ص 410.

[35] . دكتور صبري محمد السنوسي، **القانون الدستوري** ، شرح لأهم المبادئ الدستورية العامة و التطورات الستورية في المرحلة الأنتقالية و أحكام دستور 2014، الطبعة الأولى 2014، ص 237.

[36] . د. رمزي الشاعر، **مرجع سبق ذكره**، ص 195.

[37] . باسم بشناق، محمد منصور، تنظيم لجان تقصي الحقائق البرلمانية في النظام الدستوري الفلسطيني دراسة تحليلية مقارنة، **مجلة الجامعة الإسلامية للدارسات الشرعية والقانونية،مجلد (26) عدد (1) ، 2018** ص 188.

[38] . الاتحاد البرلمانى الدولى ،**مرجع سبق ذكره** الحكومة ،ص 2.

[39] . دكتور .فتحي فكري، **وجيز القانون البرلماني في مصر–دراسة نقديه تحليليه**،2003-2004،ص 472.

[40] . أفاق برلمانية عربية ، التحقيق البرلمانى ،(بيروت: ،الأمانه العامه للاتحاد البرلمانى العربى ، **أفاق برلمانية عربية ،العدد التاسع،شهر ديسمبر 2018**)ص 53.

[41] . فيصل شنطاوى **"وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الأردني خلال فترة (2003-2009)"**،فى مجلة جامعة النجاح للأبحاث" ، **(العلوم الانسانية) مجلد 25** (9) ، 2011ص 2364،2365.

[42] .للمزيد عن لجان تقصى الحقائق راجع محمد فرحات ، **نحو تفعيل دور لجان تقصي الحقائق البرلمانية -دراسة تحليلية نقدية للبرلمان المصري فى ظل دستور 2014**فى مجلة إتجاهات سياسية (برلين : المركز الديمقراطي العربي ،العدد التاسع، تشرين الثاني 2019 ، ص ص 82-95.

[43] . دكتور صبري محمد السنوسي، **القانون الدستوري** ، مرجع سبق ذكره ، ص 238.

[44] . دكتور رأفت فودة، **مصادر المشروعية الإدارية ومنحنياتها –دراسة مقارنة**- (القاهرة:دار النهضة العربية ، 2018-2019) ص 160.

[45] . **المرجع السابق** ، ص 174.

[46] . Susan Khazaeli and Daniel Stockemer" The Internet: A new route to good governance" in **International Political Science Review** 34(5), International Political Science Association (IPSA) – 2013 -pp 463– 482.

[47] .المجلس الأعلى للأمن السيبرانى ، **الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرانى 2017-2021** (القاهرة : المجلس الأعلى للأمن السيبرانى،2017-2021)

http://www.mcit.gov.eg/Ar/Publication/Publication_Summary/6132

[48] . المرجع السابق ،ص 12.

[49] .مها الأسود ، **الحق فى المعلومات والأمن القومى فى مصر** ،(القاهرة :مؤسسة حرية الفكر والتعبير ،إبريل 2016) ص 4.

[50] . محمد ناجى ، **قوانين جديدة ..عصا الدولة الغليظة للسيطرة على الإنترنت**،(القاهرة ،مؤسسة حرية الفكر و التعبير)

[51] . **حسن الأزهري "بحكم قضائي..قراءة في حكم حجب يوتيوب"(القاهرة: مؤسسة حرية الفكر و التعبير) ص 4.**

[52] . Paradigm Initiative, **Digital Rights in Africa Report** 2019,(Lagos: **Paradigm Initiative**,2019)p.15

تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

The repercussions of Brexit

هالة محمود طه دودين
جامعة بيرزيت
رام الله - فلسطين

الملخص

أزمة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هي واحدة من عدة أزمات ألمت به، والتي استطاع تخطيها والخروج منها عن طريق الوحدة الأوروبية. وتتناول هذه الدراسة قضية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وتوضح دواعي وأسباب الانفصال بالإضافة إلى توضيح وتحليل أثر خروج بريطانيا على المملكة نفسها وعلى الاتحاد الأوروبي. كما ستوضح موقف كل من ألمانيا وفرنسا باعتبارهما قوى عظمى بالاتحاد، وطرح بعض السيناريوهات بعد الخروج البريطاني.

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي " ما هي تبعات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المستوى الداخلي وعلى مستوى الاتحاد؟ وتفترض الدراسة بأن دوافع بريطانيا كقوة عظمى تاريخياً وسعيها للحفاظ على سيادتها وقوميتها واستقلاليتها بشكلٍ رئيس، بالإضافة للمتغيرات الدولية كالهجرة واللاجئين والتهديدات الأمنية والاقتصادية وغيرها، هي من رجحت الاستفتاء لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: بريطانيا، الاتحاد الأوروبي، فرنسا، ألمانيا، البريكسيت، المادة 50 من اتفاقية لشبونة.

Abstract

Britain’s exit from the European Union is one of several crises that it has suffered, which it was able to overcome and exit through European unity. This study deals with the issue of the exit of the United Kingdom from the European Union, and explains the reasons and reasons for the separation in addition to clarifying and analyzing the impact of the British exit on the Kingdom itself and the European Union. It will also clarify the position of Germany and France as major powers in the Union, and put forward some scenarios after the British exit.

The study attempts to answer the following main question, “What are the consequences of Britain’s exit from the European Union at the domestic level and at the union level?” The study assumes that Britain’s motives as a great power historically and its efforts to preserve its sovereignty, nationalism variable such as immigration and refugees and security and economic threats and others, it is the referee who favored the Brexit vote.

Keywords: UK, EU, France, Germany, Brexit, Article 50 of the Lisbon Convention.

مقدمة:

تعتبر تجربة الاتحاد الأوروبي من أنجح التجارب التي شهدها العالم بعد تاريخ طويل من المفاوضات العسيرة لبناء تكتل اقتصادي يمثل الوحدة والاندماج في القارة الأوروبية. كانت بداياته منذ عام 1957 وجاءت اتفاقية ماسترخت لترسخ الفكرة وتحولها إلى واقع حقيقي عام 1992. استمرت هذه الوحدة حتى عام 2016 إلى أن قررت بريطانيا الانفصال عن الاتحاد الأوروبي وقامت باستفتاء شعبي ديموقراطي حول فكرة الانفصال عن الاتحاد والتي عرفت باسم البريكست، وكانت نتيجة التصويت 52% لصالح الخروج من الاتحاد مقابل 48% لصالح البقاء داخل الاتحاد الأوروبي، وشكلت نتيجة التصويت صدمة للأوروبيين ولبقية العالم.[1]

جاء الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد أو البقاء فيه بناءً على وعد قدمه في حينه رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون عام 2013 في حال انتخابه مجدداً عام 2015. وكان نتيجة ضغط من قبل اليمين في حزب المحافظين المناهضين للاتحاد الأوروبي ولاستقطاب الكثير من الأصوات في انتخابات 2015. قام حزب المحافظين باسترضاء المناهضين للاتحاد الأوروبي والهجرة إلى الاتحاد باتخاذ خطوة تمثلت بتثبيت الاستفتاء، وكان من بين العوامل التي زادت المطالبة بإجراء الاستفتاء أزمة منطقة اليورو واشتراط الاتحاد الأوروبي تقديم مساعدات للدول المتضررة مثل اليونان والبرتغال من قبل الدول الأعضاء، كما اشترط الاتحاد استضافة عدد من المهاجرين إلى أوروبا وشعور البريطانيين بتدخل الاتحاد بشؤونهم الداخلية.[2]

بالرغم من نجاح التجربة وحدوث الاندماج الأوروبي إلا أن بريطانيا ظلت متخوفة من أي أضرار قد تلحق بها داخل الاتحاد، وهذا دفعها للتفكير بالنهوض بالاقتصاد البريطاني على مستويات أعلى مما هي عليه في الاتحاد. فهي تعمل ومنذ بداية تأسيس فكرة الاتحاد بشكل منفرد في بعض القضايا، والتي منها التعاملات المالية فبقيت تتعامل بالجنيه الاسترليني لتبقى قيمته أعلى من قيمة اليورو.

تعتبر العلاقة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي قائمة على عدم الارتياح المتبادل والذي يظهر من بدايات تفكيرها بالانضمام إلى الاتحاد، حيث لا يوجد انسجام في التوجهات والرؤى بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، فبريطانيا تريد أن تكون جزءاً من أوروبا دون أن تكون عضواً حقيقياً فيها وما يدلل على ذلك أنها رفضت نظام الشنغن وهو نظام يوحد مؤشرات الدخول إلى أوروبا، كذلك فضلت الاحتفاظ بعملتها الجنيه الاسترليني كنوع من الاعتزاز بقوميتها وتاريخها ورفضت القبول باليورو كعملة موحدة لجميع دول الاتحاد.

اشكالية الدراسة.

تجلت على الساحة الدولية قضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وأثر هذا الخروج على الصعيدين الداخلي لبريطانيا وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي، وهذا يثير التساؤل الذي يمثل اشكالية البحث: ما هي تبعات خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي على المستوى الداخلي وعلى مستوى الاتحاد؟

وهذا يثير العديد من الاسئلة الفرعية:

ما هي دوافع خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي؟

ما مدى تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المستوى الداخلي وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي ككل؟

ما موقف كل من فرنسا وألمانيا من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية قُسمت الدراسة إلى أربعة مباحث، تناول المبحث الأول منها الحديث عن دواعي وأسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتناول المبحث الثاني الحديث عن الآثار المترتبة على بريطانيا وعلى الاتحاد الأوروبي في حال حدوث الانفصال، وتناول المبحث الثالث الحديث عن موقف كل من ألمانيا وفرنسا من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كما تناول المبحث الرابع السيناريوهات المحتملة وفق الخطة الآتية:

- **المبحث الأول: دواعي وأسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.**
- **المبحث الثاني: الآثار المترتبة على بريطانيا وعلى الاتحاد الأوروبي في حال حدوث الانفصال.**
- **المبحث الثالث: موقف كل من فرنسا وألمانيا من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.**
- **المبحث الرابع: السيناريوهات المحتملة.**

الفرضية.

تفترض الدراسة بأن دوافع بريطانيا كقوة عظمى تاريخياً وسعيها للحفاظ على سيادتها وقوميتها واستقلاليتها بشكل رئيس، بالإضافة للمتغيرات الدولية كالهجرة واللاجئين والتهديدات الأمنية والاقتصادية وغيرها، هي من رجحت الاستفتاء لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

أهمية الدراسة.

تبرز أهمية هذه الدراسة بأنها تتناول قضية هامة وحديثة ولها أثر على الساحة الدولية وشكلت صدمة للأوروبيين، تمثلت في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وتمكنا من الوقوف على أهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى حدوث الاستفتاء.

منهجية الدراسة.

تقوم الدراسة على أساس المنهج الوصفي والتحليلي بوصف المتغيرات الدولية الجديدة التي دفعت بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي، وكيف أثر خروج بريطانيا من الاتحاد على المستوى الداخلي والخارجي.

مدخل نظري.

تساهم الدوافع الداخلية وتفاعلها حين اسقاطها على الواقع في رسم مسار العلاقات الدولية، ذلك بأن المتغيرات المتمثلة بالقوة والمصلحة الذاتية التي تسعى الدول من خلالها للحصول عليها بشكل متفرد، هي بمجملها أسباب تساهم في انهيار النظام الإقليمي أو الدولي الذي يربط الدول المتعاقدة، وتؤكد النظرية الواقعية في السياسة الدولية على ضرورة المحافظة على الذات والرغبة في الحصول على القوة، وهذه الأسباب في مجملها تدفع الدول لحالة الصراع وانهيار علاقاتها، وهذا ما لا يتطلبه النظام الدولي القائم على فكرة التوازن في العلاقات والمصالح المتبادلة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة في المنظومة عن طريق التعاون لا الصراع، مما قد يؤدي بالنهاية الى نهايتها وانهيارها.

فكان للتحديات البريطانية التي تمثلت بعدم انسجام بريطانيا بسياستها الداخلية، وتغليب مصلحتها على مصالح الدول الأعضاء، بظهور العديد من المتاعب والظروف المرتبطة بالبيئة البريطانية أكثر ما أن ترتبط بالبيئة الأوروبية، وتراكمها مهد الطريق لخروج بريطانيا من الاتحاد، نتيجة تفكير بريطانيا في مصلحتها وتغليبها على المصلحة المشتركة، وساندها في ذلك البيئة الداخلية البريطانية وتأكيدها على السيادة والقومية، وما ساهم في ذلك ظهور متغيرات جديدة وظفت لخدمة هدف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: دواعي وأسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

عانى الاتحاد الأوروبي من عدة أزمات نتيجة عوامل مترابطة. ففي عام 2015 كانت اليونان على وشك الخروج من منطقة اليورو الى أن تم التوصل لاتفاق لحلها عن طريق حزمة انقاذ ثالثة تمكنها بالوفاء بديونها. كما عانت بريطانيا من تدفقات كبيرة من اللاجئين عام 2015 من تركيا إلى اليونان عبر ايطاليا مروراً بالعديد من الدول كالمجر وكرواتيا وصولاً للنمسا، ومع الأزمة كان هناك صعوبة في تطبيق الإجراءات الأوروبية المتمثلة في معاهدة دبلن، التي تُحَمّل مسؤولية التعامل مع اللاجئين ودراسة حالتهم لأول دولة أوروبية يصلون إليها، وكان ذلك يعتبر مستحيلاً بسبب تدفق مئات الآلاف من اللاجئين. كذلك أزمة اليورو وتبني السياسات التقشفية وانخفاض معدلات النمو وارتفاع نسبة البطالة، كل ذلك دفع لتنامي وصعود تيارات شعبوية متطرفة في أوروبا والتي شككت في الاتحاد الأوروبي، وكانت رافضة لسياسات التقشف الاقتصادي ونددت بالنخب الحاكمة والمعادية للهجرة.[3]

شكلت المادة 50 من معاهدة لشبونة السبيل لأي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تريد الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، وقد وقعت جميع دول الاتحاد على هذه المعاهدة عام 2009، حيث أنه قبل هذه المعاهدة لم يكن هناك أي امكانية للخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي، وأصبحت بمثابة قانون يساعد أي دولة عضو داخل الاتحاد الأوروبي على الانفصال عنه في حال رغبتها بذلك. تنص المادة 50 من معاهدة لشبونة "على أن أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي وراغبة في الخروج من الاتحاد أن تحيط المجلس الأوروبي علماً بذلك وأن تتفاوض على ذلك على ألا تتجاوز مدة المفاوضات سنتين إلا في حالة موافقة جميع الدول الأعضاء الأخرى على تمديد هذه الفترة. تنص المادة أيضاً على أن الدولة التي تريد الخروج من الاتحاد الأوروبي لا يحق لها المشاركة في المشاورات داخل الاتحاد الأوروبي حول هذا الموضوع. وتنص المادة 50 أيضاً على أن أي اتفاق لخروج أي دولة من عضوية الاتحاد يجب أن تحظى "بأغلبية مشروطة" (أي ما يعادل 72 بالمئة من الدول الأعضاء ال27 المتبقين في الاتحاد الأوروبي مما يمثل 65 بالمئة من سكان دول الاتحاد) وكذلك بتأييد نواب البرلمان الأوروبي. وتتطرق المادة الخامسة من المادة 50 إلى امكانية عودة الدولة التي قررت الخروج من الاتحاد الأوروبي إلى عضوية الاتحاد.[4]

وهنا صورة توضيحية للخطوات التي يجب اتباعها حتى تغادر بريطانيا الاتحاد الأوروبي

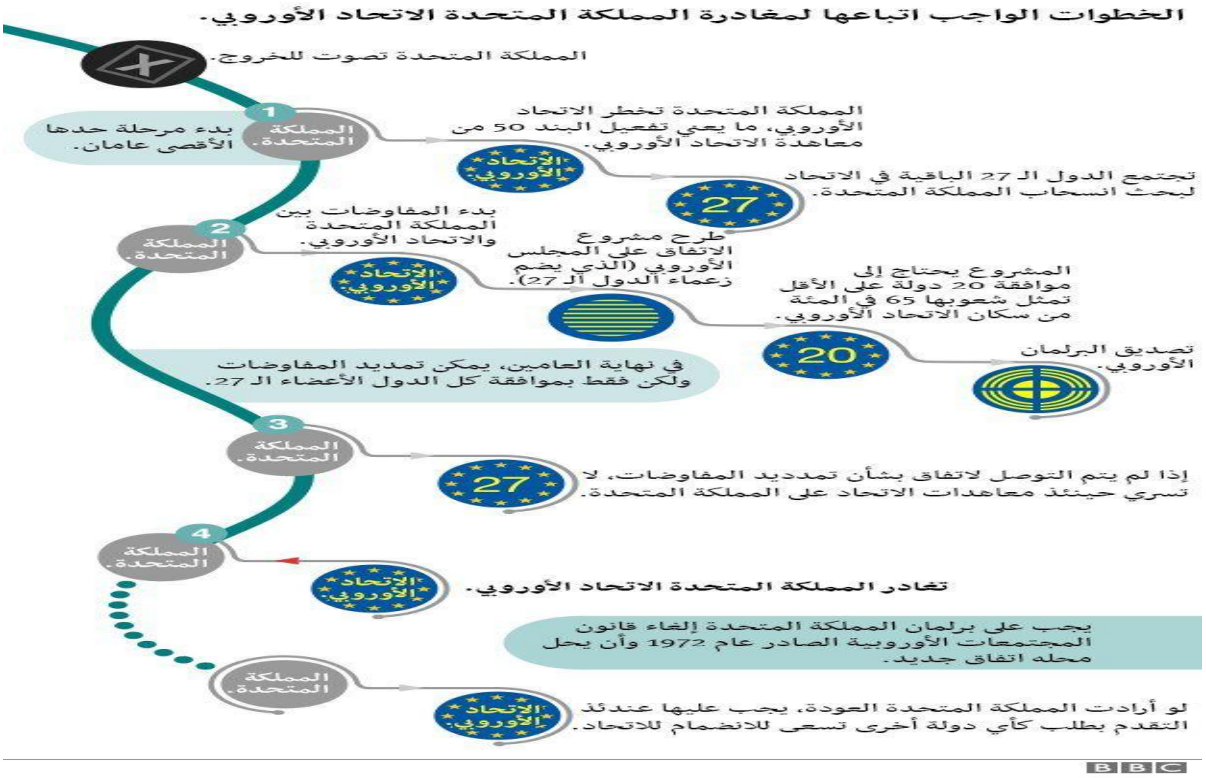

كثرت الأسباب التي دفعت بريطانيا للانسحاب من الاتحاد الأوروبي، والتي كان منها التخلص من عبء اللاجئين والمهاجرين والخوف من الإرهاب وتوفير أموال الدولة لصالح التعليم والصحة. وكان للعامل الاقتصادي الدور الكبير والبارز الذي دفع ببريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي، كذلك العامل الأمني والسيادة. ومن الأسباب

الأخرى للانسحاب من عضوية الاتحاد الأوروبي احتمالية انضمام تركيا للاتحاد بحجة أن انضمامها سيؤدي إلى فتح المزيد من الحدود وبالتالي المزيد من اللاجئين والمهاجرين. وسيتم التطرق للحديث عن أهم الأسباب التي دفعت بريطانيا للتصويت بالانسحاب من عضوية الاتحاد.

المطلب الأول: الهجرة.

وصل صافي الهجرة إلى أعلى مستوى على الإطلاق حسب الإحصاءات الفصلية لعام 2015، بالرغم من وجود السياسات المخصصة للحد من الهجرة في بريطانيا، ووفقاً لمكتب الإحصاءات الوطنية البريطانية هناك حوالي 942000 مهاجر من شرق أوروبا يعملون في بريطانيا جنباً إلى جنب مع 791000 مهاجراً من أوروبا الغربية وأغلبيتهم من الرومان والبلغار. ووصل صافي الهجرة في بريطانيا إلى 330000 شخص عام 2015، ولا يمكن منع أي شخص من دولة عضو في الاتحاد من حق المجيء والعيش والعمل بموجب قانون الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، وللبريطانيين الحق في الاستفادة من هذا كذلك.[5]

ترى بريطانيا أنها تقوم بدفع الكثير من النفقات على المهاجرين الذين يصلون إليها من مختلف المناطق التي تتعرض للأزمات والحروب، وتعتبر هذه المسألة بمثابة شرارة لحدوث خلاف بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي وصلت بالنهاية لحدوث استفتاء بالخروج من الاتحاد الأوروبي.[6]

ويرى البريطانيون أن الهجرة أثرت بشكلٍ كبير على الاقتصاد والإيرادات الضريبية، وعرّضت هويتهم الوطنية لهجوم من خلال التركيز على احتياجات الفئات الأجنبية وأديانهم ومعتقداتهم على حساب القيم البريطانية التقليدية التي يتم تهميشها. يؤثر التدفق الكبير للهجرة على الصحة والتعليم والسكن، وفي السنوات الأخيرة تم تمرير التشريعات الخاصة بنظام المستشفيات في بريطانيا بأن تكون مفتوحة بالكامل لأعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين، وهذا يكلف بريطانيا المليارات سنوياً وزيادة في تكلفة الأطباء والممرضين الإضافيين.[7]

انقسمت آراء الأوروبيين ما بين اتجاهين احداهما يتجه للمنظور الليبرالي ويرى أن الهجرة تندرج ضمن حقوق الإنسان والمهاجرين واللاجئين السياسيين، ويدعوا إلى ضرورة القيام بإجراءات لحماية حقوق اللاجئين، والاتجاه الآخر أكثر واقعية ويدعوا للحفاظ على الأمن الداخلي في أوروبا ومنع الهجرة غير الشرعية واللجوء السياسي والعمل على تقييدها، ويدعوا إلى ضرورة التحكم في الحدود والحفاظ على سيادة الدولة دون التمييز بين نوع الهجرة سواء غير شرعية أو طلب لجوء سياسي.[8] يحاول هذا الاتجاه التركيز على سيادة الدولة والحفاظ على أمنها الداخلي على العكس من السياسات الليبرالية التي تدعوا إلى استقبال اللاجئين ومعاملتهم ضمن حقوق الإنسان وحقوق اللاجئ، ويرى البعض أن اتباع السياسة الليبرالية تقوض سيادة الدولة وهنا تكمن المشكلة التي تعرض الاتحاد الأوروبي للخطر، وهذا ما دفع بريطانيا للتفكير بعمل الاستفتاء والانفصال عن الاتحاد الأوروبي والحفاظ على هويتها.

استفادت الدول الأوروبية من الهجرة الشرعية والتي كانت نتائجها وآثارها مدروسة، على عكس الهجرة غير الشرعية التي تعتبر بمثابة قنبلة موقوتة ستؤدي على المدى القريب إلى تغيير وجه أوروبا، وهذا ما دفع أصحاب اليمين المتطرف في المملكة المتحدة إلى التخوف منها ورفضها والدعوة إلى الانفصال عن الاتحاد الأوروبي. وترى الأحزاب اليمينية المتطرفة أن الهجرة غير الشرعية تؤدي إلى أخطار أمنية على القارة الأوروبية بأكملها وخاصة بعد تزايد الأعمال الإرهابية، وتضعف من سيطرة الحكومات في الاتحاد الأوروبي باتخاذ الاجراءات المناسبة وتثقل كاهلها.

المطلب الثاني: الاقتصاد والتجارة.

يعتقد البعض أن البقاء في الاتحاد الأوروبي له آثار سلبية على الاقتصاد، ومن الممكن أن يكون الاتحاد الأوروبي عبئاً على اقتصاد المملكة المتحدة ومستنزفاً لاقتصادها. ويدرك الناخبون أن الأمور ستكون أفضل بعد خروج بريطانيا من الاتحاد، فهناك نسبة 41% يرون بأن الاقتصاد سيكون أفضل و 22% يرون أنه سيكون أسوأ. ويرى البعض بنسبة 29% أن الخروج سيكون له أثر إيجابي على مستوى معيشتهم الشخصي، في حين أن نسبة 15% منهم يرى أن الخروج سيكون له تأثير سلبي. وبالنسبة لتكاليف الحياة فهناك نسبة 29% يرون أن الخروج له تأثير إيجابي على تكاليف حياتهم اليومية و18% ينظرون نظرة سلبية، وعلى مستوى أمنهم الوظيفي وآفاق العمل هناك نسبة 25% يتوقعون تأثيراً إيجابياً على أمنهم الوظيفي وآفاق العمل مقابل 12% نظرتهم سلبية.[9]

سيسمح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي باتخاذ قرارات مستقلة لتحسين التجارة مع بعض الدول مثل دول البريكس وغيرها، فالفرص التجارية لدى بريطانيا أكثر شمولية مع العالم وهذا بدوره سيعزز العلاقات السياسية مع هذه الدول. وستظل التجارة مع دول داخل الاتحاد الأوروبي أمراً مساهماً ومهماً لاقتصاد بريطانيا بحكم قربها الجغرافي من أوروبا، وهذا يساعدها في تحديد البلدان التي سيكون لها علاقات سياسية واقتصادية معها، فترك الاتحاد الأوروبي في هذه الحالة سيشكل العصر الذهبي لبريطانيا.[10]

ومن الممكن ألا تتأثر تجارة بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي لأن تجارتها مع الاتحاد توفر القدرة على المساومة بما يكفي للسماح بالتفاوض بشأن اتفاق التجارة الحرة بينهما. وستكون بريطانيا قادرة على توسيع تجارتها مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من خلال المفاوضات بشأن اتفاقيات تجارية جديدة لا تخضع للقيود التي يفرضها أعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين، وستكون المملكة المتحدة خالية من العبء التنظيمي والتكاليف المرتبطة بعضوية الاتحاد الأوروبي.[11]

نشرت الحكومة البريطانية تقريراً يحدد التكاليف الاقتصادية المرتبطة بمجموعة من سيناريوهات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وستكون المملكة المتحدة أسوأ حالاً في ظل جميع السيناريوهات التي درستها الحكومة، ولم يقدر المسؤولون الصفقة التي توصلت إليها رئيسة الوزراء تيريزا ماي مع الاتحاد الأوروبي وحتى في

أفضل الحالات فإن هذا يعني أيضاً اقتصاد أضعف من البقاء في الاتحاد الأوروبي. وقال فيليب هاموند رئيس وزارة الخزانة البريطانية لهيئة الإذاعة البريطانية "صحيح أن الاقتصاد سيكون أصغر قليلاً، لكن إذا فعلنا الصفقة بالطريقة التي حددها رئيس الوزراء والتفاوض بشأنها، فسيكون هذا التأثير قابلاً للإدارة تماماً". وتؤكد التقديرات الرسمية على الواقع الاقتصادي القاسي في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أنه تحت أي سيناريو فإن ترك الاتحاد الأوروبي سيجعل بريطانيا أكثر فقراً من البقاء فيها وأن البقاء في السوق الموحدة سيمنح بريطانيا ميزة اقتصادية. ويرى بنك انجلترا أن خطة تريزا ماي قد تؤدي إلى حواجز تجارية جديدة من شأنها أن تجعل اقتصاد المملكة المتحدة أصغر بنسبة 0.75% مما كان متوقعاً في عام 2030.[12]

المطلب الثالث: الأمن والسيادة

تعتبر قضية الأمن والسيادة من القضايا الحساسة والتي تثير اهتمام بريطانيا بشكل كبير وخاصة بعد انتشار الأعمال الإرهابية وتزايدها. تعتبر بريطانيا أن خروجها من الاتحاد الأوروبي سيجعلها مرة أخرى قادرة على تحديد من سيدخل ومن لا يدخل إلى أراضيها. ويمكن اعتبار أن ميزة اليوروبول بالنسبة لبريطانيا لا حاجة لها خاصة وأن بريطانيا جزيرة واحتمالية عبور المجرمين لحدودها تعتبر ضعيفة، ومن الأفضل لها محاربة الإرهاب بمساعدة أمريكية من خلال تعزيز علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية.[13]

يرفض البعض فكرة أن خروج بريطانيا يهدد الأمن البريطاني عن طريق الحد من تبادل البيانات والمعلومات، ففي مجال السياسة الخارجية والدفاع يصرون على أن حلف الناتو هو المهم وأن ما يهم المخابرات البريطانية هو المجموعة الرئيسية المسماة "**بالعيون الخمس**" والتي تربط بين بريطانيا وأمريكا وكندا واستراليا ونيوزيلاندا. وأن وجود بريطانيا في الاتحاد يضر من ناحية ليس فقط أن بعض الأعضاء غير موثوقين، بل أن محكمة العدل الأوروبية يمكن أن تحكم في القضايا الأمنية مما يهدد السلامة في بريطانيا، وبعد خروج بريطانيا من الاتحاد سوف يكون من السهل تكرار التعاون مع أوروبا.[14]

ومن وجهة نظر أخرى يعتقد السير "سايمون فريزر" رئيس سابق لوزارة الخارجية أن "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوف يقلل من دور بريطانيا في العالم". ويخشى البعض من أن تكون هناك أسئلة حول مكانها في مجلس الأمن الدولي، رغم أن بريطانيا قد تستخدم حق النقض ضد أي تغيير، كما تلعب أوروبا دوراً في التعاون الأمني والاستخباراتي. ويرى السير "ريتشارد ديرلوف" وهو رئيس سابق لجهاز الاستخبارات الأجنبية MI6، أن "الحقيقة بشأن خروج بريطانيا من منظور الأمن القومي هي أن التكلفة بالنسبة لبريطانيا ستكون منخفضة"، وأوضحت تريز ماي أن وجود بريطانيا في الاتحاد الأوربي جعلها أكثر أمناً من الجريمة والإرهاب. ويرى بولين نيفيل – جونز مستشار الأمن القومي السابق أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إضعاف للسيطرة على الحدود وتعاون الشرطة.[15]

وعلى صعيد السيادة يرى البعض أن من يدير الاتحاد الأوروبي نخبة غير منتخبة لا تخضع للمساءلة وتتمتع بسلطة هائلة. وكثيراً ما تجلب تشريعات لم يتم التصويت عليها في البرلمان الوطني، لكنها تفوق القوانين الخاصة التي تمر عبر هذه العمليات الديمقراطية، كما أن لديها القدرة على إصدار لوائح تلزم تلقائياً جميع الدول الأعضاء.[16]

أثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الكثير من الجدل حول مستقبل بريطانيا الأمني، وأجمع المراقبين المعنيين بالأمن أن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي سيعرضها لمزيد من الإرهاب، وأن الإرهاب لم يعد مستوردا بل محلياً، حيث أشارت الإحصائيات أن ما نسبته 75% من العمليات التي حدثت في أوروبا عام 2016 و 2017 كانت من مواطنين داخل أوروبا وليس من خارجها، وأشار المدير السابق لجهاز المخابرات الخارجية البريطاني ريتشارد ديرلوف أن بريطانيا بالكاد ستعاني من خروجها من الاتحاد الأوروبي، كونها مساهم رئيسي في الأمن الأوروبي. وأضاف إلى ذلك أن "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى تحقيق مكسبين أمنيين مهمين وهما: القدرة على التخلي عن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان...والأهم هو تعزيز الرقابة على الهجرة من الاتحاد الأوروبي". كما أشار مدير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية نيغل انكستر "إننا سنفقد الدخول على مجموعات البيانات المهمة". وبالرغم من أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمنحها القوة لحماية حدودها الخارجية، إلا أنها ستخسر الكثير من الدعم المعلوماتي الذي تحصل عليه من الوكالات الأوروبية.[17]

المبحث الثاني: الآثار المترتبة على بريطانيا والاتحاد الأوروبي في حال حدوث الانفصال.

لا شك أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وحدوث الانفصال التام، سيكون له آثاراً مختلفة على كلٍ من الاتحاد الأوروبي بشكلٍ عام، وعلى المملكة المتحدة بشكلٍ خاص. وهنا ستتطرق الدراسة للحديث عن هذه الآثار.

المطلب الأول: الآثار المترتبة على بريطانيا في حال خروجها من الاتحاد الأوروبي

ظهرت مخاوف من أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد يؤدي إلى تقسيم المملكة المتحدة وحدوث إرباك سياسي غير مسبوق بالإضافة إلى حالة من الاضطراب الشديد طالت الحكومة والمعارضة، ووفقاً لما أشارت إليه صحيفة نيويورك تايمز أن "بلد مشهور باستقلاله السياسي والقانوني ينحدر نحو الفوضى."[18]

يعتبر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من أحد العوامل التي تُخِل بتوازنها الاقتصادي والمالي، نتيجة لتراجع الأرباح الاقتصادية التي توفرها امتيازات انضمامها للسوق الأوروبية الموحدة، وبالتالي تفقد مزايا منطقة التبادل الحر وينخفض حجم مبادلاتها التجارية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو مع الدول التي وقعت معها على اتفاقيات تجارية. كذلك لا يصبح بمقدورها الاستفادة من فرص تنقل رؤوس الأموال وارتفاع حجم الاستثمار الخارجي الذي يلعب دوراً كبيراً في تمويل الاقتصاد البريطاني وتوفير السيولة للإدارات العمومية.[19]

أدى عدم استقرار قيمة العملة والوضع المالي في بريطانيا إلى زعزعة الثقة لدى المستثمرين وبالتالي خروج الأموال وارتفاع حجم التضخم، وانخفاض في سعر الصرف للجنيه الاسترليني وبالتالي يصبح أمام لجنة السياسة النقدية خياران: إما أن تحارب التضخم باتباع سياسات نقدية انكماشية تحافظ على استقرار قيمة العملة، أو محاربة البطالة باتباع سياسة نقدية توسعية لتشجيع الإنتاج والعمالة والتحكم بمعدل الفائدة.[20]

وفي حال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فإن هذا سيشكل عبئاً ثقيلاً سيقع على كاهلها، حيث أن ما يقارب مليونين بريطاني يعملون في الاتحاد الأوروبي وفي حال حدوث الخروج سيعودون إلى بريطانيا، بالإضافة إلى وجود ما يقارب ثلاثة ملايين أوروبي في بريطانيا وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة العبء الاقتصادي عليها، وارتفاع معدلات البطالة وستتعرض المملكة المتحدة للعديد من الأزمات الاجتماعية في حال عدم اتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة هكذا وضع.[21]

ومن التداعيات السلبية المحتملة على المملكة المتحدة، حدوث ركود اقتصادي نتيجة لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وحدوث انخفاض في النمو الاقتصادي في بريطانيا بحلول عام 2020 بنسبة 2% وخسارة تقدر ب 30 مليار جنيه استرليني في المالية العامة سنوياً، وهذا ما يؤكد وقوع المملكة المتحدة في حالة من الركود الحتمي في حال خروجها من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق. كما أن الجنيه الاسترليني يعاني من اضطراب نتيجة الخروج من الاتحاد الأوروبي، وبالتالي يحدث تراجع في قيمة الجنيه الاسترليني الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات وارتفاع في الأسعار التي تؤدي إلى التضخم.[22] وفقدت العملة البريطانية بعد الاستفتاء أكثر من 10% من قيمتها، وشهدت البورصات البريطانية وأسواق الأسهم والسندات حالة من الفوضى العارمة. وظهرت مخاوف من ارتفاع أسعار السلع احتجاجاً على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وأبدت الشرطة البريطانية تخوفها من استمرار حالة الفوضى نتيجة الاحتجاجات وارتفاع مستوى الجريمة.[23]

وهناك تداعيات على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، منها حدوث اختلال في النظام العام نتيجة الاحتجاجات التي ستحدث في بريطانيا، كما سيؤدي الخروج دون اتفاق إلى عرقلة شديدة على الطرق عبر القنال الإنجليزي، وبالتالي ستتأثر إمدادات الأغذية الطازجة بالإضافة إلى إمدادات الأدوية. وستقوم الشاحنات بالانتظار لمدة يومين ونصف لعبور القنال الإنجليزي بالإضافة لتعرض المواطنين البريطانيين للتفتيش عند المنافذ الحدودية للاتحاد الأوروبي. كما ستنخفض حركة المرور عند القنال الإنجليزي بنسبة 60% في أول يوم لحدوث البريكست دون اتفاق، وستتعطل إمدادات الوقود في لندن وجنوب شرق انجلترا بالإضافة لتأثر الخدمات المالية والمعلوماتية بين الأجهزة الأمنية عبر الحدود، وسيتم تطبيق الرقابة الجمركية مع اسبانيا وستتأثر منطقة جبل طارق أكثر من غيرها من المناطق البريطانية، وحدوث صدامات في مناطق الصيد البحري مع نظراء البريطانيين الأجانب.[24]

لن يكون ترك بريطانيا للاتحاد الأوروبي دون اتفاق خطوة جيدة لصالحها، بل هناك فترة من عدم اليقين الطويل والشديد لسنوات قادمة، ووفقاً لتقرير جديد صادر عن مركز الفكر الأكاديمي في المملكة المتحدة أنه بمجرد خروج المملكة المتحدة من إطار المادة 50 فإن الآلية القانونية التي أدت إلى عملية المغادرة وتأمين شروط جديدة مع الاتحاد الأوروبي سوف تصبح أصعب بكثير، وذلك لأن البرلمانات الوطنية وشبه الوطنية ال27 في جميع الدول الأعضاء ستحتاج إلى التصديق على أي صفقة، ومن غير المرجح أن يبدأ الاتحاد الأوروبي في التفاوض حول علاقة مستقبلية حتى يتم حل القضايا الرئيسية مع اتفاقية الانسحاب الحالية. ويمكن للاتحاد أيضا أن يسحب التخفيف من جانب واحد في المسائل اللوجستية مثل النقل البري أو الجوي الذي تم تطبيقه أثناء عملية التفاوض بموجب المادة 50، إذا رفضت بريطانيا دفع فاتورة طلاق بقيمة 39 مليار جنيه استرليني. يشترك المشرعون البريطانيون حالياً في معركة تاريخية حول احتمال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث يسعى تحالف متعدد الأحزاب إلى إصدار تشريع لمنع رئيس الوزراء بوريس جونسون من الخروج من بريطانيا دون اتفاق انسحاب جديد في 31 أكتوبر. كما صرح البروفيسور أناند مينون، في بيان له إنه "على الرغم من أن التأثير الفوري قد لا يكون قاسياً كما يدعي بعض الناس، إلا أن المغادرة دون صفقة سيكون لها عواقب سلبية كبيرة على اقتصاد المملكة المتحدة".[25]

وتوقع تقرير صادر عن وكالة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق سيكلف بريطانيا ما لا يقل عن 16 مليار دولار من مبيعات الاتحاد الأوروبي وربما أكثر بكثير بعد أن يتم حساب الآثار غير المباشرة والأسواق الأخرى، وسيشمل ذلك 5 مليارات دولار من صادرات السيارات و2 مليار دولار من المنتجات الحيوانية و2 مليار دولار أخرى في الملابس والمنسوجات.[26]

يؤثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على مكانتها الدولية والغياب عن القضايا الأوروبية والدولية، إلا أن هناك إيجابيات لخروجها من الاتحاد الأوروبي فمن ناحية عدم مساهمتها في ميزانية الاتحاد الأوروبي فقد وصلت نسبة مساهمتها منذ 2010 وحتى 2014 إلى 15.2 مليار يورو في السنة. كذلك فإن خروجها يشكل فرصة لمناقشة اتفاقياتها التجارية بشكل منفرد وفقاً لمصالحها ودون حاجتها إلى التنسيق مع مصالح الدول الأعضاء في الاتحاد، وخصوصاً أنها تتفاوت من حيث موازين القوى والتحرر من ضغوطات الدول الأوروبية الأخرى كالانضمام إلى الاتحاد النقدي ومنطقة الشنغن.[27] كما أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيحررها من مراقبة المفوضية الأوروبية، ومن السقف المحدد للدين العام عند 60% من الناتج المحلي الإجمالي، و3% من الناتج المحلي الإجمالي من سقف العجز المفروض من قبل بروكسل.[28]

شكل الاتحاد الأوروبي 44% من صادرات المملكة المتحدة و53% من وارداته، وبلغ اجمالي التجارة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي 3.2 أضعاف تجارة المملكة المتحدة مع الولايات المتحدة، ثاني أكبر شريك تجاري لها.

تعد التجارة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي مهمة إلى حدٍ كبير للمملكة المتحدة مقارنة بالاتحاد الأوروبي. تمثل الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي 12% من إجمالي الناتج المحلي للمملكة المتحدة، في حين تمثل الواردات من الاتحاد الأوروبي 3% فقط من إجمالي الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي. وتشكل الخدمات 40% من صادرات المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي، مع "الخدمات المالية" و "خدمات الأعمال الأخرى"، والتي تشمل الاستشارات الإدارية التي تشكل نصف الإجمالي.[29]

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على الاتحاد الأوروبي في حال خروج بريطانيا

يمتلك الاتحاد الأوروبي مكانة دولية كبيرة واستطاع التخلص من كل المآسي والحروب الدموية التي مر بها في قرون مضت، ونجح في فكرة الاندماج والوحدة التي طالما سعى لها بمحاولات كثيرة كانت قد وصلت أحياناً للفشل، إلا أن الفكرة أخيراً تحولت إلى واقع جسد نجاحاً كبيراً. وبالرغم من النجاح العظيم الذي حققه بالوحدة إلا أنه واجه الكثير من الصعوبات والتي كان آخرها مشكلة خروج بريطانيا.

استمر الوضع الاقتصادي للاتحاد بالتحسن رغم صدمة خروج بريطانيا منه ورغم وجود بعض المخاطر التي تضعف التوقعات الاقتصادية الأوروبية. وبرزت في السياسة التجارية كمنطقة جديدة محتملة للأزمات بخصوص الاتحاد الأوروبي في السنوات المقبلة، وسيكافح القادة الأوروبيين للتعامل مع أي من الضغوطات المتنافسة من أجل التخفيف من روابط الاتحاد مع زيادة التعاون في الوقت نفسه، ويتعين النظر إلى مرحلة الانتخابات التي ستؤدي لقادة يرقون للمهمة.[30] وقد يكون الاتحاد الأوروبي بدون بريطانيا مجهزاً لحل الأزمة بشكل أفضل، حيث أنه اذا تم معالجة مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بشكل جيد سيساعد ذلك في عملية إعادة بناء التضامن بين دول الاتحاد الأوروبي ال 27، والحكومة الألمانية دفعت بنفسها هذا الخط حيث أنه لا يوجد شيء أكثر توحيداً من الاضطرار إلى اظهار جبهة مشتركة، وقد أظهر الاتحاد الأوروبي هذه الوحدة في وقت مبكر خلال اجتماع المجلس الأوروبي في براتيسلافا في سبتمبر 2016، وكان ذلك واضحاً أيضاً في الفترة التي سبقت الموافقة على ولاية التفاوض في ابريل 2017.[31]

إلا أن الخروج من الاتحاد يبقى يمثل مشكلة على الاتحاد من النواحي الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية، فمن الناحية الجغرافية تنقص مساحة الاتحاد من 4.5 مليون كيلو متر مربع إلى 4.2 مليون كيلو متر مربع، وسينخفض عدد السكان إلى 443 مليون نسمة، وستنخفض نسبة الناتج المحلي العالمي التي وصلت عام 2016، 17.6% إلى 14.5% بعد خروج بريطانيا.[32] كذلك سيكون هناك انعكاسات اقتصادية كبيرة على خروج بريطانيا من الاتحاد لما يشكله الاقتصاد البريطاني من أهمية كبيرة للاقتصاد الأوروبي حيث يمثل ما يقارب 16% من القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى توفر الخبرات والمهارات العالية في العمالة البريطانية حيث يشكل عدد البريطانيين في الاتحاد الأوروبي ما نسبته 13%.[33]

ومن المتوقع أن يؤثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سلباً على الاتحاد خاصة وأنه يمثل أول انسحاب لدولة عضو في الاتحاد، فمن الممكن أن يؤثر على مسار التجربة الأوروبية نحو التكامل والاندماج وسيُحدث تغييرات على نظام التصويت في مجلس الاتحاد الأوروبي. وكذلك ميزانية الاتحاد التي وصلت نسبة مساهمة بريطانيا فيها عام 2015، 8.5 بليون يورو وانخفاض في الناتج المحلي للاتحاد الذي تساهم فيه بريطانيا بنسبة 14%، وحدوث تغيير في موازين القوى بين دول الاتحاد ومكانته السياسية والاقتصادية على الصعيد الدولي وسياسته الموحدة تجاه القضايا الأمنية والاستراتيجية.[34]

ومن ناحية أخرى قد يكون خروج بريطانيا من الاتحاد فرصة استراتيجية له نحو استكمال عملية البناء الأوروبي في الميادين السياسية والأمنية والسيادية، والتخفيف من الضغوطات البريطانية التي تُكرس أهداف السوق الأوروبية لخدمة مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى. وهذا يظهر الاختلاف الجذري في الأهداف والطموحات لكل من بريطانيا والاتحاد الأوروبي بشكل عام، فبريطانيا ترى أن الاتحاد الأوروبي منظمة لمجموعة دول تستطيع من انضمامها إليه تعظيم مصالحها القومية، وبالتالي فإن بريطانيا ترى أن الاتحاد الأوروبي هو وسيلة وليس هدف بحسب ما جاء به رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كاميرون"، في حين يسعى الاتحاد لتطوير مسار الوحدة الأوروبية وبناء كيان أوروبي واحد يجمعها ويعبر عن سيادتها. كذلك قد يكون خروج بريطانيا من الاتحاد خسارة له كون بريطانيا قوة عسكرية ونووية عالمية وبالتالي يضعف مجال الأمن والسياسة الخارجية والدفاع في الاتحاد وتبقى فرنسا القوة العسكرية الوحيدة فيه. إلا أنه من جانب آخر قد يفتح المجال أمام ألمانيا عن طريق التعاون مع فرنسا لتطوير قدراتها العسكرية لبقاء السياسة الأوروبية للدفاع والأمن قوية.[35] حيث أعلنت كل من فرنسا وألمانيا بعد اجتماع المجلس الأوروبي في براتسلافا في سبتمبر 2016 أنها تفكر في تعزيز التعاون في المسائل الأمنية.[36]

وقد يواجه الاتحاد تحدي ضخم بخروج بريطانيا كدولة كبرى والتي تمثل واحدة من الدول الثلاثة الكبرى الى جانب ألمانيا وفرنسا.[37] ويرى بعض الخبراء والمحللين في الشؤون السياسية والاستراتيجية الأوروبية، أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أظهر الآثار السلبية للانفصال عن الاتحاد المتمثلة في الخسائر الاقتصادية والثقافية والتعليمية والاجتماعية والسياسية، وأقنعهم بخطورة التفكير بعمل استفتاء بالانفصال عن الاتحاد الأوروبي.[38]

المبحث الثالث: موقف كل من فرنسا وألمانيا من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

تعتبر كل من فرنسا وألمانيا من أكبر دول الاتحاد الأوروبي وأكثرها فاعلية، والتي لها مساهمات كبيرة داخل الاتحاد. ظهرت على الساحة الأوروبية مشكلة هزت كيان الاتحاد الأوروبي تمثلت بخروج بريطانيا وهي دولة

عظمى وذات وزن سياسي وعسكري كبير، واختلفت المواقف بين دول الاتحاد حيال خروج المملكة المتحدة من كنف الاتحاد الأوروبي.

فكان الموقف الفرنسي أنه طالب فوراً باستفتاء مماثل في دول الاتحاد عامة وفي فرنسا خاصة، واعتبرت فرنسا الاستفتاء البريطاني بالخروج انتصاراً للحرية. أثارت مسألة الاستفتاء البريطاني بالانفصال عن الاتحاد الأوروبي شهية الفرنسيين، فكانت زعيمة اليمين المتطرف مارين لوبن أول من شجع الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي والذي اعتبرته انتصاراً ودعت لحدوث استفتاء فرنسي للانفصال عن الاتحاد الأوروبي، وترى أن لفرنسا أسباب تفوق أسباب المملكة المتحدة للخروج من الاتحاد الأوروبي.[39] كما أشار الرئيس الفرنسي فرانسو هولاند إلى أن تَحَمُل مسؤولية رسم الطريق الجديد للاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا يقع على كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا واسبانيا، وأكد على ضرورة اتباع سياسة موحدة تجاه الهجرة مشيراً في قوله أنه "يجب أن نحمي حدودنا ونسيطر على حركة الهجرة ونحدد سياسة هجرة موحدة". بالإضافة أنه "يجب على أوروبا أن تحافظ على موقعها وتدافع عن مصالحها لذلك يجب أن تحافظ على دورها، الذي تلعبه في أفريقيا والشرق الأوسط وباقي دول العالم".[40]

في حين أعربت المستشارة الألمانية أنجلينا ميركل عن أسفها الشديد حيال طلب بريطانيا بالانفصال الرسمي عن الاتحاد الأوروبي ودعتها إلى الصبر، كما دعت لتفعيل المادة 50 من اتفاقية لشبونة كخطوة منها لردع الدول الأخرى من التفكير في هذه الخطوة، ومعاقبة بريطانيا على قرارها. كما أكد مفوض الشؤون العسكرية في البرلمان الألماني هانز بيتر بارتل أن "على ألمانيا أن تضطلع بمسؤولية عسكرية أكبر في الوقت الحالي". وهذا ما يفسر اتجاه ألمانيا إلى زيادة مخصصاتها العسكرية للجيش الألماني قبل أيام قليلة من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.[41]

ورحب رئيس ألمانيا فرانك فالتر بتمديد مهلة خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي حتى نهاية أكتوبر من هذا العام، ورأى أنه من الصواب بذل كافة الجهود للحد من الآثار السلبية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وأوضح أن حدوث البريكست يسبب عواقب هائلة لبريطانيا وكافة دول الاتحاد الأوروبي.[42]

المبحث الرابع: السيناريوهات المحتملة

ضعف الاتحاد نتيجة خروج بريطانيا فيؤدي الى نهاية الاتحاد وتفككه.

أن يستمر الاتحاد في ظل تعامله مع هذه الأزمة الجديدة، ويسعى إلى القيام باتفاقيات أمنية جديدة مع المملكة المتحدة في إطار الالتزام بالاتفاقيات الأمنية السابقة.

خروج بريطانيا يؤدي لمزيد من الاندماج. لكن رغم تعدد السيناريوهات إلا أن السيناريو الأقرب هو بقاء الاتحاد مع مواجهته للأزمة الجديدة والمخرج النهائي هو السعي في اتجاه الاندماج خاصة إدارة اليورو أو إعادة مزيد من السيطرة للدول الأعضاء.

يمكن الاستنتاج أن الاتحاد الأوروبي لن يتفكك لسببين هما: أن فرنسا وألمانيا بصفتهم القوى الكبرى في الاتحاد لن يسمحا بفكرة حدوث تفكك حتى لو قاما بدفع كافة المصاريف. لأن تفكك الاتحاد الأوروبي يعني ضعف أوروبا كاملةً خصوصاً أن هناك قوى جديدة صاعدة كالصين وروسيا وغيرهما.

بالإضافة للدور الأمريكي بالرغم من خشيته من أوروبا موحدة ومنافس لها على المدى البعيد، إلا أنه يدعم البقاء على وحدة الاتحاد الأوروبي خوفاً من عودة الدب الروسي إلى أوروبا.

الخاتمة.

تعددت السيناريوهات حول أثر وتداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في ظل القلق المتزايد من التحديات التي سيواجهها الاتحاد الأوروبي والتي قد يكون لها انعكاسات استراتيجية واقتصادية هامة ليس فقط على بريطانيا وإنما أيضاً على قدرة الاتحاد بأن يكون شريكاً قوياً وفعالاً، وفي إشارة إلى العديد من المراقبين في الاتحاد يرون بأن الاتحاد الأوروبي سيواجه ضعفاً على المستوى السياسي والاقتصادي.

وتعد سياسة بريطانيا التي انتهجتها للخروج من الاتحاد الأوروبي مبنية على أساس المصلحة العليا للدولة والتي هي فوق أي اعتبار. وبالتالي فإن المصالح الكبرى لأي دولة هي التي تبنى على أساس الإرادة الشعبية، وهذا ما سعت إليه بريطانيا فهي اتجهت إلى تنفيذ رغبة مواطنيها الذين قرروا الانفصال في الاستفتاء.

ومهما طُرِح من السيناريوهات التي ناقشت تداعيات خروج بريطانيا على المستوى الداخلي والخارجي، إلا أن الحكومة البريطانية تملك الخبرة والمعرفة التي ستمكنها من تقليل الخسائر وتحقيق أقصى درجات الربح، وهذا عكس ما يتصور لدى دول الاتحاد الأوروبي، فبريطانيا تتجه لتحقيق مصالحها رغم ما قد يتوقع أن تخسره من خروجها من الاتحاد الأوربي.

يشكل استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حالة قائمة على عدم الارتياح والثقة منذ تاريخ طويل، وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والمجموعة الأوروبية وخاصة كل من ألمانيا وفرنسا، فلم تكن بريطانيا متحمسة يوماً لعملية الاندماج والتكامل. ولطالما اعتبرت بريطانيا نفسها بأنها دولة أطلسية أكثر من كونها دولة أوروبية خاصة في سياستها التي تتخذها والتي هي أقرب للولايات المتحدة الأمريكية.

اجتمعت الأسباب الاقتصادية والسياسية والأمنية والتي دفعت بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي في ظل عدم قدرة الاتحاد على الحفاظ على جوهر الديمقراطية والتشريعات والقوانين التي نادى بها. وخاصة مواضيع الهجرة والإسلامفوبيا والأزمات الاقتصادية، والتي تشكل هاجس وتخوف لدى بريطانيا مما دفعها فعلياً للاستفتاء للخروج من الاتحاد رغم تعدد السيناريوهات ما بين ضرر يلحق الاتحاد أو يلحق بريطانيا.

الهوامش

[1] التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أبو ظبي: مركز الأمارات للسياسات (2016)، 1.

[2] المرجع السابق، 1.

[3] هايدي كارس، مستقبل الاندماج الأوروبي في ضوء خروج المملكة المتحدة، مجلة السياسة الدولية.

[4] قناة بي بي سي بالعربية، http://www.bbc.com/arabic/world-39328654، تاريخ النشر 20-3-2017، تاريخ المشاهدة 6-9-2019.

[5] «The UK Should Leave the European Union» http://debatewise.org/debates/784-the-uk- should-leave-the-European-union.

[6] فريد ابرادشة، "الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا: بين تحديات الاستمرار ومخاوف التفكك"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، عدد12(2017)، 49-65.

[7] «The UK Should Leave the European Union» http://debatewise.org/debates/784-the-uk- should-leave-the-European-union.

[8] هيبة غربي، "تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الاتحاد الأوروبي"، برلين: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية (2018)، 130.

[9] **"In or Out? Britain's Future in Europe",** Research carried out by Opinium Research for Lansons Public Affairs and Cambre Associates in association with City of London Corporation. P 13.

[10] نوار جليل هاشم، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات،" المستقبل العربي، عدد 461 (2017)، 44-45.

[11] Gianmarco Ottaviano [et al.], «The Costs and Benefits of Leaving the EU» CFS Working Paper no. 472 (13 May 2014), p. 2, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2506664.

[12] Ivana kottasova, The UK Government says its Brexit deal will hurt the economy, CNN, published 28-11-2018, viewing date 27-9-2019, https://edition.cnn.com.

[13] نوار جليل هاشم، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات،" المستقبل العربي، عدد 461 (2017)، 45.

[14] «The Brexit Briefs our Guide to Britain's EU Referendum» The Economist (June 2016), p. 13.

[15] Ibid, p. 13.

[16] «The UK Should Leave the European Union» <http://debatewise.org/debates/784-the-uk-should - leave-the-european-union/>.

[17] جاسم محمد، مستقبل بريطانيا الأمني ما بعد "البريكست"؟، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، تاريخ النشر 19-1-2019، تاريخ المشاهدة 27-9-2019، https://www.europarabct.com/49729-2/.

[18] عاصم عبد المحسن، "بريطانيا وأزمة الخروج من الاتحاد الأوروبي" مجلة الدراسات المالية والمصرفية- المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عدد 3 (2016)، 32.

[19] المرجع السابق، 32.

[20] إيمان ترامبط، "رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية"، مجلة جيل الدراسات السياسة والعلاقات الدولية- مركز جيل البحث العلمي، عدد 8 (2017)، 83-84.

[21] فريد ابرادشة، "الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا: بين تحديات الاستمرار ومخاوف التفكك"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، عدد12(2017)، 49-65.

[22] سارة ناصح، "أزمة بريكست تضع بريطانيا أمام مفترق طرق"، المركز الديموقراطي العربي.

[23] هل يبقى الاتحاد الأوروبي متماسكاً؟... "البريكسيت" خروج بريطانيا من الاتحاد، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، تاريخ النشر 16-6-2019، تاريخ المشاهدة 26-9-2019، https://www.europarabct.com.

[24] كشفه تقرير حكومي.. هذا ما يهدد بريطانيا إذا خرجت من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تاريخ المشاهدة 26-9-2019، http://rawabetcenter.com.

[25] No- deal Brexit could be the end of the beginning for the UK, research says, CNBC, published 4-9-2019, viewing date 27-9-2019, https://www.cnbc.com.

[26] Ibid.

[27] إيمان ترامبط، "رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية"، مجلة جيل الدراسات السياسة والعلاقات الدولية- مركز جيل البحث العلمي- الجزائر، عدد 8(2017)، 85.

[28] هيبة غربي، "تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الاتحاد الأوروبي"، برلين: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية (2018)، 128.

[29] Thomas Sampson, The Economics of International Disintegration, Journal of Economic Perspectives, Volume 31, 2017, p 163-184.
[30] Carl Bildt. The six issues that will shape the EU in 2017, 9.
[31] Michelle Cini and Amy Verdun, The implications of Brexit for the future of Europe,2018, P 68.

[32] إيمان ترامبط، "رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية"، مجلة جيل الدراسات السياسة والعلاقات الدولية– مركز جيل البحث العلمي– الجزائر، عدد 8 (2017)،81.

[33] عيسى أحمد ترايو، "الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، مجلة المصرفي، عدد80 (2016)، 52-53.

[34] إيمان ترامبط، "رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية"، مجلة جيل الدراسات السياسة والعلاقات الدولية– مركز جيل البحث العلمي– الجزائر، عدد 8 (2017)،81.

[35] إيمان ترامبط، "رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية"، مجلة جيل الدراسات السياسة والعلاقات الدولية– مركز جيل البحث العلمي– الجزائر، عدد 8(2017)، 81-82.

[36] Michelle Cini and Amy Verdun, The implications of Brexit for the future of Europe,2018, P 69.

[37] هايدي كارس، مستقبل الاندماج الأوروبي في ضوء خروج المملكة المتحدة، مجلة السياسة الدولية.

[38] شادي عاكوم، قلق ألماني على أوروبا: كيف ترى برلين نهاية أزمة "بريكست"؟، العربي الجديد، تاريخ النشر 29-3-2019، تاريخ المشاهدة 27-9-2019، https://www.alaraby.co.uk/politics.

[39] راشد عيسى، بعد الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي: هل تشهد فرنسا استفتاء مماثلاً؟، القدس العربي، تاريخ النشر 25-6-2016، تاريخ المشاهدة 27-9-2019، https://www.alquds.co.uk.

[40] هيبة غربي، "تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الاتحاد الأوروبي"، برلين: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية (2018)، 145.

[41] المرجع السابق، 141-143.

[42] الرئيس الألماني يرحب بإرجاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مصراوي، تاريخ النشر 13-4-2019، تاريخ المشاهدة 27-9-2019، https://www.masrawy.com.

ريورتاج العدد:

ازمة فايروس كورونا

قراءة في المستجدات

The crisis of virus Corona, reading in the latest developments

إعداد : د/سامي الوافي

ضيوف العدد :

دكتور شاهر إسماعيل شاهر

دكتورة شيماء الهواري

ملخص

لن تمر أزمة فايروس كورونا على العالم بسلام ، فمنذ بداية ظهور الفايروس و العالم يشهد هزات إقتصادية جد خطيرة تبعتها أزمة سياسية خانقة . فلم تعد موازين القوى العالمية التي دام استقرار طيلة عقود على حالها بعد الأزمة. إذ تجلت بوضوح هشاشة الأنظمة السياسية و الاقتصادية القائمة بل نشهد اختفاءا لفكرة العولمة و الرجوع نحو مفهوم الدولة و الحدود الوطنية بعد سلسلة من القرارات السياسية المرتبكة و غلق لحدود و إجراءات بعيد كل البعد عن فكرة الوحدة و الاتحاد السياسي و الاقتصادي التي روج لها .

كلمات مفتاحية :الصراع الصيني الأمريكي ، أجندة سياسية إقتصادية ، بنية تحتية هشة ، فايروس كورونا.

Abstract:

The crisis of virus, Corona in the world will not pass peacefully since the advent of the virus and the world has witnessed very serious economic tremors followed by a political crisis. The world's decades-long forces are no longer the same after the crisis, The fragility of the existing political and economic systems was clearly demonstrated, The idea of globalization and the return to the concept of the state and national borders has been closed after a series of confused political decisions and closed borders and measures that are far from the idea of the political and economic union that.

Keywords:

Sino-American conflict, Economic political agenda, Fragile infrastructure, Corona Virus

توطئة

لاتزال الى حد الساعة حقيقة أزمة فاريروس كورنا غائبة و يحوم حولها غموض مريب، فظاهر الأزمة يبدو تجليا لصراع بين عدة اقطاب اقتصادية و عسكرية قد تعيد رسم الخارطة العالمية لموازين القوى . فما نشهده من استمرار لتبادل الإتهامات بين الولايات المتحدة الامريكية و الصين حول تطوير الفايروس الى درجة متقدمة من الخطورة و المساهمة في انتشاره على نحو مشبوه ، يعكس في الواقع احتدام الصراع الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الامريكية و بلوغه اوجه . فالصين تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم التجارة العالمية، وفي المرتبة الثانية من حيث الناتج المحلي الإجمالي ما يجعل منها منافسا شرسا للولايات المتحدة الامريكية تضمحل معها فكرة الاحادية القطبية الصلبة و الطموح الامريكي في استمرارية قيادة العالم .

-و قد اخذ الصراع الاقتصادي الصيني الامريكي منحا تصاعديا فهو لا يعد وليد هذه الازمة، إذ بدت معالمه منذ امد طويل، و كان قرار دونالد ترامب سنة 2018 برفع قيمة الرسوم الجمركية على الفولاذ و الالمنيوم الوارد من الصين ليطال الأمر فيما بعد سلع اخرى مؤشرا خطيرا على تصاعد الصراع و انتقاله الى مرحلة جديدة أكثر حدة و ضراوة، و إستغلت الولايات المتحدة الامريكية ازمة فايروس كورونا كفرصة سانحة لتشويه الصين و توجيه اتهامات عشوائية مستخدمة نفوذها لدفع منظمة الصحة العالمية لتحميل الصين مسؤولية انتشار الفايروس الإ ان هذه الاخيرة ابت ذلك ليقرر فيما بعد الرئيس الترامب رفع الدعم الامريكي عن المنظمة و تجميد التعامل معها.

و يرجح مراقبون أن التصريحات و القرارات العشوائية للرئيس ترامب تندرج ضمن حملة انتخابية مسبقة ، فضمن تسريبات عن شركة استرازينيكا AstaZeneca[1] تؤكد انه تم عقد اتفاق مع الرئاسة الامريكية لتصنيع 300 مليون جرعة لقاح من فايروس كورنا لتسليمها في شهر تشرين الاول من السنة الجارية، في دلالة حول اللجوء لاستخدام سواء الفايروس أو اللقاح كأدوات سياسية و إقتصادية بحتة .

و على صعيد أخر اتخذت دول الاتحاد الاوروبي من جانبها العديد من الإجراءات الاحترازية مخافة انتشار الفايروس ، غير ان الاجراءات الاحترازية المتخذة كان من ضمنها غلق حدود الإتحاد الأوروبي و تفعيل المراقبة على الحدود الداخلية بين دول الإتحاد ، كما تم أيضا تعليق العمل باتفاقية شنغن و هي الاجراءات التي تهدد إستمرارية الاتحاد الاوروبي، هذا و قد اجج الموقف بعض القرارات المتخذة من قبل دول الإتحاد سيما فرنسا و ألمانيا اللتان حضرتا تصدير مستلزمات الحماية الطبية لدول الاتحاد ذاتها ضف الى ذلك عمليات السطو و القرصنة المتكررة على شحنات من المستلزمات الطبية تم الاستلاء عليها ، ما أدخل دولا عديدة مثل ايطاليا و اسبانيا في حالة من العزلة المطلقة في مواجهة الجائحة .

[1] "شركة استرازينيكا AstaZeneca , شركة إنجليزية سويدية مختصة في صناعة الأدوية و مستحضرات الصيدلانية الحيوية ، مقرها انجلترا.

و كان للإعلام نظرة أخرى في التعامل مع ازمة فايروس كورونا إذا إستغلت العديد من المنصات الاعلامية و المحلية الأزمة بنحو مسيس الى حد بعيد و باهداف إقتصادية لاتمت للأخلاقيات مهنة الاعلام بصلة ، إذ عمدت عديد من قنوات الاعلام إلى تظليل الرأي العام و رسم صورة مرعبة و قاتمة حول الفايروس ، و بث حالة من الهلع و الرعب في اوساط المواطنين منها من كانت لها اجندة إقتصادية استغلت الازمة لترويج منتجات شركات بعينها خاصة و ان العلاقة بين المال و الاعلام علاقة و طيدة جدا ، و منها من كانت تعد ذراعا لتكتلات سياسية كان اولويتها تسليط الضوء على الازمة قصد إلهاء الرأي العام لتمرير قوانين من الصعب تمريرها في الظروف العادية .

د. شاهر إسماعيل الشاهر
كلية الدراسات الدولية
جامعة صن يات سين- الصين

في البداية وقبل الخوض في موضوع الازمة ، يرواد المتتبع للشأن الدولي تساؤولات حول ميكانزمات السياسية الخارجية الحديثة للصين والتي تختلف عن نظيراتها سواء من حيث المبادئ التي تقوم عليها او من حيث الأهداف و الإستراتيجيات، كيف ترون ذلك؟

قادت الصين اتجاهاً جديداً بديلاً للعولمة الغربية، هذا الاتجاه يمكن أن نسميه "العولمة الصينية"، التي تقوم على نشر قيم وخصائص الثقافة الوطنية الصينية من خلال الاستناد إلى مجموعة مرتكزات، أهمها احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فالسيادة من وجهة نظر الصين هي القيمة المعيارية الأعلى. وسعت بكين إلى نشر نموذجها للعولمة عبر مشروع الحزام والطريق الذي يعتمد على التمدد من خلال اقناع دول العالم بهذه الفكرة، لا عبر الاكراه والاستغلال، بل عبر تحقيق المصالح المشتركة. فالصين تطرح فكرة التعاون بديلاً لفكرة الاستغلال، واستراتيجية الفائدة للجميع بدل من فوز طرف وخسارة آخر، وبالتالي الانتقال من النظرية الواقعية في العلاقات الدولية إلى النظرية الاعتمادية. ولعل دعوة الرئيس الصيني إلى الاسراع في تبني نموذج العولمة دليل واضح على التحول في نمط التفكير الصيني من نيو ليبرالية السوق الى نيو ليبرالية الدولة، وبالتالي الانتقال من رأسمالية تنظمها آليات السوق الى رأسمالية تنظمها الدولة.

أثرت الثقافة الكونفوشيوسية على السياسة الخارجية الصينية، وكانت الثقافة الاستراتيجية للصين تقوم على خمسة مبادئ، هي:

1- مبدأ الحق هو القوة: تحقيق الذات لا يكون على حساب الآخرين.

2- مبدأ حروب الشعوب: ادارة الصراع. في العلاقات الدولية تمر عبر ثلاث مراحل - التراجع لتحديد الخسائر - الوصول بالصراع إلى مرحلة التوازن - الهجوم الاستراتيجي المضاد وأخذ زمام المبادرة

3- مبدأ الحصانة: الدفاع المقدس عن السيادة الصينية.

4- مبدأ المركزية: ويعني الاعتقاد ان الصين يجب أن تحظى بمكانة مركزية في العالم.

5- مبدأ الشرعية الأخلاقية: القوى العظمى لا تقاس بالقوة المادية ولكن بالشرعية الأخلاقية.

لم يكن فايروس كورونا (كوفيد 19) الفايروس الاول الذي اثر بشكل مباشر على الاقتصاد الصيني فقد تعرضت في السابق الصين لفايروس السارس ، فكيف تعاملت الصين حكومة و شعبا مع جائحة كورونا بناءا على الخبرات المكتسبة من تحدي فايروس سارس و مامدى تاثيره على اقتصادها ؟

سنحاول هنا الإشارة الى أثر فايروس سارس الذي انتشر في العام ٢٠٠٣ على الاقتصاد الصيني، بين توقعات الخبراء عند بداية انتشار المرض وأثره الحقيقي، فعلى سبيل المثال: قدر خبراء الاقتصاد أن الناتج المحلي الإجمالي للصين سيقل بنحو ٢٠٪ في الربع الثاني من عام ٢٠١٣، لكنه لم يقل سوى 0.5 نقطة مئوية عن نسبة العام بأكمله، علماً أن معدل نمو الاقتصاد الصيني كان 10٪ سنوياً، وسرعان ما تم احتواء التباطؤ الناجم عن السارس بفضل النمو القوي اللاحق. لذلك، كان أثر انتشار فايروس السارس محدوداً ولم يترك أثراً واضحاً على الرسم البياني للنمو الصيني من عام 2002 إلى عام 2007.

بلغ الناتج الإجمالي لي العام ٢٠١٩ ما يعادل 14.14 تريليون دولار أميركي. ولكن انتشار فيروس كورونا الذي ظهر بداية في مدينة ووهان الصينية (حاضرة مقاطعة هوبي وسط الصين- التي تعتبر مركزاً صناعياً يساهم في نحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.)، تسبب بشل حركة الحياة وتوقف عجلة الاقتصاد بشكل كامل، وعطل مشاريع إنفاق الأسر الصينية لما يزيد على 140 مليار دولار خلال فترة عطلة رأس السنة الصينية، بالمقارنة مع حجم الانفاق عام 2019.

كان ذلك نتيجة لسياسة الحجر الكلي التي استخدمتها الحكومة الصينية حفاظاً على الصحة العامة ولإنقاذ حياة البشر، فقد كان قرار الحكومة الصينية منذ البداية أن حياة الناس أولاً، ثم تأتي أهمية الاقتصاد في المرتبة الثانية. واتخذت الحكومة الصينية إجراءات كانت محط اعجاب واهتمام العديد من دول العالم المتقدمة، وأبدى الشعب الصيني أداء والتزاماً أعطى للعالم درساً في المحبة والتآلف والاحساس بالمسؤولية، وكانت الكوادر الطبية الصينية على قدر المسؤولية فقامت بواجبها على أتم وجه. وقدمت الشركات ورجال الأعمال مساعدات كبيرة للمواطنين مؤكدين على تحملهم للدور الاجتماعي المناط بهم. ونظراً للمكانة المركزية التي تحتلها الصين على صعيد التجارة الدولية باعتبارها دولة مصدرة وموردة على نحو متزايد، كان من الطبيعي أن تشعر الشركات في جميع أنحاء العالم بالقلق حيال هذا الوضع.

وكان واضحاً أن الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا ستكون أكبر بكثير من تداعيات انتشار فيروس سارس عام 2003، حيث كان الاقتصاد الصيني يشكل 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، بينما اليوم يشكل أكثر من 20% .

وقد كانت بداية الخسائر الاقتصادية كبيرة في بلد يحتل المرتبة الأولى من حيث حجم التجارة العالمية، وفي المرتبة الثانية من حيث الناتج المحلي الإجمالي. بدأت تلك الخسائر في قطاع الخدمات (السياحة والفنادق والنقل الجوي وتجارة التجزئة)، ويمثل هذا القطاع أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي للبلاد حيث تم إيقاف الرحلات الجوية من وإلى الصين وبدأت العديد من الدول بإخلاء رعاياها، كما تم تعطيل الحركة بين المدن منعاً لانتشار المرض وهو ما عرض قطاع النقل والسياحة الداخلية لخسائر كبيرة. بعد إلغاء الرحلات 60% من الرحلات من وإلى الصين وبشكل فوري لتجنب أي فرصة لانتقال الفيروس. وكان من الطبيعي أن يؤثر تعطيل هذا القطاع على قطاع التصنيع. كل ذلك تزامن مع حملة إعلامية ضخمة ضد الصين قادتها الولايات المتحدة كان هدفها تشويه سمعة الصين على الصعيد العالمي عبر اتهام الحكومة الصينية بأنها تقف وراء الفيروس.

وبسبب فيروس كورونا خسر سوق الأسهم الصينية في أقل من شهر بعد تفشي المرض حوالي ٩ ٪ أي ما يعادل ٥٥٠ مليار دولار في أول جلسة تداول بعد عطلة طويلة وهذا المبلغ يعادل اقتصاد بلجيكا أو ضعفي اقتصاد العراق، رغم أن الحكومة الصينية استبقت استئناف أسواق المال أعمالها فأطلقت مبادرة لطمأنة المستثمرين إذ أعلن البنك المركزي الصيني أنه سيضخ ١٧٣ مليار دولار للتصدي لتداعيات كورونا على الاقتصاد.

وحصل انخفاض كبير في مؤشر المشتريات التصنيعية بنحو 20% في فبراير/شباط الماضي، وهو ما يمثل أدنى حد انخفاض تم تسجيله في الصين منذ عام 2004"، ما يعني انخفاضاً في الإنتاج بنسبة 2% على أساس سنوي، كنتيجة مباشرة لانتشار فيروس كورونا.

وخلال الربع الأول من هذا العام بلغت الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الصيني حوالي 143 مليار دولار. أي ما يقارب 1% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وتراجع الطلب الصيني على النفط بنحو 3 ملايين برميل يومياً، أي بنسبة 20% من إجمالي الطلب وهو ما شكل أكبر ضربة تتعرض لها أسواق النفط منذ الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ والتي أدت إلى تراجع كبير في الطلب العالمي على الطاقة. كما أن التراجع الصيني هو أقوى ضربة مفاجئة للأسواق منذ هجمات 11 سبتمبر (أيلول) 2001 على الولايات المتحدة. وتستهلك الصين نحو 14 مليون برميل يومياً، ما يعادل احتياجات كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية مجتمعة، وتعد بكين أكبر مستورد للنفط في العالم، بعد أن تجاوزت الولايات المتحدة في عام 2016. وسجلت واردات الصين من النفط الخام ارتفاعا بنحو 9.5% خلال عام 2019 إلى 506 ملايين طن من النفط الخام، ما يعادل 10.12 مليون برميل يوميا، لتسجل مستوى قياسيا للعام السابع عشر على التوالي. أما الصادرات الصينية فقد انخفضت بنسبة 3.5 في المئة، قياساً على العام الماضي ٢٠١٩، بينما ازدادت قيمة

الواردات بحوالي 2.4 ٪. وانخفضت قيمة التجارة الخارجية من السلع بنسبة 6.4 في المئة، على أساس سنوي، لتصل إلى حوالي 933 مليار دولار أمريكي.

أدت أزمة فيروس كورونا الى إعادة ترتيب العلاقات الدولية، بناء تحالفات سياسية جديدة، انحلال تكتلات سياسية واقتصادية. أين تتموقع الصين في الخارطة السياسية والإقتصادية الجديدة؟

قبل الحديث عن أثر فيروس كورونا على إعادة ترتيب العلاقات الدولية، لابد من مقدمة سريعة نتحدث فيها عن ارهاصات تغير شكل النظام الدولي أحادي القطبية والتي بدأت تظهر بشكل كبير ومتسارع. فبعد نهاية الحرب الباردة وبروز ما يسمى النظام العالمي الجديد الذي بشر به الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الأب ظهرت الولايات المتحدة كقطب مهيمن على الساحة الدولية، وبرزت العديد من النظريات التي تؤكد الهيمنة الأمريكية ابتداء من نظرية نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما الذي رأى أن التاريخ قد انتهى بانتصار القيم والأعراف الليبرالية. ثم جاء صموئيل هينتغتون ليقدم نظرية لم تلق استحساناً في البداية، لكنها أصبحت بمثابة نبوءة له بعد وقوع أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، فقد تحدث هينتغتون عن ما أسماه صراع الحضارات حيث رأى أن الصراع الدولي القادم سيكون من نوع مختلف، فهو ليس صراع بين الدول كما كان من قبل، بل بين حضارات مختلفة، وقال بأن العدو القادم هو العدو الأخضر (الإسلام) بعد أن انتصرنا على العدو الأحمر (الشيوعية). فعندما وقعت أحداث أيلول وكان منفذيها من المسلمين، عاد العالم إلى نظرية هينتغتون فلاقت الكثير من التقبل والرواج.

لكن العالم بدأ ينتقل من "الأحادية القطبية الصلبة" التي امتازت بالتفوق الأمريكي وعدم وجود منافسين دوليين للهيمنة الأمريكية، إلى "القطبية المرنة" التي امتازت ببروز قوى دولية أخرى إلى جانب الولايات المتحدة، مع احتفاظ الأخيرة بالتفوق والتفرد في قيادة العالم. وبدا أن العالم ينتقل إلى عالم متعدد الأقطاب، وبرزت أربعة مشاريع دولية متنافسة سيكون لها الدور في صياغة شكل النظام الدولي القادم، وهذه المشاريع هي:

- مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية وبشرتنا به وقتها كونداليزا رايس في العام ٢٠٠٦ عند العدوان الإسرائيلي على لبنان حيث قالت: إننا نشهد المخاض لولادة شرق أوسط جديد، شرق أوسط على الطريقة الأمريكية يكون لإسرائيل فيه مكان الصدارة. وقد اتخذت الولايات المتحدة من قضية " نشر الديمقراطية" اطاراً سياسياً لتنفيذ مشروعها والتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت هذا المسمى، وبعد كشف وزيف وبهتان هذا المدخل انتقلت الاستراتيجية الأمريكية من فكرة "نشر الديمقراطية" إلى التدخل بحجة " الحرب على الإرهاب" أي انتقلت من الاطار السياسي إلى الاطار الأمني.

- مشروع الحزام والطريق الذي طرحه الرئيس الصيني شي جين بينغ في العام ٢٠١٣، وهو مشروع تقدم فيه الصين العولمة على طريقتها الخاصة، عبر تحقيق المنافع المشتركة لجميع الدول التي ستكون ضمن هذا المشروع، وهو المشروع الأكبر حيث يضم /٦٥/ دولة يشكل سكانها 62 % من عدد السكان في العالم.

- مشروع الأوراسية الجديدة: الذي تقوده روسيا معتمدة على أفكار الكسندر دوغين، وهذا المشروع يؤسس جيوسياسياً لبداية حرب باردة جديدة، حيث تستند إليها السياسية الخارجية الروسية لتأسيس محور جيوسياسي جديد يتحدى الغرب دون أن يكرر أخطاء التمدد المبالغ فيه للاتحاد السوفياتي، وهذا المشروع له تأثيرات عالمية كبيرة وخاصة فيما يتعلق بـ جيوبولتيك الطاقة.

- ثم جاء في الآونة الأخيرة المشروع الماليزي التركي لقيادة العالم الإسلامي، وضم /٥٦/ دولة، أهمها: ماليزيا – تركيا- الباكستان- إيران- إندونيسيا- قطر. هذا المشروع سيكون له تأثيرات كبيرة على مستقبل العالم الإسلامي والزعامة فيه. ويسعى لأن يكون عمله مختلف عن منظمة التعاون الإسلامي، حيث تركز قمة كوالا لامبور على أوضاع المسلمين في العالم وما يعانون، وتبتعد عن مناقشة القضايا الدينية والفقهية.

وقد اعتقد أغلب الساسة والمنظرين أن شكل النظام الدولي القادم ومستقبل العلاقات الدولية سيحدده مدى التجاذب والتنافر ومقاييس النجاح لهذه المشاريع الاستراتيجية الكبرى.

ويرى الواقعيون الجدد أمثال" كينيث والتز" "جون مير شايمر" " كريستوفر لاين" أن النظام الأحادي القطبية يحمل بذور فنائه لأن الدول ستوازن الولايات المتحدة الأمريكية، ويقول "لاين" أن النظام الدولي يشهد تحولاً في توزيع القوة والامكانيات لصالح الصين، وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه مرة أخرى قوة تنافس طموحها في الهيمنة والتظاهر بأيديولوجية عالمية، وتعميم النموذج الأمريكي على أنه الأفضل لكل شعوب العالم، مستخدمة مجموعة من الأدوات مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي ومجلس الأمن، والعملاء في جميع دول العالم لخدمة أهدافها الاستراتيجية في السيطرة على ثروات البلدان النامية وتحويلها لسوق استهلاكية لمنتجاتها.

وفي العصر الحديث لم يسبق أن شهد العالم تنافساً شرساً بين دولتين عظمتين كما يشهده اليوم بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فحتى في أوج الحرب الباردة والمنافسة الكبيرة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بقي السوفييت على مسافة عن الولايات المتحدة تفوق بكثير مسافة المنافسة اليوم بين الصين وأمريكا. وهو ما دفع الرئيس ترامب الى اتهام الصين فوراً بأنها تقف خلف انتشار هذا الوباء ووصف الكورونا بأنه فيروس صيني واتهم الصين بعدم التعاون والتقاعس في تقديم المعلومات حول هذا الفيروس، وعندما أعلنت منظمة الصحة العالمية أن الحكومة الصينية تقوم بكامل واجباتها والتزاماتها اتهم منظمة الصحة العالمية بالتواطؤ مع الصين ومساعدتها في حجب المعلومات الأساسية عن هذا الفيروس، بما ساهم في انتشاره في الولايات المتحدة. وأعلن أنه سيطالب الصين بدفع تعويضات مالية ضخمة تصل الى ٦ مليار دولار.

لقد وجد العالم نفسه أمام أزمتين في آن واحد، أزمة الفيروس وأزمة الكساد العالمي التي تفوق منعكساتها وأثارها منعكسات وأثار أزمة الكورونا، فازداد مفهوم الدولة القومية وبرز مفهوم السيادة كعامل هام

في حفاظ الدول على نفسها وحماية أمنها القومي من أي تهديدات صحية، وأصبحت فكرة الانغلاق تلقى قبولاً كبيراً.

وهذا ينسجم مع رؤية الصين التي ترى أنه ليس بالضرورة أن يكون هناك علاقة بين الديمقراطية والتنمية كما كانت العولمة الغربية تفترض. فتسعى إلى نشر نموذجها للعولمة عبر مشروع الحزام والطريق الذي يعتمد على التمدد من خلال الاقناع لدول العالم بهذه الفكرة، لا عبر الاكراه والاستغلال، بل عبر تحقيق المصالح المشتركة. وهو انتصار جديد للاقتصاد على السياسة، فأضحت البراغماتية الاقتصادية هي دالة الفكر السياسي، فالصين اليوم تقود اتجاهاً يمكن أن نسميه "عولمة بديلة" للعولمة الغربية تقوم على أساس التنمية السلمية والتعاون والفوز المشترك، وتلتزم الصين بتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع الدول على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، واحترام حق الدول في اختيار النظم الاجتماعية والطرق التنموية الخاصة بها وبإرادتها، وتعارض اعتداء الدول الكبيرة على الصغيرة والقوية على الضعيفة، وترفض الهيمنة وسياسة القوة، وتلتزم الصين بحل النزاعات والخلافات عبر الحوار والتشاور، في ضوء الرؤى والمصالح المشتركة.

وتقرر الصين موقفها وسياستها تجاه القضايا الدولية انطلاقاً من تاريخها وثقافتها التي امتدت لآلاف سنين، ومن المصالح الأساسية للشعب الصيني وشعوب العالم. وسيكون للصين منطقة تجارية واقتصادية تنافس في مساحتها وقوتها الاقتصادية منطقة الأطلسي التجارية التي أخضعت العالم كله لإرادتها وأنظمتها ولقنته مفاهيمها التجارية والثقافية على امتداد ثمانين عاماً هي عمر الجماعة الأطلسية. وبذلك تكون العولمة الصينية بديلاً للقوى الغربية التي زجت العالم في أتون حربين عالميتين بسبب صراعها على مناطق النفوذ والتوسع بالقوة العسكرية، وفي سبيل تحقيق هدفها أنشأت بكين منظمات مالية دولية بديلة لتلك التي تخضع للنفوذ الأمريكي كالبنك والصندوق الدوليين، ففي يونيو/ حزيران 2014 أُعلن عن إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار، برأسمال قدره 100 مليار دولار بمشاركة أكثر من 50 دولة، بهدف إنهاء سيطرة أمريكا على أسواق المال في العالم. بالطبع لن تكون القروض والتمويلات التي تقدمها تلك المؤسسات مرفقة باشتراطات البنك الدولي وصندوق النقد والتي كانت تصب في خانة تدعيم النفوذ الأمريكي والتمكين لنظام العولمة والاقتصاد الحر.

وبالتوازي مع النظام المالي الجديد، أنشأت الصين منظمة شنغهاي كنظام للأمن الجماعي العالمي على غرار حلف الأطلسي الذي تهيمن عليه واشنطن، لمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة مبادئ الإنسانية وحماية الحريات وحقوق الإنسان وغيرها من الشعارات الغربية، وهو حلف عسكري يضم الصين وحلفاءها مثل روسيا وكازاخستان وباكستان والهند وقيرغيزستان وأوزباكستان وطاجكيستان، أي أنه يضم 4 دول نووية وشعوباً يبلغ تعدادها نصف البشرية تقريباً، بالإضافة إلى تمتع إيران وأفغانستان وروسيا البيضاء ومنغوليا

بصفة مراقب، ومنح الشراكة – وهي درجة أقل من العضوية – لتركيا وأرمينيا وأذربيجان ونيبال وسيريلانكا وكمبوديا.

والتاريخ يعلمنا أن التحولات الكبيرة لا تحدث بسرعة، وحدوثها مرتبط بتفكيك بعض الكتل السياسية والاقتصادية والعسكرية، لهذا فإن النظام الدولي الحالي لن يتفكك بسهولة كما يعتقد البعض، فالدول الكبرى ستدافع عن امتيازاتها وموقعها في هذا النظام، وإن انتشار كورونا وما رافقه ربما يسرع في خطوات تغير النظام الدولي لكنه لا يخلق مسار جديد لتغيير النظام القائم وما نعيشه اليوم ليس سوى مرحلة انتقالية ستستمر لسنوات ربما.

لقد أدت أزمة كورونا الى تبعات اقتصادية كبيرة نتيجة زيادة الاستهلاك وتوقف الإنتاج وبالتالي زيادة الفقر في العالم على غرار ما حدث بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية. وأثبتت الأحداث أنه كلما كانت الحكومة قوية وحازمة كلما حققت نجاحاً أكبر في مواجهة الفيروس، فالصين استطاعت تنفيذ الإجراءات بشكل أكثر إلتزاماً من دول الاتحاد الأوروبي مثلاً.

لقد ازدادت أهمية القوة الناعمة وتراجع مفهوم القوة الصلبة، فبرزت دبلوماسية الكمامات التي استخدمتها الصين في علاقتها مع دول العالم، في حين تعرت دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وظهرت الأخلاق الأوروبية على حقيقتها من خلال عمليات القرصنة التي نفذتها أكثر من دولة أوربية فمنعت إيصال المساعدات الطبية الى جهتها لتستخدمها في حماية مواطنيها.

وختاماً: أرى أن الصراع بين الصين والولايات المتحدة غير وارد في المرحلة الراهنة رغم التصعيد الكلامي فالطموح الصيني ليس لقيادة العالم بل لجعل دول العالم تتشارك في قيادة نفسها ورفض الغطرسة الأمريكية، كما أن الصين غير مستعدة ولا راغبة بتحمل نفقات قيادة العالم. ونتيجة لما سبق، ونتيجة قوة وجدية الحكومة الصينية وقدرتها على تحويل الأزمة إلى فرصة ستستفيد الصين وتحقق قفزات اقتصادية في ظل تهاوي اقتصاد أكثر دول العالم.

فالصين تدافع في المقام الاول عن مصالحها، ولا تولي مسألة المعاملة بالمثل إلا النذر اليسير من اهتمامها. والاستراتيجية الصينية لا تسعى في الأساس للانقلاب على النظام الدولي وهدمه، وإنما السيطرة الناعمة عليه بالاعتماد على عامل الزمن والانتظار الإيجابي، وزيادة حجم مشاركتها، والانتشار الواسع على أساس التقبل والشراكة، وقد اتبعت الصين خطة محكمة للتواجد القوي في كل المضائق الاستراتيجية والقنوات الملاحية، منذ إطلاق الرئيس الصيني عام 2013 لمبادرة "الحزام والطريق"، ومن خلالها تعزز الصين مصالحها الاقتصادية مع الدول التي يمر عبرها طريق الحرير من الصين وصولاً لأوروبا.

فالعولمة الغربية ليست قدراً محتوماً، والعالم المعاصر يولد ردود فعل مختلفة على العولمة الغربية. ويعترف المنظرون الأمريكيون بأن بلادهم تسير في طريقها إلى التراجع، وهم في ذلك لا يحاولون تحدي السنن الكونية بل التخطيط لهذا التراجع وإدارته بالشكل الذي يصل ببلادهم إلى أن تكون إحدى قوى الصف الثاني بدلاً من أن تنهار، وعلى حد قول المفكر الأمريكي روبرت كابلان فإنه ليس هناك شيء أفضل بالنسبة إلى بلاده من تهيئة العالم لاحتمال زوالها، وترتيب آلية مناسبة للتراجع المتناسق كي تطيل من أمد بقائها كأمة قوية، مشيراً إلى أن العولمة التي اخترعتها الولايات المتحدة الأمريكية لترسيخ هيمنتها على العالم استغلتها قوى أخرى (على رأسها الصين) كأداة لتقويض النفوذ الأمريكي من داخل هذا النظام.

د. شيماء الهواري[1]
جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المملكة المغربية

كيف تقيمون تعامل منصات الاعلام العالمية و المحلية مع ازمة فايروس كورونا؟

اتسم تعاطي وسائل الإعلام في عمومها مع جائحة كوفيد19 سواءا عالميا و محليا بالتهاون و اللامبالات ، و يعود ذلك بالأساس الى عدة أسباب لعل ابرزها هو نقص المعلومات حول الفايروس اولا، وثانيا إعتباره فايروس او باء محلي خاص فقط بسكان الصين او اسيا بشكل عام ،او يصيب دوي البشرة الصفراء كما روج له الاعلام الالماني في بداية الجائحة كنوع من انواع العنصرية و التطرف اليميني لبعض وسائل الاعلام المحلية، ثالثا انه مجرد نوع من انواع الأنفلونزا الموسمية القوية لا غير، رابعا وهو ما يدخل في اطار نظرية المؤامرة؛ حيث يروج الى ان الفايروس هو ناتج هجوم امريكي اوروبي ضد القوة الاقتصادية الاولى عالميا للنيل منها (وهذا المقترح سأضعه بين قوسين لعدم تبوث ادلة عليه رغم كثرة تداوله) و لذلك تم التعتيم على الحالة الوبائية في الصين دوليا . لكن وبعد خروج الوباء عن السيطرة الصينية ووصوله لكافة ارجاء العالم نجد ان وسائل الاعلام العالمية و المحلية بدأت حملات توعوية ارشادية لحماية المواطنين من هذا الوباء، وكانت الصين مثال يحتذى به في كيفية احتواء الوباء و طرق الوقاية منه لاحقا.

وقد عمل الاعلام الاوربي خاصة على تقديم برامج طبية معدة من قبل اطباء متخصصين، و ايضا عمدت الدول الى نشر بلاغات تحذيرية من الوباء. لكن للأسف كل هذه المحاولات باءت بالفشل، فالدول الاوروبية تعد الان من اكثر المناطق تضررا من جائحة كوفيد19 سواء اقتصاديا او بشريا ، رغم قدراتها المتقدمة في مجال الصحة، لكن

[1] د. شيماء الهواري : دكتورة قانون عام و سياسات عمومية متخصصة في الاعلام السياسي الدولي جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المملكة المغربية، رئيسة تحرير و رئيسة اللجنة العلمية بمجلة الدراسات الاعلامية الدولية الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي برلين المانيا. البريد للإلكتروني : chaimaaelhaouari19@gmail.com

استهتار وسائل الاعلام و استخفافها في بادئ الامر بخطورة الوباء جعل المواطنين لا يهتمون بالنشرات التحذيرية، فكانت النتيجة ما نشاهده في ايطاليا واسبانيا وفرنسا من عدد مهول من الوفيات والمصابين بالوباء .

اما إقليميا وخاصة عربيا و افريقيا، نجد ان وسائل الاعلام لم تقم بدورها المنشود في توعية المواطنين وارشادهم مثلها مثل الاعلام الغربي، بل اسوء منه، فهي تنتظر قرارات الحكومات في هذا الموضوع والخطوات التي ستسطرها لها الاجهزة الحكومية . فنجد مثلا ان وسائل الاعلام العربية كانت في بداية انتشار الوباء في الصين سباقة في نشر المعلومات عنه بشكل دقيق لكن لما طرق الوباء ابواب العالم العربي اصبحت وسائل الاعلام تأخذ تفاعلات متباينة؛ حيث نجدها تتناول الجانب الخبري من الموضوع كعدد الاصابات في الدول الاخرى أو توقيف الرحلات الدولية مثلا او غلق الحدود البرية.. لكن التطرق للبعد التوعوي الطبي وللبنى التحتية للدول العربية الخاصة بمجال الصحة كانت قليلة جدا بل و منعدمة في اخرى .

لكن على الجانب الاخر نجد ان وسائل التواصل الاجتماعي قد ساهمت بشكل كبير وملفت في التوعية من الوباء و الارشاد والتوجيه رغم ان هذا الصنف الاعلامي كان اول الساخرين من الوباء و أول من نشر إيفيهات او "نكات ساخرة" عنه؛ كرسوم كاريكاتير ساخرة او اغاني وفيديوهات مضحكة .. سواء عنه او عن الشعب الصيني وعن الأسيويين بشكل عام، مما نتج عنه حملات من العنصرية ضد اي مواطن اسيوي سواء كان من الصين او غيرها و سواء كان حاملا للمرض أم لا .

ورغم ذلك وبعدما أن إستفحل الوباء لم يجد المواطن العربي غير منصات التواصل الاجتماعي والاعلام البديل و اعلام المواطن لتوضيح الصورة له، وتقديم الاخبار الحقيقية له، وتحليلها بشكل بسيط يناسب كل رواد هذه المواقع، وقريب من مستوى تفكيرهم، عكس نشرات التوعية الاعلامية على القنوات الفضائية، فقد كان يقدمها صحفيين متمرسون وبأسلوب كلامي وحواري فخيم يحتوي على العديد من المصطلحات الطبية والعلمية التي لا يعرف عنها الى النخبة من العلماء والاطباء، مما جعل المواطنين يلجؤون لمنصات التواصل الاجتماعي لاستقاء الاخبار و المعلومات. لكن، وفيما بعد نجد ان الاعلام العربي والافريقي عامة قد فهم خطأه فلجأ الى المفهوم الشعبوي للأسلوب الحواري الصحفي؛ اي اعتماد اسلوب لغوي دارجي باللغة المحلية البسيطة و بمصطلحات عامية يفهمها الكل، و تبسيط المصطلحات باللغة الدارجة المحلية، فكانت النتيجة ايجابية فعلا بين المواطنين .

خلاصة القول وسائل الاعلام العالمية و المحلية كان لها يد في تفشي فيروس كوفيد19 لاستهتارها بالوباء و استخفافها به، فتعاملها اللامهني المسيس اولا وقبل كل شيء كانت له نتيجة سلبية على المواطنين وعلى العالم بأسره .

ساهمت وسائل الاعلام التقليدية والحديثة في ترسيخ صورة سوداوية مرعبة عن فيروس كورونا ضمن حملة توصف بالمشبوهة بأهداف سياسية واقتصادية.

لم يكن الاعلام الاوروبي منساقا مع خطط الحكومات لمواجهة كوفيد19 بل كان صوت المواطن؛ يناقش ويقدم المقترحات، ويحلل كل خطوات الحكومات وخططها وتدابيرها، وكان اول من فضح قلة الاجهزة الطبية للإنعاش وقلة الاسرة، ورفض بعض المستشفيات الاعتناء بكبار السن المصابين بالفيروس وتفضيل الشباب عليهم. وايضا اول من قدم خطط بديلة ورفع الستار عن ادوية فعالة نسبيا ضد المرض كانت تتستر عليها الحكومات لأسباب عدة ابرزها صفقات ضخمة مع لوبي شركات الادوية والذي برز دوره المريب بشكل واضح في هذه الجائحة .

الاعلام الفرنسي كان فعالا في هذه الازمة سواء بشكل ايجابي او سلبي؛ فالقنوات التي تحسب على النظام كانت تعتمد سياسة التعتيم والتقليل من الخسائر، وابراز ايجابيات الخطط الحكومية مقارنة مع دول اخرى، بل حتى انها كانت تقارن الوضع الفرنسي بدول العالم الثالث التي تعاني من نقص الامكانيات والبنيات التحتية من مستشفيات واطر طبية وتمريضية، وايضا قلة الاجهزة والمعدات الطبية وغيرها، كانت تقارنها بالوضع الفرنسي وبالأخص بدول افريقية!

كان الاعلام الفرنسي دوما يردد ان الوضع تحت السيطرة على عكس باقي الدول مما اثار السخرية والسخط الشعبي على هذه السياسية الاعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي وايضا في البرلمان الفرنسي، مما جعل بعض النواب البرلمانين يطالبون الحكومة بتقديم استفسارات حول هذه البلاغات اعلامية والخرجات الغير مدروسة لبعض عناصرها.

الاعلام المحايد او الحر حاول قدر الامكان فضح اي خروقات او اكاذيب حكومية ومنها ازمة الكمامات الطبية وعدم قدرة الحكومة توفيرها للمواطنين وغيرها. وقد كان الاعلام الفرنسي المحايد سباقا في التعريف بأحد الاطباء الفرنسين الذين دعوا الحكومة الى استعمال دواء متوفر بالبلاد للعلاج من الوباء وهو الكلوروكيد؛ وهو علاج يستخدم ضد الملاريا. ورغم الانتقادات التي وجهة للطبيب من قبل الاعلام المحسوب على النظام الحكومي، الا انه بعد مدة تبين انه هجوم مدبر من قبل شركات الادوية العالمية التي تحاول الاستفادة من الازمة ماديا .

اما في العالم العربي فالوضع ليس بالجديد اعلاميا، الاعلام العربي سواء التقليدي او الحديث كلها تحت رقابة الحكومات العربية وتحت وطأة قوانين جزرية قاسية، اي خرق ولو بسيط لها قد يؤدي الى السجن وغرامات مالية ضخمة. الا ان الوضع في تونسي يعطي بعض الامل في حرية التعبير والرأي. الا انه مؤخرا بدأت تظهر بعض القنوات نعرات سياسية غريبة على الفكر الاعلامي التونسي المعروف بالحيادية مما جعل البعض يفكر بتواجد تمويلات خارجية تدعم سياسة اعلامية تشويهية وتبخيسية لخطط الحكومة التونسية المنتخبة.

وفي المغرب، فقد صنف في المرتبة 43 عالمية في مؤشر نشر المعطيات امام الرأي العام حول الوضع الوبائي بحسب موقع open data watch العالمي، كما انه متقدم على جميع دول شمال افريقيا في عدد الاختبارات المجرات على المرضى للتحقق من الاصابة بحسب الموقع نفسه. كما ان المغرب حول جميع مصانعه الى انتاج الكمامات الطبية، وكان من اول مستعملي كلوروكيد الطبي، اجهزة التنفس تم الاستعانة بشركات الطيارات الحربية والمعامل الصناعية لإنتاجها بشكل محلي خاصة مع بروز ازمة اجهزة التنفس العالمية ونقص الكمامات.. ورغم كل ذلك مازال عدد المصابين في تزايد مستمر وثيرة كبيرة هي الاعلى في شمال افريقيا، رغم فرض الحجر الصحي على كل البلاد وتوقيف الرحلات الجوية والبحرية وتوقيف العمل بالمصانع والمعامل والادارات وتوقيف الدراسة بكل اشكالها، وايضا فرض الحضر التنقل بين المدن وحضر التجوال بعد السابعة مساءا كل هذا منذ منتصف شهر مارس الا ان الوضع مازال سلبيا.

في مجال حرية التعبير ونشر الخبر والمعلومات تم تصنيف المغرب في المرتبة 133 عالميا في مؤشر حرية التعبير، وبدل ان تحاول حكومة العثماني تدارك الموقف بإعطاء مساحة اكبر للتعبير تحاول حاليا الحكومة وباستغلال الهلع الناتج عن الاخبار المنشورة عن الوباء خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي تحاول تكميم الاعلام البديل بفرض قانون 22.20 الذي تم عرضه على البرلمان للموافقة عليه. لكن امام الضغط الشعبي على الحكومة تم تأجيل النظر فيه الى ان تتحسن الاوضاع يعني انه لم يتم الغاؤه او تعديله بل فقط تأجيل النظر فيه لاحقا. هذا القانون لو تم تمريره و بالإبقاء المواد 14 و 15 منه سيعتبر اسوء قانون حريات عامة في تاريخ المغرب؛ حيث سيضرب بأغلب مواد الباب الثاني الخاص بالحريات العامة و الحقوق الاساسية من دستور2011 عرض الحائط خاصة مواد 25 و 27 و 28 و حتى 29 . في الجانب الاقتصادي الحكومة تحاول قد الامكان تسخير الاعلام التقليدي المحلي لإبراز تدابيرها الوقائية الناجعة وايضا ابراز ان الوضع الاقتصادي مطمئن مثلها مثل باقي دول شمال افريقيا والشرق الاوسط ايضا.

في لبنان وبحكومته الجديدة ورغم الضغوطات التي تقبع فيها السياسية والاقتصادية نجده من اكثر الدول شفافية مع المواطنين حول الوضع الاقتصادي المتدهور والسياسي المتهالك، وحقا هذه نقطة تحسب له رغم استمرار بعض المظاهرات الشعبية في مناطقة معينة غالبا هي مجرد مناكفات سياسية بين الاحزاب والفصائل كحزب الله والجزب التقدمي الاشتراكي وغيرهما.

الوضع الاعلامي العربي وكيفية تعاطيه مع الوباء لم تختلف عن اي طريقة اخرى تعاطى بها مع اي وضع داخلي عربي، اعلام مسيس ومسير موجه. القنوات الاعلامية العربية كلها تساند الخطط الحكومية العربية دون استثناء الا القنوات العربية المستقلة التي تصدر من الخارج وبعض المواقع الاخبارية الصحفية على النت هي التي تقدم

الصورة الحقيقة عن الوضع الداخلي للبلدان العربية مع جائحة كوفيد19 ، اضافة الى اعلام المواطن. غير انني لا استبعد طبعا ان تكون هذه القنوات الاعلامية الخارجية لها اهداف سياسية تصبوا اليها من خلال ذلك.

في مصر، وهي من اكبر الدول العربية ولها اقوى شبكة اعلامية عربية، كانت من الدول المتأخر في الاعتراف بانتشار الوباء فيها، رغم ان جميع القنوات الاخبارية العالمية كانت تؤكد على انتشاره في مصر قبل وصوله لإيطاليا و فرنسا، وبان الوضع في مصر يدعو للقلق. لكن السلطات المصرية كانت دوما تنفي اي اصابات على اراضيها وكانت تجند الاعلام لتأكيد هذه البلاغات من خلال برامج تلفزية ونشرات اشهارية يقدمها اعلاميون بارزون، وصحفيين معروفين داخل البلد، وايضا نشرات اشهارية استنكارية يقدمها فنانين ومثقفين تؤكد ما يصدر عن الحكومة.

بل ان الأمر وصل بالإعلام المصري الحكومي الى تصدير ازمته الداخلية الى الخارج من خلال خلق مغالطات اعلامية تدعي ان هناك مؤامرة دولية ضد النظام العسكري المصري وانه يتم استهداف مصر بهذه الاكاذيب لأغراض سياسية ليس الا. المشكلة ان الحكومة المصرية استغلت وبشكل ذكي ثقة الشعب بالإعلام لتغطية العجز الاقتصادي الخطير نظرا لوقف الرحالات السياحية اولا، ثانيا ارتفاع اسعار البترول، ثالثا نقص الامطار وانخفاض منسوب نهر النيل مما ادى الى انخفاض منسوب مياه السد العالي مما ترتب عنه قلة المنتوج الفلاحي، رابعا انهيار سوق العقار المصري، خامسا استمرار الهجمات الارهابية لتنظيم داعش في سيناء وخسائر كبيرة للجيش المصري في ليبيا، كل هذا ينضاف الى ضعف الدبلوماسية الخارجية المصرية في مواجهة مساعي اثيوبيا لإنهاء بناء سد النهضة الذي استغلت الحكومة الاثيوبية الوضع الوبائي في العالم لاستكمال بناءه وملء السد لمستوى يهدد حصة مصر من مياه نهر النيل بالانخفاض الكبير . كل هذه المشاكل كان لزاما على الحكومة التعتيم عليها بشكل او باخر مما استدعى تجنيد الجيوش الاعلامية من قنوات فضائية وارضية وصحف وايضا مواقع التواصل الاجتماعي، واي صوت يخرج عن صوت القطيع كان يتم اسكاته عن طريق اتهامه بالعمالة او الخوجنة (نسبة الى الاخوان المسلمين) .

هذا الوضع استمر الى ان تدخلت منظمة الصحة العالمية وطالبت الحكومة المصرية بالإعلان عن عدد المصابين في اطار المساعدات المالية التي كانت تقدمها المنظمة للدول التي تعاني من الجائحة. وهنا اعترف النظام المصري على لسان وزيرة الصحة بالوضع الوبائي لكن بتقديم ارقام قليلة عن ما تروج له العديد من وسائل الاعلام الغربية.

حقا ان وسائل الاعلام التقليدية والحديثة لها دور واضح في ازمة كوفيد19 لكن دورها يختلف بين من يقدم صورة سوداوية مع تقديم حلول ومقترحات لتخطيها وبين ما يقدم صورة سوداوية يهدف من خلال التعتيم

لتمرير قرارات لا تخدم مصالح الشعوب بقدر ما تخدم مصالح شخصية لشركات مالية واقتصادية ولأحزاب سياسية وانظمة حاكمة .

ألقت ازمة فايروس كورونا بظلالها على الجانبين الإقتصادي و السياسي لدول العالم ، فتباينت الأثار و الإنعكاسات وفق خصوصية كل دولة .

عرف العالم عقب انتشار وباء كوفيد19 العديد من التحولات على المستوى الاقتصادي اولا و السياسي ثانيا كان للفايروس يد فيها بشكل او بأخر، إذ اثرت الأزمة سلبا على عدة دول و مؤسسات و كيانات إقتصادية كبرى ، و لم يكن المستفيد من الازمة الاقتصادية سوى شركات الادوية العالمية والاجهزة الطبية؛ ومواقع التجارة الالكترونية التابعة لشركات عالمية متعددة الجنسية ، وايضا منصات التواصل الاجتماعي؛ كالفيسبوك و تيك توك وغيرها.

سياسيا كانت عودة بعض السياسيين للواجهة واختفاء بعضهم هي الاكثر غرابة مثل اختفاء الرئيس الكوري الشمالي كيم جونغ اون وعودته المفاجئة. أيضا انخفاض شعبية بعض الرؤساء على غرار الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون ؛ الا انها بدأت بالانخفاض قبل ذلك بكثير مع ثورة السترات الصفر ومشاكل اقتصادية اخرى. في ايطاليا الحكومة تعاني من انتقادات شعبية كبيرة بدأت مع انتشار الوباء وعدم قدرة الحكومة التعامل معه ولا مع المواطنين بشكل عقلاني. في الصين قبل انتشار الوباء كانت تعاني من مظاهرات شعبية في هونغ كونغ لمناهضة مشروع قانون تسليم المجرمين سنة 2019 واستمرت هذه المظاهرات الى ان بدا الوباء بالانتشار وهو الذي اوقفها، في مصر تم انتقاد وزيرة الصحة المصرية بشكل علني و مبالغ فيه نتيجة تبنيها لسياسة الرئيس المصري السيسي في التعامل مع الوباء و ايضا استهتارها به بادئ الامر مما جر عليها العديد من الانتقادات اللاذعة. بالمانيا اليمين المتطرف الالماني انتقد وبشكل سافر مجهودات الحكومة الالمانية في احتواء الوباء واكد على ضرورة اعادة اللاجئين الى بلدانهم لتلقي العلاج هنا وليس في المستشفيات الالمانية التي هي حكر فقط على الالمان فقط. في البرازيل سوء ادارة الازمة والتحضر لها رغم وصول الوباء للبلاد متأخرا ادى لتصبح الاولى على مستوى امريكا اللاتينية في عدد الاصابات. تصريحات الرئيس البرازيلي المتهورة التي وصف فيها الوباء بالزكام البسيط وانتقده لإجراءات العزل الصحي وحالة الطوارئ الصحية التي فرضها رؤساء الولايات، هذه التصريحات وغيرها جرت عليه وبالا من الانتقادات السياسية و الشعبية، مما قلل عدد مؤيدي الرئيس في اخر استطلاع للرأي اجرته احدى الصحف المحلية، و ما زاد الطين بلة اقالته لوزير الصحة بعدما خالفه الراي لتأكيده على ضرورة فرض الحجر الصحي، وهذا ما لم يستسغه الرئيس لكونه سيؤدي الى ازمة اقتصادية كبيرة كما كان يردد.

التعثرات الاقتصادية او الازمات الاقتصادية التي تعرفها اغلب دول العالم كان السبب فيها الحجر الصحي و حالة الطوارئ الصحية التي فرضتها حكومات العالم لتخطي جائحة كوفيد19. كان لهذه التدابير الاحترازية نتائج

سلبية وخيمة على الاقتصاد خاصة الصادرات الخارجية للدول في المجال الفلاحي وايضا الالكتروني، وحاليا مجال النفط و المحروقات. اما على مستوى الملاحة الجوية والبحرية فهذا القطاع شهد ايضا ضررا كبيرا نتيجة ايقاف الرحلات الدولية والمحلية البحرية والجوية. وكان الاكثر تضررا من كل القطاعات هو مجال المواد الاستهلاكية خاصة المواد الغذائية؛ من قمح وشعير وارز.، وايضا الخضروات والفواكه.. وهنا نذكر ازمة بلجيكا الاخيرة مع محصولها من البطاطس الذي لم تجد من يشتريه منها مثل كل سنة؛ وهي تعتبر المصدر عالمي الاول لهذه المادة الغذائية، مما اضطرها الى الطلب من المواطنين اقتناء البطاطس البلجيكية اكثر من احتياجاتهم الشخصية لدعم المنتوج المحلي اولا وتخفيف الخسائر على الدولة .

هذه الازمات رمت بثقلها على الجانب السياسي فأثرت بالسلب على حكومات كثيرة خاصة منها التي على مشارف انتخابات رئاسية ، و نقصد هنا الولايات المتحدة الامريكية.

أما من الجانب لبإقتصادي فقد عرف الاقتصاد الامريكي ازمة خانقة في جميع المجالات منها العقار والبورصة والمحروقات، وايضا الصادرات الفلاحية.. مما اثر على صرف العملة وعلى قدرة بعض الشركات والمصانع على اداء الضرائب ورواتب الموظفين والعمال، مما استدعاها الى تقليص العمالة والاستغناء عن العديد من الموظفين، فنتج عنه خروج العديد من المواطنين للشارع للمطالبة بالعمل، وايضا بتعويضات فقدان الشغل.

هذه الفوضى اثرت بشكل كبير على سياسة الحزب الحاكم الجمهوري في الولايات المتحدة الامريكية وعلى صورته كحزب وطني يحمي الشعب من المهاجرين والارهابيين والملونين.. ويوفر لهم كل شيء عكس باقي شعوب العالم.

دونالد ترامب، باعتباره الرئيس الامريكي الحالي عن الحزب الجمهوري، كانت له العديد من الخرجات الاعلامية لمواجهة هذه الازمات، خرجات قلما يقال عنها كوميدية اكثر منها موضوعية في بعض الاحيان، وكان الغرض منها تصدير الازمة الداخلية للخارج وخلق مشكلة اكبر يلهي فيها الشعب الامريكي عن ازماته؛ وهي التحريض على الصين بكونها من نشرت عمدا الفيروس، وان هدفها كان تدمير الولايات المتحدة الامريكية اقتصاديا، وتدمير الحزب الجمهوري سياسيا؛ لأنه الحزب الاقدر على الوقوف في وجه خطط الصين الخبيثة -حسب كلامه وفي اطار تلميع صورة حزبه- طبعا هذه الفكرة لم يتخلى عنها ترامب رغم كل الانتقادات التي تلقاها اثر ترويجها، لكنه ظل متشبث بها رغم عدم تقديمه اي دليل مادي على ادعاءاته. ولكن رغم صبيانية الادعاءات و تكذيب منظمة الصحة العالمية لها الامر الذي نتج عنه وقف الدعم المالي الامريكي السنوي للمنظمة، الا ان تصريحات ترامب وجدت العديد من الاذان الصاغية من مؤيديه المخلصين ومن المتضررين من الفيروس خاصة، كما انه ما فتئ يردد انه سيطالب الصين بتعويضات مادية جراء الخسائر الاقتصادية الامريكية من الوباء.

ان كل هذه الخرجات الاعلامية السياسية للرئيس ترامب كان سببها خوفه من تأثير الوضع الاقتصادي المتدني على شعبيته وعدم قدرته على الترشح للمرة الثانية عن حزبه لمنصب الرئاسة. هذا الخوف جعله يقلل من خطورة الوضع الوبائي في العالم وفي الولايات المتحدة الامريكية، فكان يردد دوما ان الوباء ما هو الا فيروس زكام موسمي فقط يمكن معالجته بالمضادات الحيوية ليس الا. وظل متشبث بهذه الاقوال الا ان وصل الوضع داخل الولايات المتحدة الامريكية مداه؛ حيث شهدت البلاد انتشارا كبيرا للوباء مما استدعى فرض الحجر الصحي والعزل المنزلي في مناطق اخرى. ورغم ذلك وصل عدد الاصابات بحسب منظمة الصحة العالمية لحدود 9 ماي 2020 حوالي 77000 حالة وفاة و مليون ونصف حالة مؤكدة مصابة بفيروس كوفيد19 .

لكن فرض الحجر الصحي والعزل المنزلي كانت مسألة صعبة التنفيذ في اغلب الولايات؛ اولا للظروف الاقتصادية الضعيفة للمواطنين، ثانيا لقلة الموارد الغذائية والنظافة الشخصية؛ وخاصة ما يعرف بأزمة اوراق الحمام الناتجة عن المضاربة بالأسعار، واحتكار السلع، وايضا قلة الادوية للمرضى الذين يعانون من الامراض المزمنة، ونقص الكمامات الطبية المصنفة من فئة FFP2 للعاملين في المجال الطبي ناهيك عن نقص الكمامات الطبية العادية لكافة المواطنين.

والاخطر هو خروج الرئيس الامريكي لمطالبة الحكومات الفدرالية بفك الحجر الصحي والغاء حظر التجوال، وكان السبب المباشر هو ان الوضع الصحي الامريكي لا يستدعي التشديد والجزع ويمكن السيطرة عليه. اما السبب غير المباشر هو محاولة استقطاب اصوات المواطنين الساخطين على قرارات حكام الولايات من الحزب الديمقراطي بالأخص لدعمه والتصويت له في الانتخابات الرئاسية القادمة.

في الولايات المتحدة الامريكية نجد ان وسائل الاعلام التقليدية والحديثة متضاربة فيما بينها في كيفية تناول الوضع الامريكي؛ فبين مؤيد لقرارات ترامب وبين معارض لها؛ المؤيد يقدم صورة ايجابية عن الوضع الصحي والاقتصادي للبلاد وان الخطر الحقيقي ليس داخليا بل خارجي، وانه لا يمكن الحاق الضرر بالدولة العظمى عالميا. اما الجانب الاخر من الاعلام فهو يقدم الصورة الحقيقية للوضع من تفشي للبطالة والانفلات الامني في بعض الولايات، واغلاق للشركات والمصانع، وافلاس شركات النفط المحلية بعد الازمة الاخيرة، وضعف المعاملات المالية في البورصات الأمريكية وعلى رأسها بورصة وول سريت، وايضا انخفاض اسعار البترول، مما اثر سلبا على الاقتصاد الامريكي وعلى علاقاته الخارجية مع المملكة العربية السعودية التي اتهمها النظام الامريكي بمحاولة اغراق السوق العالمي بالبترول لمناكفة الدب الروسي، مما ادى الى خسائر كبيرة في الاقتصاد الامريكي.

قد تكون هذه المطالب مجرد خرجات اعلامية شعبوية للرئيس ترامب لتهدئة الوضع الداخلي المشحون بسبب ارتفاع اسعار المحروقات، ومجرد بروباغاندا لتحويل انظار الرأي العام عن الازمة الاقتصادية الخانقة والسياسية التي يتخبط فيها الرئيس الامريكي.. كل هذا جائز، لكن المؤكد ان لخرجات ترامب الاعلامي تأثير كبير

على قناعات ونفسية مؤيديه، وايضا على رأي الفصيل المتدين الامريكي، خاصة بعدما بدا الرئيس في الاعتماد على الرهبان والقساوسة في تهدئة الرأي العام ودعوة المواطنين للمداومة على الصلاة و الدعاء لأمريكا، واحضاره في بعض ملتقياته الصحفية المباشرة لقساوسة الكنائس المعروفين داخليا واصحاب الطوائف الكبيرة، كل هذا بغرض تخدير الشعب، ولكسب اصوات المواطنين المتدينين اكثر والذين ازداد عددهم في الآونة الاخيرة مع انتشار الوباء وفكرة انه عقاب الاهي رباني عن اتام البشرية .

هذا ما يخص الصورة المقدمة من الاعلام الامريكي لتغطية على الازمة السياسية والاقتصادية الداخلية، لكن هل هذا الوضع ينطبق على باقي دول العالم؟

كما عانى الاقتصاد الاوروبي من جائحة كورونا مثله مثل باقي دول العالم بل ربما كانت الخسائر الاقتصادية في اوروبا هي الأعلى وذلك نتيجة التدابير الاحترازية الصارمة التي تبنتها الدول بعد تفشي الوباء بشكل كبير بين المواطنين. هذه التدابير اثرت على الصادرات الأوروبية خاصة لدول كفرنسا واسبانيا وايطاليا والمانيا ايضا. لكن هذه الازمة الاقتصادية الخانقة لم تكن نتيجة للوباء فقط بل ان الاتحاد الاوروبي كان يعاني من الضعف الاقتصادي قبل ذلك بسبب انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوربي او ما يسمى ببريكست، وايضا الازمة الاقتصادية لفرنسا ومشاكلها السياسية الداخلية .

الا ان دولا اخرى اوروبية وضمن الاتحاد الاوروبي لم تتأثر كثيرا بالحجر الصحي لأنها طبقت سياسة ما يسمى بالمسؤولية الذاتية، وهو نمط من انماط التدبير الصحي الاحترازي الذي يتمتع بالمرونة، وقد كانت الدول الاسكندنافية سباقة لتطبيقه، وذلك لتخوفها اولا من حالات الهلع والاكتئاب المصاحبة للحجر الصحي، وايضا التخوف من العنف المنزلي والتوتر الذي قد يؤدي الى الانهيار النفسي، ثانيا تخوفها من التأثير السلبي على الاقتصاد. لكن مع مرور الوقت تبين لهذه الدول او بعضها ان هذه المرونة ادت الى نتائج سلبية على المواطنين؛ حيث ان الفايروس انتشر بسرعة اكبر بين المواطنين.

ختاما يبقى فايروس كورونا سرا من اسرار هذا العصر ، فأسئلة كثيرة لم تجد لها إجابة واضحة امام تضارب الاراء و نفي و تكذيب ، و كما اسلفت بالذكر ان ظاهر الازمة صراع اقتصادي او بالاصح مخاض لنظام عالمي جديد ، و لم يكن الفايروس الاو سيلة نحو تحقيق ذلك ، لتبقى الحقيقة و كواليس إدارة الأزمة غائبة في ظل تواطئ العديد من الاطراف إعلام و مؤسسات دولية يفترض ان دورها حماية الصحة العامة و حكومات إنتهزت الفرصة لتضييق على حقوق شعوبها و تمرير قوانين دون ضجة ، مؤسسات اقتصادية تزيد من مبيعات منتجاتها، و ضحية الازمة هي الطبقات الكادحة من الشعوب....